

جامعة أوبوكر بلقايد - تلمسان - الجزائر -

كلية العلوم الاقتصادية، وعلوم التسيير

قسم العلوم الاقتصادية

الموضوع:

مجلس التعاون الخليجي

بين العملة الموحدة وإشكالية المنطقة النقدية المثلى

أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية

تخصص الاقتصاد الدولي

إشراف أستاذ التعليم العالي:

أ.د. بن بوزيان محمد

إعداد المترشح:

أ. صديقي أحمد

أعضاء لجنة المناقشة:

أ.د. بندي عبد الله عبد السلام..... أستاذ التعليم العالي جامعة تلمسان..... رئيسة
أ.د. بن بوزيان محمّد..... أستاذ التعليم العالي جامعة تلمسان..... مشرّط
د. بوثلجة عبد الناصر..... أستاذ محاضر جامعة تلمسان..... ممتحظا
أ.د. بن بايظر الحبيب..... أستاذ التعليم العالي جامعة وهران..... ممتحظا
أ.د. دريال عبد القادر..... أستاذ التعليم العالي جامعة وهران..... ممتحظا
أ.د. يوسف رشيد..... أستاذ التعليم العالي جامعة مستغانم..... ممتحظا

الموسم الجامعي: 2012-2013

الإهداء والتشكرات

أشكر الله الكريم الذي وفقني لإتمام هذا العمل

ولم يكن ممكنا إعداد هذه المذكرة في هذا الظرف والتوقيت لولا ذلك، والمساهمات السخية للأستاذ المشرف الأستاذ الدكتور بن بوزيان محمد، ويتقدم الباحث بشكر وامتنان خاص له على كل الإرشادات والتوجيهات الحريصة، والتي استفاد منها الباحث كثيرا خلال الدراسة. كما يوجه الباحث إهداء على نحو خاص لأفراد عائلته جميعا وخاصة الوالدين الكريمين والشقيق عبد القادر. كما يوجه الباحث تقديره وإهدائه الخاص لخطيبته الكريمة مع تمنيات كبيرة لها بالتوفيق.

وقد استفاد الباحث خلال هذه الدراسة من نصائح ومعلومات ومساعدات الأساتذة المذكورين أدناه:

- الأستاذ الدكتور إبراهيم السقا، أستاذ الاقتصاد بجامعة الكويت.
- الأستاذ محمد مدياني - كلية الاقتصاد - جامعة أدرار.
- الأستاذ سفيان مصطفى - كلية الاقتصاد - جامعة أدرار.

وفي هذا الإطار يوجه الباحث شكره وامتنانه لهم جميعا، كما يوجه الباحث شكره الخاص لكل الأساتذة والموظفين بجامعة أبو بكر بلقايد تلمسان، وخاصة السيد معلاش عبد الرزاق على كل الإرشادات والمساعدات الإدارية والتي سهلت كثيرا من مسيرة هذا العمل. كما يوجه الباحث شكره أيضا إلى كل الأفراد والأساتذة الذين استشيروا خلال الدراسة النظرية والتطبيقية لهذا الموضوع.

ملاحظات

- تتضمن هذه الدراسة مناقشة موضوع العملة الموحدة لدول مجلس التعاون الخليجي وإمكانية الوفاء بشروط المنطقة النقدية المثلى، ويقصد في كافة فصول الدراسة بدول المجلس أو بدول مجلس التعاون أو بالاقتصاديات الخليجية، عند ورودها بهذه الصيغ المختلفة، هي دول مجلس التعاون الخليجي الست، وهي السعودية، الإمارات، قطر، الكويت، البحرين، وسلطنة عمان.
- نشير إلى أن البيانات التي سترد في هذه الدراسة ستشمل كافة دول مجلس التعاون الست، بالرغم من أن الاتفاقية النقدية أو اتفاقية الاتحاد النقدي لإنشاء العملة الموحدة، تختص فقط بكل من السعودية، قطر، الكويت، والبحرين.
- تدل الشرطة الأفقية (ط) في الجداول على بيانات لم تتوفر على الأقل للباحث.
- تدل الشرطة الأفقية (ط) بين سنتين الإشارة لتلك الفترة كاملة بما في ذلك سنة البدء والانتها.
- يقصد بالدولار هو الدولار الأمريكي.
- ترد في الدراسة بعض الاختصارات والاستعمالات لبعض الكلمات اللاتينية وذلك لحاجة الدراسة لذلك.
- التباين في المعطيات والإحصاءات عن الواقع النقدي والمالي، وعن المؤشرات الاقتصادية للدول المعنية في الدراسة ممكن جدا، وذلك نظرا لتعدد واختلاف مصادر البيانات، إلا أن البيانات الواردة في تقارير مجلس التعاون، أو البيانات الصادرة عن الهيئات والمراكز والمؤسسات التابعة لدول مجلس التعاون سوف تُعطى الأولوية باعتبارها مصادر تابعة للجهات التي تشملها الدراسة.

الفهرس العام

الصفحة	ملاحظات
	الفهرس العام
	مقدمة وإشكالية الدراسة
15	الفصل الأول: الإطار النظري للتكامل الاقتصادي والتكامل النقدي
16	مقدمة الفصل
17	المبحث الأول: مفهوم التكامل الاقتصادي
17	المطلب الأول: تعريف التكامل الاقتصادي
20	المطلب الثاني: مراحل التكامل الاقتصادي
21	1) منطقة التجارة الحرة
22	2) الاتحاد الجمركي
23	3) المنطقة المشتركة
24	4) الاتحاد الاقتصادي
26	5) الاندماج الاقتصادي الكامل
28	المطلب الثالث: شروط التكامل الاقتصادي
31	المطلب الرابع: دوافع وأثار التكامل الاقتصادي
32	1) الدوافع الاقتصادية
35	2) أثار التكامل الاقتصادي
38	المطلب الخامس: مزايا ومشاكل التكامل الاقتصادي
38	1) مزايا التكامل الاقتصادي
40	2) مشاكل التكامل الاقتصادي
42	المبحث الثاني: موقع التكامل النقدي من التكامل الاقتصادي
42	المطلب الأول: مفهوم التكامل النقدي أو الوحدة النقدية
45	المطلب الثاني: التكامل النقدي وعلاقته بالتكامل الاقتصادي
45	المطلب الثالث: أنواع التكامل النقدي
45	1) التكامل النقدي الجزئي
47	2) التكامل النقدي الكامل أو الوحدة النقدية
48	المطلب الرابع: أهداف وشروط التكامل النقدي
48	1) أهداف التكامل النقدي
50	2) شروط التكامل النقدي
51	المبحث الثالث: الإطار النظري للمنطقة النقدية المثلى
51	المطلب الأول: النظم النقدية العالمية وأنظمة أسعار الصرف
52	1) نظام أسعار الصرف الثابتة
53	2) نظام أسعار الصرف المرنة

54	3الاتجاهات المستقبلية للنظام النقدي الدولي
54	3الاتحاد من انهيار أسعار الصرف المربوطة
56	3الاتحاد تكوين مناطق للعملات المثلى
57	المطلب الثاني: مفهوم المنطقة النقدية المثلى
58	المطلب الثالث: نظريات المنطقة النقدية المثلى
59	ط نظرية روبرت ماندل
63	ط نظرية روبرت ماكينون
65	ط نظرية كينين
66	ط نظرية وود
67	ط نظرية فليمنج
68	ط نظرية الأهداف الاقتصادية لمنطقة العملة المثلى
68	ط النظرية الحديثة لمنطقة العملة المثلى
69	المطلب الرابع: محددات ومعايير منطقة العملة المثلى
69	1المعايير التقليدية لمنطقة العملة المثلى
73	2المعايير المتعلقة بالاستجابة للصدمات
75	خاتمة الفصل
76	الفصل الثاني: الاتحادات النقدية ومناطق العملة الموحدة
77	مقدمة الفصل
78	المبحث الأول: العملة الموحدة المفهوم والخصائص
78	المطلب الأول: تعريف العملة الموحدة
79	المطلب الثاني: المؤشرات الداخلية للمنطقة النقدية المثلى
80	المطلب الثالث: المزايا الأساسية للعملة المشتركة
84	المطلب الرابع: التكاليف الأساسية للعملة الموحدة
87	المبحث الثاني: تجارب الاتحادات النقدية في الدول النامية
87	المطلب الأول: الاتحادات النقدية في قارة إفريقيا
93	المطلب الثاني: الاتحاد النقدي لمنطقة الكاريبي
94	المبحث الثالث: الاتحادات النقدية في الاقتصادات المتقدمة
94	المطلب الأول: منطقة الدولار الأمريكي
95	المطلب الثاني: الاتحاد النقدي الأوروبي
96	1المجهود الأوروبي للتكامل الاقتصادي والنقدي
100	2المراحل التاريخية لتطور النظام النقدي الأوروبي
111	3السياسة النقدية في منطقة اليورو
121	المطلب الثالث: تقييم إنشاء المناطق النقدية وفق نظريات منطقة العملة المثلى
121	1الأهمية توافر المؤشرات في المنطقة المتكاملة
123	2التقييم مدى إنشاء منطقة اليورو وفق شروط منطقة العملة المثلى

128	خاتمة الفصل
129	الفصل الثالث: الاقتصاديات الخليجية وتطور الأنظمة والسياسات النقدية
130	مقدمة الفصل
131	المبحث الأول: التطور التاريخي للنظم النقدية في دول مجلس التعاون الخليجي
131	المطلب الأول: المرحلة الأولى 1914 لـ 1945
132	المطلب الثاني: المرحلة الثانية 1945 لـ 1980
134	المطلب الثالث: المرحلة الثالثة 1980 لـ 2012
137	المبحث الثاني: الخصائص الهيكلية للاقتصادية الخليجية
137	المطلب الأول: الخصائص النقدية للدول الخليجية
137	1) الاسعار الصرف
139	2) معدلات التضخم
141	3) معدلات الفائدة
145	المطلب الثاني: الخصائص المالية للاقتصاديات الخليجية
145	1) النفقات العامة
146	2) الإيرادات العامة
148	3) الفائض والعجز في الميزانية الحكومية
149	4) حجم الدين العام
150	المبحث الثالث: المؤشرات والأداء الاقتصادي لدول مجلس التعاون الخليجي
150	المطلب الأول: العوامل والمؤشرات الاقتصادية لدول مجلس التعاون
150	1) التجارة الخارجية
154	2) الاستقرار الكلي والانفتاح الاقتصادي
155	3) الإنتاج المحلي
156	4) الاستثمارات والتحويلات المالية
157	المطلب الثاني: تحليل معايير التقارب الاقتصادي لدول مجلس التعاون الخليجي
157	1) في مجال المالية العامة
158	2) في مجال التضخم ومعدل الفائدة
159	3) في مجال استقرار أسعار الصرف
160	المطلب الثالث: الخصائص الأساسية لاقتصاديات دول مجلس التعاون
160	1) الخصائص الايجابية لدول مجلس التعاون الخليجي
160	1) 1) الخصائص الجغرافية والثقافية
161	1) 2) الانفتاح الاقتصادي
162	1) 3) ارتفاع نصيب الدخل من الناتج الإجمالي
163	1) 4) النظرة الاقتصادية
164	2) الخصائص السلبية لاقتصاديات دول مجلس التعاون الخليجي
164	2) 1) اقتصاديات الريع

164	2) ضعف القاعدة الإنتاجية
165	2)3) ضعف التجارة البينية
168	خاتمة الفصل
169	الفصل الرابع: الاتحاد النقدي الخليجي ومشروع العملة الخليجية الموحدة
170	مقدمة الفصل
171	المبحث الأول: التكامل النقدي العربي ومشروع الاتحاد النقدي لدول مجلس التعاون الخليجي
171	المطلب الأول: التكامل النقدي العربي
175	المطلب الثاني: التطور التاريخي لمشروع العملة الخليجية الموحدة
175	1) الدوافع الداخلية لإنشاء مجلس التعاون الخليجي
176	2) الدوافع الخارجية لإنشاء مجلس التعاون الخليجي
178	المطلب الثالث: المراحل الأساسية لإنشاء الاتحاد النقدي الخليجي
178	1) منطقة التجارة الحرة
180	2) الاتحاد المظلمركي
182	3) السوق الخليجية المشتركة
183	3)1) المواطنة الخليجية
184	3)1) آلية تحقيق السوق الخليجية المشتركة
184	المطلب الرابع: المكاسب السياسية والاقتصادية للتكامل النقدي
184	1) المكاسب السياسية للتكامل النقدي
184	2) المكاسب الاقتصادية للتكامل النقدي
185	3) المكاسب الإستراتيجية للتكامل النقدي
186	المبحث الثاني: السياسات والتشريعات الخاصة بإنشاء الاتحاد النقدي الخليجي
186	المطلب الأول: البنية التشريعية والمؤسسية للاتحاد النقدي
186	1) البنية التشريعية
189	2) البنية المؤسسية
191	3) العملة الخليجية الأشكال والفئات
192	المطلب الثاني: المتطلبات الأساسية لمشروع العملة الخليجية الموحدة
196	المطلب الثالث: الإمكانيات والمكاسب الأساسية لمشروع العملة الخليجية
199	المبحث الثالث: مؤشرات الاستقرار الاقتصادي في دول مجلس التعاون الخليجي
199	المطلب الأول: مؤشرات السياسة المالية والسياسة النقدية لدول مجلس التعاون
199	1) مؤشرات السياسة النقدية
201	2) مؤشرات السياسة المالية
202	المطلب الثاني: تحليل معايير التقارب الاقتصادي بين دول مجلس التعاون الخليجي
202	1) مقارنة بين معايير التقارب لمنطقة اليورو ومعايير التقارب لدول مجلس التعاون
204	2) تحليل معايير التقارب الخليجية
205	2)1) معيار معدل التضخم

207	2)2 معيار سعر الفائدة
208	2)3 معيار كفاية احتياطات السلطة النقدية من الاحتياطات الأجنبية
209	2)4 معيار نسبة العجز السنوي في المالية الحكومية إلى الناتج المحلي الإجمالي
210	2)4 معيار نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي
214	المطلب الثالث: تقدير التقارب أو التباعد بين مؤشرات الاستقرار الاقتصادي لدول المجلس
217	خاتمة الفصل
218	الفصل الخامس: تجربة وانجازات التكامل بين دول مجلس التعاون الخليجي
219	مقدمة الفصل
220	المبحث الأول: واقع مشروع العملة الخليجية الموحدة وانجازات التكامل الاقتصادي الخليجي
220	المطلب الأول: دول مجلس التعاون ومعايير المنطقة النقدية المثلى
220	1)1 مدى انطباق معايير المنطقة النقدية المثلى على دول مجلس التعاون الخليجي
220	1)1 معيار حرية انتقال عوامل الإنتاج
222	1)2 معيار الانفتاح على العالم المظللاري
224	1)3 معيار التنوع الاقتصادي
226	1)4 معيار التشابه في الأهداف الاقتصادية
228	1)5 معيار المزايا والتكليف
231	المطلب الثاني: نظام الصرف وخيارات الربط المقترحة للعملة الخليجية
231	1)1 نظام الصرف في دول مجلس التعاون الخليجي
233	2)1 خيارات الربط للعملة الخليجية الموحدة
240	المطلب الثالث: الانجازات والتحديات لمشروع التكامل والعملية الخليجية الموحدة
241	1)1 الانجازات المحققة في دول مجلس التعاون الخليجي
241	1)1 المرحلة ما قبل تحرير التجارة 1981 لـ 1983
241	1)2 منطقة التجارة الحرة 1982 لـ 2002
242	1)3 الاتفاقية الاقتصادية 2001
243	1)4 الاتحاد الجمركي لدول مجلس التعاون الخليجي 2003
244	1)5 السوق الخليجية المشتركة 2008
246	2)1 التحديات القائمة امام مشروع التكامل لدول مجلس التعاون
246	2)1 التحديات الاقتصادية
252	2)2 التحديات السياسية
256	المبحث الثاني: مشروع العملة الخليجية الموحدة وتجربة المظورو
256	المطلب الأول: مقارنة التجربة الخليجية مع التجربة الأوروبية
260	المطلب الثاني: تقييم التجربة الخليجية
263	المطلب الثاني: المخاطر الأساسية التي يتعرض لها المظورو
265	المبحث الثالث: تحليل مؤشرات الأداء الاقتصادي لدول مجلس التعاون
265	المطلب الأول: تقدير نموذج دول مجلس التعاون الخليجي عن طريق معطيات بانيل

265	1)اللاتقدير العلاقة بين الناتج المحلي الحقيقي وكثافة الصادرات البيئية
267	2)اللاتقدير العلاقة بين الناتج المحلي الحقيقي وكثافة الواردات البيئية
269	3)اللاتقدير العلاقة بين الناتج المحلي الحقيقي وكثافة إجمالي التجارة البيئية
270	المطلب الثاني : نتائج الدراسة القياسية
272	المطلب الثالث : مستقبل العملة الخليجية الموحدة
274	خاتمة الفصل
275	خاتمة عامة
281	قائمة المراجع
288	قائمة الملاحق

المقدمة العامة

■ مقدمة عامة :

شهدت البيئة الاقتصادية العالمية مع نهاية القرن العشرين تطورات متسارعة، أدت إلى حدوث تغييرات فعلية في العديد من القضايا الاقتصادية. ومع التغييرات العديدة في المجالات الاقتصادية والفنية والقانونية، تغيرت العديد من المفاهيم المرتبطة بالعلاقات الاقتصادية الدولية أيضا، ففي ظل العولمة أصبحت النظرة إلى السوق كأداة لتحقيق النمو الاقتصادي أكثر اتساعا، وتراجع الدور المركزي والتدخل للدولة في عملية التخطيط، إلى جانب تراجع دور القطاع العام أيضا، بحيث أصبحت الأنشطة الاقتصادية العالمية أكثر ترابطا وانفتاحا على الخارج، وتخطيا للحدود الإقليمية. وفي ظل هذه التغييرات بدأت التنمية الاقتصادية تأخذ أبعادا أكثر اتساعا وأنماطا أكثر مرونة، وأصبحت إجراءات التحرير والخصخصة وتوسع أنشطة الشركات متعددة الجنسيات وعمليات التصحيح المالي والهيكلية وغيرها من التغييرات، تشكل مجموعة الأدوات التطبيقية والتنظيمية لتلك التغييرات الفعلية.

وقد دفعت التغييرات السابقة معظم الاقتصاديات إلى التوجه نحو تحقيق التكامل الاقتصادي فيما بينها، وذلك من خلال زيادة الاعتماد المتبادل، خاصة في مجالات تدفقات السلع والخدمات ورؤوس الأموال على المستوى الدولي. ومثلت المكاسب المالية والتجارية الناتجة عن تنشيط حركة التجارة والاستثمار، والاستفادة من تحركات عوامل الإنتاج، وفرص التوظيف الدولية للعمالة ورأس المال، إلى جانب الحصول على امتيازات اقتصادات التكتلات أهم دوافع ذلك التوجه. وقد شهدت فترة التسعينيات من القرن الماضي نشأة العديد من التكتلات، سواء من خلال استحداث مجموعات جديدة، أو عن طريق قيام بعض التكتلات القائمة بإعادة ترتيب هياكلها وأهدافها بما يتناسب مع مستجدات المرحلة.

ويعتبر الاتحاد الأوروبي ومنطقة التجارة الحرة لأمريكا الشمالية (النافتا)، ومنتدى التعاون الاقتصادي لدول آسيا والمحيط الهادي (أبيك) وغيرها، من بين أهم التكتلات على المستوى الدولي، والتي قامت أساسا بدافع تحقيق الأهداف المشتركة في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية. وفي ظل إدراك معظم الدول لأهمية التعاون الاقتصادي، فإن المكاسب التي حققتها تلك التكتلات قد دفعت إلى ظهور العديد من التكتلات الاقتصادية الأخرى وبنفس الأهداف أيضا. وفي مقابل ذلك نجد أن الدول النامية وعلى الرغم من التحديات التي تواجهها سواء تلك المتعلقة بالديون وضعف الأداء الاقتصادي والمالي، أو المتعلقة بالعجز في موازين المدفوعات أو البطالة وغيرها. إلا أنها لم تشهد قيام تكتلات اقتصادية فعلية لمواجهة التحديات القائمة حاليا أمام اقتصاديات العالم.

ومع ازدياد توثق الروابط حاليا بين الاقتصاديات المتقدمة بصفة خاصة، يصبح الاعتماد على التكتلات الاقتصادية والنقدية أمرا هاما لتحقيق العديد من المنافع والمكاسب الاقتصادية، وفي نفس الوقت وسيلة لتحقيق الإدارة السليمة للاقتصاد. غير أن تلك المزايا الاقتصادية التي يتيحها الترابط بين الاقتصاديات تفرض على الدول الحاملة للعضوية في تلك التكتلات الاقتصادية والاتحادات أن تكون فعلا مستعدة لتلقي تكاليف المخاطر المحتملة، وهي مخاطر ممكنة قد تنشأ بسبب غياب الانضباط المالي أو الإداري الخاص بإدارة التكتلات الاقتصادية، مما يؤدي فعلا إلى وجود العديد من الآثار السلبية التي قد تؤثر على اقتصاديات الدول الأعضاء. وفي نفس الوقت فإن وجود الانضباط في السياسات المالية والاقتصادية في المنطقة التكاملية قد يؤدي إلى تحقيق العديد من المزايا، والتي قد تتمثل أساسا في الوصول إلى قيام الاتحاد النقدي بين الدول الأعضاء وإصدار عملة مشتركة بين دول المنطقة، فمرحلة التكامل النقدي تعتبر مرحلة متقدمة من مراحل التكامل الاقتصادي، ولا يمكن تحقيق تلك الخطوة إلا بعد أن تكون تلك الدول قد استكملت عملية تحرير المبادلات التجارية في إطار منطقة التجارة الحرة، ثم تحقيق الاتحاد الجمركي الموحد بين الأطراف المعنية، ثم توسيع حرية انتقال السلع ورؤوس الأموال والعمالة في إطار السوق المشتركة، والتي تسهل بدورها وجود الإطار الذي يؤسس لقيام الاتحاد الاقتصادي بين تلك الدول، وبهدف الوصول إلى مرحلة الوحدة النقدية يجب على الدول الأعضاء في إطار إتمام عملية التكامل الاقتصادي توحيد السياسات النقدية والمالية فيما بينها.

وقد حققت بعض الدول الأوروبية سنة 1999 الهدف المتمثل في إصدار عملة مشتركة، والتي كانت لها العديد من النتائج الايجابية سواء فيما يتعلق بتقليص تكاليف المعاملات أو المبادلات، أو فيما يتعلق بتيسير التجارة البيئية وتسوية المدفوعات، وذلك باعتمادها على آليات مشتركة للتسديد والدفع. وفي نفس الاتجاه تسعى حاليا بعض دول مجلس التعاون الخليجي إلى تحقيق التكامل النقدي، عن طريق إنشاء عملة موحدة للمنطقة، وذلك من خلال استكمالها لعملية التكامل الاقتصادي، وتحقيق التقارب الاقتصادي فيما بينها، بما يضمن عائدات ومكاسب أكبر لتلك الدول. وكان انطلاق مشروع العملة الموحدة لدول الاتحاد الأوروبي، قد شكل حافزا كبيرا لدول مجلس التعاون للإسراع بإتمام عملية التكامل. وفي الوقت الراهن نجد أن أزمة ديون منطقة اليورو نفسها، تشكل فرصة لدول مجلس التعاون للاستفادة من التجربة، واستكمال الإصلاحات الضرورية التي تتعلق بالسياسات النقدية والمالية، والوفاء بمعايير التقارب في الأداء الاقتصادي. كما أن التحديات التي تواجهها مشروعات الاتحادات النقدية العالمية الأخرى بصفة عامة سواء الاتحادات النقدية الثلاث في إفريقيا، أو الاتحاد النقدي لدول الكاريبي، تمثل هي الأخرى فرصة كبيرة لدراسة خيارات وطرق تحقيق هذا المشروع. خاصة وأن إنشاء الاتحاد النقدي لدول منطقة اليورو قد تم وفق الالتزام بالانتقال التدريجي بين المراحل

الخمس للتكامل الاقتصادي، بينما نجد أن باقي الاتحادات النقدية الأخرى المذكورة قد نفذت تسلسلا عكسيا في الالتزام بتلك المراحل، حيث تعمل حاليا على تنفيذ التكامل الاقتصادي فيما بينها بعد انقضاء عدة عقود على دخول اتحاداتها النقدية حيز التنفيذ. وهو ما يضع الدول الخليجية أمام مجموعة من التجارب، التي تساعدنا على اختيار المدخل المناسب لتنفيذ مشروع العملة الموحدة، من خلال الاستفادة من تجارب الاتحادات النقدية القائمة.

وتحظى المبادرة الخليجية لإنشاء العملة الموحدة باهتمام ومراقبة الاقتصاديين، خاصة وأن تحقيق هذا الهدف سيمكن تلك الدول من تحقيق وحدة سياسية واقتصادية، تؤدي إلى تحقيق العديد من المزايا والمكاسب الاقتصادية والسياسية لتلك الدول، وستؤثر بشكل جيد وفعال على حجم الناتج المحلي الإجمالي لتلك الدول، وكذا على إجمالي المكاسب الإقليمية الصافية، كما أنها ستوفر للبلدان الأعضاء نفوذ اقتصادي على المستوى الدولي. ونظرا للمكاسب الاقتصادية والمالية العديدة لتلك الوحدة، فإن دول مجلس التعاون تسعى إلى الالتزام بالسياسات المالية والاقتصادية، وكذا الالتزام بالتشريعات والقوانين المنظمة للعمل الموحد على مستوى جميع دول المجلس.

■ إشكالية الدراسة :

من المؤكد أن وجود الانضباط في السياسات المالية والنقدية، وتنسيق السياسات والقرارات الاقتصادية، يعتبر من العوامل المطلوبة والمهمة في عملية التكامل الحقيقية لأية مجموعة إقليمية، وذلك حتى قبل الاتفاق على إنشاء عملة موحدة للمنطقة المتكاملة. وفي الحالة التي تتوصل فيها اقتصاديات الدول المتكاملة، إلى الاتفاق على إنشاء عملة موحدة، فإن ذلك سوف يمنح تلك الدول العديد من المزايا السياسية والاقتصادية، والتي تمكنها من تحقيق نتائج اقتصادية أفضل على المستوى الدولي. وإلى جانب تلك المزايا العديدة توجد العديد من المخاطر الأساسية المرتبطة بوضع إدارة العملة في المنطقة، واعتماد السياسات المالية والنقدية التي تضمن استقرار تلك العملة على جميع المستويات. وفي المقابل نجد أن الوصول إلى تحقيق هدف العملة الموحدة يتطلب العديد من الإصلاحات الاقتصادية والمالية والنقدية، إلى جانب ضبط التشريعات والقوانين بما يتوافق مع المرحلة الجديدة، ومن ثم فإن دراسة وتحليل مدى قدرة دول مجلس التعاون على الوفاء بالتزامات مشروع العملة الخليجية الموحدة، وتحقيقها لمعايير التقارب النقدي والمالي، يتطلب الإجابة على السؤال الموالي :

■ هل تتمكن دول مجلس التعاون الخليجي في إطار مشروع العملة الموحدة من الوفاء بشروط منطقة

العملة المثلى ؟

وتقتضي معالجة هذه الإشكالية التطرق أيضا إلى مجموعة من الأسئلة الفرعية والتي يمكن طرحها ترتيبا كما يلي :

- هل إستراتيجية تطبيق العملة الخليجية الموحدة بين دول مجلس التعاون قابلة للنجاح ؟
- هل يؤدي توحيد العملة بين دول مجلس التعاون الخليجي إلى تحقيق المصالح الفعلية لتلك الدول ؟
- ما هي الإمكانيات الحالية لقيام اتحاد نقدي بين دول مجلس التعاون الخليجي ؟
- إلى أي مدى تنطبق معايير المنطقة المثلى على دول مجلس التعاون الخليجي ؟
- ما هو نظام الصرف وعملة الربط الأكثر ملائمة للعملة الخليجية الموحدة ؟
- ما هي التكاليف والمكاسب المحتملة لقيام الاتحاد النقدي الخليجي ؟

▪ فرضيات الدراسة :

- نظرا لطبيعة ومحتوى الموضوع فقد تم إرفاق إشكالية هذه الدراسة ببعض الفرضيات التي يمكن طرحها ثم الإجابة عليها من خلال محتوى فصول الدراسة وهي كما يلي :
- تتوفر دول مجلس التعاون الخليجي على معظم شروط المنطقة النقدية المثلى ، مما يؤهل تلك الدول لتحقيق التكامل الاقتصادي والنقدي فيما بينها .
 - تختلف التكاليف والمكاسب المتوقعة من مشروع العملة الموحدة من منطقة إلى أخرى ، فكلما كانت التشريعات والسياسات الاقتصادية والمالية والنقدية تحقق الوفاء بشروط التقارب ، كلما أمكن معرفة حجم العوائد والتكاليف الناتجة عن المشروع .
 - كلما ازدادت روابط التجارة البينية بين دول المنطقة المتكاملة ، كلما ازدادت أهمية الاتجاه نحو إقامة نظام أسعار صرف ثابتة ، مع الاستفادة أكثر من مزايا هذا النظام .
 - في إطار الوفاء بالشروط الأساسية لمنطقة العملة المثلى ، يجب على دول مجلس التعاون التخلي عن المعايير الأوروبية للتقارب ، وبناء معايير اقتصادية خاصة بالمنطقة ، نظرا لأن المعايير المعتمدة في منطقة اليورو ، لا تحقق الاستدامة في الأوضاع المالية والنقدية .

▪ أهداف الدراسة :

- تهدف هذه الدراسة أساسا إلى التعرف على أهمية التكامل الاقتصادي والنقدي بين الدول ، ومجموعة الفوائد المتعددة التي يمكن أن يحققها للدول الأعضاء . وكذا التعرف على مفهوم المنطقة النقدية المثلى ، وأهم محددات ومعايير وشروط تلك المنطقة . كما تهدف هذه الدراسة أيضا إلى التعرف على مشروع العملة الموحدة

لدول مجلس التعاون الخليجي وتقييم واقع ومسار تطور تلك الوحدة منذ نشأة المجلس، وصولاً إلى الرغبة في إقرار العملة المشتركة. إلى جانب تقييم معايير التقارب الاقتصادي بين دول المجلس سواء على مستوى السياسات النقدية أو المالية وتقييم مدى وفاء دول المجلس بشروط منطقة العملة المثلى، وكذا التعرف على الإصلاحات الاقتصادية والسياسية والمالية التي تهدف إلى تحقيق التقارب الفعلي بين تلك الاقتصاديات. إلى جانب ذلك أيضاً تهدف الدراسة إلى التعرف على الالتزامات والخيارات المرتبطة بهذا المشروع، ومنها إعادة النظر في سياسة سعر الصرف القائمة حالياً، وتقييم خيارات الربط للعملة الخليجية. إلى جانب التعرف على خيارات توسيع العضوية لتشمل باقي الدول الخليجية غير الأعضاء في الوحدة النقدية، أو الدول غير الخليجية المقترحة للانضمام مثل الأردن والمغرب. كما تهدف الدراسة أيضاً إلى التعرف على البنية المؤسسية والتشريعية الخاصة بالعملية الخليجية الموحدة، ومدى كفاية الإجراءات والتحضيرات لتلافي المخاطر والمشاكل بعد دخول العملة الموحدة حيز التنفيذ. وكذا التعرف على المكاسب السياسية والاقتصادية البعيدة لهذا المشروع، إلى جانب التعرف على المناطق النقدية الدولية وبصفة خاصة منطقة اليورو، مع دراسة أهم خصائص تلك المنطقة والاستفادة من تلك التجربة عن طريق المقارنة مع التجربة الخليجية سواء على صعيد المكاسب أو فيما يتعلق بالآزمات والدروس المستفادة منها.

■ أهمية الدراسة :

تنبع أهمية هذه الدراسة من عدة اعتبارات، أهمها الاعتبارات المرتبطة بفوائد ومخاطر العملية التكاملية، خاصة وان نجاح دول الاتحاد الأوروبي في إصدار العملة الموحدة، قد شجع العديد من التكتلات الاقتصادية، على الدخول في مشاريع للوحدة النقدية لتحقيق نفس الهدف، كما شجع الاتحادات النقدية القائمة على القيام بمزيد من إجراءات التحسين وتوحيد السياسات الاقتصادية للوصول إلى العملة الموحدة. وفي ظل ازدياد توثق الروابط بين الاقتصاديات عبر العالم، فان الاعتماد على التكتلات الاقتصادية والنقدية يصبح أمراً هاماً لإدارة الاقتصاد بصورة أكثر كفاءة، كما أنه سوف يحقق العديد من المزايا الاقتصادية، ويقلل من التكاليف والمخاطر المحتملة على الاقتصاديات. ويمكن القول أن توجه معظم الاقتصاديات المتقدمة حالياً نحو إقامة التجمعات الإقليمية ومناطق التجارة الحرة، يوضح الأهمية الكبرى لدور التكتلات الاقتصادية، والذي برز من خلال وجود عدة تحولات في هيكل التجارة ومنافذ الأسواق العالمية، ساهمت فيها التكتلات الناشئة في الدول المتقدمة بصفة أساسية.

كما تنبع أهمية هذه الدراسة أيضا من أهمية التجربة التكاملية بين دول مجلس التعاون الخليجي، والتي انطلقت منذ ثلاثين سنة (أي منذ سنة 1981)، حيث اعتمدت تلك الدول العديد من المشاريع التي تنتهي بتوحيد العملة. فدراسة هذا المشروع تتيح المعرفة التفصيلية للإمكانيات والتحديات الحقيقية للمشروع. إضافة إلى إمكانية مقارنة المشروع الخليجي بمشروع اليورو للدول الأوروبية. ومع التركيز على دراسة المعايير التي تحدد مدى وجود التقارب الاقتصادي بين اقتصاديات الدول الأعضاء، فإن هذه الدراسة سوف تسمح بدراسة وتحليل المعايير الأساسية التي تسمح بنجاح عملية التكامل، إلى جانب تحديد التكاليف والمخاطر التي قد تنشئ في ظل غياب التقارب الاقتصادي. ويمكن من خلال هذه الدراسة مناقشة بعض السياسات التي من شأنها أن تسمح باغتنام الفرص الكبيرة للعملية التكاملية وتذليل المخاطر والسلبيات المحتملة.

كما تركز الدراسة أيضا على معرفة حجم العلاقة بين المتغيرات والمؤشرات الاقتصادية في دول المجلس ودرجة الارتباط بينها، مثل كثافة التجارة البينية، وأسعار الفائدة وروابط النشاط الاقتصادي الأخرى، فوجود التقارب الفعلي يمثل السبب المباشر لإنشاء العملة الموحدة. فكلما ازدادت الروابط في النشاط الاقتصادي لمنطقة العملة الموحدة، كلما تعاظم العائد المتوقع من وراء انضمام الدولة لتلك المنطقة، كما تميل تلك الدول إلى مواجهة الصدمات المتشابهة (داخلية). وفي المقابل كلما انخفضت روابط النشاط الاقتصادي، فإن العملة الموحدة تفقد الدعم المهم من الناحية العملية، وستكون التكاليف على الدول الأعضاء أكبر من العوائد المتوقعة منها. كما يمكن القول أنه عند انخفاض مستوى الروابط الاقتصادية يصعب على الدول الأعضاء اعتماد سياسات استقرار موحدة بسبب ميل الصدمات لأن تكون غير متماثلة (خارجية).

■ الدراسات السابقة :

تعددت الدراسات النظرية والتطبيقية التي تناولت دراسة مشروع العملة الخليجية الموحدة، وفق نظريات منطقة العملة المثلى. ولقد تباينت تلك الدراسات من حيث منهجية التحليل والنتائج التي تم التوصل إليها. وتقدم الدراسات السابقة في معظمها حسب رأي بعض الاقتصاديين تحليلا نظريا لمشروع العملة الموحدة، أما نتائج الدراسات التطبيقية، فلم تحدد المدخل المناسب لدراسة وتقييم المشروع، ويمكن التطرق إلى أهم تلك الدراسات كما يلي :

■ دراسة (Ingram) سنة 1969 :

توصلت هذه الدراسة إلى أن مفهوم المثالية في المنطقة النقدية يتحدد من خلال القرار السياسي لحكومات تلك المنطقة، وعند تحليل المثالية بدراسة العوامل السياسية، ومدى فاعليتها في تشكيل تلك

المنطقة، سوف يتحدد مفهوم المثالية بدرجة أكبر، من الحالات التي يتم فيها شرح هذا المفهوم فقط بالرجوع إلى العوامل الاقتصادية.

▪ دراسة (Allen, kennen) سنة 1980 :

توصلت هذه الدراسة إلى أن الدولة الواحدة، إذا كانت تحمل خصائص المنطقة النقدية، وتتميز بشروط المثالية الموجودة في المنطقة النقدية، لا يمكن اعتبارها بأنها منطقة عملة مثلى. فالمثالية حسب هذه الدراسة تتحدد بناء على الاستفادة من زيادة المنافع وتخفيض التكاليف، والتي تنتج عن التغيرات في ميزان المدفوعات للدولة. وهو ما يتحقق فقط بوجود دولتين أو أكثر في منطقة واحدة، وليس بوجود دولة مفردة تتوفر فيها خصائص المنطقة المثلى.

▪ دراسة نايف عبيد سنة 1996 :

توصلت الدراسة إلى أنه يمكن لدول مجلس التعاون أن تقوم بتعزيز خطوات التكامل الاقتصادي، من خلال تنفيذ وتطوير بنود الاتفاقية الاقتصادية الموحدة، حيث يمكن لدول المجلس أن تحقق العديد من الانجازات المرتبطة بالعملية التكاملية، ولكن ذلك مرتبط بالالتزام بالاتفاقات والقرارات المشتركة لدول المنطقة.

▪ دراسة عمر حسن سنة 2001 :

توصلت الدراسة إلى أن دول مجلس التعاون الخليجي تمتلك إمكانات اقتصادية حقيقية، تمكنها من تحقيق التكامل الاقتصادي والنقدي فيما بينها، غير أن العوائق الأساسية أمام تحقيق التكامل، تتمثل في غياب الإرادة السياسية، وبمجرد توفر تلك الإرادة يمكن لدول المجلس أن تحقق الوحدة الاقتصادية والنقدية.

▪ دراسة أرياس أكيال وسيرس سنة 2001 :

ركزت الدراسة على مدى إمكانية تحقيق الاستقرار الخارجي لدول مجلس التعاون الخليجي، من خلال ربط كل عملة مستقلة من عملات دول المجلس بوحدة السحب الخاصة بدلا من الربط بالدولار، وخلصت الدراسة إلى إن الاستقرار الخارجي لدول المجلس لن يتحسن نتيجة لذلك الربط، فأغلب مكونات التجارة الخارجية لدول المجلس (الواردات والصادرات النفطية وغير النفطية، والميزان التجاري)، تحقق مكاسب الاستقرار عند الربط بالدولار، أفضل من المكاسب عند التحول إلى الربط بوحدة السحب الخاصة، مما يستدعي الإبقاء على الربط بالدولار، أفضل من التحول إلى الربط بحقوق السحب الخاصة.

▪ دراسة ألسينا، بارو، وتنروي سنة 2002:

ركزت الدراسة على عملة الربط الأفضل للعملة الخليجية، وحسب الدراسة فإن تقييم مزايا الربط بعملة أجنبية معينة يكون بناء على مجموعة من المعايير الواجب توافرها في الدول التي تسعى إلى الارتباط، مثل حجم التجارة الخارجية بين الدولتين، ودرجة التحرك المتزامن للأسعار وعوامل الإنتاج بينهما، ومدى انخفاض معدل التضخم عند الارتباط بعملة ذات معدل تضخم منخفض. فكلما تكاملت الدولتين من خلال روابط التجارة، وتقاربت معدلات التضخم، وكانت الأزمات مشتركة بين الدولتين، كلما ازدادت منافع الاتحاد النقدي، وهو ما يشكل مبررا لاختيار عملة هذا البلد كعملة أفضل للارتباط.

▪ دراسة ناصر السعيد سنة 2002:

ركزت الدراسة على عملة الربط الملائمة للبلد أو لمنطقة اقتصادية، وقد تناولت الدراسة الدول العربية بشكل عام ودول مجلس التعاون بشكل خاص، وتوصلت إلى أن الارتباط باليورو أفضل من الدولار، نظرا لأهمية روابط التجارة بين الطرفين، خاصة في ظل وجود الروابط الاقتصادية الحالية بين المجموعتين.

▪ دراسة (Abed, Erbas and Guerami) سنة 2002:

اهتمت الدراسة بعملة الربط الأفضل للمنطقة الخليجية، وتوصلت تلك الدراسة إلى أنه بالنظر إلى علاقات التبادل والتجارة الحالية، فإن مكاسب الاستقرار الخارجي الناتج عن الارتباط بسلة عملات تتكون من الدولار واليورو، تعادل نفس مكاسب الاستقرار الناتج عن الارتباط بالدولار، فالربط بسلة عملات تتكون من الدولار واليورو لن يتفوق بالضرورة على الربط بالدولار، فيما يتعلق بتحسين الاستقرار الخارجي.

▪ دراسة (Jadresic) سنة 2002:

توصلت الدراسة إلى أن اختيار عملة الربط الأفضل لدول مجلس التعاون الخليجي، يرجع إلى عدة اعتبارات، مثل القدرة التنافسية وتحقيق الاستقرار الخارجي. فالتحول من الارتباط بالدولار إلى عملة أخرى، يجب أن يتم بعد ضمان تحقيق مكاسب ملموسة من الارتباط الجديد، وبدون ذلك فإن المكاسب المحققة حاليا تؤيد مواصلة قرار الارتباط بالدولار.

▪ دراسة كومارك سنة 2003:

تطرقت الدراسة إلى مفهوم المنطقة النقدية المثلى، وقد توصلت الدراسة إلى أن مفهوم المثالية هو مفهوم معقد وصعب، وان النظريات التي تطرقت إلى هذا المفهوم تحاول الإجابة عن سؤال شبه مستحيل من الناحية العملية، والمتمثل في تحديد العدد الأمثل للدول التي تشكل منطقة للعملة المثلى، أو بصيغة أخرى،

كيف يمكن أن يتم تحديد عدد الدول ضمن منطقة نقدية من بين مجموعة من المناطق ووصفها بالمثل. وتوصلت الدراسة إلى انه لا يمكن تحديد عدد الدول التي يجب أن تكون ضمن منطقة واحدة بسياسات مشتركة، حتى يمكن وصفها بناء على ذلك بأنها تشكل منطقة عملة مثلى.

■ دراسة راجان غوفيل سنة 2005:

توصلت تلك الدراسة إلى انه يجب على دول مجلس التعاون الخليجي الاتفاق على الوفاء بمعايير التقارب الاقتصادي، والالتزام بها لإنشاء العملة الموحدة، لا سيما فيما يتعلق بالسياسة المالية والنقدية، وكذا توحيد قاعدة البيانات الإحصائية، إلى جانب توحيد الممارسات التنظيمية في القطاع المالي، وإقامة بنك مركزي للاتحاد النقدي.

■ دراسة محمد ناجي النوني سنة 2006:

توصلت الدراسة إلى أنه على الرغم من مسيرة التكامل بين دول مجلس التعاون، وتوفر الإرادة السياسية لتلك الحكومات، إلا أن الشروط الأساسية لإنشاء منطقة للعملة المثلث لم تتوافر بعد لدى تلك الدول، حيث يجب الاستمرار في تنفيذ الإصلاحات المطلوبة لتحقيق هدف التكامل الاقتصادي والنقدي.

■ دراسة (Brad Setser) سنة 2007:

ناقشت الدراسة عيوب نظام سعر الصرف الحالي في دول مجلس التعاون الخليجي، واقترحت أن تقوم دول مجلس التعاون باعتماد سعر صرف يتسم بقدر من المرونة، وذلك بناء على دراسة الاقتصادي فرانكل (Frankel) الذي طور نظام سعر صرف جديد يسمى بربط سعر الصادرات أو ربط السعر التصديري (price export) وهذا الاقتراح موجه إلى الدول التي تعتمد اقتصادياتها كثيرا على إنتاج سلعة أولية سواء معدنية أو زراعية، حيث يمكن لتلك الدولة أن تقوم بتثبيت قيمة العملة المحلية بسعر تلك السلعة، فالدول التي تعتمد على إنتاج النفط مثلا، يمكنها أن تقوم بربط عملتها الوطنية بسعر النفط، وهذا التثبيت يمكن أن يكون كليا أو جزئيا، عبر سلة تتكون من النفط وعمليات أخرى، ترتفع وتنخفض قيمة العملة تبعا لحركة سعر النفط بالدولار.

■ دراسة هيل عجمي جميل سنة 2007:

تناولت الدراسة إمكانات التكامل النقدي بين دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، إلى جانب دراسة بعض المشكلات القائمة بين دول المجلس، ومنها الاهتمام بالسيادة الوطنية أكثر على حساب المصالح الاقتصادية المشتركة، وكذا مشكلات الحدود البرية والبحرية القائمة منذ نشأة المجلس سنة 1981، كما أشارت

الدراسة إلى أن الإنجازات التي حققها مجلس التعاون لدول الخليج العربية منذ نشأته، تعتبر محدودة مقارنة بما تم تحقيقه في دول الاتحاد الأوروبي خلال نفس الفترة. كما أشارت الدراسة إلى أن القرار السياسي في دول المجلس غير داعم لخطوات التكامل الاقتصادي بصورة جوهرية، فالمشكلة الحقيقية في دول المجلس حسب الدراسة متمثلة في الإرادة السياسية بالدرجة الأولى، فالمشكلات التي تواجه دول الاتحاد الأوروبي تشابه تلك التي تواجه دول مجلس التعاون في إقامة الوحدة النقدية، غير أن تأثيرها أكبر في دول المجلس.

واقترحت الدراسة آليات عديدة لتفعيل التكامل النقدي الخليجي، وذلك من خلال الاستثمار الموحد للموارد المالية لدول المجلس، وإيجاد المنافذ الاستثمارية الملائمة لهذه الموارد على الصعيدين البيئي والإقليمي والدولي. بالإضافة إلى ذلك لابد من إقامة نوع من التكامل النقدي الجزئي على صعيد حركة رؤوس الأموال بين دول مجلس التعاون والدول العربية الأخرى خاصة الدول العربية المجاورة، مما يوسع من فرص الاستثمار داخل المنطقة العربية. إلى جانب ضرورة تكوين كتلة تجارية خليجية في مواجهة العالم الخارجي، بما يمكنها من الحصول على الواردات بأسعار مخفضة، وتسويق صادراتها النفطية بشروط مناسبة في السوق الدولية. واقترحت الدراسة إصدار الدينار العربي الخليجي كعملة مشتركة يتم ربطها بمؤشر ترجيح الواردات، وذلك مع توحيد السياسات الاقتصادية بما فيها ذلك السياسة النقدية والسياسة المالية.

■ دراسة هالة فهد الحميدي سنة 2007:

اهتمت الدراسة بالتركيز على القضايا والتحديات المشتركة لدول المجلس مثل البطالة وقضايا العمالة الوافدة وقضايا العجز في الموازنات الحكومية، والحاجة الماسة إلى تنويع مصادر الدخل وإنشاء قاعدة اقتصادية متنوعة. وركزت الدراسة على ضرورة تفعيل المؤسسات الخليجية حتى تشترك بدور فاعل في العملية التكاملية، إضافة إلى ضرورة وضع إطار دائم للسياسة المالية بين دول المجلس، لضمان التقارب المالي حتى بعد إصدار العملة الموحدة. وفي إطار الاهتمام بسعر صرف العملة الخليجية وخيارات الربط، ترى الدراسة أن تبدأ دول المجلس بتثبيت عملاتها بسلة عملات تتكون من الدولار واليورو، لضمان درجة أكبر من الاستقرار لأصولها المالية ومستوى تنافسية صادراتها غير النفطية، ثم تتبنى تلك الدول سلة عملات تضم إلى جانب الدولار واليورو عملات أخرى. ولا بد من تطبيق سياسة نقدية موحدة تضمن تنسيق وإصدار قرارات مركزية، خاصة تلك المتعلقة بالسياسة النقدية وسياسة معدلات الصرف للمنطقة.

■ دراسة صفوت عبد السلام عوض سنة 2007:

توصلت تلك الدراسة إلى ضرورة أن تقوم دول مجلس التعاون باعتماد المدخل الاستثماري لتحقيق التكامل الاقتصادي، وذلك بدلا من المدخل التجاري الذي يتناسب أساسا مع إمكانات الاقتصاديات المتقدمة التي تمتلك جهاز إنتاجي يتمتع بالقدرة والمرونة.

■ دراسة عبد المنعم السيد علي سنة 2008:

توصلت الدراسة إلى أنه من الممكن الوصول إلى تحقيق منافع العملة الموحدة في دول مجلس التعاون، إذا استطاعت تلك الدول زيادة روابط التجارة البينية على النحو الذي تم تحقيقه في دول الاتحاد الأوروبي، كما توصلت الدراسة إلى أن الدخول في اتحادات العملة قد تنتج عنه تغيرات في الهياكل الاقتصادية للدول الأعضاء، وهو ما لا تأخذه النماذج الاقتصادية بعين الاعتبار، لذا فإن احتساب الآثار المترتبة على الانضمام إلى الاتحادات النقدية يجب أن يتم اعتبارها آثارا تقريبية بالنسبة إلى الآثار الفعلية. وقد أشارت الدراسة إلى أنه يجب على الدول الأعضاء تحقيق درجة عالية من التنسيق بين سياساتها المالية والنقدية، وكذا تحقيق درجة عالية من المرونة في حركة عوامل الإنتاج، وهو ما يساعد على القيام بعملية التصحيح في ظل أسعار الصرف الثابتة. وقد أشارت الدراسة إلى أن منطقة العملة يجب أن تكون كبيرة بما يكفي لإجراء معظم المعاملات الدولية داخل حدودها لمنع التقلبات في سعر صرفها المركب وأسعار صرف المناطق الأخرى.

■ دراسات أخرى:

هناك العديد من الدراسات التي تطرقت إلى دراسة العملة الموحدة لدول مجلس التعاون الخليجي، وترى بعض الدراسات أن دول مجلس التعاون قد حققت معظم شروط نظرية العملة المثلى، مثل تقارب الهياكل الإنتاجية وارتفاع درجة الانكشاف على التجارة الدولية، ومرونة سوق العمل، وتقارب معدلات الفائدة والتضخم. إلا أن هناك مجموعة كبيرة من الإصلاحات المطلوبة يجب إتمامها قبل البدء في هذا المشروع، مثل ضرورة تنويع القاعدة الإنتاجية، وتعزيز دور القطاع الخاص، وتسهيل حركة تدفقات رؤوس الأموال، وقابلية التحويل للعملة عند الشراء أو البيع للنقد الأجنبي، إلى جانب تقليل مستوى الضرائب وتنسيق سياسات أسعار الصرف الأجنبي بشكل جيد. كما يجب على دول المجلس في إطار استكمال الإصلاحات أن تقوم بإلغاء مختلف القيود على التبادل التجاري وحركة الاستثمارات البينية، فضلا عن الالتزام بالسياسات الموحدة، لتحقيق مستويات عالية من الاستقرار والتكامل الاقتصادي والسياسي بين تلك الدول، وهي كلها عوامل تزيد من فرص نجاح العملة الموحدة.

وفي إطار إبراز التحديات الفعلية أمام دول مجلس التعاون ترى بعض الدراسات الأخرى أن تحقيق التقارب المالي والنقدي يمثل التحدي الأساسي أمام الاتحاد النقدي الخليجي، ولتحقيق هذا الشرط مثلاً، يجب ألا يتم اعتبار العجز في الميزانية العامة كمعيار للتقارب، نظراً لكون أسعار النفط متقلبة، كما أن الثروة النفطية التي تعتبر المصدر الرئيسي لإيرادات المنطقة غير متجددة وناضبة، وبالتالي يجب اتخاذ هدف مالي أكثر دقة ومصداقية، وذلك بهدف التأكيد على استدامة الوضع المالي لدول المجلس. كما ترى بعض الدراسات الأخرى أنه يجب على دول مجلس التعاون أن تقوم بتبني برامج معتمدة لتوفير الإحصاءات اللازمة، وذلك من خلال بناء مؤسسات مختصة على المستويين القطري والإقليمي، بهدف توفير البيانات الإحصائية الدقيقة، في المجالات المختلفة وتوظيفها في مجال إدارة العملة الموحدة. وفي المقابل ركزت بعض الدراسات الأخرى على توضيح مزايا ونتائج مشروع العملة الخليجية الموحدة، والتي تتمثل في توسيع نطاق التجارة البينية، وزيادة درجة التجانس بين الدورات الاقتصادية لدول الاتحاد، وتدعيم مستويات الكفاءة الاقتصادية الداخلية للاقتصادات الخليجية، والمساعدة على تنمية القطاعات غير النفطية بتلك الدول.

■ مجال الدراسة:

تضم دول مجلس التعاون الخليجي التي يجري تناولها في هذا الدراسة، مجموعة الدول العربية الست وهي الإمارات العربية المتحدة، مملكة البحرين، المملكة العربية السعودية، سلطنة عمان، قطر، والكويت، وهذه البلدان الست تقع على مساحة تقدر بـ 2673 ألف كم مربع، ويبلغ عدد السكان الإجمالي لها حوالي 43.8 مليون نسمة، وهي تقع في الجنوب الغربي لقارة آسيا، وتتميز بموقع متوسط بين دول قارة آسيا وإفريقيا، له منافذ بحرية واسعة على دول عديدة، كما تعتبر هذه الدول المصدر الاستراتيجي لإنتاج الطاقة في العالم. حيث تمثل احتياطي النفط والغاز حوالي 40% و 22% على التوالي من الاحتياطات العالمية المؤكدة. كما أن هذه الدول الست تتقاسم روابط ثقافية تميزها عن غيرها من الاقتصادات الأخرى، إلى جانب التحديات الاقتصادية والاجتماعية المشتركة أيضاً.

وفيما يتعلق بالبيانات التي ترد في الدراسة فإنها سوف تشمل جميع دول مجلس التعاون الخليجي دون استثناء، على الرغم من أن عمان والإمارات قد أعلنتا عدم الرغبة في الانضمام إلى الوحدة النقدية في الوقت الحالي. وفيما يتعلق بالإجراءات والالتزامات والاتفاقيات التي تخص العملة الموحدة فسوف يتم التطرق إليها دون استثناء لدولة الإمارات أو لدولة عمان، بالنظر إلى أن بعض تلك الاتفاقيات قد تم إقرارها بالاتفاق قبل انسحابها من المشروع.

■ منهجية وأدوات الدراسة :

في محاولة للإجابة على الإشكالية السابقة واختبار مدى صحة الفرضيات المطروحة، فسوف يتم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي، والذي يتطلب وصف خصائص وأبعاد الظاهرة، في إطار يتم من خلاله تجميع البيانات والمعلومات اللازمة عنها، ثم تنظيم تلك البيانات وتحليلها للوصول إلى معرفة أسباب تلك الظاهرة والعوامل التي تتحكم فيها، وبالتالي استخلاص نتائج يمكن تعميمها مستقبلاً، وسيسمح لنا استعمال هذا المنهج بإعطاء تحليل تفصيلي لمحددات المنطقة النقدية المثلى، وكذا معرفة شروط تحقيق التقارب الاقتصادي بين الدول الراغبة في التكامل. ورغبة في تحليل تجارب الاتحادات النقدية العالمية ومناطق العملات المثلى، فسوف يتم الاعتماد أيضاً على المنهج المقارن، بهدف تحديد أوجه الاختلاف بين التجربة محل الدراسة والتجارب في الدول الأخرى، وذلك بحسب توفر البيانات والمعطيات اللازمة عنها، حيث سنركز أيضاً على بعض الجوانب الأساسية في طريقة الدراسة وهي كما يلي :

- دراسة الظاهرة بشكل عام في إطارها الدولي أو في إطارها الإقليمي.
- اختيار مجموعة من الدول التي يتم فيها دراسة الظاهرة بشكل أكثر تفصيلاً.
- اختيار منطقة تدرس فيها الظاهرة بشكل متعمق وعلى وجه التخصيص، بحيث يتم تحقيق التلازم والارتباط بين الإطار الجزئي والإطار الكلي بشكل متدرج من العام إلى الخاص.

وبتطبيق المنهج الاستقرائي في هذه الدراسة، سوف نقوم بجمع البيانات المطلوبة عن دول مجلس التعاون الخليجي والمتعلقة بظاهرة (10) مؤشرات اقتصادية للفترة 1995 ط 2011، ثم نقوم بإجراء دراسة قياسية باستعمال برنامج (EViews7) لمعرفة حجم الروابط في النشاط الاقتصادي بين تلك الدول. ونغرض تحليل البيانات والمؤشرات المتعلقة بالمنطقة، فسوف نقوم أيضاً ببعض الاختبارات الإحصائية لتدعيم نتائج الدراسة من خلال جدولة وترتيب البيانات المعتمدة في الدراسة في أعمدة البرنامج الإحصائي (SPSS)، وذلك لمعرفة مدى التقارب أو التباعد في المؤشرات الاقتصادية لدول المجلس، ثم تفسير النتائج التي يتم التوصل إليها.

أما الأدوات التي سيتم استخدامها في هذا البحث، فسوف تركز على المصادر والمراجع الأساسية الخاصة بالموضوع، بالإضافة إلى الاستعانة بالكتب العربية والأجنبية، الرسائل، الدوريات، المؤتمرات، الندوات العلمية، القوانين والمراسيم التشريعية، وكذا المراجع الإلكترونية ذات الصلة بالبحث أساساً.

■ هيكلية الدراسة :

انطلاقاً من طبيعة الموضوع والأهداف المنوطة به ، سوف يتم تقسيم هذا البحث إلى خمسة فصول ، حيث سنتطرق في الفصل الأول إلى الإطار النظري للتكامل الاقتصادي والتكامل النقدي ، من خلال دراسة مفهوم التكامل الاقتصادي والتكامل النقدي ، وأنواع وشروط كلا منهما . إضافة إلى دراسة موقع التكامل النقدي من التكامل الاقتصادي ، مع دراسة الإطار النظري للمنطقة النقدية المثلى ، من خلال عرض مختلف النظريات التي تطرقت إلى تلك المنطقة وخصائصها وحدودها ، إضافة إلى دراسة المعايير والشروط الأساسية لها . أما في الفصل الثاني فسوف نتطرق إلى تعريف العملة الموحدة ودراسة المزايا والتكاليف المرتبطة بها ، إلى جانب دراسة تجارب الاتحادات النقدية في العالم ، ومقارنة أوضاع تلك الاتحادات بمنطقة الدولار التي تشابه خصائصها إلى درجة ما خصائص المنطقة النقدية المثالية . أما في الفصل الثالث فسوف نتطرق إلى الاقتصاديات الخليجية وتطور الأنظمة والسياسات النقدية بها ، من خلال دراسة التطور التاريخي للنظم النقدية بها والخصائص الهيكلية ومؤشرات الأداء الاقتصادي وأهم المميزات الإيجابية والسلبية لتلك الاقتصاديات ، إلى جانب تحليل معايير التقارب بين تلك الدول في العديد من المؤشرات . أما في الفصل الرابع فسوف يتم التطرق إلى الاتحاد النقدي الخليجي ومشروع العملة الخليجية الموحدة ، من خلال دراسة الدوافع والمراحل الأساسية للمشروع ، إلى جانب دراسة أهم المكاسب الاقتصادية والسياسية والإستراتيجية لهذا المشروع ، مع دراسة أيضا أهم السياسات والتشريعات المرتبطة بتجربة العملة الخليجية الموحدة ، إلى جانب دراسة مؤشرات الاستقرار الاقتصادي ، وتحليل مؤشرات السياسة المالية والنقدية ومعايير التقارب الخليجية ، ومقارنتها مع المعايير الأوروبية . أما في الفصل الخامس فسوف يتم التطرق إلى تجربة وانجازات التكامل بين دول المجلس ، من خلال التعرف على واقع مشروع التكامل الاقتصادي والنقدي الخليجي ، ودراسة الانجازات المحققة والتحديات القائمة ، كما سوف نقوم بمقارنة مشروع العملة الخليجية مع مشروع التطور لتقييم التجربة الخليجية واستخلاص الدروس من الأزمة والمخاطر التي تتعرض لها منطقة اليورو . كما سوف نتطرق ضمن هذا الفصل إلى تحليل مؤشرات الأداء الاقتصادي لدول مجلس التعاون ، من خلال قياس حجم روابط النشاط الاقتصادي بين تلك الدول ، لمعرفة درجات التأثير الموجودة بينها ، وحجم الارتباط القائم في العوامل الاقتصادية ، والذي سوف يقودنا إلى معرفة مدى إمكانية أن تقوم تلك الدول بإنشاء عملة موحدة بدوافع اقتصادية مبررة . وسوف تتبع هذه الفصول بالختامة النهائية للموضوع ، والتي سوف تتضمن أهم النتائج والتوصيات التي تم التوصل إليها من خلال هذه الدراسة .

الفصل الأول

الفصل الأول: الإطار النظري للتكامل الاقتصادي والتكامل النقدي

مقدمة الفصل:

يعتبر إنشاء التكتلات الاقتصادية بين مجموعة من الدول، سواء في الإطار الثنائي أو الإقليمي، أو بين الدول ذات المستويات المتفاوتة من التنمية، من أبرز مظاهر الاقتصاد الحديث. ومع تنامي ظاهرة العولمة تجدد اهتمام الدول بالانضمام إلى التكتلات الاقتصادية بصفة عامة، فقد ظهرت السوق المشتركة لدول أمريكا الجنوبية سنة 1991، كما تم إنشاء رابطة التجارة الحرة لأمريكا الشمالية سنة 1994، كما تم تفعيل معاهدة لاندن (ANDEAN)، واتفاقية السوق العربية المشتركة في شكل منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى سنة 1997، وغيرها من التكتلات خاصة في أمريكا اللاتينية، وقد شكلت تلك التجمعات الاقتصادية الإقليمية عاملا مهما لرفع مستوى التبادل الاقتصادي بين المجموعة المتكاملة. وبالنظر إلى أهداف العملية التكاملية نجد أنها تهدف إلى الحصول أساسا على المكاسب الاقتصادية والمرتبطة بإزالة العوائق أمام تدفقات السلع والخدمات، وتحرير حركة عناصر الإنتاج، وإنشاء أسعار صرف ثابتة على مستوى إقليمي، وتنسيق السياسات المالية والنقدية. ونظرا للمكاسب الاقتصادية والسياسة العديدة والتي يتيحها التكامل الاقتصادي، فقد أخذت معظم الدول خاصة في النصف الثاني من القرن العشرين في التوجه نحو إنشاء تكتلات جديدة وتفعيل دور التكتلات القائمة، خاصة بعد أن ساهمت المكاسب الكبيرة لدى التجارب الناجحة في تحفيز العديد من الدول على الاندماج فيما بينها. وسنحاول من خلال هذا الفصل تقديم الإطار النظري للعملية التكاملية، وسنركز التحليل على النقاط الموالية:

- التعرف على مفهوم التكامل الاقتصادي بصفة دقيقة
- التعرف على مفهوم التكامل النقدي وموقعه من التكامل الاقتصادي
- التعرف على المنطقة النقدية المثلى وأهم محددات تلك المنطقة وعلاقتها بالتكامل النقدي.

المبحث الأول: مفهوم التكامل الاقتصادي

تشهد الساحة الاقتصادية العالمية العديد من التغيرات الفعلية ذات الآثار المهمة على العلاقات الاقتصادية الدولية ويمثل الاتجاه نحو تحقيق التكامل من أبرز تلك التغيرات، فقد شهدت السنوات الأخيرة من القرن العشرين اتجاهات قوية نحو تشكيل تجمعات اقتصادية إقليمية تستند أكثر إلى المقومات والروابط التاريخية والثقافية والجغرافية المشتركة. وقد حققت بعض هذه التجمعات الاقتصادية خطوات كبيرة من التقدم في اتجاه تحقيق أقصى صور التكامل الاقتصادي، ورغم أن بعض الدراسات الاقتصادية قد ربطت بين التكامل الاقتصادي ومبدأ الكفاية الإنتاجية الذي يعني استغلال الإمكانيات البشرية والموارد المادية بصورة مشتركة ضمن حدود منطقة الاقتصادية المتكاملة، إلا أن بعض الدراسات الأخرى قد أكدت أن عملية التقدم الاقتصادي لدى كل دولة لن تتحقق دون اندماج اقتصاديات المنطقة، ولعل هذا الاتجاه الأخير قد عزز من أهمية التكامل لدى الدول.

المطلب الأول: تعريف التكامل الاقتصادي

يعرف التكامل الاقتصادي على أنه تجميع وحدات اقتصادية منفصلة في كيان اقتصادي واحد، وقد يكون هذا معنيا بتجميع اقتصاديات بلدان مختلفة لتكون وحدة اقتصادية واحدة¹. كما يعرف التكامل الاقتصادي عموماً بأنه العملية التي يتم من خلالها إزالة كافة الحواجز والقيود، مما يسمح بحرية انتقال عوامل الإنتاج وحركة المعاملات التجارية، مع ضمان تنسيق السياسات الاقتصادية والنقدية والمالية، وإيجاد نوع من تقسيم العمل بين الدول الأعضاء بهدف زيادة الإنتاجية، إلى جانب وجود فرص متكافئة بين تلك الدول للاستفادة من مزايا العملية التكاملية. وقد وردت في كتابات بعض الاقتصاديين العديد من المفاهيم المرادفة لمصطلح التكامل الاقتصادي مثل الاندماج، التعاون، أو التكتل، ويرجع هذا الاختلاف بشكل عام إلى صيغة التكامل الموجود بين مجموعة من الدول، هل هو في شكل اتفاقيات ثنائية، أو في شكل تعاون بين دولتين، أو في شكل تكامل إقليمي بين مجموعة من الدول بهدف إنشاء كتلة اقتصادية.

ويمكن القول أن الدراسات النظرية التكاملية كانت نتاج أعمال جيلين من المفكرين²، وقد ركزت كتابات بعض الاقتصاديين في الجيل الأول من أمثال (Balasa)، (Viner)، (Tinbergen) و (Meade) على دراسة ظاهرة التكامل الاقتصادي وما ينتج عنها من زيادة في حجم التبادل التجاري وتحسين ميزان المدفوعات،

¹ - علي توفيق الصادق: "التكامل الاقتصادي العربي"، الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات، الطبعة الأولى، القاهرة، 2010، ص 04.

² - سامي عفيفي حاتم: "التكتلات الاقتصادية الإقليمية"، دار النهضة العربية، القاهرة 2004، ص 23.

والذي يؤدي إلى زيادة تدفقات العملة الصعبة، وبالتالي زيادة معدلات النمو ومستويات التنمية¹. كما ركزت دراسات بعض الاقتصاديين في الجيل الثاني والمهتمين بشؤون التكامل الاقتصادي الإقليمي من أمثال (Bhagwati)، (Lipsey)، (Melvin)، (J.E.Mead)، و(Gehrels) على إبراز الآثار الأساسية لقيام العملية التكاملية بين اقتصاديات الدول الأعضاء، فتكوين الاتحادات الجمركية مثلاً يؤدي بقا لآراء وتحليلات هؤلاء الاقتصاديين إلى زيادة أو تراجع الرفاهية الاقتصادية على مستويات كل من الإنتاج و الاستهلاك في اقتصاديات الدول الأعضاء في المنطقة التكاملية، أو اقتصاديات الدول غير الأعضاء في المنطقة². بينما في المقابل نجد أن بعض الاقتصاديين الدوليين المهتمين بشؤون التكامل الاقتصادي الإقليمي من أمثال (Cooper Jhonson) قد ركزوا في البحث عن الدوافع من وراء تكوين الاتحاد الجمركي وتطبيق الإجراءات المرتبطة بالعمل التكاملية، وتوصلت أعمالهم إلى أن تلك الدوافع تكمن في توفير الحماية للمصادر الإنتاجية الأقل كفاءة، حيث أن السبب الجوهرى لإقامة الاتحاد الجمركي والتكامل الإقليمي بشكل عام، يكمن في الرغبة القوية للدول الأعضاء في استخدام سياسة التعريف الجمركية على النطاق الإقليمي، لتحقيق أهداف معينة تعجز تلك الدول عن تحقيقها على المستوى القطري³. وفي إطار استخلاص المفهوم الدقيق للتكامل الاقتصادي يمكن القول أن هناك اتجاهين رئيسيين في تعريف التكامل الاقتصادي.

01- الاتجاه الأول:

يحدد في هذا الاتجاه التكامل الاقتصادي على أنه شكل من أشكال التعاون أو التنسيق بين دول المنطقة، دون التخلي عن السيادة الو نية لجهة فوق و نية، وهذا التعريف حسب الاقتصاديين موسع بحيث يجعل العلاقات التعاونية أو عمليات التنسيق بمثابة علاقات تكاملية، فالتكامل الاقتصادي في هذا الاتجاه يشمل جميع أشكال التعاون أو التنسيق بين الدول، بينما الواقع العملي يشير إلى أن العلاقات التكاملية بين مجموعة من الدول تختلف من حيث درجة التقارب الاقتصادي والنقدي والمالي من مجموعة إلى أخرى.

¹ - علي عبد الفتاح أبو شرار: "الاقتصاد الدولي - نظريات وسياسات"، دار المسيرة، الأردن، 2010، ص 402.

² - علاوي محمد لحسن: "الإقليمية الجديدة - المنهج المعاصر للتكامل الاقتصادي الإقليمي"، مجلة الباحث، العدد السابع، جامعة ورقلة، 2010، الجزائر، ص 108.

³ - علاوي محمد لحسن: مرجع سابق، ص 108.

02- الاتجاه الثاني :

يحدد في هذا الاتجاه التكامل الاقتصادي على أنه عملية لتطوير العلاقات بين الدول، مما يؤدي إلى وجود مؤسسات جديدة مشتركة بين تلك الدول، مع تحقيق الاندماج في إطار عملية التكامل بين المؤسسات في المنطقة. وعملياً وضمن هذا الاتجاه يمكن القول أن هدف التكامل الاقتصادي هو تحقيق هذا المضمون من خلال تطوير العلاقات التكاملية بين مجموعة من الدول إلى علاقات تكاملية بين مؤسسات تلك الدول، وبالتالي فإن تحقق هذه الدرجة من الاندماج والتداخل سوف تجعل عمليات المؤسسات والشركات أكثر ارتباطاً، مما يسمح بتطوير سوق الإنتاج والتوزيع، إلى جانب تخفيض التكاليف وتقسيم العمل واعتماد التخصص على أساس الكفاءة.

وفي إطار تحديد المعنى الدقيق للمفاهيم المرتبطة بالتكامل الاقتصادي، يمكن الإشارة إليها من خلال تعريفها وتحديد الفرق بينها وبين مفهوم التكامل الاقتصادي وذلك كما يلي¹ :

أ- التكامل الاقتصادي والتعاون الاقتصادي :

يقصد بالتعاون الاقتصادي العمليات التي تتم بين دولتين فأكثر في مجال اقتصادي معين، بهدف تحقيق عوائد مشتركة ولمدة زمنية محددة على أساس المعاملة بالمثل، حيث تقوم الدول في إطار اتفاقية التعاون بتسهيل حركة انتقال عناصر الإنتاج مثل العمل ورأس المال، وقد يكون التعاون في شكل اتفاقات ثنائية أو جماعية في قطاع معين مثلاً، أو عن طريق تقديم المساعدات فيما بين تلك الدول. أما التكامل الاقتصادي فإنه ينطوي على التدابير الفاعلة لإلغاء التمييز في المعاملات مثل إزالة الحواجز والقيود التجارية، وهو يرتبط بتحقيق تغيرات وأثار هيكلية في الاقتصاديات الوأنية المعنية بعملية التكامل، عكس التعاون الذي يهدف إلى التقليل فقط من التمييز في السياسات بين تلك الدول، من خلال الاتفاق على تحديد المجال الخاص بالتعاون.

ب- التكامل الاقتصادي والاتفاقيات الثنائية :

يقصد بالاتفاقيات الثنائية هي اتفاق ملزم بين دولتين لتحقيق حجم أو معدل كمي في التجارة السلعية يحدد مسبقاً بين الدولتين، ويتم تحقيقه من خلال عملية التنفيذ، ومن بين الأهداف الأساسية للاتفاقيات الثنائية ما يلي :

¹ - للاطلاع على بعض آراء المفكرين الذين تطرقوا إلى مفاهيم حول التكامل والوحدة الاقتصادية يمكن الرجوع إلى:

- سمير محمد عبد العزيز: " التكتلات الاقتصادية الإقليمية في إطار العولمة "، مكتبة الإشعاع، الإسكندرية، الطبعة الأولى، 2001، ص 158.

- تنظيم التجارة بين الطرفين في جانب الصادرات والواردات
- تنشيط الصادرات بين الدولتين بمعدل أكبر وعلى المدى الطويل
- تسهيل إجراءات التسوية للمدفوعات الدولية نتيجة للتسهيلات المعتمدة في الدفع والتمويل للتجارة الخارجية

ويمكن القول أن تطبيق الاتفاقيات الثنائية يمكن أن يؤدي إلى حدوث تأثيرات هيكلية في الاقتصاد، خاصة في جانب عوامل الإنتاج التي لها علاقة بقطاع التصدير، غير أن مجال تطبيق عملية التكامل الاقتصادي أوسع من مجال تطبيق الاتفاقيات الثنائية بالنظر إلى أن عملية التكامل هي تعني الاندماج. وفي إطار تحديد مفهوم التكامل الاقتصادي ركزت بعض الدراسات في اتجاه آخر على تحديد صيغ تطبيق التكامل الاقتصادي عن طريق التمييز بين التكامل القطاعي والتكامل الشامل، فالتكامل القطاعي يعني أن عملية التكامل تقتصر على قطاع أو على قطاعات محددة، أما التكامل الاقتصادي الشامل فيعني أن تطبيق إجراءات التكامل تطبق على جميع القطاعات الاقتصادية في الدول الأعضاء¹.

المطلب الثاني: مراحل التكامل الاقتصادي:

تشير الدراسات الاقتصادية إلى أن العديد من تجارب التكامل الاقتصادي عبر العالم قد حققت نجاحا محدودا، نظرا لأن تطبيق مراحل التكامل يتطلب العديد من الآليات والإجراءات لتحقيق أهداف التكامل. فالعملية التكاملية تتم عبر عدة مراحل، تختلف فيها درجات التقارب المحققة بين الاقتصاديات، ويمكن إجمالاً تقسيمها إلى مرحلتين أساسيتين:

- المرحلة الأولى: يتم فيها تشجيع حرية انتقال السلع والخدمات وعوامل الإنتاج بين الدول الأعضاء.
- المرحلة الثانية: تتميز هذه المرحلة بالإضافة إلى حرية انتقال السلع وعوامل الإنتاج بزيادة مستوى التعاون بين الدول الأعضاء في الجوانب السياسية والمالية والنقدية.

وهناك اختلاف بين الاقتصاديين فيما يتعلق بدرجات التكامل، فيرى البعض أن التكامل الاقتصادي يبدأ باتفاقية التفضيل الجمركي، ثم مرحلة منطقة التجارة الحرة، ثم مرحلة الاتحاد الجمركي، ثم مرحلة السوق المشتركة، والتي تليها المرحلة الأخيرة المتمثلة في الاتحاد الاقتصادي². في حين يرى بعض الاقتصاديين أن درجات التكامل تشمل فقط منطقة التجارة الحرة، ثم الاتحاد الجمركي، ثم السوق المشتركة ثم الاتحاد

¹ - علي توفيق الصادق: مرجع سابق، ص 14.

² - علي عبد الفتاح أبو شرار: مرجع سابق، ص 387.

الاقتصادي تم الوحدة الاقتصادية أو الاندماج الاقتصادي الكامل. بينما يضيف البعض الآخر مرحلة الإتحاد النقدي كمرحلة نهائية من العملية التكاملية. وقد ركزت معظم الدراسات الاقتصادية على أن المراحل الفعلية للتكامل الاقتصادي هي خمسة مراحل أساسية والتي تبدأ بمنطقة التجارة الحرة، ثم الإتحاد الجمركي ثم السوق المشتركة ثم الإتحاد الاقتصادي، ثم الاندماج الاقتصادي الكامل، ويمكن التطرق إلى شرح تلك المراحل كما يلي¹:

01- منطقة التجارة الحرة :

يمكن القول أن إنشاء منطقة التجارة الحرة² يعتبر المدخل الأساسي لتحقيق التكامل الاقتصادي، وفي هذه المرحلة يتم الاتفاق بين الأطراف على إزالة كافة العوائق التجارية من خلال إلغاء الرسوم الجمركية والقيود الكمية على المبادلات السلعية. بينما تحتفظ كل دولة بالتعريف الجمركية الخاصة بها والمفروضة على السلع المستوردة من خارج الدول غير الأطراف في المنطقة³. ويمكن القول أن منطقة التجارة الحرة تهدف إلى إزالة القيود الجمركية وغير الجمركية على حركة السلع والخدمات، كما تهدف إلى زيادة حجم التبادل التجاري ورفع معدلات النمو الاقتصادي وتنويع التجارة الخارجية، وغالبا ما يتم في هذه المرحلة تحديد فترة زمنية لإزالة العوائق التجارية بين الدول الأعضاء.

وفيما يتعلق بالمشاكل الفعلية التي تواجه منطقة التجارة الحرة نجد أن مشكلة إعادة التصدير وما يتولد عنها من احتمالات انحراف التجارة عن الطرق الطبيعية لها داخل المنطقة يمثل أهم المشاكل في المنطقة، فإذا كان هناك تباين ملحوظ في الرسوم الجمركية المطبقة على الدول غير الأعضاء، فإن ذلك يؤدي إلى دخول بعض المنتجات الأجنبية إلى داخل المنطقة عبر الدول ذات الرسوم الجمركية المنخفضة، ثم القيام بعملية إعادة تصدير تلك المنتجات من داخل المنطقة إلى الدول الأعضاء ذات الرسوم الجمركية العالية. فعدم توحيد الرسوم الجمركية يجعل من الدول ذات الرسوم المنخفضة ممر سلع إلى الدول ذات الرسوم الجمركية المرتفعة. وفي المقابل فإن منطقة التجارة الحرة تمنح للدول إمكانية عقد اتفاقيات مع غير الدول الأعضاء دون موافقة الدول الأعضاء، مما يجعل أثار تلك الاتفاقية الثنائية تشمل بطريقة غير مباشرة جميع الدول في المنطقة.

¹ - حسين عمر: " التكامل الاقتصادي، النظرية والتطبيق"، دار الفكر العربي، الطبعة الأولى، القاهرة، 1998، ص 29.

² - هناك فرق بين المنطقة الحرة ومنطقة التجارة الحرة حيث أن المنطقة الحرة تقوم بوظائف التخزين والتصنيع والتجهيز والتصدير وإعادة التصدير وغيرها من الأنشطة التي تزيد من الاستثمارات والصادرات واستيراد التكنولوجيا، وعندما تأخذ المنطقة الحرة شكل إقامة مشروع مشترك متعدد الأغراض وتشارك في أنشطتها العديد من الدول فإنها تسمى في هذه الحالة بمنطقة حرة إقليمية.

³ - زينب حسن عوض الله: "العلاقات الاقتصادية الدولية"، الدار الجامعية، بيروت، (بدون سنة النشر)، ص 213.

ومع توجه معظم الاقتصاديات نحو التحرير والخصخصة شهدت معظم الاقتصاديات إقامة مناخ للتجارة الحرة، ومن أبرز صور مناخ التجارة الحرة في الوقت الحالي منطقة التجارة الحرة لأمريكا الشمالية (النافتا)، وهناك بعض مناخ التجارة الحرة التي تقتصر على نوع معين من السلع وعادة ما يطلق عليها اتفاقية للتنمية وتيسير التبادل التجاري، ومن أمثلة ذلك الاتفاقية الموقعة بين الدول العربية سنة 1981 والتي تضمنت التحرير المباشر لتبادل المنتجات الزراعية فقط. ويمكن القول أن منطقة التجارة الحرة تمثل أبسط صيغ التكامل، كما أنها تتميز بعدم وجود أية تعقيدات فنية أو قانونية في الإقرار أو التطبيق.

02- الاتحاد الجمركي:

ينطوي الاتحاد الجمركي على درجة أعلى من التعاون بين الدول الأعضاء، فإلى جانب إلغاء جميع العوائق التجارية على السلع في منطقة التجارة الحرة، فإن الدول الأعضاء في مرحلة الاتحاد الجمركي تقوم بتوحيد التعريف المطبقة تجاه الدول غير الأعضاء، بما يضمن تنظيم التبادل التجاري وتوسيع نطاق السوق¹، فالفرق بين منطقة التجارة الحرة ومرحلة الاتحاد الجمركي يتمثل في إزالة التمييز بين الدول الأعضاء في مواجهة البلدان الأخرى. فتصبح الدول الأعضاء تمثل منطقة جمركية موحدة، ولا يمكن لأية دولة منها عقد اتفاقيات تجارية مع الدول خارج منطقة الاتحاد، أو حتى تجديد الاتفاقيات السابقة، والغرض من ذلك هو تفعيل التعريف الجمركية للاتحاد وزيادة المركز التنافسي للدول الأعضاء، ويمكن تلخيص وظائف الإتحاد الجمركي في أربع نقاط أساسية كما يلي²:

- وحدة تداول السلع بين الدول الأعضاء.
- وحدة القانون الجمركي والتعريف الجمركية بين الدول الأعضاء.
- وحدة الحدود الجمركية والإقليم الجمركي بالنسبة لبقية دول العالم غير الأعضاء في الإتحاد.
- توزيع حصيلة الرسوم الجمركية المفروضة على واردات الدول الأعضاء من العالم الخارجي حسب طريقة يتم الاتفاق عليها، نظرا لتعدد المنافذ واختلاف حجم الإيرادات لدى كلا منها.

ويهتم الاتحاد الجمركي بتنسيق القرارات بين الدول الأعضاء للوصول إلى التكامل بدلا من الاكتفاء بدرجات معينة من التعاون، وأهم ما يميز الإتحاد الجمركي عن منطقة التجارة الحرة هو توحيد مستوى الرسوم الجمركية لدى كل الدول الأعضاء، مما يعني أن مشكلة إعادة التصدير غير قائمة. ومن الناحية

¹ - محمد عبد المنعم وآخرون: "الاقتصاد الدولي"، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 1999، ص 421.

² - سامي عفيفي حاتم: "التجارة الخارجية بين التنظير والتنظيم"، الدار المصرية اللبنانية، الطبعة الثانية، القاهرة، 1994، ص 222.

العملية فإن الاتحاد الجمركي (اتحاد البنيولوكس) الذي تم إنشائه سنة 1922 بين لكسمبورغ وبلجيكا وانضمت إليه هولندا سنة 1944 ودخل حيز التنفيذ سنة 1948 يمثل أول تجربة رائدة على هذا المستوى في مشروع التكامل الاقتصادي¹.

وهناك العديد من الآثار الايجابية والسلبية على الدول الأعضاء في الاتحاد الجمركي، فيرى الاقتصادي (فاينر) أن الآثار الايجابية تتمثل في خلق التجارة بين الدول الأعضاء، حيث يتم التوقف عن إنتاج سلعة في بعض دول الاتحاد واستيرادها بتكلفة أقل من إحدى الدول الأعضاء في الاتحاد. أما الآثار السلبية فتتمثل في عملية تحويل التجارة فقط بين الدول الأعضاء، والتي يقصد بها التوقف عن استيراد سلع من دول غير أرفاف في الاتحاد بتكلفة أقل واستيرادها من دول داخل الاتحاد بتكلفة أعلى. فإذا أدت إزالة الرسوم الجمركية داخل دول الاتحاد إلى استبدال بعض الواردات من دولة عضو أقل كفاءة بواردات أقل تكلفة من دول أخرى عضو أكثر كفاءة كان الاتحاد منشأً للتجارة (خلق التجارة)، أما إذا تم تحويل الإنتاج أو جزء منه من المناق خارج الاتحاد أكثر كفاءة إلى مناق داخل الاتحاد أقل كفاءة كان الاتحاد الجمركي محولاً للتجارة (تحويل التجارة). وتتحقق آثار إزالة الحواجز الجمركية بصفة عامة من خلال عملية خلق التجارة وعملية تحويل التجارة². ويتوقف مقدار المكاسب أو الخسائر الناتجة على الفوارق في التكاليف الخاصة بالإنتاج قبل إزالة الحواجز الجمركية وبعد إزالة تلك الحواجز.

03- السوق المشتركة:

يعتبر إلغاء الرسوم الجمركية البيئية والقيود الفنية والإدارية أمام تدفقات السلع وعوامل الإنتاج، وكذا توحيد التعريفات الجمركية تجاه باقي الدول من أهم قواعد تنفيذ مرحلة السوق المشتركة بين الدول الأعضاء. ونظراً لأن القيود التي يتم إلغاؤها في منطقة التجارة الحرة أو الاتحاد الجمركي تتعلق فقط بانتقال السلع، فإن مرحلة السوق المشتركة تتطلب قيام الدول الأعضاء بالاتفاق على إلغاء ورفع القيود والحواجز أمام انتقال عناصر الإنتاج أيضاً مثل انتقال العمالة وحركة التحويلات الرأسمالية والنقدية³. ويمكن القول أن

¹ - زينب حسن عوض الله : مرجع سابق ، ص 213

² - يحدث خلق التجارة عندما يستبدل بعض الإنتاج المحلي في دولة عضو في الاتحاد الجمركي بواردات أقل تكلفة من دول أخرى عضو في الاتحاد. أما تحويل التجارة يحدث عندما تستبدل واردات أقل تكلفة من خارج الاتحاد الجمركي بواردات أعلى تكلفة من دولة عضو بالاتحاد، وينتج هذا بسبب المعاملة التفضيلية الممنوحة للدول الأعضاء، فخلق التجارة يؤدي إلى وجود تخصص أكبر قائم على الميزة التنافسية عكس عملية تحويل التجارة.

³ - علي توفيق الصادق : مرجع سابق ، ص 16.

مرحلة السوق المشتركة تعتمد على تحرير انتقال عناصر الإنتاج بين الدول، غير أن هناك العديد من القيود أمام حركة عناصر الإنتاج ومنها ما يلي¹ :

- عدم توفر المعلومات عن فرص التوظيف بالدول الأعضاء مع يجعل حركة العمالة محدودة.
 - القيود والحصص التي قد تفرضها بعض الدول، والتي تحد من حجم العمالة المرخص لها بالعمل.
- إضافة إلى ذلك فإن التشريعات والقوانين قد تحد من حركة رأس المال النقدية والعينية، كما أن تكاليف الحصول على المعلومات ووجود العوائق المؤسسية قد تسهم في عملية التقييد. وتشمل القيود التشريعية مثلاً فرض ضريبة على العائدات من الاستثمار الأجنبي أو فرض قيود كمية على حركة رأس المال. كما تشمل العوائق المؤسسية غياب التسهيلات المصرفية التي تنتقل من خلالها الأرصدة المالية دولياً.

ونظراً لأن انتقال عناصر الإنتاج يؤدي إلى تخصص أفضل للعمال وتوظيف أحسن لرأس المال داخل دول الاتحاد. فإن الدول المرسله والمتلقية لتلك التوظيفات تقوم بتبسيط الإجراءات لتيسير عملية الانتقال، خاصة وأن عوامل الإنتاج مثل العمل ورأس المال تنتقل من أماكن الإنتاج ذات الأجور والأرباح وأسعار الفائدة المنخفضة إلى المناطق ذات الإنتاجية المرتفعة، ونتيجة لذلك يرتفع مستوى الدخل والنتائج والرفاه داخل الدول الأعضاء²، حيث يؤدي دمج أسواق عناصر الإنتاج بين دول المنطقة إلى مضاعفة فرص الاستثمار، وزيادة كفاءة استخدام عناصر الإنتاج، وهو ما يؤدي إلى استقطاب تدفقات الأموال والعمالة الدولية بصفة أكبر. وعموماً يمكن القول أن السوق المشتركة تعتبر خطوة هامة للوصول إلى تحقيق الوحدة الاقتصادية والسياسية الكاملة بين الدول الأعضاء. ومن الأمثلة على ذلك السوق الأوروبية المشتركة التي أنشئت حسب معاهدة روما سنة 1957، والتي شكلت الأساس للرفع من مستوى التكامل بين دول الاتحاد الأوروبي، للوصول إلى تحقيق مشروع العملة الموحدة.

04- الاتحاد الاقتصادي :

تعتبر السياسات الاقتصادية بصفة عامة مثل سياسات تشجيع الاستثمار، أو فرض الضرائب، أو زيادة أو خفض الإنفاق الحكومي، أو إعادة هيكلة الجهاز الصناعي والإنتاجي، أو السياسات الخاصة بسعر صرف العملة، من السياسات الاقتصادية الرامية إلى تحقيق أهداف معينة. علماً أن تلك السياسات قد تختلف من بلد إلى آخر حسب الأهداف المطلوبة. ونظراً لأن الاتحاد الاقتصادي يمثل مرحلة متقدمة من مراحل التكامل الاقتصادي،

¹ - بكري كامل: "التكامل الاقتصادي"، المكتبة العربية الحديثة للطباعة والنشر، الاسكندرية، 1984، ص 38

² - جون هدسون: "العلاقات الاقتصادية الدولية"، ترجمة هـ عبد الله منصور وآخرون، دار المريخ للنشر، الرياض، 1983، ص 274.

فإن قيام الدول الأعضاء في السوق المشتركة بتنسيق السياسات الاقتصادية واعتماد آليات موحدة للعمل المالي والنقدي والجباي، يجعلها في مرحلة الاتحاد الاقتصادي. ولا ينحصر دور الاتحاد الاقتصادي فقط عند توحيد السياسات الاقتصادية فقط، بل يتم في هذه المرحلة أيضا الاتفاق على تخلي الدول الوالية عن مسؤولية رسم السياسات الاقتصادية لصالح هيئة فوق ونية تختص باتخاذ القرارات التي تشمل جميع الدول الأعضاء. وتنطوي تلك الترتيبات عموما على إقامة نظام نقدي ومصرفي موحد إلى جانب سياسة نقدية ومالية موحدة، وهيئة حكومية لوضع وتنفيذ السياسة الاقتصادية للاتحاد. وبهدف تمييز الاتحاد النقدي هل يدخل ضمن مرحلة الاتحاد الاقتصادي أم يدخل ضمن مرحلة الاندماج الاقتصادي يمكن عرض اتجاهين أساسين لدى الاقتصاديين بخصوص تصنيف الاتحاد الاقتصادي ضمن مراحل التكامل الاقتصادي كما يلي¹ :

أ- الاتحاد النقدي ضمن مرحلة الاتحاد الاقتصادي :

يرى بعض الاقتصاديين أن الاتحاد النقدي الذي ينطوي على تحقيق الانسجام في السياسات النقدية والمالية، يمثل جزء من الاتحاد الاقتصادي الذي يختص برسم وتوحيد جميع السياسات الاقتصادية للمنطقة، بما في ذلك الإجراءات والسياسات التي تيسر المعاملات النقدية. كما أن مرحلة الاتحاد الاقتصادي تسمى أيضا بمرحلة الوحدة الاقتصادية، وفيها لا يقتصر التكامل على إلغاء القيود المفروضة على تبادل السلع والخدمات وحركات عناصر الإنتاج، بل يشمل أيضا جميع السياسات الاقتصادية والمالية والنقدية للدول الأعضاء، وذلك بغرض إزالة التباين في رسم تلك السياسات. فقيام التجارة وتحويل رؤوس الأموال يتوقف على إمكانية تحويل العملات بين الدول الأعضاء، كما أن حرية انتقال عناصر الإنتاج وتحرير التجارة قد لا تتحقق بالشكل المطلوب مع وجود الاختلاف في سعر صرف العملات الوالية، وضمن مرحلة الاتحاد الاقتصادي يتم توحيد السياسات والاتفاق على كافة الترتيبات التي من شأنها التخفيف من العقبات النقدية التي تعيق انتقال السلع وعناصر الإنتاج بين الدول، مما يجعل الاتحاد النقدي جزء من الاتحاد الاقتصادي.

ب- الاتحاد النقدي ضمن مرحلة الاندماج الاقتصادي الكامل :

تقدم بعض الدراسات الاقتصادية الاتحاد النقدي على اعتباره المرحلة النهائية للتكامل الاقتصادي، والتي تصبح فيها اقتصاديات الدول الأعضاء كاقصاد واحد، حيث يتم توحيد السياسات الاقتصادية لكل الدول الأعضاء مع وجود سلطة فوق ونية تراقب تنفيذ تلك السياسات. ونظرا لأن هذه المرحلة تجمع غالبا

¹ - مغاوري شلبي علي : " اليورو- الآثار على اقتصاد البلدان العربية والعالم "، مكتبة زهراء الشرق، القاهرة، 2000، ص 139.

بين الوحدة الاقتصادية والسياسية، و بين توحيد كافة السياسات الإنتاجية والنقدية والضريبية والتجارية وغيرها، فإن الاتحاد النقدي حسب هذه النظرة الاقتصادية هو جزء من مرحلة الاندماج الاقتصادي الكامل.

05- الاندماج الاقتصادي الكامل :

تعتبر مرحلة الاندماج الاقتصادي الكامل هي المرحلة النهائية في عملية التكامل الاقتصادي، وفيها تقوم الدول الأعضاء بتوحيد السياسات الاقتصادية والمالية والنقدية، بالإضافة إلى تحرير كامل لحركة السلع وعوامل الإنتاج، إلى جانب إقامة سلطة فوق و نية تكون القرارات الصادرة عنها ملزمة لجميع الدول الأعضاء¹. والجدول الموالي يلخص جميع مراحل التكامل الاقتصادي.

جدول رقم: 01-01

مراحل التكامل الاقتصادي

الخصائص				مرحلة التكامل
			إلغاء الرسوم على السلع بين الأعضاء الاحتفاظ بالرسوم على السلع مع غير الدول الأعضاء	منطقة التجارة الحرة
			خصائص منطقة التجارة الحرة إلى جانب : توحيد التعريفات الجمركية مع الدول غير الأعضاء	الاتحاد الجمركي
			خصائص الاتحاد الجمركي إلى جانب : إلغاء القيود على حركة عوامل الإنتاج	السوق المشتركة
			خصائص السوق المشتركة إلى جانب : تنسيق السياسات الاقتصادية	الاتحاد الاقتصادي
			خصائص الاتحاد الاقتصادي إلى جانب : توحيد السياسات النقدية والمالية، وإنشاء سلطة فوق و نية بقرارات ملزمة للدول الأعضاء	الاندماج الاقتصادي الكامل

المصدر: علي توفيق الصادق: " التكامل الاقتصادي العربي"، الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات، الطبعة الأولى، القاهرة، 2010، ص 17

وعموماً يمكن القول أنه في مرحلة منطقة التجارة الحرة والاتحاد الجمركي، فإن الدول الأعضاء تقوم بإلغاء الرسوم والقيود على التجارة البينية، وهو ما يسمى التكامل عن طريق التجارة (Trade

¹ - علي توفيق الصادق: مرجع سابق، ص 16.

(Integration) أما في مرحلة السوق المشتركة فيتم تحرير عوامل الإنتاج، وهو ما يسمى بالتكامل عن طريق عناصر الإنتاج (Factor Integration) أما في مرحلة الاتحاد الاقتصادي فيتم تنسيق السياسات الاقتصادية، وهو ما يعرف بالتكامل في السياسات (Policy Integration) أما في مرحلة الاندماج الاقتصادي التام، فيتم توحيد السياسات الاقتصادية والمالية والنقدية وإقامة سلطة فوق ونية تكون قراراتها ملزمة لجميع الدول الأعضاء، وهو ما يسمى بالتكامل عن طريق المؤسسات (Institutional Integration) فالمرحلة الأولى والثانية من عملية التكامل تمثلان التكامل بين أسواق السلع وسوق العمل وسوق رأس المال، وهو ما يسمى بالتكامل عن طريق الأسواق¹ (Integration of The Markets).

وإضافة إلى المراحل الخمس السابقة للتكامل الاقتصادي يري بعض الاقتصاديين أن هناك مرحلة تسبق منطقة التجارة الحرة وهي مرحلة التجارة التفضيلية² أو منطقة التفضيل الجمركي، والتي تعتبر أضيق مجالات التكامل، حيث يتم فيها تخفيض العوائق التجارية بين الدول الأعضاء دون إلغائها كلياً، مع إبقاء القيود أو زيادتها أمام السلع المستوردة من خارج المنطقة، ويتم تخفيض العوائق التجارية داخل المنطقة غالباً من جانب واحد، حيث تخفض مجموعة صغيرة من الدول العوائق التجارية عن باقي الأعضاء، بينما قد لا يتم تطبيق مبدأ المعاملة بالمثل بتخفيض نفس مستوى العوائق، ويمكن القول أن تطبيق مرحلة التفضيل الجمركي قد يكون جزء من المعاملة الخاصة التي قد تحدث بين مجموعة من الدول في إطار رفع مستوى التبادل التجاري فقط، ومن أمثلة تلك الاتفاقيات نجد المعاملة الجمركية التفضيلية التي تمنحها الدول الدولة الأوروبية لوارداتها من بعض الدول النامية، وعموماً يمكن القول أن اتفاقيات التفضيل الجمركي تتميز بما يلي³:

- تتركز المعاملة التفضيلية على الجانب السليبي بينما لا تشمل الجانب النقدي.
- تقتصر العملية التكاملية على تخفيض العقوبات الجمركية وغير الجمركية فقط ودون إلغائها كلياً.
- تحتفظ كل دولة عضو بسياساتها الجمركية وغير الجمركية خاصة دون وجود ترتيبات مشتركة مع باقي الأعضاء.

¹ - علي توفيق الصادق: مرجع سابق، ص 18.

² - يري البعض بوجود فرق بين منطقة التجارة الحرة الشاملة ومنطقة التجارة التي تقوم بوظائف التخزين والتجهيز، ولزيد من المعلومات انظر:

- عبد المطلب عبد الحميد: "السوق العربية المشتركة الواقع والمستقبل"، مجموعة النيل العربية، القاهرة، 2003، ص 138.

³ - جون هيدسون: مرجع سابق، ص 70.

وعموماً يمكن القول بصفة عامة أن عدد مراحل التكامل لم تكن محل اتفاق بين جميع الاقتصاديين، حيث يتم تصنيف تلك المراحل حسب الأهداف التي يتم تحقيقها في كل مرحلة، غير أن هناك خمسة مراحل تعتبر أساسية، ويتم فيها الالتزام بتنفيذ جميع الخطوات المطلوبة لتحقيق الأهداف التكاملية.

المطلب الثالث: شروط التكامل الاقتصادي:

أكدت الدراسات الاقتصادية لمختلف تجارب التكامل بين الدول، أن نجاح تلك التجارب يتوقف على مجموعة من الشروط والتي يمكن ذكرها كما يلي:

01- التقارب الجغرافي:

يعتبر التقارب الجغرافي من أهم الشروط الأساسية لنجاح عملية التكامل، حيث يساعد على تسهيل انتقال السلع والخدمات والعمالة داخل المنطقة التكاملية، كما يساعد أيضاً على تخفيض تكاليف النقل والاتصال بين الدول الأعضاء، كما يساعد على توسيع نطاق التبادل التجاري البيني، وتسيير انتقال عناصر الإنتاج. وبالرغم من توفر وتقدم وسائل النقل والمواصلات بين الدول المتكاملة في الوقت الراهن، إلا أن التقارب الجغرافي يبقى له أهمية كبيرة في التكامل وليس شرطاً ضرورياً له. ولذلك نجد أن بعض التجارب التكاملية الحديثة تسعى إلى ضم دول بعيدة جغرافياً، وهي حالات ممكنة عملياً، غير أن التكاليف ستكون أكبر مقارنة بدول متكاملة تقع ضمن نفس الموقع الجغرافي. ونظراً لأن توفر وسائل النقل والاتصال يعتبر من الشروط الضرورية للعملية التكاملية، فإن انعدام التقارب الجغرافي يمثل جزءاً من العوائق الكبيرة، التي تحد من إمكانية التوسع التجاري والتخصص الإنتاجي، كما أنه يعيق تسويق المنتجات وقيام الصناعات الكبرى، وهو ما يؤدي إلى ارتفاع تكاليف النقل والاتصال بين تلك الدول.

02- الإرادة السياسية¹:

يعتبر غياب الإرادة السياسية لدى الحكومات من أهم أسباب عدم نجاح التجارب التكاملية، ونظراً لأن القرارات المشتركة يتم الاتفاق عليها لدى تلك الحكومات، فإن الإرادة السياسية في التوجه نحو تحقيق الأهداف تمثل مسألة مهمة في العملية التكاملية، وهو ما يلزم الحكومات التي تتفاوض للارتباط بالتزامات التكامل، أن تتنازل عن جزء من السيادة الوصية لصالح الأهداف المشتركة، وذلك عن طريق معرفة الفوائد الاقتصادية لعملية التكاملية، إلى جانب الوفاء بالتزامات التي يتطلبها نجاح العمل المشترك².

¹ - إسماعيل العربي: "التكتل والاندماج الاقتصادي بين الدول المتطورة"، الشركة الوصية للنشر، الطبعة الثانية، الجزائر، 1974، ص 46

² - إسماعيل العربي: مرجع سابق، ص 43.

03- التجانس بين الاقتصاديات المتكاملة:

يجب أن تكون الاقتصاديات الراغبة في التكامل، ذات هياكل متجانسة ومتماثلة وقابلة للتكامل، سواء في يتعلق بدرجة النمو أو فيما يتعلق بمستوى التطور الاقتصادي، وهو ما يسهل تشكيل وحدة اقتصادية، وتجنب سيطرة الاقتصاديات الكبرى على باقي اقتصاديات دول المنطقة. كما حدث في مجلس التعاون الاقتصادي المتبادل (الكوميكون) حيث سيطر الاتحاد السوفياتي (سابقاً) على المجال الاقتصادي والسياسي للدول الأعضاء. وإضافة إلى ذلك فإن وجود السلع والخدمات القابلة للتبادل، يعتبر مسألة في غاية الأهمية، نظراً لأن الدول لا يمكن أن تتعاظم أهمية انضمامها إلى المنطقة التكاملية إلا بوجود منافع وسلع اقتصادية يتم استبدالها مع الدول الأعضاء، سواء فيما يتعلق بقطاع الصادرات أو الواردات.

04- تناسب القيم الاجتماعية والثقافية¹:

تعتبر الاقتصاديات المتجانسة في القيم والنظم الاجتماعية والسياسية والثقافية ذات إمكانيات كبيرة لتحقيق التكامل الاقتصادي بطريقة سهلة وميسرة، فالتجانس في القيم الاجتماعية والثقافية مثلاً، يساعد على تخفيف القيود المتعلقة باللغة والثقافة والدين وغيرها. فالاختلاف في عامل اللغة مثلاً قد يكون أثره محدوداً في تقييد التبادلات السلعية، غير أن أثره قد يكون كبيراً في التأثير على تداول الخدمات والعلاقات الإدارية والأنشطة السياحية والثقافية، وهو ما يمكن اعتباره جزءاً من القيود الفنية على العملية التكاملية.

05- تنسيق السياسات الاقتصادية الوالية²:

تعتبر حرية انتقال السلع والخدمات بين الدول المتكاملة غير كافية لضمان تنسيق السياسات الاقتصادية، وهو ما يتطلب توفر جميع الشروط التي تسمح للمنتج بالعمل والمنافسة في ظروف بيئية، وهذا التنسيق ينبغي أن يشمل التعريفات الجمركية والسياسات التجارية والاستثمارية تجاه الدول غير الأعضاء، مما يتطلب تنسيق التشريعات والسياسات، ووضع أجهزة متخصصة ومؤسسات تتمتع بالصلاحيات المطلوبة لمتابعة هذا العمل على ضوء التغييرات التي تتطلبها السياسات الاقتصادية.

وبالنظر إلى الواقع العملي في تنفيذ شروط التكامل الاقتصادي، يمكن القول أن دول الاتحاد الأوروبي قد التزمت بتطبيق أغلب تلك الشروط في عملية التكامل، والتي قامت بها بعد استيفاء عدة معايير مثل المعايير المرتبطة بالتنسيق في السياسات الاقتصادية ومعيير التقارب الجغرافي وكذا التقارب في مستوى

¹ - علي توفيق الصادق: مرجع سابق، ص 23.

² - إسماعيل العربي: مرجع سابق، ص 43.

النمو والأداء الاقتصادي، غير أن التجانس في عامل اللغة مثلا لم يتم الالتزام به بالنظر إلى حجم الالتزام بتشابه القيم الثقافية والدينية والاجتماعية للدول الراغبة في التكامل. ومن جهة أخرى يمكن القول أن الشروط السابقة تمثل الشروط التقليدية لعملية التكامل، وحسب الاتجاه الحديث للعملية التكاملية يمكن للدول التي تختلف في مستوى التقدم الاقتصادي، وتقع ضمن أقاليم متعددة، مع الاختلاف بينها في القيم والثقافات أن تنشئ تكاملا اقتصاديا. وقد ارتبط هذا الاتجاه الحديث بالتغيرات التي شهدتها البيئة الاقتصادية الدولية مثل التطور التكنولوجي وبروز العولمة الاقتصادية وظهور مفهوم الإقليمية الجديدة¹ التي تعتبر سياسة لتخفيض معوقات تدفق التجارة بين بعض الدول بغض النظر عن كون هذه الدول متجاورة أو حتى قريبة أو بعيدة عن بعضها البعض². وقد أظهرت عدد من تجارب التكامل على مستوى العالم الرغبة في ضم دول بعيدة جغرافيا إلى تلك المناق، مما يعني أن العامل الجغرافي وفق المنظور الحديث أصبح لا يمثل عائقا أمام توسيع عضوية الاتحادات الاقتصادية. ومن خلال الجدول الموالي يمكن ذكر أهم جوانب التشابه والاختلاف بين الصيغ التقليدية والصيغ الحديثة للتكامل.

¹ - Alen Winters, "Regionalism Versus Multilateralism", Working Paper N: 1687, International Trade Division, International Economics Department, The World Bank, Washington D.C, 1996, pp:2-3.

² - هناك من يطلق على الإقليمية الجديدة اصطلاح الإقليمية المفتوحة وهي تعني تلك الترتيبات الإقليمية التي تستهدف تخفيض القيود على واردات الدول غير الأعضاء، والتي تتعهد فيها الدول الأعضاء بتحرير التجارة بين دول التكتل، كما أن درجة التحرير على واردات الدول غير الأعضاء ليست بالضرورة أن تكون مرتفعة مثل مستواها بين الدول الأعضاء. ولمزيد من المعلومات انظر:

- J.Frank and Shang-Jin Wei, "Open Regionalism in a world of Continental Trade Blocs", IMF Working Paper WP/98/10, Geneva, 1998,p:08

جدول رقم: 01-02

أهم نقاط الاختلاف بين الصيغة التقليدية والصيغة الحديثة للتكامل الاقتصادي

الخصائص	المنهج التقليدي	المنهج الحديث
تحرير عناصر الإنتاج	تحرير تدريجي لرأس المال، أما تحرير العمل فيتم في مرحلة السوق المشتركة	تحرير رأس المال من الدول الأكثر تقدماً إلى الدول الأقل تقدماً.
النطاق الجغرافي	إقليم يضم الدول المتقاربة	إمكانية التكامل بين إقليمين أو أكثر متجاورين
الخصائص الإقليمية	التجانس وتقارب المستويات الاقتصادية	إمكانية الاختلاف في المستوى الاقتصادي، بوجود اقتصاديات رئيسية للمنطقة.
الخصائص الاجتماعية والثقافية	التوافق في الثقافات والقيم الاجتماعية	لا يشترط التوافق في الثقافات أو القيم الاجتماعية
تحرير التجارة	يأخذ شكل اتفاقات تفضيلية تبدأ بمنطقة التجارة الحرة ثم الاتحاد الجمركي	مناطق تجارة حرة تتفاوت فيها المدة التي تستكمل فيها الدول المختلفة مقوماتها
نطاق التجارة	يركز أساساً على المنتجات الصناعية، بهدف إحلال محل الواردات على المستوى الإقليمي	السلع والخدمات مع التركيز على تعزيز الصادرات
تنسيق السياسات الاقتصادية	يتم تدريجياً، مع توسيع صلاحيات السلطة فوق الوطنية لمشاركة كل الأعضاء بالتساوي	الاهتمام بمطالب الشركات الدولية في المنطقة التكاملية
توجيه التكامل	من طرف السلطات الرسمية	من طرف قطاع الأعمال والشركات الدولية

المصدر: محمد محمود الإمام: " العمل الاقتصادي العربي المشترك، المفهوم والتطور"، معهد التخطيط القومي، عدد 02، 1996، ص 35.

ونظراً للتحويلات العديدة التي شهدتها البيئة الاقتصادية الدولية فقد أصبحت التجمعات الاقتصادية لا تكتسب صفة الإقليمية المباشرة، وإنما أصبحت تسمى بالمجالات الاقتصادية الكبرى، مع تنامي التوجه أيضاً نحو تشكيل كتلت اقتصادية تجمع بين دول ذات مستويات مختلفة من مراحل التنمية، مما يعني أن الاقتصاديات أصبحت تأخذ بدرجة أكبر الالتزام بالشروط الحديثة للتكامل بدلاً من الشروط التقليدية.

المطلب الرابع: دوافع وأثار التكامل الاقتصادي:

في إطار الاهتمام بدوافع العملية التكاملية يمكن القول أن هناك العديد من العوامل التي تدفع إلى وجود التكامل الاقتصادي بين الدول، وقد تختلف تلك الدوافع من دوافع سياسية إلى دوافع اقتصادية، كما أن هناك العديد من الآثار الإيجابية والسلبية التي تنشأ عن عملية التكامل ويمكن التطرق إليها كما يلي:

01-دوافع التكامل الاقتصادي :

يقصد بدوافع التكامل تلك المزايا والمنافع التي ترغب الدول في تحقيقها من عملية التكامل، وهذا مقارنة بما كانت تحصل عليها قبل هذه المرحلة، وفي الواقع نجد أن نجاح العديد من تجارب التكامل الاقتصادي، قد شجع العديد من الاقتصاديات على الانضمام إلى تلك التكتلات، حتى أن البعض منها وبدافع تحقيق مزايا عديدة قد تداخلت عضويتها في العديد من التكتلات مما أدى إلى زيادة حجم الالتزامات المرتبطة بكل تكتل على نفس الدولة ومن مستويات تكامل مختلفة، وقد كانت الدوافع وراء تداخل عضويات بعض الدول بين التكتلات الاقتصادية بهدف ضمان النفاذ إلى الأسواق العالمية، وتنويع روابط التجارة والاستثمار لتخفيض الاعتماد على الشركاء الرئيسيين في التكتل¹. ويمكن من خلال الجدول الموالي معرفة حجم الترتيبات التي تنتمي إليها الدول حسب المناق.

جدول رقم: 03-01

الترتيبات الإقليمية في العالم

الحد الأقصى لعدد الترتيبات لكل دولة	متوسط عدد الترتيبات لكل دولة	دول تنتمي لترتيب واحد على الأقل	الإقليم
07	02	26	شرق آسيا والباسيفيك
12	06	26	أوروبا ووسط آسيا
29	08	35	أمريكا اللاتينية والكاريبي
13	05	20	الشرق الأوسط وشمال إفريقيا
09	04	08	جنوب آسيا
09	04	48	إفريقيا جنوب الصحراء
29	11	11	دول الشمال

Source: World Bank, *Global Economic Prospects*, Washington, 2005, p.24

ومن خلال الجدول السابق نجد أن الدول قد توجهت إلى الدخول في العديد من الترتيبات الشبه إقليمية أو الإقليمية بدوافع اقتصادية وبصفة أساسية، فأغلب الدول تنتمي إلى إحدى التكتلات القائمة، كما أن أغلب

¹ - Paul Krugman, "The More Toward Free Trade Zones", Policy implication of trade and currency zones, Studies of Federal Bank of Kamas City, 1991, pp:6-5.

تلك التكتلات تتم بين دول الجوار وبشكل سريع في مختلف أنحاء العالم، ويمكن التطرق إلى أهم دوافع الدول في الانضمام إلى عمليات التكامل الاقتصادي كما يلي¹ :

01-01 - دوافع اتساع حجم السوق :

يمثل وجود سوق واسعة لتصريف السلع والخدمات دافعا مهما لتحقيق التكامل الاقتصادي، حيث يمكن للدول أن تستفيد من مزايا حجم الإنتاج الكبير لتخفيض تكلفة المنتجات وزيادة التخصص، فعملية التكامل تساعد على إنشاء مجموعة من الصناعات ذات الحجم الكبير، وتشكل كل صناعة من تلك الصناعات لبا على منتجات الصناعات الأخرى، مما يؤدي إلى قيام مؤسسات كبيرة ذات وفورات عالية مع وجود التنوع في العملية الإنتاجية. ويرى آدم سميث إن التحسن في الإنتاجية ناتج عن تقسيم العمل والتخصص، مما يؤدي إلى التحسين في المهارة وتخفيض تكاليف الإنتاج، وعند حدوث الزيادة في مستوى الإنتاجية تتحقق الزيادة في حجم الناتج والدخل الوطني. وفي المقابل يرى أيضا جون ستوارت ميل (G.Stewart.Mil) أن تحرير حركة السلع وعناصر الإنتاج يؤدي إلى اتساع حجم السوق، وبالتالي زيادة الإنتاجية، كما يرى الفريد مارشال (A. Marshall) أن هناك علاقة ارتباط وثيقة بين حجم السوق ومعدل النمو الاقتصادي، فالزيادة في الحجم الكلي للإنتاج تحفز على تحقيق وفورات يترتب عليها زيادة الربحية ونقص في التكاليف الكلية للاقتصاد. فانتساع حجم السوق يمكن من زيادة حجم الإنتاج، مما يؤدي إلى تخفيض تكلفة الوحدة الواحدة، لأن التكاليف الثابتة ستوزع على أكبر عدد من الوحدات التي تم إنتاجها، وبالتالي تنخفض الأسعار مما يزيد من قدرة المؤسسة على المنافسة. ومن هذا السبب نجد أن التكامل الاقتصادي أصبح يمثل إستراتيجية مفضلة للعديد من الدول والشركات، بحيث نجد أن أغلب الدول لها تجربة في الانضمام إلى احد التكتلات الاقتصادية القائمة².

02-01 - دوافع التشغيل :

تساهم سوق العمل الواسعة في المنطقة التكاملية في توفير فرص العمل والتشغيل، حيث أن وجود الفائض من العمالة في منطقة ما يسمح بتدفقها إلى منطقة النقص في العمالة، ويمكن استيعاب العمالة المتدفقة أيضا كطاقة إضافية للقوة الإنتاجية، فالتكامل يؤدي إلى التنوع في تركيبة الطلب على العمل، وبالتالي يتم

¹ - Lawrence Summers, "Regionalism and The World Trading System", Policy implication of trade and currency zones, Studies of Federal Bank of Kamas City, 1991, pp:295-302

² - Laucian Cernat, "Assessing Regional Trade Arrangements: Are South-South RTAs More Trade Diverting", Study series No: 16, Division on International Trade in Good and Services, UNCTAD, New York, 2001, p:03.

توفير إمكانيات أكبر لتطوير نوعية عنصر العمل الماهر حسب نوعية النشاط. ويرجع السبب في ذلك إلى تنوع وتعدد الأنشطة الاقتصادية الموجودة ضمن المشروع التكاملي.

03-01 - زيادة معدل النمو الاقتصادي:

تهدف الوحدات الاقتصادية في المنطقة التكاملية إلى تحقيق الاستغلال الأمثل للإمكانيات المالية والعينية والبشرية المتاحة للدول الأعضاء. مما يؤدي إلى اتساع حجم السوق، وذلك من خلال التركيز على استغلال الموارد وعناصر الإنتاج الأكثر وفرة، والموجودة في الدول المنتجة أو في إحدى دول المنطقة المتكاملة، وبذلك يتوفر أكبر قدر من التوظيف لرؤوس الأموال والعمالة، إلى جانب استغلال القدرات التنظيمية والإدارية، مما يؤدي إلى تحقيق زيادة في الناتج الإجمالي للمنطقة، وبالتالي يؤدي إلى تحقيق معدلات مرتفعة من النمو الاقتصادي.

04-01 - دوافع تنويع الصادرات، وتدعيم الكفاءة الصناعية:

يحقق التكامل الاقتصادي للدول بصفة عامة فرصة لتنويع صادراتها إلى دول عديدة، مما يساعدها على مواجهة التقلبات السوقية وعدم الاستقرار في الأسعار المحلية. كما يؤدي التكامل الاقتصادي أيضا إلى تحقيق المنافسة على المستوى الإقليمي، مما ينتج عنه تحسين في الكفاءة الإنتاجية وتطوير القاعدة التكنولوجية، فالتكامل الاقتصادي يتيح قدرات أكبر للاستفادة من إقامة قاعدة تكنولوجية محلية، من خلال استقطاب الاستثمارات الإقليمية والاستفادة من عمليات نقل تلك التقنيات عبر حدود دول المنطقة. بل أصبح استقطاب الاستثمارات الأجنبية والحصول على التكنولوجيا من أهم الدوافع الأساسية لدى الدول النامية في الدخول في العملية التكاملية¹.

05-01 - دافع توفير الحماية وتعزيز المركز التفاوضي على المستوى الدولي:

تشكل الحماية الاقتصادية للأسواق والصناعات الناشئة خاصة في الدول النامية، دافعا مهما للتكامل الاقتصادي، وبالنظر إلى أن التكامل يعطي للمؤسسات ضمن الاقتصاديات المحمية فرصة للاندماج والاستفادة من الخبرات التكنولوجية وتقنيات الإنتاج، فإن ذلك سوف يساعد تلك الدول على تكوين مؤسسات قادرة على المنافسة، كما يوفر لتلك المؤسسات قدر كبير من الموارد، تسمح لها بتحقيق الاستقلال المالي نتيجة لزيادة الإيرادات. كما يساعد التكامل الاقتصادي على تعزيز المركز التفاوضي للمجموعة المتكاملة تجاه القضايا

¹ - حسين عمر: مرجع سابق، ص 149

التجارية، سواء مع الدول الأخرى أو مع المؤسسات الدولية، وذلك بفضل تجميع كل إمكانات التصدير والاستيراد في مجموعة واحدة.

02- آثار التكامل الاقتصادي :

تناولت الدراسات الاقتصادية آثار ونتائج التكامل الاقتصادي من خلال التمييز بين نوعين من تلك الآثار، حيث توجد الآثار الساكنة والآثار الديناميكية أو الحركية والتي يمكن التطرق إليها كما يلي¹ :

01-02- الآثار الساكنة :

يهتم التكامل الاقتصادي بتخفيض مستوى القيود التجارية، ونظرا لان الدول تستمر في فرض القيود على الواردات من خارج المنطقة المتكاملة فإن هذا الأثر لا يشمل الدول الأعضاء، ومن الواضح أن إجراءات التكامل الاقتصادي تمنح الاقتصاديات الأعضاء ميزة تنافسية في الصناعات ومختلف قطاعات الإنتاج والتجارة. فالاتحاد الجمركي مثلا يساعد على زيادة الواردات والصادرات بين الدول الأعضاء على حساب الواردات من خارج المنطقة، إضافة إلى كونه يساهم في تخفيض تكاليف الاستيراد بسبب إلغاء الرسوم الجمركية البينية، مما يؤدي إلى زيادة التجارة بين الدول الأعضاء على حساب التجارة مع الدول غير الأعضاء، كما أن تأثير معدلات الرسوم المنخفضة يؤدي إلى تخفيض الأسعار، ويمكن دراسة الآثار الساكنة للاتحاد الجمركي داخل الدول الأعضاء من خلال أثرين يتم التطرق إليهما كما يلي² :

01-01-02- أثر خلق التجارة :

يقصد بخلق التجارة هو استبدال بعض الإنتاج المحلي في دولة عضو في الاتحاد الجمركي بواردات أقل تكلفة من دول أخرى عضو في نفس الاتحاد، مما يؤدي إلى توقف إنتاج السلع الأقل كفاءة والأكثر تكلفة واستبدالها بالسلع الأعلى كفاءة والأقل تكلفة، حيث يؤدي خلق التجارة داخل دول الاتحاد إلى تحسن في مستوى الرفاه الاقتصادي للدول المستوردة والذي يكون ناتجا عن انخفاض أسعار الواردات، وما يترتب على ذلك من زيادة في الكمية المستوردة وتحسين في مستوى الكفاءة. ونظرا لان الإنتاج لا يتم استيراده من دولة غير عضو قبل قيام التكامل الاقتصادي، فان صادرات الدول غير الأعضاء في اتفاقية التكامل الاقتصادي لن تتأثر بعد قيام عملية التكامل.

¹ - علي عبد الفتاح أبو شرار : مرجع سابق، ص 389

² - جون هدسون وآخرون : مرجع سابق، ص 576.

02-01-02 - أثر تحويل التجارة:

يمثل تحويل التجارة الجانب السلبي غير المرغوب فيه لأنه ينقص من الكفاءة الاقتصادية لدولة عضو في التكامل الاقتصادي، ويحدث تحويل التجارة بعد قيام الاتحاد وتخفيض الضرائب الانتقائية، حيث يتم استبدال واردات أقل تكلفة من خارج الاتحاد الجمركي بواردات أعلى تكلفة من دولة عضو بالاتحاد الجمركي، مما يؤدي إلى تغير في أنماط التجارة حيث تستحوذ الدولة العضو على مبيعات السلع من الدولة غير العضو¹، ويعني خفض الضريبة الانتقائية أن الدولة غير العضو تفقد مبيعاتها التي تتحول إلى منتجين من الدول الأعضاء، حتى بوجود كفاءة في إنتاج تلك السلعة أقل لدى الدولة العضو، وهو ما يؤدي إلى خفض الكفاءة الاقتصادية العالمية. ومن أجل تحديد صافي آثار الرفاه الناتجة عن إقامة الاتحاد الجمركي يجب مقارنة أثر خلق التجارة بأثر تحويل التجارة، فإقامة الاتحاد الجمركي مع وجود أثر تحويل التجارة سوف يؤدي إلى زيادة التكاليف في البلد المستورد مما يؤدي إلى انخفاض مستوى الرفاه، ومن جهة أخرى إذا حدثت زيادة في أثر خلق التجارة حقق البلد المستورد زيادة صافية في مستوى الرفاه الاقتصادي نظرا لانخفاض تكاليف الاستيراد. وإذا نظرنا إلى الاتحاد الجمركي على أنه خطوة باتجاه حرية التجارة، فإن أي انخفاض محتمل للرفاه الاقتصادي، خاصة عند تحويل التجارة يبدو متناقضا مع الأثر المتوقع للتجارة الحرة، وتظهر الآثار السلبية على مستوى الرفاه الاقتصادي نتيجة لطبيعة السياسة الجمركية التمييزية للدول الأعضاء، وذلك بناء على ترتيبات الاتحاد الجمركي، فالترتيبات الجديدة قد تؤدي إلى استبدال واردات منخفضة التكاليف من دولة غير عضو، لصالح واردات مرتفعة التكاليف من دولة عضو في الاتحاد، مما يؤدي إلى ظهور أثر تحويل التجارة.

وهناك العديد من العوامل التي قد تؤثر على صافي آثار الاتحاد الجمركي، حيث يمكن إلغاء تحويل التجارة إذا استمرت الدولة العضو في استيراد المنتج الأقل تكلفة من دول خارج الاتحاد حتى بعد الدخول في اتفاقية الاتحاد الجمركي. ومن الواضح أن احتمال دخول المنتج الأقل تكلفة للاتحاد سوف يتضاعف إذا زاد عدد الدول الأعضاء في الاتحاد الجمركي، ومن الممكن تجنب أثر تحويل التجارة إذا كانت الدولة منخفضة التكاليف غير عضو في الاتحاد، وكانت التعريفات الجمركية المفروضة من طرف الدول الأعضاء منخفضة إلى حد يؤهل الدول غير الأعضاء والمنخفضة التكاليف تقديم السلع بسعر أقل من سعر الدولة العضو. ونظرا لوجود أثر خلق التجارة وأثر تحويل التجارة في ظل اتفاقية الاتحاد الجمركي فإن هناك العديد من العوامل التي تحدد

¹ - للتعرف على المزيد من آثار انحراف التجارة والإنتاج والاستثمار داخل منطقة التجارة الحرة يمكن الرجوع إلى: -

- حسين عمر: مرجع سابق، ص 30

الحجم المقارن للأثر على الرفاه. ويمثل الفرق بين تكلفة الإنتاج في الدول الأعضاء المستوردة وغير المستوردة والدول غير الأعضاء المصدرة، عاملاً مهماً في تحديد مستوى الرفاه الاقتصادي لدول الاتحاد.

02-02- الآثار الحركية :

يتعدى الأثر الناتج عن الاتحاد الجمركي الآثار الساكنة المتعلقة بالسعر والكمية، إلى مجموعة من الآثار الأخرى والمتعلقة بإحداث تغييرات أساسية في الهيكل الاقتصادي للدولة العضو، والتي تعرف بالآثار الديناميكية أو الحركية للاتحاد الجمركي. فعند انخفاض مستوى العوائق التجارية بين الدول الأعضاء تلجأ الشركات داخل المنطقة إلى تخفيض تكاليف الإنتاج الصناعية وإدخال التقنية التكنولوجية. أما الشركات التي لم تتمكن من التكيف في البيئة التنافسية الجديدة فتقوم بتحويل استغلال الموارد والتوظيفات المملوكة لديها إلى قطاعات أكثر إنتاجية، مما يحقق الاستخدام الأمثل للموارد الاقتصادية وبطريقة أكثر كفاءة، وهو ما يرفع من مستوى الرفاه الاقتصادي.

كما يؤدي إنشاء الاتحاد الجمركي إلى اتساع حجم السوق أمام الشركات العاملة داخل الاتحاد، مما يرفع من مستوى الإنتاجية والكفاءة لدى تلك الشركات مع تحقيقها لما يسمى بوفورات الحجم¹، وتعتبر وفورات الحجم من أهم المنافع التي يحققها التكامل الاقتصادي، نظراً لأن صغر الأسواق المحلية لا يمكن الشركات من إنتاج كميات كبيرة من المنتجات، فالعملية التكاملية تمكن تلك الشركات من زيادة حجم الإنتاج إلى جانب الاستفادة من انخفاض التكاليف الناتجة عن وفورات الحجم الاقتصادية، فالأسواق الكبيرة تحقق الدعم المطلوب للشركات في توسيع حجم الإنتاج. علماً أن الزيادة في الكفاءة الإنتاجية ترتبط بالزيادة في معدل الأرباح (نتيجة لانخفاض تكاليف الإنتاج مثلاً)، وهو ما يوفر لتلك الشركات أيضاً أرصدة أكبر للاستثمار في السلع الرأسمالية، وقد يؤدي نمو حجم السوق أيضاً إلى زيادة التوقعات بتحقيق الأرباح في المستقبل، مما يرفع من مستوى الإنفاق الاستثماري، كما أن الشركات في الدول غير الأعضاء قد ترفع من مستوى النفقات الاستثمارية بإقامة مشاريع وفروع لها في دول الاتحاد لتجنب العوائق وأشكال المعاملة التمييزية، مما يؤدي إلى زيادة الكفاءة الإنتاجية وتحسين الأوضاع الاقتصادية لدول الاتحاد، ويظهر أثر هذه التغييرات خاصة على المدى الطويل. كما تمثل زيادة المنافسة بين الأسواق والشركات أهم الآثار الحركية للتكامل الاقتصادي، فالغاء القيود التجارية يخلق بيئة تنافسية تؤدي إلى خفض مستوى عمليات الاحتكار التي كانت موجودة قبل قيام العملية التكاملية، كما تؤدي إلى زيادة الكفاءة الاقتصادية والإدارية لشركات الدول الأعضاء. وحتى تقوم

¹ - تعرف وفورات الحجم بانخفاض تكلفة وحدة الناتج عندما يرتفع مستوى هذا الناتج.

تلك الشركات بدعم مركزها التنافسي في السوق المشتركة لا بد أن تقوم بخفض تكاليف الإنتاج، والاستثمار في الجانب التكنولوجي وتوسيع الطاقة الإنتاجية للشركات الكبرى. ويعتقد العديد من الاقتصاديين بأن فوائد الاتحاد الجمركي لا تأتي نتيجة لعمليات خلق التجارة بين الدول، وإنما نتيجة لتلك الآثار الديناميكية أو الحركية على المدى الطويل.

المطلب الخامس: مزايا ومشاكل التكامل الاقتصادي:

من المؤكد أن التكامل الاقتصادي يحقق العديد من المزايا والمنافع الاقتصادية، وهذا إلى جانب بعض المشاكل والقيود التي قد تعيق تحقيق أهداف العملية التكاملية.

01- مزايا التكامل الاقتصادي:

يحقق التكامل الاقتصادي العديد من المزايا للدول الأعضاء وعلى مختلف المجالات، ويمكن تلخيص بعض تلك المزايا في العناصر الموالية¹:

01-01- حرية انتقال عناصر الإنتاج:

عند قيام التكامل الاقتصادي بين مجموعة من الدول يمكن لعناصر الإنتاج أن تتحرك بدون قيود داخل المنطقة التكاملية، مما يسمح بتطوير الإنتاج وتخفيض التكاليف وتحسين نوعية المنتجات المقدمة، مما يرفع من نسبة التوظيف لعناصر الإنتاج والعوائد. فانتقال رؤوس الأموال من الدول ذات الفائض المالي إلى الدول ذات العجز المالي يؤدي إلى إعادة توزيع مكافئات رأس المال بين الدول ذات الفائض المالي والأجور المنخفضة، باتجاه الدول التي تعاني نقصاً في اليد العاملة، فالاستمرار في هذه العملية في المدى المتوسط والطويل يعيد التوازن في مستويات الأجور في المنطقة التكاملية مما ينتج عنه توفير السلع والخدمات بصورة أفضل قبل عملية التكامل.

01-02- زيادة القوة التفاوضية للمنطقة:

يساهم التكامل الاقتصادي في تعزيز القوة التفاوضية للدول الأعضاء على المستوى الدولي، وذلك بسبب الحجم الكبير من الصادرات والواردات في المنطقة، فتستطيع الدول المتكاملة مثلاً أن تحصل على الواردات بأسعار أقل، كما يمكن أن ترفع أسعار الصادرات خاصة عند غياب المنافسة الداخلية على الأسواق الخارجية، وعموماً فالعملية التكاملية تمكن الدول الأعضاء من الحصول على شروط أفضل للمبادلات التجارية سواء في قطاع الصادرات أو في قطاع الواردات.

¹ - فؤاد أبو ستيت: التكتلات الاقتصادية الدولية في عصر العولمة، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، 2004، ص 49.

03-01 - اتساع حجم السوق:

يؤدي ضيق الأسواق المحلية إلى ارتفاع تكاليف الإنتاج، لأن توجه الطاقات الإنتاجية العالية إلى سوق محلية محدودة، سوف ينتج عنه ضياع فرص تخفيض تكاليف الإنتاج بسبب انخفاض القدرة الشرائية للمستهلكين. فالتكامل الاقتصادي يمنح المنتجات المختلفة أسواقاً واسعة ومتعددة، وقد يؤدي إلى إقامة صناعات لم تكن قائمة قبل إنشاء الاتحاد. فحجم الطلب الداخلي الكبير الناتج عن العملية التكاملية سوف يؤدي إلى القضاء على ضيق الأسواق الوعنة، وإلى إقامة الصناعات ذات الحجم والكفاءة الاقتصادية¹. كما يؤدي التكامل أيضاً إلى اعتماد تقنيات جديدة للإنتاج، تضمن توسيع وإقامة الوحدات الإنتاجية على أسس اقتصادية سليمة، مما يؤدي إلى زيادة الاستثمارات ورفع الكفاءة الاقتصادية. وتؤكد تجارب الدول المتقدمة أهمية حجم الأسواق في تصريف المنتجات بحيث نجد أن الدول التي حققت تقدماً على مستوى تطوير الصناعات، تمتلك أسواقاً واسعة لتلك المنتجات. وعموماً يمكن القول أن الأسواق الكبيرة تساعد على تصريف المنتجات، إلى جانب ضمان وجود المنافسة التي تؤدي إلى تخفيض الأسعار والتقليل من عمليات الاحتكار التجاري، إلى جانب خلق فرص ممتازة لإشباع الحاجات.

04-01 - تخفيض العبء على ميزان المدفوعات وزيادة معدل النمو الاقتصادي:

تساعد عملية التكامل الاقتصادي على زيادة معدلات التبادل التجاري البيني، وتخفيض الواردات من الدول غير الأعضاء، مما يؤدي إلى تخفيف العبء على ميزان مدفوعات الدولة. كما يؤدي التكامل الاقتصادي إلى زيادة معدل النمو عن طريق تنشيط الحافز على الاستثمار، فإتساع نطاق التكامل مثلاً، ينتج عنه زيادة في الطلب على السلع المنتجة مما يؤدي إلى زيادة الحافز الاستثماري. كما يؤدي اتساع نطاق التكامل أيضاً إلى إمكانية استثمار رؤوس الأموال في مختلف بلدان المنطقة، وبالتالي زيادة مستوى التخصص في الإنتاج وتقسيم العمل، فالتكامل الاقتصادي بصفة عامة يؤدي إلى تسهيل عمليات التوطين والتوظيف الأمثل لرؤوس الأموال، مما يؤدي إلى زيادة معدل النمو الاقتصادي في تلك الدول.

05-01 - الاستفادة من مهارات اليد العاملة:

يؤدي التكامل الاقتصادي إلى تطبيق مبدأ تقسيم العمل بين الأراف، بما يسمح بتطوير المهارات والقدرات الإنتاجية لدى كل دولة، وتؤكد الدراسات الاقتصادية أن الولايات المتحدة الأمريكية مثلاً تستفيد من مبدأ تقسيم العمل باعتبارها وحدة سياسية واقتصادية أفضل من الاستفادة التي قد تحققها عند وجود

¹ - محمد عبد العزيز عجيمة: "الاقتصاد الدولي"، الدار الجامعية المصرية، الإسكندرية، 1977، ص 168.

الاستقلالية الاقتصادية لكل ولاية. وفي المقابل فإن الآلية التكاملية التي تسمح بحرية انتقال العمالة وفق مبدأ مرونة الأجور والأسعار تضمن لاقترادات المنطقة المتكاملة الاستفادة من مهارات التخصص في العمل، مما يؤدي إلى رفع مستوى الكفاءة المرتبطة بأداء العمال.

02- مشاكل التكامل الاقتصادي:

إلى جانب العديد من المزايا التي يحققها التكامل الاقتصادي، توجد العديد من الصعوبات والمشاكل التي ترتبط بالإجراءات التكاملية، علماً أن بعض المشاكل قد تنشأ بمجرد قيام عملية التكامل، والبعض الآخر ينشأ عند التنفيذ العملي للاتفاقيات المرتبطة بالعملية التكاملية، ومن أهمها ما يلي¹:

01-02- مشكلة التعريف الجمركية الموحدة:

يعتبر إلغاء الحواجز الجمركية البيئية وتوحيد التعريف الجمركية تجاه الدول غير الأعضاء أهم اتفاقات التكامل الاقتصادي، ومن غير الممكن توحيد التعريف الجمركية قبل عملية التكامل نظراً لصعوبة التوفيق بين المصالح المختلفة للدول الأعضاء، فبعض الدول مثلاً ترفض أن يتم تحديد التعريف الموحدة بأقل من التعريف التي تفرضها على وارداتها من السلع الأجنبية، كما أن بعض الدول الأخرى ترفض التعريف الموحدة إذا كانت تزيد عن التعريف المطبقة لديها بسبب الرغبة في الحفاظ على مصالحها التجارية مع الدول خارج منطقة التكامل، ومن أمثلة ذلك بريطانيا عند محاولة ضمها لسوق الأوروبية المشتركة، والتي عارضت تكوين كتلة تجارية أوروبية تفصلها عن باقي العالم برسوم جمركية مرتفعة، وكان ذلك بهدف الحفاظ على مصالحها التجارية².

02-02- مشكلة الحماية الجمركية:

قد يؤدي الاختلاف في درجة نمو الاقترادات المتكاملة، وكذا الاختلاف في مستويات تطور المشاريع الإنتاجية، إلى الاختلاف في درجة الحماية الجمركية المطبقة من طرف كل دولة. مما يجعل رفع الحماية والقيود الجمركية لدى بعض الدول مسألة غير ممكنة بسبب عامل المنافسة مع المنتجات ذات التكاليف الأقل، مما يؤدي ذلك إلى انعدام التنسيق على مستوى السياسات الاقتصادية والمالية والنقدية للمنطقة، فأسعار الضرائب مثلاً قد تؤدي إلى تقليل الإيرادات لدى البعض وارتفاعها لدى البعض الآخر من الدول الأعضاء، حيث لا يمكن توحيد كافة أنواع الضرائب والرسوم، بل يتم توحيد البعض من تلك الأنواع مثل الضرائب المتعلقة

¹ - علي توفيق الصادق: مرجع سابق، ص 24.

² - بكرى كامل: "الاقتصاد الدولي"، الدار الجامعية، بيروت، 1988، ص 130.

بالإنتاج والاستهلاك، وهذا ما حدث فعلا بين بلجيكا وهولندا ولكسمبورغ عند بدء تكوين اتحاد البنلوكس .

02-03 - مشكلة توزيع الإيرادات وتعويض الخسائر:

يمثل توزيع الإيرادات الجمركية بين الدول الأعضاء إحدى المشاكل الفعلية التي تحتاج إلى معالجة فنية وإدارية، فالاتفاق على طريقة محددة لتقسيم الإيرادات قبل قيام عملية التكامل تعتبر من المسائل الأساسية¹، حيث يرى بعض الاقتصاديين أن تحتفظ كل دولة بإيرادات الجمارك التي يتم تحصيلها من السلع الواردة بعد قيام الاقتصاديات الكبيرة في الاتحاد بدفع تعويضات للاقتصاديات الصغيرة عن الخسائر من الإيرادات الجمركية نتيجة انضمامها للاتحاد، ومثال ذلك ما تم تطبيقه فعلا في الاتحاد الجمركي الذي تم إنشائه سنة 1965 بين فرنسا وموناكو. وفي المقابل يرى البعض الآخر أن يتم تقسيم إيرادات الجمارك بين الدول الأعضاء على أساس نسبة عدد السكان في كل دولة إلى عدد السكان الإجمالي للاتحاد، ونفس الآلية يتم اعتمادها عند تعويض الخسائر من الإيرادات الجمركية لبعض الدول الأخرى، ويعود الاختلاف أساسا في طريقة توزيع الإيرادات والخسائر بين دول الاتحاد إلى نسبة مساهمة الدول الأعضاء في الإيرادات الإجمالية للاتحاد الجمركي.

ويمكن القول أن التحولات الاقتصادية المتزايدة أظهرت أهمية التكامل الاقتصادي في تحقيق المنافع الاقتصادية والسياسية للدول، مما دفع العديد منها إلى إنشاء الترتيبات الإقليمية الجديدة بغرض الاندماج في مشاريع للتكامل، أو إعادة صياغة الترتيبات السابقة بما يضمن لها تحقيق الفوائد من عملية التكامل. ومع تحقيق الاقتصاديات المتكاملة للعديد من المنافع، فقد حظيت عملية الانضمام إلى تلك التكتلات والاتفاقات الثنائية والإقليمية بأهمية بالغة، تسعى الدول لتحقيقها، أحيانا حتى قبل توفر كامل الشروط المطلوبة للعملية التكاملية.

¹ - بكري كامل : مرجع سابق، ص 314.

المبحث الثاني: موقع التكامل النقدي من التكامل الاقتصادي

يعتبر التوجه نحو الإقليمية وتشكيل التجمعات الاقتصادية من أهم التغيرات التي تشهدها الساحة الاقتصادية الدولية، ورغم تفاوت المستويات المحققة في مجال التجارب التكاملية، إلا أن بعض التجارب قد حققت مراحل متقدمة من العملية التكاملية، ويمثل الاتحاد الأوروبي نموذجاً في تحقيق التكامل النقدي، الذي يعتبر من أعلى درجات التكامل. ونظراً لأهمية مرحلة التكامل النقدي في عملية التكامل فإن النظريات الاقتصادية قد تطرقت إلى العلاقة بينهما، وكذا إلى موقع التكامل النقدي من التكامل الاقتصادي، حيث تناولته العديد من النظريات الاقتصادية، سواء من حيث المضمون أو الأهداف ويمكن التطرق إلى مفهوم التكامل النقدي من خلال هذا المبحث.

المطلب الأول: مفهوم التكامل النقدي أو الوحدة النقدية

وردت في الفكر الاقتصادي العديد من التعاريف التي تطرقت إلى تحديد مفهوم التكامل النقدي، فقد عرفه بعض الاقتصاديين على أنه مجموعة الإجراءات والسياسات والعمليات التي تيسر وتسهل المعاملات النقدية لجميع الأفراد ولجميع الأغراض بين أحراف عملية التكامل¹، وتشير بعض التعاريف الأخرى إلى أن التكامل النقدي هو مجموعة من الترتيبات التي تسعى إلى تسهيل المدفوعات الدولية، وذلك بإحلال عملة واحدة محل عملات الدول الأعضاء²، كما يعبر مفهوم التكامل النقدي في رأي البعض من الاقتصاديين عن امتلاك المنطقة الاقتصادية المتكاملة لعملة واحدة أو مجموعة من العملات، تتمتع بحرية التحويل ومرتبطة بأسعار صرف مثبتة وتتمتع بحرية التداول دون قيود، حيث يتم تثبيت المعروض النقدي من تلك العملة أو العملات على أساس قاعدة موحدة أو بواسطة سلطة تابعة للاتحاد النقدي، كما ينبغي أن تتدخل قدرة البنوك التجارية على طرح النقود ضمن سلطة الهيئة الاتحادية التي تتمتع بالرقابة الكاملة في هذا المجال.

ويعرف الاقتصادي (Fritz Machlup) التكامل النقدي على أنه مجموعة من الترتيبات التي تستهدف تسهيل المدفوعات الدولية عن طريق إحلال عملة مشتركة محل العملات الوهمية للدول الأعضاء في المنطقة التكاملية³. ومن هذا التعريف يرى (Machlup) أن التكامل النقدي هو أهم ترتيبات الوحدة الاقتصادية، فحرية التنقل والهجرة وانتقال رؤوس الأموال وحرية حركة السلع ليست شرطا كافيا لتحقيق التكامل التام، كما أن الواقع الاقتصادي للتجارب التكاملية يبين أن التجارة تستدعي المدفوعات وأن حركة رؤوس الأموال

¹ - علي توفيق الصادق: مرجع سابق، ص 22.

² - زايري بلقاسم: "تأثير اليورو على اقتصاديات دول جنوب وشرق المتوسط"، ملتقى اليورو واقتصاديات الدول العربية، الاغواط، 2005، ص 208.

³ - Fritz Machlup in *Economic integration worldwide: Regional, sectoral*, Macmillan, London, 1976, P. 09

تستدعي إمكانية تبادل العملات المختلفة، وأن حركة العمالة تتطلب الحصول على الأجور ثم القيام بتحويلها، ومن هنا ينشأ نظام يسمح بإجراء المدفوعات الدولية وبإجراء عمليات الصرف الأجنبي دون أية قيود أو رقابة، وهو ما يسمى بالتكامل النقدي¹، فالتكامل النقدي حسب (Machlup) يقتضي اعتماد الترتيبات التي تسهل المدفوعات الأجنبية عن طريق إحلال عملة مشتركة بدلا من العملات الوطنية المستقلة. ويرى أن التكامل النقدي يمر بعدة مراحل، يتمثل حدها الأدنى في التعاون على إزالة القيود على المعاملات النقدية بأنواعها المختلفة. وينتهي بإنشاء عملة مشتركة مع تنسيق السياسات النقدية والمالية والضريبية. وقد جاءت تعاريف معظم الكتاب الاقتصاديين في نفس الإطار تركز على أن التكامل النقدي يكون باعتماد عملة مشتركة للمنطقة، كما جاءت معظم الدراسات في الفكر الاقتصادي تقسم الاتحاد النقدي من زاوية المنافع والتكاليف الاقتصادية التي ينطوي عليها، حيث تتحدد أهم المنافع في إزالة العقبات التي تعيق المبادلات بين المناطق التي تستخدم عملات مختلفة. كما جاءت بعض الدراسات التي توضح أن أعلى درجات التكامل النقدي لدى بعض الاقتصاديين عندما تقوم الدول الأعضاء بتوحيد عملاتها بحيث تصبح هناك عملة واحدة، تتم إدارتها من طرف بنك مركزي واحد للمنطقة، وأن تكون هناك سلطة نقدية يكون من اختصاصها إدارة السياسة النقدية لتلك الدول.

وفي إطار استخلاص المعنى الدقيق لمفهوم التكامل النقدي يمكن القول أن التخلي عن الاستقلالية في السياسة النقدية والائتمانية وأسعار الفائدة لصالح الانضمام إلى منطقة العملة الموحدة، سوف يحقق المثالية بدرجة رغبة الدول في التخلي عن تلك الاستقلالية²، وقد عرفت بعض الدراسات الاقتصادية التكامل النقدي انطلاقا من المراحل التي يمر بها، والتي يرى البعض أنها تتمثل فيما يلي:

- التزام الدول الأعضاء بالحد من القيود التي تؤثر على المعاملات النقدية والسعي على تحقيق حرية حركات رؤوس الأموال بين الدول الأعضاء
- التنسيق بين السياسات النقدية والمالية للدول الأعضاء بهدف تحقيق درجة عالية من التقارب
- تأسيس بنك مركزي كسلطة فوق وطنية (Banque Centrale Supranationale) يكلف بإصدار العملة الموحدة والإشراف عليها وتنسيق السياسة النقدية الموحدة، كما تلتزم الدول الأعضاء بالإخضاع إلى بالسياسة النقدية التي يفرضها هذا البنك قصد تحقيق الاستقرار النقدي للمنطقة.

¹ - Fritz Machlup, 1976, Ibid. p.20.

² - Sitikantha Pattanaik in *how closely the GCC approximates an Optimum Currency Area?* Journal of Economic Integration, 2007, p. 581.

ورغم اتفاق النظريات على كيفية تحقيق التدرج في إنشاء الوحدة النقدية إلا أنها اختلفت فيما بينها، بحيث هل يتم تحقيق الاتحاد الاقتصادي بين الدول الأعضاء قبل الوحدة النقدية أم العكس، وفي هذا الإطار يرى (Machlup) أن التكامل النقدي وسيلة لتحقيق التكامل الاقتصادي، بينما يرى العديد من الاقتصاديين بعدم الجدوى من قيام التكامل بين العملات قبل تحقق درجة معينة من التكامل الاقتصادي¹. ويرى البعض أن تجربة الاتحاد النقدي لغرب إفريقيا توضح أنه بالإمكان إقامة اتحاد نقدي مع إمكانية أدائه لوظيفته بصورة فعالة ومنفصلة عن هدف التكامل الاقتصادي²، فيرى أصحاب الاتجاه الأول إمكانية قيام الاتحاد النقدي بهدف المساعدة على إتمام المراحل الأخرى للتكامل، وترى تلك الدراسات أن عدم اكتمال الانضباط المالي وعدم وجود سياسات مستقرة للاقتصاد الكلي ليست من المسائل التي يجب إتمامها بدرجة كاملة وفي جميع الدول الأعضاء قبل إنشاء الاتحاد النقدي، بل يبقى من الممكن استخدام الاتحاد النقدي كوسيلة لتحقيق درجة أعلى من الانضباط والإدارة والتنظيم للسياسات النقدية والاقتصادية على مستوى دول الاتحاد³ غير أن بعض الدراسات الأخرى ترى بأن تحقيق التكامل الاقتصادي يجب أن يتم قبل تحقيق الاتحاد النقدي، بحيث يكون التكامل الاقتصادي شرطاً لتحقيق التكامل النقدي والاتجاه نحو القابلية التامة للتحويل⁴، وحسب البعض أن التكامل النقدي قد يكون صحيحاً بين البلدان التي لم تبدأ عملية التكامل الاقتصادي فيما بينها ولكنها تتميز بوجود أنماط إنتاج متماثلة وتوجهات دولية مشتركة. غير أن البعض يرى أن التكامل النقدي يجب أن يتم فقط بين البلدان التي نفذت المراحل التكاملية السابقة، وذلك بهدف الاستفادة من العملة المشتركة لتطوير مراحل العملية التكاملية إلى جانب تقييم الإجراءات والسياسات قبل الشروع في طرح العملة الموحدة. وعموماً يمكن القول أن هناك ترابطاً وثيقاً بين التكامل الاقتصادي والنقدي، وهذا ما أكدته تجربة التكامل النقدي في أمريكا اللاتينية وتجربة التكامل النقدي في أوروبا وتجربة الاتحاد النقدي لغرب إفريقيا (WAMU)، فعلى الرغم من قيام اتحاد نقدي كامل بين دول غرب إفريقيا منذ 1955 فإن حجم

¹ - فؤاد مرسي: "المتطلبات الأساسية الاقتصادية والسياسية للتكامل النقدي العربي ووسائل تحقيقها"، صندوق النقد العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1981 ص 276.

² - جون هدسون: مرجع سابق، ص 617.

³ - Paul Masson, Catherine Pattillo, *une monnaie unique pour l'Afrique*, finance et développement, décembre 2004, P.14.

⁴ - P.Coffey and J. presly in *European monetary integration*, Macmillan, London, 1971, p. 24.

المبادلات التجارية وحركة عناصر الإنتاج تجري في نطاق ضيق، فضلا عن غياب عمليات التنمية التكاملية فيما بينها¹. مما يؤكد أن مرحلة الاتحاد الاقتصادي يجب أن تسبق الاتحاد النقدي.

المطلب الثاني: التكامل النقدي وعلاقته بالتكامل الاقتصادي

بهدف دراسة العلاقة بين التكامل النقدي والتكامل الاقتصادي يمكن القول أن التطرق إلى مفهوم التكامل الاقتصادي من زاوية الإنتاج يقتضي التطرق إلى التكامل النقدي، مما يؤكد وجود علاقة وثيقة بينها، فالعمليات التجارية المرتبطة بقطاع الصادرات والواردات تتطلب تسوية أثمان تلك المدفوعات، بما يستدعي وجود حركة رؤوس الأموال بين الدول، والتي تتطلب تبادل وصرف العملات المختلفة، وهو ما يتطلب وجود نظام مدفوعات خاص. كما أن انتقال العمالة يستدعي فرص للعمل ثم القيام لاحقا بتحويل الأجور إلى البلدان المرسله لتلك العمالة، وهو ما يتطلب توفر نظام مدفوعات يسمح بإجراء عمليات الصرف بدون قيود أو رقابة، حيث أن القيود على المدفوعات وعلى عمليات الصرف بين الأراف المتكاملة تقيد عمليات التبادل التجاري، كما تقيد أيضا حركة عناصر الإنتاج. فالتكامل النقدي من هذه الجهة يساهم في تيسير عمليات التجارة وانتقال عناصر الإنتاج بين الدول، وسواء تم تنفيذ التكامل النقدي قبل الاقتصادي أو العكس، فإن العلاقة بينهما قائمة وذات تأثيرات متبادلة.

المطلب الثالث: أنواع التكامل النقدي

ينقسم التكامل النقدي إلى قسمين هما التكامل النقدي الجزئي والتكامل النقدي الكامل الذي يصل إلى مرتبة الوحدة النقدية، علما أن الدول تتفاوت في تطبيق درجات ومراحل التكامل وذلك بحسب إستراتيجية التكامل المعتمدة، ومدى سهولة الإجراءات والسياسات المعتمدة للتنفيذ، ويمكن دراسة التكامل النقدي الجزئي والكامل مع الإشارة إلى الأدوات والمميزات الخاصة بكل منهما.

01- التكامل النقدي الجزئي²:

هو نوع من التعاون النقدي بين مجموعة من البلدان التي تمتلك عملات مختلفة، وهو تعاون لا يصل إلى درجة إنشاء عملة مشتركة للمنطقة، ويشمل صورا عديدة، منها إقامة اتحاد للمدفوعات والذي يهتم بتسوية

¹ - يتكون هذا الاتحاد من ستة أعضاء هي البنين، ساحا العاج، النيجر، السنغال، توجو، وبوركينا فاسو وقد صمم ليكون أداة لإدماج تلك الاقتصاديات في الاقتصاد الفرنسي، ولزيد من المعلومات انظر:

- رتان بهاتيا: " تجربة الاتحاد النقدي لغربي إفريقيا"، ندوة متطلبات التكامل الاقتصادي العربي في المجال النقدي، أبو ظبي، الإمارات، نوفمبر 1980، ص 22.

² - مغاوري شلبي علي: مرجع سابق، ص 135

المدفوعات الناشئة عن التبادل التجاري فيما بين تلك الدول، أو إنشاء وحدة حسابية مشتركة وتجميع الاحتياطي وتنسيق أسعار الصرف، كما يمكن أن يشمل الاتفاق على السياسة النقدية التي تتبعها الدول الأعضاء وذلك تحقيقاً لأهداف معينة، أو يشمل التكامل عن طريق الأسواق المالية للدول الأعضاء بتخفيف القيود المتعلقة بعمليات الصرف واعتماد سياسات مشتركة إزاء التدفقات الخارجية لرأس المال. ولا يتم في هذا النوع من التكامل الوصول إلى مرحلة إصدار عملة مشتركة، بل تحتفظ كل دولة بعملتها الوطنية إلى حين استكمال التحضيرات الخاصة بإصدار العملة الموحدة، ومن أهم مظاهره ما يلي:

أ- إنشاء اتحاد للمدفوعات:

يقوم المبدأ الخاص بإنشاء اتحاد للمدفوعات على حل مشكلات العملات غير القابلة للتحويل¹، حيث تقوم الدول المعنية بإنشاء نظام للمقاصة في إطار التبادل التجاري من خلال تسوية المعاملات البيئية، وقد أنشأ الاتحاد الأوروبي خلال الفترة 1950 - 1958 ما يسمى بالاتحاد الأوروبي للمدفوعات، وقد تم العمل به لنفس الغرض.

ب- التنسيق في مجال أسعار الصرف:

وفيه يتم إبرام اتفاق بين الدول الأعضاء يتضمن تحديد هامش للتذبذب بين أسعار صرف العملات الوطنية للمنطقة ويكون ذلك مصحوباً بوضع نظام للأسعار المركزية لعملات الدول الأعضاء وتحديد بعض الإجراءات التي يمكن التدخل من خلالها لإحداث الاستقرار في أسعار الصرف في حدود الهامش المحدد. وقد أنشأ الاتحاد الأوروبي هذا التنسيق فيما عرف بنظام الثعبان داخل النفق (snake in the tunnel)، وقد جاء تطبيق هذا النظام بهدف استبعاد الأزمة في النظام النقدي العالمي، والتي جاءت بسبب وقف الولايات المتحدة تحويل الدولار إلى الذهب سنة 1971، حيث سارعت الجماعة الأوروبية إلى الاتفاق على الالتزام بهامش تذبذب $\pm 2.25\%$ بالنسبة لأسعار صرف عملاتها مقابل الدولار وبهامش تذبذب $\pm 1.25\%$ بالنسبة لأسعار صرف عملاتها مقابل بعضها البعض في الاتجاهين².

¹ - يعتبر اتحاد المدفوعات الأوروبي في الخمسينات من أكبر الأمثلة للاتحادات المدفوعات الإقليمية، ولزيد من المعلومات انظر:

- Triffen, R in *Europe and the Money muddle*, Yale University press, new haven, 1958, p.105.

² - معتز سلمان عبد الرزاق الدوري: "مدى تأثير فرص وتحديات اليورو في اتباع إستراتيجية النمو لمنظمات الأعمال العربية دراسة تحليلية"، ملتقى

اليورو واقتصاديات الدول العربية، الاغواط، 2005، ص 146.

ت- التنسيق النقدي :

يتم في هذا الشكل الاتفاق بين الدول الأعضاء على السياسات النقدية المتبعة لغرض تحقيق التقارب الاقتصادي وتقارب أسعار الصرف بين الدول الأعضاء، وغالبا ما يتم تحقيق هذا التنسيق في أسعار الفائدة، أو يتم التنسيق من خلال المعرض النقدي وذلك حسب سياسة أسعار الصرف المتبعة في هذه الدول¹.

ث- تحقيق تكامل بين الأسواق المالية :

حيث يتم اعتماد إجراءات تساعد على زيادة حركة رؤوس الأموال بين الدول الأعضاء، وتتمثل الإجراءات التي يمكن اعتمادها في إلغاء قيود الصرف المفروضة على تدفقات رؤوس الأموال بين الدول الأعضاء، إلى جانب توحيد الشروط الإدارية وتحسين شروط الاستثمار. وقد يتم تطوير ذلك التكامل بين الأسواق المالية عن طريق اتباع سياسات مشتركة تشمل التدفقات الخارجية لرؤوس الأموال، وذلك بتوحيد السياسات المتعلقة بتلك التدفقات بين الدول الأعضاء ودول العالم الخارجي مثل توحيد سياسات الاستثمار الأجنبي.

ج- استخدام عملة موازية :

في هذا الشكل تقوم الدول الأعضاء باستخدام عملة موازية، وذلك باعتبارها عملة مكاملة للعمليات الوافية غير أنها لا تحل محل العملات الوافية، وفي الغالب تستخدم كوحدة حسابية، ويمكن أن تتطور لتصبح عملة موحدة بين الدول الأعضاء.

02- التكامل النقدي الكامل أو الوحدة النقدية² :

يعتبر المرحلة المتقدمة من مراحل التكامل بين الأعضاء، حيث يتم فيه إصدار عملة موحدة تحل محل العملات الوافية، كما أن العملة الموحدة للمنطقة تتمتع بقوة إبراء قانونية وتستخدم في كافة العمليات اليومية. وفي هذه المرحلة تشرف سلطة فوق وافية والمتمثلة في البنك المركزي الموحد على السياسة النقدية للمنطقة. ويتحقق هذا التكامل عندما تصل مجموعة من الدول إلى إنشاء عملة واحدة مشتركة فيما بينها لتحل محل عملاتها المحلية في أداء جميع وظائف النقد، ولذلك فإن التكامل النقدي الكامل يمثل وحدة نقدية بين الدول الأعضاء في عملية التكامل ويترتب عن هذا الاتحاد النقدي ضرورة إنشاء سلطة نقدية مركزية تتمثل في البنك المركزي الموحد للمنطقة. إلى جانب إلغاء أنظمة الرقابة على الصرف داخل المنطقة الموحدة نقديا، نظرا لما تنطوي عليه الرقابة على الصرف من قيود على قابلية العملة للتحويل.

¹ - يقصد بسياسة أسعار الصرف ما إذا كان سياسة للتعويم أو سياسة مقيدة أو سياسة موجهة (حرية إدارة)

² - مغاوري شلبي علي: مرجع سابق، ص 136.

المطلب الثالث: أهداف وشروط التكامل النقدي:

هناك العديد من الأهداف التي من الممكن الوصول إليها عند نجاح عملية التكامل، وللوصول إلى تلك الأهداف يجب على الدول الأعضاء الأخذ بعين الاعتبار الشروط الأساسية للتكامل والانتقال التدريجي في تنفيذها.

01- أهداف التكامل النقدي:

يساعد التكامل النقدي عموماً على الحد من الأزمات الاقتصادية التي تتعرض لها الدول الأعضاء وخاصة في المجال النقدي والمالي، ويصبح من الممكن لدول المنطقة تحقيق أهدافها الاقتصادية وخلق كيان اقتصادي موحد إلى جانب تحقيق بعض الأهداف الاقتصادية ومنها ما يلي¹:

- تحقيق سياسة نقدية موحدة للمنطقة.
- إنشاء سوق مالية موحدة بين دول الاتحاد النقدي.
- تؤدي العملة الموحدة دوراً مهماً في تسديد فواتير الصادرات والواردات.
- تحقيق الشفافية في الأسعار وتقييم التكاليف إلى جانب زيادة المنافسة ورفع معدلات النمو الاقتصادي.
- تجنب المخاطر المتعلقة بالتقلبات في أسعار الصرف بين عملات الدول الأعضاء والتأثيرات السلبية على أداء الشركات وحركة رؤوس الأموال بين الدول الأعضاء والتي تكون بسبب تلك التقلبات.

ويمكن القول أن أهداف التكامل تختلف حسب التجارب التكاملية، إلا أن الهدف المشترك يتمثل في إزالة القيود على العمليات النقدية التي تحول دون تدفق أفضل للسلع ورؤوس الأموال وعناصر الإنتاج بين الدول الأعضاء، ويمكن أن يكون هذا الهدف جزءاً من سياسة متكاملة للتنمية الاقتصادية بين الدول الأعضاء، ويمكن التطرق بالتفصيل إلى أهداف التكامل النقدي الجزئي أو التكامل النقدي الكامل.

أ- أهداف التكامل النقدي الجزئي:

في مرحلة التكامل النقدي الجزئي تحتفظ الدول بعملاتها الوطنية، على أن يتم التنسيق على مستوى أسعار الصرف أو تسوية المعاملات البيئية أو الخارجية، فيمكن القول أن أهداف هذا التكامل تختلف حسب الصيغة المعتمدة، فمثلاً للتقليل من مخاطر تقلبات أسعار الصرف بين عملات الدول الأعضاء فإن تلك الدول تعتمد التكامل عن طريق تنسيق أسعار الصرف. أما إذا كان الهدف هو زيادة تدفقات التجارة الخارجية البيئية فإن تلك الدول تعتمد التكامل عن طريق إقامة اتحاد للمدفوعات، والذي يسمح بمعالجة المشاكل التي تعترض

¹ - مفاوري شلبي علي: مرجع سابق، ص 137.

الدول ذات العجز في الاحتياطات الدولية، أو الدول ذات العجز في موازين المدفوعات. أما التكامل عن طريق التنسيق النقدي فإنه يهدف إلى وضع السياسات المشتركة لأسعار الصرف وتحقيق الاستقرار الاقتصادي، ومنع انتقال الصدمات الاقتصادية من دولة إلى أخرى من الدول الأعضاء. أما التكامل بين الأسواق المالية فإنه يسعى إلى تمكين المستثمرين في الدول الأعضاء من تحقيق التنوع في المحافظ المالية، بما يضمن تنوع المخاطر وتوزيعها، مما يؤدي إلى زيادة في الحجم الكلي للمدخرات والاستثمارات.

ب- أهداف التكامل النقدي الكامل:

يمكن القول أن هناك أهدافاً عديدة للتكامل النقدي الكامل ويمكن إيجازها فيما يلي¹:

- إزالة العقبات المتعلقة بتكاليف أسعار الصرف والمخاطر المرتبطة بها.
- وجود العملة المشتركة سوف يؤدي إلى التقليل من حجم الاحتياطات النقدية السائلة والمطلوب الاحتفاظ لدى الدول الأعضاء.
- يساهم الاتحاد النقدي في التأثير على الاقتصاديات الأخرى في العالم، حيث يمنح الدول الأعضاء قوة اقتصادية وسياسية، تسمح بتعزيز المركز التفاوضي للمنطقة.

وفي المقابل لا يمكن إهمال المشاكل المتعلقة بالتنازل عن العملة الوطنية لصالح جهة نقدية مركزية، وبالتالي تفقد الدولة الوسيلة الداخلية لعلاج الأزمات. كما تفقد أيضاً إمكانية استخدام آلية التمويل بالتضخم للقضاء على العجز في الموازنة العامة. وفي المقابل يمكن القول أن التكامل النقدي الجزئي يعتبر خطوة مرحلية نحو تحقيق الوحدة النقدية الكاملة، حيث يتم فيه تنسيق السياسات المختلفة تمهيداً لإصدار عملة موحدة، وإذا كان الهدف من التكامل الاقتصادي هو التنسيق بين الدول الأعضاء سواء في المجالات المالية، أو النقدية أو التجارية، فيمكن القول أن التكامل النقدي يعتبر من مكونات التكامل الاقتصادي. وفي إطار التمييز بين اختلاف الاقتصاديين حول ما إذا كان تحقيق التكامل الاقتصادي يتم وفق الالتزام بالمراحل أو يمكن تحقيق التكامل النقدي أولاً لئتم تحقيق التكامل الاقتصادي في مرحلة لاحقة فيمكن القول أن تحقيق التكامل النقدي الجزئي يمكن أن يساعد على تحقيق مزيد من التكامل الاقتصادي، إلا أن الوحدة النقدية الكاملة يجب أن يكون في المرحلة النهائية من مراحل التكامل الاقتصادي.

¹ - مغاوري شلبي علي: مرجع سابق، ص 137.

02- شروط التكامل النقدي:

تتفق الدراسات الاقتصادية على أن التكامل النقدي له أهمية كبيرة في زيادة الناتج الداخلي للمنطقة وتسهيل آليات الدفع وتنشيط العمليات التجارية، غير أن هناك اختلافات حول الشروط والخطوات اللازمة التي يجب الالتزام بها لتحقيق هذا التكامل. فتحقيق عملة موحدة بين مجموعة من الدول يقتضي وجود البنك المركزي المشترك للمنطقة، الذي يمثل السلطة النقدية التي تقوم على تنفيذ السياسة النقدية. ومن بين مجموعة الشروط التي يجب تنفيذها في إطار مشروع العملة الموحدة ما يلي¹:

- التعاون بين الأعضاء على إزالة القيود على المعاملات النقدية بجميع أنواعها وتسهيل حركة رؤوس الأموال
- العمل بتنسيق السياسات النقدية والمالية بين الدول الأعضاء بهدف تحقيق درجة كبيرة من التقارب الاقتصادي
- إنشاء بنك مركزي كسلطة نقدية فوق ونية لإصدار العملة الموحدة والإشراف على التعامل بها وتنسيق السياسة النقدية الموحدة بما يحافظ على قوة واستقرار العملة في المنطقة.

وبهدف تسهيل مهام التنسيق وتوسيع مجالات التعاون النقدية والمالية فمن الضروري استخدام العديد من الأدوات والتمثلة في تنسيق أسعار الصرف بين عملات الدول الأعضاء، إلى جانب إقامة اتحاد مدفوعات بين الدول الأعضاء، ومن الضروري تجميع جزء من الاحتياطي النقدي للدول الأعضاء لدى جهة مركزية، بهدف تقديم تسهيلات مؤقتة لمواجهة الاختلالات التي قد تحدث في موازين مدفوعات المنطقة، إلى جانب استخدام عملة موازية كأداة لتسوية المدفوعات وكوحدة حسابية إلى جانب العملات الونية، أو تحقيق التكامل في السوق المالي.

¹ - مغاوري شلبي: مرجع سابق، ص 139

المبحث الثالث: الإطار النظري للمنطقة النقدية المثلى

يرجع ازدياد عمليات التكامل بين الاقتصاديات عبر العالم غالباً إلى التطور الحاصل في التجارة بين تلك الدول، مع وجود حرية لحركة رؤوس الأموال. كما تمثل الدوافع السياسية والاقتصادية لإقامة مناخ للتبادل الحر، وإلغاء القيود على المبادلات التجارية سواء على السلع أو الخدمات أهم العوامل التي تسهم وبصورة أساسية في توجه الدول نحو عمليات التكامل. ويمثل تحقيق الوحدة النقدية بين الدول المتكاملة أهم مراحل التكامل الاقتصادي. ويعتبر إنشاء مناخ للعملات الموحدة من أهم التطورات التي شهدها النظام النقدي الدولي، ورغم أن التاريخ الاقتصادي يشير إلى أن العالم قد شهد قيام ثلاث نظم نقدية أساسية بداية بقاعدة الذهب، ثم نظام بريتون وودز، ثم نظام أسعار الصرف المرنة وهو النظام القائم حالياً، إلا أن ظهور المناقشة النقدية الموحدة، يعتبر من أهم التطورات التي شهدها النظام النقدي الدولي، ومن خلال هذا المبحث يمكن التعرف على أنظمة الصرف المرنة والثابتة إلى جانب كيفية الفصل بين قاعدة الصرف القائم وقيام الوحدة النقدية.

المطلب الأول: النظم النقدية العالمية وأنظمة أسعار الصرف

شهد الاقتصاد العالمي عدة نظم نقدية دولية تميزت فتراتهما من الاستقرار إلى الأزمة، فمع بداية القرن العشرين وحتى الحرب العالمية الأولى تم العمل بنظام أسعار الصرف الثابتة في ظل قاعدة الذهب، إلا أن هذا النظام لم يستمر بعد الحرب العالمية الأولى¹، وكان الجنيه الاسترليني قد ظهر منذ القرن التاسع عشر، كعملة وسيطة حتى سنة 1913، واستمر ولكن بدرجة أقل في أداء نفس الدور حتى إلى سنة 1931، وبوجود أزمة الكساد العالمي، وفقدان بريطانيا تدريجياً جزء كبير من مكانتها في السوق العالمية. وهو ما دفع العديد من الدول إلى التخلي عن قاعدة الذهب ودخول أنماط الرقابة على النقد والعملات غير القابلة للتحويل، واتفاقيات الدفع الثنائية. ومع قيام الحرب العالمية الثانية تميزت عملات الدول الأوروبية بعدم الاستقرار نتيجة ارتفاع المستوى العام للأسعار، واتجهت تلك الأنظمة إلى الرقابة على المدفوعات الدولية وحركة التجارة الخارجية، من أجل حماية احتياطاتها الأجنبية من التدهور. ومع نهاية الحرب العالمية الثانية ظهر الدولار كعملة دولية، وتم التحول من قاعدة الذهب إلى قاعدة الصرف بالدولار، ودفعت الأزمة الناتجة عن انهيار قاعدة الذهب إلى إصلاح النظام النقدي الدولي، حيث تم في هذا الإطار إنشاء صندوق النقد الدولي بموجب اتفاقية بريتون وودز، لتحديد القواعد التي يتم على أساسها تحديد أسعار صرف عملات الدول المختلفة، والتي تمثلت في

¹ - Bo Sodersten, International Economics, The Macmillan Press, London, 1970, pp.268-269

أسعار الصرف الثابتة. ورغم أن نظام بريتون وودز استمر لأكثر من 25 سنة، إلا أن الدول تخلت عنه وتم التحول إلى نظام أسعار الصرف المرنة، والتي تحدد وفقاً لقواعد العرض والطلب.

ويمكن القول أنه بعد انهيار نظام بريتون وودز اختلفت خيارات أنظمة الصرف، فمنذ سنة 1973 ومع التخفيض الثاني للدولار الأمريكي امتنعت أكثرية البنوك المركزية عن مساندة سعر صرف الدولار، حيث بدأ التدخل في سوق الصرف وتعويم العملات، أي ترك سعر الصرف يتحدد وفقاً للعرض والطلب، وتخلت معظم الدول الرأسمالية عن وضع أسعار صرف ثابتة. وفي سنة 1976 قام مؤتمر جاميكا بتعديل اتفاقية بريتون وودز وقرر ترك الحرية للدول في اختيار نظام الصرف الملائم لها¹. وتم إلغاء السعر الرسمي للذهب ونزعت عنه الصفة النقدية، كما تخلى صندوق النقد الدولي عن جزء من احتياطاته بالذهب. وقد نص تعديل الاتفاقية على إشراف صندوق النقد الدولي إشرافاً تاماً على سياسات الدول بالنسبة لسعر الصرف، وقد نتج منذ ذلك الوقت نوعان من أسعار الصرف، هما نظام الصرف الثابت ونظام الصرف المرن، وبين هذين النظامين الأساسيين توجد نظم صرف متعددة تقترب كلا منها وبدرجة معينة إلى أحد النظامين الأساسيين، ويمكن التطرق إليهما كما يلي:²

01- نظام أسعار الصرف الثابتة:

في هذا النظام يتم تثبيت عملة الدولة إلى عملة رئيسية أخرى من العملات الدولية، دون القيام بتعديلات على عملية الربط إلا في الحالات النادرة، ويكون هذا التثبيت بغرض تجنب التقلبات في سعر صرف العملة، والذي قد ينتج بسبب عمليات المضاربة على تلك العملة، والتي تؤدي إلى فقدان الثقة في سعر صرف العملة، ينتج عنه عدم الاستقرار في الأسعار المحلية. لذلك فإن سياسة الربط حسب بعض الاقتصاديين تبدو أكثر واقعية. ولذلك تقوم البنوك المركزية في هذه الحالة بالتدخل في سوق الصرف الأجنبي بالبيع والشراء بالكميات التي تمنع سعر الصرف من الانحراف عن السعر المحدد بأكثر من نسبة معينة في اتجاه الارتفاع أو الانخفاض³، وعموماً يمكن القول أن عملية تثبيت سعر صرف العملة من طرف الدولة قد يكون بإحدى الطرق الأساسية التالية والتي يمكن الإشارة إليهما كما يلي:⁴

¹ - محمد عيسى عبد الله وآخرون: "العلاقات الاقتصادية الدولية"، دار المنهل اللبناني، 1998، ص 212.

² - هالة فهد الحميدي: "تقييم سياسة سعر صرف الدينار الكويتي ودراسة العملة الخليجية الموحدة المقترحة"، كلية التجارة، جامعة عين شمس، القاهرة، 2008، ص 26.

³ - محمد عيسى عبد الله وآخرون: مرجع سابق، ص 126.

⁴ - هالة فهد الحميدي، مرجع سابق، ص 27.

أ- التثبيت إلى عملة واحدة:

يتم تثبيت عملة الدولة إلى عملة أخرى واحدة، ويتصف هذا الربط بالبساطة في التطبيق، حيث يقوم البنك المركزي بإعلان تثبيت عملته إلى عملة دولية أخرى، ويتم تحديد سعر عملة الدولة بالنسبة لعملات الدول الأخرى بناءً على أسعار العملات الأخرى مع سعر الصرف المثبت كأساس لتحديد قيمتها مع بقية العملات الأخرى¹.

ب- التثبيت إلى سلة خاصة من العملات:

يرى البعض أن الغرض من اعتماد سلة خاصة من العملات لربط العملة الوطنية، يكون أساساً بغرض الحفاظ على منافع التثبيت وتحقيق الاستقرار في سعر الصرف الفعال²، وتتكون السلة الخاصة من وحدات متعددة من العملات الأجنبية، حيث يحدد نصيب كل عملة فيها حسب نظام ترجيحي معين لتلك العملات، وعملياً نجد أن أشهر الأوزان هي التي تحدد على أساس أنماط التجارة الخارجية بين الاقتصاد الوطني والاقتصاديات الأخرى، بحيث يمكن أن تعكس تلك الأوزان نسب الواردات والصادرات أو إجمالي التجارة الخارجية. فإذا قامت السلطات النقدية لبلد بتغيير أوزان السلة، فيمكن اعتبارها في هذه الحالة على أنها سلة مرنة، وفي الحالة التي لا يتم فيها تغيير أوزان السلة، فتسمى بالسلة المحكمة، غير أن ما يميز هذا النوع من التثبيت هو القدرة على التقليل من أثر تقلبات أسعار عملات الشركاء على التكاليف والأسعار المحلية.

ت- تحديد هامش التقلب:

قد تختار بعض الدول أحد الطريقتين السابقتين بالتثبيت إلى عملة واحدة، أو إلى سلة عملات خاصة، مع تحديد هامش معينة، يسمح بتقلب سعر الصرف داخل الهامش المحدد، سواء في اتجاه الارتفاع أو في اتجاه الانخفاض³.

02- نظام أسعار الصرف المرنة

تتحدد أسعار الصرف في هذا النظام وفقاً لقوى العرض والطلب على العملة في سوق الصرف بصفة حرة، ويتحقق التوازن في ميزان المدفوعات من خلال آلية التغيير في سعر الصرف دون تدخل السلطات النقدية،

¹ - هيل عجمي جميل: "إمكانات التكامل النقدي بين دول مجلس التعاون الخليجي"، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، الإمارات العربية المتحدة، 2007، ص 93

² - يقصد بسعر الصرف الفعال هو المعدل المناسب لأسعار الصرف السوقية لعملة البلد مقابل عملات شركائها التجاريين

³ - محمد حسني محمد وآخرون: "سياسات وإدارة أسعار الصرف في البلدان العربية"، صندوق النقد العربي، سلسلة بحوث ومناقشات أوراق العمل، العدد الثالث، الإمارات، 1997، ص 08

ويسمى سعر الصرف في هذه الحالة بالسعر الخاضع للتعويم الحر، حيث لا تتدخل السلطات النقدية في أسواق الصرف الأجنبي، ومن ثم لا يحتفظ باحتيايات أجنبية لهذا الغرض. ويعتبر نظام التعويم الحر لأسعار الصرف نادراً، حيث نجد أن معظم الحكومات تتدخل في سوق الصرف بهدف تحفيز الصادرات وتعزيز الإنتاج الداخلي¹. وفي إطار نظام أسعار الصرف المرنة يوجد ما يعرف بنظام التعويم لأسعار الصرف، من خلال اتفاق إقليمي، حيث يتم اتفاق مجموعة من الدول على سعر صرف أقرب إلى الثبات داخل تلك المجموعة، ويسمح لسعر صرف المجموعة ككل بالمرونة تجاه العملات الأخرى. ومن أمثلة ذلك اتفاق المجموعة الأوروبية المشتركة على النظام النقدي الأوروبي الذي أنشئ سنة 1979 ويربط عملات الدول الأعضاء في المجموعة الأوروبية بنظام ثابت لسعر الصرف. وبقا للنظام النقدي الأوروبي تقوم الدول الأعضاء بتعويم عملاتها مع بعضها البعض مقابل الدولار مع اختلاف لا يزيد عن 2.25% في الاتجاهين.

03- الاتجاهات المستقبلية للنظام النقدي الدولي:

أدى النظام النقدي الدولي القائم حالياً إلى وجود عدة تقلبات في أسعار الصرف لعملات الدول، سواء الدول الأعضاء في التكتلات، أو الدول خارج تلك التكتلات، وقد قدمت عدة اقتراحات تهدف إلى التقليل من التقلبات وعدم الانضباط في أسعار الصرف، وقد اشتملت تلك الاقتراحات على ما يلي²:

03-01- الحد من انهيار سياسة أسعار الصرف المربوطة:

في إطار وضع نظام نقدي عالمي جديد، تم تقديم العديد من الاقتراحات للحد من انهيار أسعار الصرف المربوطة والتي يمكن طرحها كما يلي:

أ- اعتماد الجيل الثاني من سياسات أسعار الصرف³:

وتهدف هذه النظرة إلى تحليل أسعار الصرف المربوطة وذلك في إطار فرضيتين تركز الأولى على صعوبة الحفاظ على استقرار أسعار الصرف المربوطة في ظل ازدياد سرعة انتقال رؤوس الأموال، وان تلك السياسات عرضة للمضاربة. أما الفرضية الثانية فتتركز على أن آلية المضاربة واستهداف العملة تزداد بصفة تلقائية ويصعب التنبؤ بها. وتقتصر هذه النظرة وجود مستويين لسعر الصرف، يسمى الأول مستوى التوازن الجيد وهو مستوى سعر الربط المتفق عليه، والذي تهدف السلطات النقدية إلى الحفاظ عليه، أما المستوى الثاني فيمثل سعر الصرف المربوط والذي يسمح بالوصول إليه عندما يتم استهداف سعر العملة المحلية، ويطلق عليه بمستوى

¹ - محمد عيسى عبد الله وآخرون: مرجع سابق، ص 148

² - هالة فهد الحميدي: مرجع سابق، ص 34

³ - Maurice Obstfeld: The Logic of currency crisis, Cahiers Economiques et Monetaires, 43,189-213: 1994

التوازن السيئ، فوجود أكثر من سعر للتوازن يؤكد تعدد توازن سعر الصرف، فتعدد التوازن يأتي نتيجة لتوقع المتعاملين في أسواق المال بإمكانية انهيار أسعار الصرف، وبروز مستوى أو سعر جديد للعملة. ويعتبر سعر الصرف السيئ السعر الذي يعتقد السوق أنه يمثل سعر الصرف المناسب للعملة بناء على الأداء المحلي للاقتصاد. ومع عمليات المضاربة على العملة وتوقع الانخفاض يدفع المتعاملون بسعر الصرف باتجاه مستوى التوازن السيئ. ومع اعتماد سياسة تهدف إلى التقليل من استخدام رؤوس الأموال في أغراض المضاربة، والتي تأتي على شكل ضريبة تفرض على عمليات التداول في أسواق المال¹، فإن انهيار سعر الصرف من المستوى الجيد إلى المستوى السيئ يعتبر مرحلة متوقعة، ويسمح التقليل من عمليات التداول عن طريق فرض الضرائب، بالرجوع إلى المستوى الجيد أو على الأقل عدم تجاوز المستوى السيئ. ويرى أنصار هذه السياسة أنها تمثل عاملاً مساعداً على تجاوز صعوبات تصحيح الاقتصاد، كما تمثل عاملاً مهماً لإعادة التوازن في الأداء المحلي بعد تعرضه للصدمة الاقتصادية.

ب- تكوين منطقة هدف بين أسعار صرف العملات² :

يهدف هذا المقترح إلى بناء نظام سعر الصرف الثابت، وقد قدم الاقتصادي (Tobin-1978) اقتراح بأن تقوم الدول بإتباع سياسة سعر صرف تهدف إلى تكوين منطقة هدف، وفي ظل هذا النظام تقوم الدول الصناعية الرئيسية بتحديد سعر الصرف التوازني، حيث يتم التوافق على هامش التقلب المسموح به بين أسعار صرف العملات المختلفة، وتحديد هامش التذبذب حول سعر صرف مركزي تتفق عليه الدول الأعضاء، ويتم تقليص هامش التذبذب تدريجياً للوصول إلى سعر ثابت بين جميع العملات. ولتأسيس هذا النظام اقترح الاقتصادي ويليامسون أن تشارك فيه بعض العملات الرئيسية الدولية على الأقل، وأن يتم استخدام سياسة تجاه هامش التذبذب تعرف بسياسة الهامش المرن، وذلك بأن يسمح للعملات بالتذبذب بحدود 10% في الاتجاهين، علماً أن سعر الصرف يتحدد بقوة العرض والطلب في نطاق المدى المسموح به، ويمنع من التحرك خارج منطقة الهدف عن طريق التدخل الرسمي في أسواق الصرف. كما أن منطقة الهدف قابلة للتغير عندما يتحرك سعر الصرف التوازني خارج تلك المنطقة. وبالرغم من أن هذا المقترح لم يحظى بأهمية كبرى إلا أن الدول الرئيسية وافقت في اتفاقية لوفر سنة 1978 على مقترح ويليامسون لتشكيل منطقة الصرف مع تحديد مدى التذبذب المسموح به للتقلب في حدود 10% في الاتجاهين.

¹ - يطلق على هذه الضريبة ضريبة توبن (Tobin Tax) ولزيد من المعلومات انظر:

- J. Tobin : A Proposal for international Monetary Reform Eastern Economic Journal, 4. 153-159.1978

² - J. Williamson and miller : Targets and indicators : Ablue print for the international coordinator of economic policy institute for international economics. Washington (DC).1987

03-02 - تكوين منق للعملات المثلئ:

تركز معظم الاتجاهات المستقبلية للنظام النقدي الدولي على إمكانية تكوين منق أو تكتلات للعملة من خلال تكوين منطقة عملة موحدة تجمع العديد من الدول، وذلك بوجود بنك مركزي موحد لتنسيق السياسات النقدية بين دول المنطقة. ومن بين أهم المقترحات المقدمة في هذا الإطار يوجد اقتراح كوبر وماكينون لإنشاء منق للعملات المثلئ، إضافة إلى إمكانية التعويم الناتجة عن الاتفاقات بين مجموعة من الدول على أساس سعر صرف أقرب للثبات داخل المجموعة، وقد شملت تلك الاقتراحات ما يلي¹:

أ- تكوين منطقة للعملة الموحدة:

قدم كوبر اقتراحاً بتكوين منطقة عملة موحدة تتعاون فيها السلطات النقدية في الدول الصناعية. لان التقلب في أسعار العملات حسب كوبر يحدث بسبب استخدام وإدارة كل دولة لعملتها الخاصة. فإلغاء العملات الوائية وتكوين عملة موحدة سوف يحد من مخاطر تقلبات العملة، علما أن إدارة العملة الموحدة تتم من طرف بنك مركزي موحد تساهم فيه الدول الأعضاء للمنطقة بحسب حجم الاقتصاد والناتج الداخلي الإجمالي لكل دولة، على أن تستمر البنوك المركزية الوائية في العمل كفروع للبنك المركزي الموحد، ويمثل هذا الاقتراح في حقيقة الأمر عودة إلى النظام القائم على تثبيت أسعار الصرف.

ب- تقسيم العالم إلى ثلاث منق للعملات المثلئ:

قدم ماكينون هذا المقترح والذي يتضمن تكوين ثلاث منق رئيسية للعملة هي منطقة الدولار، ومنطقة المارك الألماني (سابقاً) ومنطقة الين الياباني. ويرى ماكينون أن انفتاح الاقتصاديات الثلاث على بعضها البعض يمثل عاملاً أساسياً لتكوين منق العملات الثلاث. ويتطلب هذا النظام المحافظة على استقرار أسعار الصرف بين عملات المناق الثلاث، ولهذا اقترح ماكينون ضرورة التنسيق بين السياسات النقدية لتلك المناق، من خلال اعتماد البنوك المركزية لتلك الدول على سياسات متماثلة تحافظ على عرض النقد في اقتصاد العالم. حيث يجب على تلك البنوك إتباع سياسات نقدية تصحيحية عندما يرتفع سعر إحدى العملات الثلاث بحيث يتم تعديل سعر الفائدة وعرض النقد في المناق الثلاث بما يتلاءم مع الحفاظ على ثبات أسعار الصرف.

ت- الاتفاقات الإقليمية على سعر صرف ثابت:

¹ - هالة فهد الحميدي: مرجع سابق، ص 37

أفرزت التطبيقات العملية في بداية القرن الحادي والعشرين نمط جديد من الاتفاقات الإقليمية على أسعار صرف تميل إلى الثبات داخل المجموعة الإقليمية، وتتمتع بالمرونة خارج تلك المجموعة، سواء كانت تلك المرونة في نظام للرقابة على الصرف أو خارج نظام الرقابة. ومن الملاحظ أن تطبيق تلك الاتفاقات يحتاج إلى توحيد الرؤية السياسية أكثر من توحيد الجوانب الاقتصادية.

المطلب الثاني: مفهوم المنطقة النقدية المثلى:

يقصد بمنطقة العملة المثلى هي كل منطقة اقتصادية تضم عددا من الدول الأعضاء، تستخدم عملة واحدة أو عملتين أو أكثر ترتبط أسعار صرفها أو قيمتها ببعضها البعض ارتباطا قويا يجعل أداء عملتين أو أكثر يماثل أداء عملة واحدة، بشرط أن يكون سعر الصرف بين تلك العملات غير قابل للتعديل¹. وفي تعريف آخر يشير إلى أن منطقة العملة المثلى هي المنطقة الاقتصادية التي تتعاضد كفاءتها في حال اشتراكها بعملة واحدة، وهي تهتم بإبراز المزايا المثلى لاندماج العملات أو إنشاء عملة جديدة². ويمكن استخلاص أن منطقة العملة المثلى ليست مرتبطة بحدود الدولة فقط، بل قد تمتد إلى أكثر من دولة، إذا كانت أسعار الصرف بين تلك العملات ثابتة وسهلة التحويل وغير قابلة للتعديل، مما يؤدي إلى عدم تفضيل الأفراد لأية عملة على باقي العملات. وفي الواقع العملي فإن إنشاء مناطق موحدة للعملات ممكن من الناحية النظرية، غير أنه من الناحية التطبيقية يجب أن تعكس تلك المنطقة درجة عالية من الوفاء بالشروط المثلى التي يمكن من خلالها لعملات متعددة أن تؤدي دور عملة واحدة، ومن هذا الأساس يرى ماكينون أن المنطقة النقدية المثالية هي التي تتحقق فيها ثلاثة أهداف أساسية، تتمثل في التشغيل الكامل وتحقيق الاستقرار في مستوى الأسعار، إضافة إلى الاستقرار على مستوى الميزان التجاري³

وفي جانب آخر ركزت بعض التعاريف الاقتصادية على أن منطقة العملة المثلى هي مجموعة من الدول تشترك في مجموعة من الخصائص، وتستوفي مجموعة من الشروط التي تمكنها من إقامة اتحادا نقديا، وبالتالي تحقق الفوائد من الاندماج والعملة. وتكتسب منطقة العملة صفة المثلى إذا كان يتحقق فيها وبدرجة عالية من الكفاءة علاج الصدمات الداخلية والخارجية التي تتعرض لها المنطقة. ويمكن القول أنه ليس من

¹ - يفرق ماندل صاحب النظرية بين منطقة تظل فيها الدولة محتفظة بعملتها الوافية ويتم تثبيت أسعار الصرف بين عملات الدول الأعضاء، وبين منطقة عملة يتم فيها إصدار عملة موحدة وتتنازل الدول الأعضاء عن عملاتها الوافية مقابل هذه العملة. ولزيد من المعلومات انظر:

- فابيو سكشاقيلاني، "ناصر السعيد وأخرون: نظام الصرف في الاتحاد النقدي الخليجي"، جمعية الاقتصاد السعودية، الرياض، 2009، ص 20

² - مغاوري شليبي علي: مرجع سابق، ص 140

³ - Sitikantha Pattanaik, 2007, op.cit, p. 576.

الضروري أن يكون أداء كل المناق النقديّة في علاج الصدمات متماثلاً، نظراً لأنّ مناق العملة ليست كلها مناق مثالية، وبالتالي يمكن القول أن المكاسب التي تتيحها مناق العملات الموحدة هي مكاسب متفاوتة من منطقة لأخرى. وفيما يتعلق بمجال أو حدود المنطقة النقديّة، فقد أشارت بعض الدراسات الاقتصاديّة إلى وجود فكرتين أساسيتين عند دراسة حدود المنطقة النقديّة كما يلي¹ :

■ الاعتبار النقدي:

وتسمى بالفكرة الكلاسيكية وهي تتعلق بالخصائص الاقتصاديّة التي يجب أخذها بعين الاعتبار في تحديد مجال المنطقة النقديّة وبيعة الدول التي تكون ضمن إياها. ويقصد بالاعتبار النقدي إمكانية الإبقاء على الخصائص الاقتصاديّة والنقديّة للدول الراغبة في الانضمام إلى المناق النقديّة، وقد ركز كل من ماندل وماكينون وكينين على الاعتبار النقدي للدول، كما أخذ بعض الاقتصاديين ضمن هذه الفكرة على أن العملة الوطنية هي وحدة لا تتجزأ لكل بلد عند الانضمام إلى المنطقة النقديّة، وحتى بعد انضمام الدول إلى منطقة العملة الموحدة التي تتميز بعدم التجانس ووجود التعدد الاقتصادي، فيمكن اعتبار هذا البلد بأنه وحدة متجانسة فيما يتعلق بالسياسات المتبعة تجاه باقي دول المنطقة، حيث لا توجد إمكانية لفصل الخصائص النقديّة للبلد عن بعضها البعض، بل يجب اعتبار الخصائص النقديّة لكل منطقة مستقلة حتى بوجود العملة الموحدة، وحسب بعض الاقتصاديين فإن هذه النظرة الأخيرة قد جعلت هذا الطرح الاقتصادي بأنه عديم الجدوى فيما يتعلق بتحديد حدود المنطقة المثلى.

■ الاعتبار القائم على المنافع والتكاليف:

وقد ركزت هذه الفكرة على أن الاعتبارات الاقتصاديّة بمفردها غير قادرة على تحديد حدود المنطقة النقديّة، وحاولت توضيح أن المنافع والتكاليف التي تنشأ من عملية الانضمام لتلك المناق هي التي تحدد أو تلغي قرار الانضمام، سواء تعلق الأمر بكل بلد مستقل، أو بالنسبة لكل دول المنطقة.

المطلب الثالث: نظريات المنطقة النقديّة المثلى:

اهتم الفكر الاقتصادي بالنظريات التي تناولت دراسة موضوع التكامل النقدي من خلال دراسة منطقة العملة المثلى أو منطقة النقود المثالية، والتي جاءت لتحليل وتفسير الأسس الاقتصاديّة الخاصة بإنشاء عملة موحدة. وكان الاقتصادي روبرت ماندل (Robert Mundell) أول من صاغ مصطلح المنطقة النقديّة المثلى، وقد

¹ - قدم تلك الاعتبارات الاقتصاديّة (Yoshihide Ishiyama) في كتابه عن نظرية المنطقة النقديّة المثلى. وقد تطرق إلى شرح جميع تلك الاعتبارات وأهميتها في تحديد حدود المنطقة المثلى، ودوافع الانضمام إليها.

تابع دراسة هذا الموضوع بعض الاقتصاديين من أمثال ماكينون (Mckinnon) وكينين (kennan) و وود (wood) وركزوا في دراستهم على الإطار النظري للمنطقة النقدية المثلى، إلى جانب صياغة بعض الحجج التي تؤيد انضمام الدول إلى تلك المناق¹.

أ- نظرية روبرت ماندل:

قدم ماندل مفهوم منطقة العملة المثلى في ورقة بحثية سنة 1961، وعرف تلك المنطقة على أنها مجموعة من الدول مرتبطة بمعدلات صرف ذات تثبيت قاع بين عملاتها، أو مرتبطة بعملة واحدة مع وجود حرية تامة لحركة عوامل الإنتاج. وقد أهتم ماندل بدراسة منطقتين اقتصاديتين تتميزان بمرونة غير تامة للأسعار والأجور، وبالتالي فإن الصدمات الاقتصادية الكلية عديمة التماثل قد تؤدي إلى وجود آثار على الدول الأعضاء بين المنطقتين.

■ شروط المنطقة المثلى عند ماندل:

يرى ماندل أن الشرط الأساسي لوجود منطقتين بعملة واحدة مثالية هو وجود حركية لعوامل الإنتاج، وبفضل هذا الشرط فإن نظام الصرف الثابت أو عملة واحدة داخل المنطقة هو نظام صرف معوم بالنسبة لدولة أخرى، وهو ما من شأنه أن يسمح بتعديل سريع للاختلالات، وعليه فإن أية أزمة غير متناظرة داخل المنطقة سوف تنتج عنها حركة في رؤوس الأموال واليد العاملة لإعادة التوازن بين العرض والطلب². ويفترض ماندل وجود منطقة تتميز بمرونة تامة للأسعار والأجور، وهو ما يسهل من عملية التصحيح الاقتصادي وإيجاد الحلول للمشكلات المالية والنقدية.

■ تحليل ماندل:

يرى ماندل أن الدول أو المناق النقدية تتأثر بصفة مختلفة بالصدمات الخارجية وذلك بحسب الهيكل الاقتصادي للدولة. ولتصحيح الاختلال في التوازن الخارجي يمكن أن تلجأ الدولة إلى اعتماد سعر صرف مرن، وفي هذا الشأن يبين ماندل أنه من الأفضل ألا تقوم المنطقتين بتثبيت أسعار الصرف المتعلقة بها، إلا في حالة

¹ - تطرقت بعض الدراسات التي تناولت نظرية المنطقة النقدية إلى أنه يجب أن تجزأ تلك النظرية إلى عدة نظريات تتضمن الأولى عدد الدول التي يجب أن تكون ضمن إطار العملة الموحدة، أما النظرية الفرعية الثانية فتتضمن السياسة النقدية في منطقة العملة الموحدة، أما النظرية الفرعية الثالثة فتتضمن تحليل المنافع والتكاليف من الانضمام إلى منطقة العملة الموحدة، والنظرية الفرعية الرابعة فتتضمن دراسة أثر سعر الصرف في مبادلات التجارة ضمن إطار العملة الموحدة. ولمزيد من المعلومات حول تلك النظريات الفرعية انظر:

- Jacque Méltiz in *The Current Impasse in Research on Optimum Currency Areas*, European Economic Review, 1995, p. 493 - 497.

² - محمد بن بوزيان وآخرون: "الأورو وسياسة سعر الصرف في الجزائر"، ملتقى اليورو واقتصاديات الدول العربية، الأقط، 2005، ص 410.

وجود حرية تامة لتحرك عناصر الإنتاج (رأس المال، العمل) بين المنطقتين. وبما أن مرونة الأسعار والأجور غير تامة لدى الدول حسب افتراض ماندل، فإن تصحيح اختلال التوازن في الاقتصاد الكلي الناتج عن الصدمات عديمة التماثل سوف يتم من خلال تحرير حركة عوامل الإنتاج بين تلك الدول. ويرى بعض الاقتصاديين أن فكرة انتقال عوامل الإنتاج تحمل معنيين كما يلي¹ :

- الانتقال الجغرافي لعوامل الإنتاج: ويقصد به انتقال العمل ورأس المال مثلاً جغرافياً من دولة إلى أخرى
- انتقال عوامل الإنتاج ضمن الصناعات: وذلك ضمن انتقال المنتجات الصناعية بين الدول

وقد ركز ماندل على حرية الانتقال الجغرافي لعوامل الإنتاج بين الدول، كما أن التحليل الذي قدمه حول المنطق النقدي يتركز على ضرورة وجود انتقال كبير لعوامل الإنتاج بين الدول ضمن إطار المنطقة النقدية الواحدة. وقد استند في تحليله على افتراض أن تغير هيكل الطلب على منتجات الدولة هو السبب الأساسي في اختلال التوازن الخارجي، وأن تصحيح هذا الاختلال بأقل تكلفة ممكنة يتم من خلال تحرير حركات عناصر الإنتاج (العمل ورأس المال) بين الدول الأعضاء بدون تغيير في أسعار الصرف، وحسب ماندل إذا حدث تغيير في هيكل الطلب على المنتجات في (A) و (B) حيث يقل الطلب على المنتج في الدولة (B) بينما يرتفع الطلب على المنتج في الدولة (A)، ففي هذه الحالة يرتفع النشاط الاقتصادي والأجور في قطاع المنتج في الدولة (A) نتيجة لارتفاع الطلب عليه. بينما تنخفض أسعار المنتج وتكاليف الأجور في الدولة (B) نتيجة لانخفاض الطلب. و من أجل إعادة التوازن الاقتصادي الكلي الناتج عن الصدمة عديمة التماثل (Choc asymétrique) فإن ذلك يتطلب تحرك تام لعوامل الإنتاج، حيث الارتفاع في (A)، بينما الانخفاض في (B)، فإن انتقال اليد العاملة ورؤوس الأموال من الدولة (B) في اتجاه (A)، يسمح بكبح ميل التضخم إلى الارتفاع في (A) والتخفيف من البطالة في (B). ويقصد ماندل بالصدمات المشتركة أنه في حالة حدوث أزمة نقص في الطلب لدى دولة من دول المنطقة فإن ذلك يستدعي وجود بطالة في المنطقة مما يعني وجود صدمة مشتركة².

وقد توصل ماندل إلى أنه كلما زادت درجة التكامل النقدي بين دول المنطقة في ظل زيادة حرية التجارة وحركة رؤوس الأموال، فإنه يمكن لتلك الدول وبدون تغيير أسعار الصرف، أن تقوم بتصحيح الاختلالات في ميزان المدفوعات واختلالات التوازن الخارجي الناتجة عن الصدمات عديمة التماثل، وذلك بشرط تحرير حركة عوامل الإنتاج بين الدول الأعضاء في هذه المنطقة. وفي حالة غياب حركية عوامل الإنتاج فإن المنطقة الاقتصادية سوف تكون غير مثالية، والأزمة التي تنشأ فيها سوف تكون غير متناظرة، وبالتالي تحتاج إلى

¹ - Ronald I. McKinnon in *Optimum Currency Areas* The American Review, 1963, p.724.

² - Robert A. Mundell in *A Theory of Optimum Currency Areas*, The American Economic Review, 1963, p.658.

تعديل نقدي، وذلك عن طريق أسعار الصرف، وبدون هذه الآلية النقدية للتعديل سوف تتجه المنطقة إلى حالة ازدياد البطالة والتوسع في عجز ميزان المدفوعات¹. وينتهي مادل إلى أنه كلما ارتفعت درجة التكامل النقدي بين دول المنطقة وازدادت حرية التجارة وحركة رؤوس الأموال، كلما أمكن علاج مشاكل الاختلال في القطاع الخارجي وميزان المدفوعات دون اللجوء إلى تغيير سعر الصرف² فطالما أن العملة موحدة فعند حدوث الأزمة يتركز الاهتمام على طرق معالجة تلك الأزمة على مستوى تلك الدولة فقط، نظرا لأن العملة الموحدة سوف تؤدي إلى وجود الصدمات المشتركة، مما يعني أن معالجة تلك الأزمة سوف تتم تلقائيا على مستوى دول المنطقة³. أي أن حرية انتقال رؤوس الأموال سوف تساعد على قيام منطقة للعملة الموحدة، ويعزز ذلك وجود حرية لانتقال عنصر العمل بين الدول الأعضاء في المنطقة. ويفرق مادل بين منطقة تظل فيها الدول محتفظة بعملاتها الوالية ويتم تثبيت أسعار الصرف بين تلك العملات، وبين منطقة عملة يتم فيها إصدار عملة موحدة دون وجود للعملات الوالية. حيث يرى أن حالة وجود عملة واحدة للمنطقة، يجب أن تكون تحت إشراف بنك مركزي واحد يمتلك قوة الإصدار في المنطقة، كما يمتلك أيضا المرونة في استعمال وسائل الدفع المختلفة، بينما في حالة وجود عملات متعددة للمنطقة فإن عرض وسائل الدفع يتضمن التعاون ما بين البنوك المركزية للمنطقة، ولا يستطيع أي بنك مركزي أن يقوم بالتوسع في عناصر الخصوم على حساب البنوك المركزية الأخرى، وذلك بدون فقدان للاحتياطيات (الأصول)، وهذا يتضمن وجود اختلافات في آليات التعديل في المنطقة النقدية بعملات مختلفة والمنطقة النقدية بعملة واحدة، وهو ما يؤكد وجود اختلاف في آليات التعديل بين المناطق النقدية حتى في حالة تثبيت سعر الصرف⁴. ونظرا لأن تحليل مادل يمثل الأساس لبناء نظرية المنطقة العملة المثلى، فقد تعرض إلى العديد من الانتقادات والتي يمكن عرضها كما يلي:

- هناك العديد من القيود التي قد تعرقل حرية تحرك عوامل الإنتاج لتصحيح الاختلال في التوازن الخارجي ومنها القيود الفنية والإدارية، خاصة على تحويلات الأموال أو الأرباح، كما أن حرية تحرك رؤوس الأموال عند انعدام آليات الانضباط قد تؤدي إلى تفاقم الاختلال التوازني على المستوى الداخلي والخارجي.
- يتطلب تحقيق تحرك عنصر اليد العاملة بين الدول الأعضاء وقت حويل، كما يحتاج إلى فترة زمنية معتبرة حتى يتلاءم مع متطلبات سوق العمل في الدولة المتلقية، خاصة فيما يتعلق بالتكوين والتدريب.

¹ - محمد بن بوزيان وآخرون: مرجع سابق، ص 411.

² - مفاوري شلبي علي: مرجع سابق، ص 144.

³ - Sitikantha Pattanaik, 2007, op.cit, p. 575.

⁴ - Robert A. Mundell, 1961, op.cit, p.658.

▪ قد يؤدي تحرك عنصر العمل بين الدول إلى تفاقم اختلال التوازن بين الدول الأعضاء في الأجل الطويل. وإلى جانب الانتقادات السابقة فقد انتقد ماكينون في عام 1963 نظرية ماندل، حيث بين أن تخفيض العملة قد يستبدل بتخفيض الأجور، كما أن تخفيض قيمة عملة معينة قد يؤدي إلى ارتفاع أسعار السلع المستوردة والذي يؤدي إلى تحقيق التوازن و تخفيض الدخل الحقيقية. وقد اعتمد ماكينون في انتقاده لنظرية ماندل على أساس وجود تناقض في ظل نظام أسعار الصرف العائمة، بين عملية تحقيق التوظيف الكامل واستقرار الأسعار، في حين أن تخفيض قيمة العملة يؤدي إلى زيادة التضخم وارتفاع الأجور والأسعار في قطاع الصادرات. كما وجه كينين سنة 1969 عدة انتقادات لنظرية ماندل، حيث انتقد مبدأ تحليل ماندل فيما يتعلق بالربط الضيق بين البلد والنشاط، حيث اعتبر كينين أنه إذا كان الجهاز الإنتاجي في البلد متنوع، فإن كل قطاع يكون له تأثير محدود على النشاط الاقتصادي، وبالتالي تؤدي الصدمة الخاصة بالقطاع إلى تطبيق محدود للتصحيح داخل نفس القطاع، وبصفة عامة فإن ذلك لا يحتاج إلى اللجوء إلى تغيير سعر الصرف. وفي جانب آخر انتقد فليمنج نظرية ماندل على أساس أن افتراض حرية تحرك رؤوس الأموال كشرط لانضمام بلد إلى منطقة نقدية يتوقف علىبيعة الاختلال أو التوازن الموجود في اقتصاد الدولة، وعلى مدى تأثير حركة رؤوس الأموال لتلك الدولة.

وقد أثبتت بعض الدراسات التي نشرها صندوق النقد الدولي، أن انتقال العمالة يحتاج في البلدان المتلقية إلى التدريب حتى يتناسب مع متطلبات سوق العمل، وقد يؤدي انتقال العمل دولياً إلى فقدان التوازن في الأجل الطويل. وفي المقابل فإن الحركية في عوامل الإنتاج المتمثلة في درجة الانفتاح العالية وتطور الأسواق المالية لا تضمن للمنطقة بالضرورة الوصول إلى درجة المثالية، فمثلاً يتوفر في دول الاتحاد الأوروبي العاملين السابقين، غير أن مرونة الأسعار والحركة الجغرافية والقطاعية للعمل ضعيفة جداً، بل أن أوروبا تأتي في أواخر ترتيب تحرك العمالة دولياً، بل هي قارة عموماً تقل رغبة مواطنيها لتغيير أماكن الإقامة، فأقل من 0.5% من قوة العمل الأوروبية تغير مكان الإقامة خلال السنة الواحدة، مقابل 2.5% من قوة العمل الأمريكية تقوم بذلك¹، وهي كلها عوامل إلى جانب عوامل عديدة تجعل الصدمات غير متماثلة مما يجعل العلاقات بين مختلف الدول في منطقة اليورو شبيهة بمشكلة لها حلول موجودة ولكن غير مثالية².

وحسب فليمنج فإن قرار الانضمام إلى المنطقة النقدية يجب أن يتوقف على الاستقرار الاقتصادي الموجود لدى الدول الأعضاء، وكذا على مدى توفر درجات التقارب الاقتصادي بين تلك الدول، مع ضمان

¹ - Tito Boeri, *nouveaux citoyens, vieilles frontières*, finances et développement, juin, 2004, p. 37.

² - محمد بن بوزيان وآخرون: مرجع سابق، ص 411.

استمرارية وجود التقارب بين الدول الأعضاء في الاتحاد. ويمكن القول أن ماندل أهمل الدور الأساسي لعامل انفتاح الاقتصاد الوطني للدولة قبل الانضمام. كما انتقد كينين نظرية ماندل وركز على ضرورة تنويع الجهاز الإنتاجي لدول المنطقة، والذي سوف يؤدي إلى تنوع هيكل الصادرات، مما يسهل بدوره من اعتماد سياسة سعر الصرف الثابت.

ب- نظرية روبرت ماكينون (Robert Mckinnon) :

قدم ماكينون هذه النظرية سنة 1963، حيث عرف المنطقة المثلى بأنها المنطقة التي تقوم على التنسيق بين السياسات النقدية والمالية للدول الأعضاء، بما يحقق لها هدف التوازن الداخلي والخارجي. وذلك لأن الهدفين لا يمكن تحقيقهما عند اعتماد نظام سعر الصرف العائم، فعلى المستوى الداخلي فإن تغير قيمة العملة قد يؤدي إلى إيجاد نوع من التناقص بين تحقيق التوظيف الكامل وبين استقرار الأسعار. أما على المستوى الخارجي فإن تخفيض أو انخفاض قيمة العملة، قد يؤدي إلى خلق نوع من الازدواج في الاقتصاد، فقد يؤدي إلى ارتفاع الأجور والأسعار في قطاع التصدير، وإلى ارتفاع مستوى التضخم في الاقتصاد نتيجة لانخفاض قيمة العملة. وحسب ماكينون فإن تحقيق التوازن الداخلي والخارجي مسألة ممكنة بوجود درجات عالية من التقارب والتنسيق على مستوى السياسات المالية والنقدية. ويربط ماكينون انضمام الدولة إلى منطقة العملة المثلى بمدى وجود الانفتاح الاقتصادي في نصيب السلع التجارية من الناتج أو حجم قطاع التجارة الخارجية، حيث صاغ قياس درجة الانفتاح بقياس العلاقة بين السلع التجارية والسلع غير التجارية، فإذا زادت الأولى عن الثانية كانت درجة الانفتاح أكبر والعكس¹. إلا أن هذه الوسيلة القياسية تعتمد على مدى تحقيق التوازن الخارجي وتحديدًا في ميزان المدفوعات، والتوازن الداخلي المتمثل في استقرار الأسعار وتحقيق التوظيف الكامل. وحسب نظرية ماكينون فإن المنطقة النقدية المثلى تقوم على أساس شرط انفتاح اقتصاد الدولة على الخارج، وقد لخص ماكينون درجة الانفتاح على أنها العامل الأكثر أهمية في التأثير على قرار الدولة بالانضمام إلى المناق النقدية أم لا. ويقصد بالاقتصاد المنفتح هو الاقتصاد الذي يشكل فيه الناتج القابل للمتاجرة (الصادرات والواردات) نسبة كبيرة من الناتج المحلي الإجمالي². فإذا كانت الدولة منفتحة أكثر فإن

¹ - يمكن قياس مؤشر الانفتاح بقسمة الصادرات والواردات من السلع والخدمات إلى الناتج المحلي الإجمالي، أو نسبة السلع القابلة للمتاجرة إلى السلع غير القابلة للمتاجرة، ويتم التفرقة بينهما على أساس تكاليف النقل، ولزيد من المعلومات أنظر:

- McKinnon Robert in *Optimum Currency Areas*, American Economic Review 53, 1963, p. 717 - 725

² - سيف سعيد الهويدي: "أفاق إنشاء منطقة عملة موحدة بين دول مجلس التعاون الخليجي"، مجلة العلوم الاجتماعية، جامعة الكويت، العدد الثالث، 1993 ص 20.

ذلك سوف يسهم في اعتماد قرار الانضمام بصفة أكبر، ويتم قياس درجة الانفتاح حسب ماكينون من خلال قياس العلاقة النسبية بين حجم السلع المتاجر بها إلى السلع غير المتاجر بها¹، حيث إذا زادت الأولى عن الثانية يدل ذلك على أن الاقتصاد أكثر انفتاحا و العكس صحيح. وإلى جانب ذلك فقد صاغ ماكينون بعض الحجج التي تؤيد قرار الدولة بالانضمام إلى المناق النقديّة، حيث يرى أن الدول التي يعتمد دخلها الواسع على قطاع التجارة الخارجية سوف تستفيد من الانضمام إلى منطقة عملة تضم شركائها التجاريين، مما يسمح لها بتحقيق الاستقرار في أسعار قطاع الإنتاج وقطاع التصدير، مما يحقق لها درجة عالية من الاستقرار في الأسعار، كما يرى أنه من مصلحة اقتصاد صغير ومنفتح أن ينضم إلى مناقق العملة الموحدة².

وقد وجهت لهذه النظرية العديد من الانتقادات التي جاءت على مبدأ الانفتاح التجاري، الذي اعتبره ماكينون محددا للانضمام إلى منطقة العملة الموحدة، وذلك لأن البعض يرى أن الاقتصاد الذي يتميز بدرجة عالية من الانفتاح مع العالم الخارجي مع قطاع كبير للتجارة الخارجية، يكون من الأفضل أن يعتمد نظام أسعار صرف مرنة، والعكس في حالة الاقتصاد بحجم صغير لقطاع التجارة الخارجية، حيث يجب أن يعتمد على أسعار صرف ثابتة، فالاقتصاد المنفتح يتعرض بدرجة أكبر للصدمات الخارجية بسبب الارتباط مع الخارج، وبالتالي يسمح نظام سعر الصرف المرن بتصحيح الاختلالات الناتجة عن الصدمات عديمة التماثل (Chocs asymétriques)، كما أن نظام أسعار الصرف الثابت في حالة انفتاح الاقتصاد الواسع بدرجة عالية، لا يسمح باعتماد سياسة نقدية للحد من التضخم، حيث أن تخفيض سعر الصرف في حالة الاقتصاديات المفتوحة لمواجهة الاختلالات على مستوى ميزان المدفوعات ليس فعالا بالنظر إلى أن ذلك سوف يؤدي إلى ارتفاع الأسعار المحلية نتيجة انخفاض قيمة العملة، وبالتالي يؤدي إلى التضخم³. كما أن هذه الحالة تستدعي اعتماد مستوى أقل من الأجور قصد زيادة الاستخدام من أجل التخفيف من البطالة. وحسب ماكينون فإن الاقتصادات المفتوحة سيكون سعر الصرف فيها أكثر تسببا في مشاكل ميزان المدفوعات، كما أن درجة الانفتاح العالية سوف تقلل من حجم تكاليف الانضمام إلى منطقة نقدية، وبالتالي فبدلا من معالجة الاختلالات في سعر الصرف يكون من الأفضل لتلك الدول إنشاء منطقة للعملة الموحدة، ورغم هذه الانتقادات تبين من خلال تجربة الاتحاد الاقتصادي والنقدي الأوروبي أن شرط الانفتاح الاقتصادي كمحدد للانضمام إلى منطقة نقدية وذات قطاع كبير للتجارة الخارجية، تعتبر عاملا مهما لتصحيح الاختلالات الناجمة عن الصدمات عديمة التماثل.

¹ - Sitikantha Pattanaik, 2007, op.cit, p. 576.

² - Roman Horvath And Lubos Komarek in *Optimum Currency Area Theory: an approach for Thinking about Monetary Integration*, Warwick Economic Research, University of Warwick) № 647, august 2002 p. 15, available on: www.warwick.ac.uk

³ - Sitikantha Pattanaik, 2007, p. 576.

ت- نظرية كينين:

تنطلق فكرة النظرية من تنوع الهيكل الإنتاجي وهيكل الصادرات للدولة، مما يجعل التغيرات في هيكل الطلب الخارجي على السلع المحلية لا تنعكس على جميع الصادرات، وبالتالي لن يحدث العجز في ميزان المدفوعات، وعندئذ لن تكون هناك حاجة إلى تغيير سعر الصرف كسياسة لاستعادة التوازن الخارجي، ومن ثم فإن كينين يركز على عنصر تنوع الاقتصاد الواسع¹، ويرى كينين أن تنوع الإنتاج في الدولة الواحدة، وتنوع الإنتاج ما بين أقاليم الدولة الواحدة قد يكون أكثر مرونة من حرية العمل²، فالعصر الأساسي لانضمام دولة إلى منطقة نقدية حسب كينين هو تنوع الهيكل الإنتاجي وهيكل الصادرات لتلك الدولة، فالتنوع يسمح بتجنب العجز في ميزان المدفوعات الناتج عن انخفاض الطلب الخارجي على المنتجات الواسعة، لأن الانخفاض عند وقوعه لن يشمل كل المنتجات المصدرة، وبالتالي لن يتم اللجوء إلى تغيير سعر الصرف لتصحيح الاختلال الخارجي. وقد برر كينين أن تنوع الاقتصاد يعتبر محددًا أساسيًا لمنطقة العملة الموحدة، وذلك انطلاقًا من أن تأثير الصدمات غير المشتركة على الاقتصاديات المتنوعة سوف يكون محدودًا، فالتنوع سوف يحد من آثار تلك الصدمات. وفي حالة وجود دولتين يرى كينين أنه عند ازدياد الصادرات في المنطقة الأولى، والذي سوف يقابل بزيادة القيود الفنية والإدارية في الدولة الثانية، فإن إنشاء عملة مشتركة في هذه الحالة يعتبر مسألة غير فعالة وغير ضرورية بوجود تلك القيود، مما لا يستدعي إنشاء عملة مشتركة بين المنطقتين³. كما قدم كينين بعض الحجج الأساسية للتأكيد على أهمية التنوع كمعيار في اقتصاد الدول الراغبة في الانضمام إلى المنطقة النقدية، ويمكن ذكر تلك الحجج كما يلي⁴:

- إن الاقتصاد المتنوع لن يتعرض لتغيرات في شروط ومعدلات التبادل، مقارنة بالاقتصاد الأحادي الإنتاج، فتنوع الاقتصاد سوف يسمح بامتصاص الصدمات غير المتماثلة على عكس الاقتصاد المركز، الذي يتطلب تغيير سعر الصرف الاسمي لتحقيق الاستقرار عند التعرض لصدمات الطلب الخارجي.
- إن العلاقة بين الطلب الخارجي والداخلي أو بالخصوص بين الصادرات والاستثمار، في الاقتصاد المتنوع تكون ضعيفة جدًا، نظرًا لأن الاستثمار المحلي لا يعتمد على الطلب الخارجي، وإنما على الطلب المحلي وعلى تشابك القطاعات الاقتصادية المحلية.

¹ - هناك اختلاف بشأن المقصود بتنوع هيكل الاقتصاد فيرى البعض أن المقصود به هو نصيب القطاعات المختلفة من الإنتاج الكلي، ويرى البعض أن التنوع يكون في محفظة الأوراق المالية.

² - Kenen Peter, in the *Optimal Currency Areas: An Eclectic View*, 1969, p152. & R. A. Mundell and A.K. Swoboda in *Monetary Problems of the International Economy*, University of Chicago Press). P.49.

³ - Sitikantha Pattanaik, 2007, op.cit, p. 576.

⁴ - Kenen Peter, op.cit, 1969, p.49.

▪ إن تعرض الاقتصاد المتنوع لانخفاض في الطلب على صادراته الأساسية لن يؤدي إلى وجود بطالة حادة كما يحصل للاقتصاد غير المتنوع.

وقد انتقدت هذه النظرية على أساس أن الدول ذات الاقتصاد المتنوع يكون ارتباها بالعالم الخارجي محدودا، نظرا لحالة الاكتفاء في الطلب المحلي مما يقلل من الاعتماد على التجارة الخارجية، حيث أن سعر الصرف المرن يكون ملائما لها، وفي جانب انتقاد هذه النظرية أيضا، قدمت بعض الدراسات العديد من الملاحظات عن مصير تنوع هيكل الصادرات و الإنتاج بعد إزالة الحواجز الجمركية بين الدول الأعضاء لمنطقة العملة الموحدة، هل تتجه نحو مزيد من التنوع أم تتجه نحو مزيد من التخصص وتقسيم العمل.

ث- نظرية وود (Wood) :

تطرقت نظرية وود إلى منطقة العملة المثلى على أساس تحليل التكاليف والمنافع، فيرى وود بأفضلية الانضمام إلى منطقة العملة فقط عندما تكون المنافع أكبر من التكاليف، وقد حدد أربع منافع كمية يمكن تحقيقها من خلال منطقة العملة وهي كما يلي¹ :

- المنافع التي تنشأ عن الاقتصاد في الموارد وخاصة في المعاملات الخاصة، إلى جانب العمليات البنكية عمليات الصرف الأجنبي
 - المنافع التي تنشأ عن إعادة توزيع الموارد الناتجة عن تجميع الاحتياطات في منطقة العملة الموحدة
 - المنافع الناتجة عن تنامي التجارة وتقليل مخاطر عدم التأكد نتيجة لتحديد سعر الصرف
 - المنافع الناشئة عن وجود كفاءة أكبر في عمل الآلية النقدية بسبب السياسات المشتركة للمنطقة
- كما قام وود بتحديد التكاليف التي قد تنشأ عن الدخول في منطقة العملة الموحدة بالتكاليف الناتجة عن عدم القدرة في تغيير سعر الصرف لتصحيح الاختلال في التوازن، أي فقدان السيطرة على إحدى الوسائل المهمة لإدارة السياسة النقدية والاقتصادية.

ج- نظرية فليمنج (Fleming) :

يرى فليمنج أن العنصر الأساسي لانضمام الدولة إلى المنطقة النقدية، هو وجود التقارب بين تلك الدول في معدلات التضخم، حيث يكون اعتماد نظام مرن لسعر الصرف نظاما ملائما لتصحيح الاختلال في ميزان

¹ - عبد المنعم السيد علي: "الاتحاد النقدي الخليجي والعملة الخليجية المشتركة"، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت 2008، ص 12

المدفوعات¹. وقد ركزت اغلب الدراسات التي تناولت معايير المنطقة النقدية المثلى على أن الاختلافات الخارجية مصدرها الأساسي هي العوامل الاقتصادية الجزئية، لكن بعض الدراسات أثبت بأن الواقع العملي يخالف ذلك في بعض الحالات، بحيث تكون العوامل الكلية مثل التضخم هي مصدر الاختلافات، فالاختلاف في معدلات التضخم مثلا، قد يرجع إلى الاختلافات في مستوى التطور الاقتصادي أو في تباين السياسات الاقتصادية، أو عدم التشابه في التفضيلات الاجتماعية (اختلاف منحنيات السواء). ويرى فليمنج أنه عندما يكون معدل التضخم منخفضا ومتقاربا بين مجموعة من الدول سينتج عنه وجود الاستقرار النسبي في معدلات التبادل التجاري، مما سيعزز من توازن الحساب الجاري، ويقلل من الحاجة إلى آلية سعر الصرف الاسمي كأداة للتوازن²، ويرى فليمنج أن التقارب في معدلات التضخم يعتبر كمعيار أساسي لقيام منطقة العملة المثلى، وأن انعدام هذا التقارب سوف يؤدي إلى زيادة الاختلال في ميزان المدفوعات. وفي الوقت الذي تكون فيه سياسة سعر الصرف المرنة أكثر ملائمة لظروف الدول التي تتقارب فيها معدلات التضخم، إلا أن تلك السياسة قد لا تؤدي إلى التقارب بين الدول التي تسعى إلى تكوين منطقة للعملة المثلى، حيث يكون من الضروري على تلك الدول اختيار مثبت مشترك كمرحلة أولية لتحقيق التقارب، وفي المقابل فإن هناك بعض الانتقادات التي وجهت لهذه النظرية، ومنها أنها أهملت عامل البطالة وعلاقته بالتضخم وتأثير ذلك على قيام المنطقة النقدية، كما جاءت نظرية الأهداف الاقتصادية لمنطقة نقدية المثلى بالعديد من الانتقادات لنظرية فليمنج.

ح- نظرية الأهداف الاقتصادية لمنطقة العملة المثلى:

جاءت نظرية الأهداف الاقتصادية لتنتقد نظرية فليمنج بسبب تركيزها على التقارب بين الدول الأعضاء في معدلات التضخم فقط، وتركز هذه النظرية على أن يتم بناء منطقة العملة المثلى بين مجموعة من الدول وفق رؤية متطابقة للأهداف الاقتصادية، وخاصة ما يتعلق بأهداف التوازن والاستقرار الداخلي في مجال الأسعار والتوظيف، ويمثل الاتفاق على الأهداف المشتركة ضمانا لتوحيد السياسات، سواء من جانب إقرار تلك السياسات أو من جانب تطبيقها، وتعتبر هذه النظرية أن التقارب في الأهداف غير كاف لإزالة جميع الاختلافات بين الدول الأعضاء، لذا تشترط أن يكون للدول الأعضاء أهداف اقتصادية متشابهة، ولاسيما فيما يتعلق بأهداف التوازن والاستقرار الداخلي في مجال الأسعار والتوظيف³.

¹ - قحايرية أمال: " الوحدة النقدية الأوروبية، الإشكاليات والآثار على المديونية الخارجية لدول الجنوب"، رسالة دكتوراه، جامعة الجزائر، 2006، ص 194

² - Francesco Paolo Mongelli in *New Views on the O.C.A Theory: what is EMU Telling Us?*, European Central Bank Work Paper Series, №128, April 2002, p. 10.

³ - قحايرية أمال: مرجع سابق، ص 194

خ- النظرية الحديثة لمنطقة العملة المثلى:

- اهتمت النظرية الحديثة لمنطقة العملة المثلى بتحديد المنافع والتكاليف التي يمكن أن تنتج عن منطقة العملة المثلى والانضمام إليها، وقد تناولت معظم المنافع التي تتحقق من تلك المنطقة كما يلي:
- التقليل من الاحتفاظ بالاحتيايات الأجنبية لان زيادة التجارة البيئية تقلل من الحاجة إلى الاحتيايات.
 - استبعاد دور الدولة في القيام بالرقابة على النقد، لان انتقال رؤوس الأموال يتم بغرض الاستثمار وليس بغرض المضاربة.
 - استقرار قيمة العملة عموماً مما يرفع من مستوى الثقة في جميع وظائف النقد.
 - إلغاء مخاطر تقلبات أسعار الصرف، مما يؤدي إلى زيادة حجم المبادلات.
 - دعم المركز التفاوضي للمنطقة، كما تحسن من شروط التجارة والاستثمار في المنطقة¹.

- وإلى جانب المنافع الأساسية التي يمكن أن تحققها الاقتصاديات من خلال الانضمام إلى منطقة العملة الموحدة، تناولت النظرية أيضاً بعض السلبيات التي ترتبط أساساً بتلك المنطقة والتي يمكن ذكرها كما يلي:
- فقدان جزء من السيادة الوطنية في مجال إدارة السياسة النقدية لصالح البنك المركزي الموحد للمنطقة.
 - منع الدولة من استخدام السياسة النقدية الوطنية، والتخلي عنها لصالح البنك المركزي الموحد.
 - وجود أثر سلبي على الاستثمارات في الدول الأعضاء التي تعاني من عجز في موازين المدفوعات أو الدول الأقل نمواً، إلى جانب صعوبة التوفيق بين المصالح المختلفة للدول الأعضاء.

- ويمكن القول أن مختلف النظريات التي تطرقت إلى دراسة منطقة العملة الموحدة قد ركزت بجوانب مختلفة على ضرورة تحقيق درجة عالية من التقارب الاقتصادي لضمان إنشاء منطقة للعملة المشتركة، كما أن الاستقرار بصفة عامة في تلك المنطقة، يتوقف على مدى توفر الاستقرار في اقتصاديات الدول الأعضاء.

المطلب الرابع: محددات ومعايير منطقة العملة المثلى:

¹ - ترى بعض الدراسات أن الشرط الأساسي لتنشيط التجارة الدولية في منطقة العملة الموحدة، هو أن تكون تلك التجارة شاملة للسلع والخدمات معاً، وليست متخصصة فقط في السلع، ولزيد من المعلومات انظر:

- Xiaodan Zhao & Yoonbai Kim in *Is the CFA Franc Zone an Optimum Currency Area?* World Development 37(12), 2009, p. 1877 - 1886.

يعتبر تحديد معالم المنطقة النقدية المثلى بمثابة الأساس الذي قامت عليه نظرية التكامل النقدي، وذلك في إطار النظرية العامة للتكامل الاقتصادي، ويمثل الجدل القائم منذ ثلاثينيات القرن الماضي حول المفاضلة بين أسعار الصرف الثابتة ونظام أسعار الصرف المرنة، أهم العوامل المساعدة على تحفيز الدول للانضمام إلى منطقة العملة المثلى، ويمكن مناقشة المعايير المتعلقة بتلك المنطقة ومنها المعايير التقليدية، إلى جانب المعايير المتعلقة بمدى الاستجابة للصدمات والتعديل السريع للاختلالات. ويمكن من خلال تلك المعايير التعرف على المحددات الأساسية لتحقيق درجة المثالية في المنطقة النقدية.

01-01- المعايير التقليدية لمنطقة العملة المثلى:

حتى تصبح دول الاتحاد النقدي منطقة نقدية مثلى يجب توفر مجموعة من المعايير أو المحددات الأساسية لهذه المنطقة والتي يمكن ذكرها كما يلي¹:

01-01- الحركية الخاصة بعوامل الإنتاج:

يرى ماندل أن منطقة العملة المثلى هي إقليم تظهر فيه قابلية كبيرة لعوامل الإنتاج على الانتقال داخل نفس الإقليم، وقابلية محدودة على الانتقال خارج حدود نفس الإقليم، فتدقق عوامل الإنتاج بين الدول الأعضاء يعتبر بديلاً عن سعر الصرف²، حيث تساعد حرية انتقال عناصر الإنتاج وبصفة خاصة عنصر رأس المال والعمل على تسهيل إجراءات عملية التعديل والتكيف مع الصدمات التي تواجهها منطقة العملة. فحرية انتقال العمالة تساعد على حل مشكلة البطالة بحيث تنتقل تلك العمالة من دول الفائض إلى دول العجز، كما أن حرية انتقال رأس المال تؤدي إلى التغلب على مشكلات أسواق رأس المال بين الدول الأعضاء.

01-02- درجة الانفتاح الاقتصادي:

إضافة إلى عامل حركية عوامل الإنتاج والتي قدمها ماندل فإن ماكينون يربط منطقة العملة المثلى بمدى الانفتاح الاقتصادي للدولة والذي يعتبر كعامل للمثالية، فكلما زادت نسبة السلع القابلة للمتاجرة بالنسبة إلى تلك السلع غير القابلة للمتاجرة، زادت الفائدة من تكوين منطقة العملة المثلى، أي كلما اقتصاد

¹ - عبد المنعم السيد علي: مرجع سابق، ص 37

² - عباس بلقا محي: "هل يشكل مجلس التعاون لدول الخليج العربية منطقة عملة مثلى"، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، المركز الجامعي بوجعيريج، العدد 10، 2011، ص 47.

أكثر انفتاحا زادت منافع منطقة العملة المثلى، وبالتالي تصبح الدول الأعضاء شريكة في التجارة مع بعضها البعض، حيث يجب أن تعتمد تلك الدول نظام سعر صرف ثابت والذي تبرز مزاياه أكثر عند وجود اقتصاد أكثر انفتاحا لأنه سيسمح باستقرار الاقتصاديات المتعرضة لتقلبات أسعار الصرف، وحسب (Ingram Scicovsky) فإن إدخال العامل المالي في عناصر المنطقة النقدية، يبين أن التكامل المالي القوي هو حتما عامل من عوامل المثالية، لأن التكامل المالي سوف يؤمن إجراء التحويلات المالية الضرورية لتعديل الاختلالات خاصة على مستوى ميزان المدفوعات.

03-01 - التنوع والتشابه في الهياكل الاقتصادية:

يرى كينين أن الخاصية التي تحدد منطقة العملة المثلى، ترتبط بمدى تنوع مزيج إنتاج الدولة وعدد الدول ذات الإنتاج الواحد التي توجد في منطقة العملة، ويعتبر التنوع في الهياكل الاقتصادية من الشروط الأساسية في اقتصاديات منطقة العملة الموحدة، حيث يساعد هذا التنوع في تخفيف حجم الضغوط الناتجة عن التبادل خارج المنطقة، كما يساعد أيضا على رفع حجم التجارة والتبادل البيئي، مما يجعل التكيف مع الصدمات مسألة ممكنة للغاية.

وفي نفس الوقت فإن التشابه في الهياكل الاقتصادية لدول المنطقة النقدية إضافة إلى تنوعها، فضلا عن تعاملها مع نفس الشركاء التجاريين، سيجعل تلك الاقتصاديات في المدى القصير والمتوسط تخضع لصدمات اقتصادية متماثلة ومشتركة، أو على الأقل سيقبل ذلك من آثار الصدمات غير المتماثلة، والناجمة عن تغير في ظروف الطلب أو العرض أو الاثنين معا، ولمعالجة تلك الصدمات وامتصاص أثارها ستنتهج تلك الدول نفس السياسة الاقتصادية خاصة النقدية منها، مما سيسهل عليها تبني إقامة منطقة عملة مثلى¹، وفي هذا السياق يرى (Francesco Paolo Mongelli) أنه إذا كانت صدمات العرض والطلب أو السرعة التي تعدل بها تلك الصدمات متشابهة بين جميع الشركاء، مع الأخذ بعين الاعتبار السياسة المتبعة للحد من الصدمات، فإنه في هذه الحالة تقل حاجة تلك الدول إلى إتباع سياسات مستقلة، كما أن المكاسب الصافية لتبني عملة موحدة ستكون مكاسب معتبرة²، أما إذا كانت سرعة الاقتصاديات في مواجهة الصدمات بطيئة أدى ذلك إلى زيادة

¹ - عباس بلفا - مي: مرجع سابق، ص 49.

² - Francesco Paolo Mongelli, 2002, op.cit, p. 25.

تكلفة تثبيت سعر الصرف فيما بينها، كما يؤدي إلى زيادة تكاليف التخلي عن الاستقلالية في السياسة النقدية¹.

04-01- التماثل في الدورات الاقتصادية للدول الأعضاء:

يجب أن تتسم دول منطقة العملة المثلثي بتماثل الصدمات الاقتصادية الكلية التي تتعرض لها تلك الدول، بحيث تصبح تكلفة التعديل لمواجهة تلك الصدمات المتماثلة أقل، وذلك مقارنة مع حالة مواجهة الصدمات غير المتماثلة، فإذا تعرضت دول المنطقة لضغوط انكماشية أو ضغوط تضخمية فإن جميع الدول ستواجه نفس الضغوط. ويعتبر التماثل في الدورات الاقتصادية عاملاً مهماً لتسهيل علاج المشكلات والصدمات الاقتصادية، حيث لا يمكن استخدام الحلول النقدية الموحدة في منطقة العملة إلا بوجود التماثل في الظروف الاقتصادية للدول، وتتمثل تلك الظروف في حالة التضخم أو حالة الانكماش. وقد أوضحت بعض الدراسات التي أجريت على 14 دولة من دول الباسفيك ونيوزيلاندا وأستراليا أن درجة عالية من التشابه في الصدمات تعتبر مسألة ضرورية لإنجاح مشروع الاتحاد النقدي على أسس ثابتة. كما أن عدم التشابه في الصدمات لا يؤدي إلى إنجاح الاتحاد النقدي وتوحيد السياسات الاقتصادية الكلية².

05-01- المرونة في عملية تحديد الأسعار والأجور:

يعتبر وجود المرونة في عملية تحديد أجور العمل وكذا أسعار السلع والخدمات، من الشروط الأساسية لمنطقة العملة المثلثي، وبفضل تلك المرونة تتمكن الدول الأعضاء في المنطقة من إقرار تعديل سريع للأسعار والأجور، سواء في حالة الرواج أو في حالة الكساد، بما يساعد على امتصاص الصدمات بطريقة سهلة، فمثلاً عند تعرض إحدى دول المنطقة لضغوط انكماشية فإن مرونة تحديد الأجور (نحو الانخفاض) سوف تساعد تلك الدول على الرفع من مستوى التشغيل ومعالجة البطالة على الأقل بشكل جزئي. كما أن مرونة تحديد الأسعار سوف تدفع بها نحو الانخفاض، مما يرفع من القدرة التنافسية للدولة وهو ما سيزيد من مستويات الطلب الكلي.

06-01- درجة تكامل السياسات³:

¹ - Sweta Chaman Saxena & Mirza Allim Baig in *Monetary Cooperation In South Asia : Potential and prospects*, Discussion paper №71, Research and information system for the Non-Aligned and other Developing Countries, New Delhi India, 2004, p. 10.

² - T. K. Jayaraman in *Patterns of Shocks and Regional Currency for the Pacific Islands*, Journal of Economic Integration 21(1), 2006, p. 114 - 115.

³ - عباس بلقا سمي: مرجع سابق، ص 50.

يمثل اتجاه السياسات الاقتصادية للدول الراغبة في إقامة منطقة نقدية عاملاً حاسماً في تحديد قرار إقامة تلك المنطقة، وذلك من خلال تحديد درجة التكامل بين السياسات المالية والنقدية لدول المنطقة، وفي هذا الإطار قدم بعض الاقتصاديين مثل كونفريد هابرلر تساؤلاً جوهرياً حول ما إذا كان تحقيق التكامل النقدي الذي يتم قبل أن يتم التوصل إلى التنسيق التام في السياسات الاقتصادية، يمثل مدخلاً صحيحاً للعملية التكاملية¹، مما يعني أن توفر الشروط الأساسية ضروري لنجاح التكامل النقدي، ويرى هابرلر أن التكامل الاقتصادي يقود تلقائياً نحو أسعار صرف ثابتة وبالتالي إلى إقامة اتحاد نقدي والعملة المشتركة². وفي المقابل يرى أصحاب المدرسة النقدية أن إقامة التكامل سوف يهيئ الظروف التي تؤدي إلى تنسيق السياسات الاقتصادية بين دول المنطقة، مما يؤدي إلى تقوية وتسريع وتيرة التكامل الاقتصادي، حيث أن التكامل النقدي سوف يجبر الدول الأعضاء على تنسيق سياساتها الاقتصادية والمالية، وبالتالي تقلل من اتجاهات الأجر والأسعار، إلى جانب سهولة تحقيق الثبات في أسعار الصرف³، وقد انتقدت المدرسة الاقتصادية المدرسة النقدية واعتبرت أن أن التركيز على السياسة النقدية وحرية رؤوس الأموال والعمل، سوف يزيد من الاختلالات في المدفوعات، بدلاً من أن يقلل منها.

01-07- وجود نظام التحويلات المالية بين الدول الأعضاء:

يعتبر وجود نظام للتحويلات المالية بين الدول الأعضاء من الآليات المهمة للتكيف مع الأزمات من خلال إجراء تلك التحويلات، كما أن هذا النظام سوف يمكن الدول الأعضاء من إعادة توزيع الإيرادات العامة، ويمكن من خلاله أيضاً تقديم المساعدات المالية للدول الأعضاء.

02- المعايير المتعلقة بالاستجابة للصدمات داخل منطقة العملة المثلى:

تزايد الاهتمام بتحليل الصدمات التي تتعرض لها الاقتصاديات المعنية بالعملية التكاملية ومدى تأثيرها بتلك الصدمات، فامتصاص الصدمات يجمع الأثر الصافي لعدد من المعايير التقليدية للمنطقة النقدية، وإحدى المعايير المهمة التي ترد في هذا الصدد تتعلق بدرجة انتظام أو عدم انتظام الصدمات الاقتصادية المحلية التي تتعرض لها اقتصاديات الدول الأعضاء في الاتحاد النقدي، نظراً لأن سعر الصرف الاسمي في الاتحاد النقدي لا يمكن أن يتحرك لتسهيل عملية التكيف مع الصدمات مهما كان نوعها، وهو ما يؤدي إلى

¹ - Lawrence B. Krause and Walter Salant in *The European Monetary Unification and its Meaning for the United States*, USA The Brookings Institution, 1973, p. 33 – 340.

² - J.C Ingram in *The Case for European Monetary Integration*, Princeton University, Essays in international Finance, № 98, April 1973, p. 03

³ - سليمان حميد المنذري: "التعاون النقدي العربي- مجالاته وإمكاناته"، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، 1978، ص 76.

زيادة التكاليف المصاحبة لفقدان استقلالية السياسة النقدية، مع ارتفاع درجة عدم انتظام الصدمات بين الدول الأعضاء. وقد أوضحت بعض الدراسات الاقتصادية التي أجريت حول تشكيل الاتحاد النقدي في دول شرق آسيا، أن الزيادة المتسارعة نحو تشكيل الاتحادات النقدية في تلك الدول تأخذ أشكالاً مختلفة، وهي تتركز أساساً على تناظر الصدمات المتكررة والتقارب الجغرافي، وقد تطرقت تلك الدراسة إلى أن الاتحادات النقدية الصغيرة في إطار المنطقة الواحدة تستطيع العمل والتركيز على تقريب معايير التجانس فيما بينها (التجانس الداخلي) وفي مرحلة أخرى تركز على التجانس الخارجي والذي يعتبر ضروري بين دول المنطقة النقدية كاستراتيجيات متوسطة ووسيلة الأجل¹. كما أوضحت نتائج بعض الدراسات التحليلية أنه في إطار رسم وتفعيل سياسات الاستقرار الاقتصادي للمنطقة، فإن استجابة السياسات النقدية الجيدة لصدمات الطلب غير المشتركة هي استجابات غير مجدية، نظراً لأن الصدمات غير المشتركة يتم احتواءها مباشرة في أسعار الصرف الحقيقية ومستوى الأسعار في المنطقة، مما يتسبب في إعادة التخصيص بين الدخل والعمالة المحلية والأجنبية، وإذا كانت الصدمات على مستوى الإنتاجية ايجابية فإن استجابة السياسة النقدية ستكون أيضاً ايجابية، وذلك عن طريق توسيع تأثيرها السياسية النقدية ومما سبق يمكن وضع مؤشرات عامة تمثل محددات أساسية لمنطقة العملة المثلى وهي كما يلي²:

- يجب على الدول الأعضاء في المنطقة النقدية أن تحقق التنسيق بين سياساتها المالية والنقدية، وكذا مستوى عالٍ من قابلية عوامل الإنتاج على الانتقال، والتي سوف تساعد على إجراء عملية التصحيح في ظل أسعار الصرف الثابتة، سواء في الدول التي تتمتع بالفائض أو الدول التي تعاني من الانكماش.
- يجب أن تضم منطقة العملة المشتركة عدداً معتبراً من الدول الأعضاء، حتى يتم إجراء المعاملات الدولية داخل حدود المنطقة، مما يساعد على منع أن تؤدي التقلبات في أسعار الصرف المركبة وأسعار صرف المناق الأخرى، إلى التأثير على مستويات الأسعار المحلية بدرجة كبيرة.
- يجب على الدول الراغبة في تشكيل المنطقة النقدية أن تحقق الانفتاح الاقتصادي، حيث أن درجة الانفتاح العالية تساعد على اعتماد نظام مرناً لأسعار الصرف، كما أن التنوع الاقتصادي سوف يساعد على تلبية مستويات الطلب الداخلية وزيادة الروابط البينية للمنطقة.
- يجب الاتفاق على توحيد الأهداف الاقتصادية بين دول المنطقة المتكاملة

¹ - Ying Huang & Feng Guo in *Is currency union a feasible option in East Asia? A multivariate structural VAR approach*, Research in International Business and Finance, 2006, p. 77 - 94.

² - Philip R. Lane in *Asymmetric Shocks and Monetary Policy in a Currency Union*, The Scandinavian Journal of Economics 102(4) 2000. p. 603.

- ضرورة وجود نظام للتحويلات المالية بين الدول الأعضاء يساعد على التمويل في حالات الأزمات.

خاتمة الفصل الأول:

يحظى موضوع التكامل الاقتصادي بأهمية كبيرة، نظرا لدور العملية التكاملية في استغلال جميع الإمكانيات المادية والبشرية للدول، ومساعدتها في مواجهة العديد من المشكلات الاقتصادية والاجتماعية،

بما يضمن التغلب على التكاليف المرتبطة بصغر حجم الاقتصاديات قبل عملية الانضمام. فالصيغ التقليدية تقدم التكامل على أنه مجرد الانفتاح في التجارة السلعية فقط، غير أن التكامل في الصيغ الحديثة أصبح يشمل التجارة في الخدمات، والعمالة، وحركة رؤوس الأموال، وتكامل الأسواق المالية. وقد أدى التعرف على مزايا العملية التكاملية إلى ظهور العديد من التكتلات الاقتصادية، إلى جانب تفعيل التكتلات القائمة، بل أن العديد من تلك التكتلات تسعى إلى إنشاء مناق للعمليات المثلثة وتحقيق درجات الاندماج النقدي بين اقتصادياتها، غير أن أداء تلك المناق يتفاوت بناء على التفاوت في الوفاء بشروط ومعايير إنشاءها، وتظهر نتائج دراسة منطقة العملة المثلثة أنه لا يوجد معيار واحد يمكن استخدامه دائماً لتقييم إمكانية إنشاء تلك المناق، أو معرفة حجم المزايا من الانضمام إليها، كما لا يوجد اتفاق بين الاقتصاديين على عدد المعايير أو المحددات الخاصة بالمناق النقدية، والتي يمكن من خلالها التعرف على مدى توفر المثالية، أو على الأقل معرفة درجة وجودها في المناق النقدية القائمة.

الفصل الثاني

الفصل الثاني: الاتحادات النقدية ومناطق العملة الموحدة

مقدمة الفصل:

تمثل المناطق النقدية إحدى المسائل المحورية في موضوع المالية الدولية، وهي تشمل جميع المسائل المتعلقة بتوحيد العملات الوطنية وخصائص الدول الأعضاء في المناطق النقدية، وكذا معايير التقارب في الأداء الاقتصادي بين الدول الأعضاء. ونظرا لأن نجاح إقامة المناطق النقدية سوف يؤدي إلى تعظيم مستوى الرفاهية للدول الأعضاء فإن العديد من الدول تسعى في إطار التوجهات الدولية الجديدة القائمة على اقتصاد التكتلات، إلى الانضمام إلى تلك المناطق أو إقامة التجمعات النقدية، غير أن المكاسب من الانضمام إلى منطقة العملة الموحدة قد تتفاوت فعليا، وذلك بحسب درجة التقارب الاقتصادي المحقق بين تلك الدول. وفي الوقت الذي يمكن للدول تحقيق العديد من المكاسب المطلوبة من منطقة العملة الموحدة مثل التخصيص الكفء للموارد وتخفيض التكاليف المرتبطة باستخدام سوق الصرف الأجنبي، فإن المخاطر التي قد تنشأ نتيجة لعدم وجود الانضباط المالي والنقدي قد تكون مكلفة أيضا، وتؤدي إلى تعقيد الأوضاع الاقتصادية لتلك الدول، ومن خلال هذا الفصل الذي سوف نهتم بدراسة الاتحادات النقدية ومناطق العملات الموحدة بالتركيز على دراسة النقاط التالية:

- مفهوم وخصائص منطقة العملة الموحدة، وكذا الايجابيات والسلبيات الناتجة عنها.
- دراسة الاتحادات النقدية في الدول النامية، من خلال دراسة الاتحادات النقدية الثلاث في إفريقيا والاتحاد النقدي لدول الكاريبي.
- دراسة الاتحادات النقدية في الدول المتقدمة، من خلال دراسة الاتحاد النقدي الأوروبي، ودراسة منطقة الدولار التي لا تمثل اتحاد نقديا، وإنما تتم للتعرف على الشروط المثلى لتداول الدولار في تلك المنطقة.

المبحث الأول: العملة الموحدة - المفهوم والخصائص -

يمثل الوصول إلى تحقيق العملة الموحدة لمنطقة معينة أهم مظاهر التكامل بين اقتصاديات تلك المنطقة، ونظرا لأن تحقيق هذا الهدف يتطلب استيفاء تلك الدول لمجموعة عديدة من معايير التقارب الاقتصادي، فإن درجة تحقق تلك المعايير سوف تنعكس على أداء ونتائج العملية التكاملية للمنطقة. وقد يتضح ذلك انطلاقا من درجة النجاح المحقق لدى إقرار العملة الموحدة، وكذا فعالية أداء تلك العملة. وفي استعراض لأهم تجارب التكامل النقدي بين الدول النامية والمتقدمة، نجد أن تحقيق التقارب الفعلي في الأداء الاقتصادي للمنطقة المتكاملة يضمن لتلك الاقتصاديات الحصول على المكاسب المتوقعة من العملة الموحدة، كما يضمن تلافي المخاطر والأزمات المتعلقة بعدم الوفاء بشروط العملة، بل أن الوفاء المتفاوت بمعايير المنطقة النقدية المثلى، يجعل المكاسب أيضا من تلك المناق متفاوتة.

المطلب الأول: تعريف العملة الموحدة

تشير الدراسات الاقتصادية إلى أن (R.Mundell) أول من صاغ مصطلح منطقة العملة المثلى في سنة 1961 للتعبير عن منطقة اقتصادية، تضم عدد من الدول وتستخدم عملة واحدة أو عملتين أو أكثر، وترتبط أسعار صرفها أو قيمتها ببعضها ارتباطا قويا يجعلها في الواقع عملة واحدة¹. عما عرف البعض منطقة العملة المثلى على أنها منطقة بعملة واحدة أو مجموعة عملات تتميز بثبات قيمتها النسبية بصفة دائمة، وأن قيمة تلك العملات تحدد في أسواق حرة بعيدا عن التدخلات في تحديد القيمة²، وقد ركزت بعض الدراسات الاقتصادية على أن توحيد العملة مسألة مهمة، غير أنها تتطلب العديد من الشروط والمعايير، وهو ما يجعل تحقيق الشروط مسألة ذات أولوية قبل الدخول في اتحادات العملة، وقد أشارت نظرية ماندل إلى أن أهم المعايير لإنشاء منطقة عملة مثلى بين مجموعة من الدول، يتمثل في أن تكون جميع الدول الأعضاء في المنطقة عرضة لصددمات مشتركة (Common Shocks) وأن تكون تلك الصدمات متماثلة (Symmetric) وهو ما يتطلب ما يلي³:

- كثافة التجارة البينية بين الدول الأعضاء
- التشابه في هيكل الإنتاج للدول الأعضاء
- التشابه في مستويات ومعدلات نمو الدخل

¹ - تطرق بعض الاقتصاديين أمثال ماكينون، وكينين الذين ركزوا على الإطار النظري وصياغة بعض الحجج التي تؤيد انضمام الدولة إلى هذه المناق.

² - Herbert Grubel in *The Theory of Optimum Currency Area*, The Canadian Journal of Economics 3(2): 1970. p. 318.

³ - محمد إبراهيم السقا وآخرون: "هل تنجح العملة الخليجية الموحدة"، قسم الاقتصاد، جامعة الكويت، (ملف الكتروني) ص 01.

- التقارب في مستويات الأسعار والأجور

- وجود الحرية الكاملة لانتقال عناصر الإنتاج بين الدول الأعضاء

ويرى البعض أن مفهوم منطقة العملة الموحدة يرجع بصفة وثيقة إلى وجود عاملين أساسيين في تلك المنطقة، حيث يجب أن يتم اختيار سعر الصرف الملائم للعملات التي يتم توحيدها، ثم توحيد السياسات بحيث تكون الاستجابات للتغيرات والصدمات التي تحدث على مستوى ميزان المدفوعات موحدة¹، وهو ما يقتضي تهمين وزيادة العوامل التي تؤدي إلى تنسيق أكبر على مستوى السياسات مما يؤدي إلى تحقيق المنافع الأكثر للمنطقة. غير أن بعض الاقتصاديين يرون أن اعتماد سعر صرف الثابت من خلال الربط، سوف يؤدي إلى الانتقال الآلي للاختلافات على مستوى ميزان المدفوعات، مما سوف يؤثر على عرض النقود والدخل والأسعار في المنطقة النقدية²، وحسب ماندل فإن دور المنطقة الموحدة لا ينحصر فقط في تنسيق السياسات وإنما أيضا في الأداء الجيد لتلك المنطقة، وبالتالي فإنه يجب اختيار أفضل السياسات والأنظمة المالية والنقدية، التي تحقق أفضل الارتباط بين مجموعة من الدول، ويمكن التنبؤ بتلك المنافع، من خلال وجود التقارب الهيكلي وحرية انتقال عوامل الإنتاج بين تلك الاقتصاديات³. فكلما كانت الاقتصاديات متشابهة، كانت الصدمات مشتركة وحققت المنطقة النقدية أفضل النتائج.

المطلب الثاني: المؤشرات الداخلية للمنطقة النقدية المثلى

قدم هذا المصطلح لأول مرة من طرف الاقتصاديين فرانكل وروز سنة 1998، حيث قاما بتحليل الدورات الاقتصادية وعمق التبادل التجاري لعشرين دولة للفترة ما بين سنة 1959 وسنة 1993، وقد توصلت تلك الأبحاث إلى وجود علاقة إحصائية ايجابية بين تلك المؤشرات لتحديد مفهوم المنطقة النقدية المثلى، وقد أدت تلك النتائج إلى استخلاص أن العملة الموحدة في منطقة ما، سوف تساعد تلك المنطقة على تحقيق شروط المنطقة النقدية المثلى بصفة بعدية (Expost) حتى وإن لم تكن تلك الدول تتوقعها بصفة مسبقة (Exante). كما توصلنا إلى أن العلاقة بين التبادل التجاري والدورات الاقتصادية قد تكون ايجابية أو سلبية، ويتعلق الأمر بدرجة التخصص الصناعي، والذي يقصد به التخصص ضمن نفس القطاع في مناطق متعددة، بما يعني ارتباط الدورات الاقتصادية بصفة أكبر وفي جميع القطاعات. وهي نفس النتائج التي توصلت إليها بعض الدراسات الاقتصادية الأخرى، ومنها دراسة كريجمان سنة 1993 و كينن سنة 1969 إلى أنه إذا كانت الصناعات

¹ - Sitikantha Pattanaik, 2007, op.cit, p. 574.

² - Herbert Grubel, 1970, op.cit., p. 318.

³ - Sitikantha Pattanaik, 2007, op.cit., p. 575.

متخصصة، بما يعني توزع الصناعات والقطاعات بين أماكن ودول متعددة، فإن الدورات الاقتصادية ستكون أقل تناظراً وتشابهاً وأن المعاملات والمؤشرات سوف تكون سالبة، أما إذا كان التخصص يتم داخل نفس الصناعات بصفة جوهرية، بما يعني حدوث التدفقات الكبيرة للتجارة داخل نفس القطاع، فإن الدورات الاقتصادية ستكون أكثر ارتباطاً والمعاملات سوف تكون موجبة¹. وتعني نتائج تلك الدراسات أن المؤشر الحقيقي على الارتباط بين أراف المنطقة النقدية المثلى، هو تقسيم العمل والتخصص ضمن نفس الصناعة في المرحلة الأولى، بما سيضمن وجود التنوع القطاعي في جميع الاقتصاديات المتكاملة في المرحلة الثانية.

المطلب الثالث: المزايا الأساسية للعملة الموحدة

من المؤكد أن مشروع العملة المشتركة يتسم بالعديد من المزايا إلى جانب العديد من السلبيات، غير أن هذه الأخيرة يمكن معالجتها في إطار إتمام التنسيق بين سياسات الاتحاد النقدي، وتوجد العديد من المزايا الأساسية لمشروع العملة الموحدة، سواء تلك المرتبطة منها بالآثار الإيجابية على تدفقات التجارة والاستثمار بين الدول الأعضاء، أو المرتبطة بالآثار على السياسات الاقتصادية أو على أسواق رأس المال في تلك الدول، وعلى الرغم من صعوبة قياس مزايا العملة المشتركة إلا أنها تتمثل أساساً في تخفيض تكاليف المعاملات وتضادي خطر العملة ووجود شفافية أكبر في المعاملات، وتحقيق منافسة أكبر بين الأسواق لأن الأسعار سوف يصبح من السهل المقارنة بينها². ويمكن التطرق إلى المزايا الأساسية للعملة المشتركة كما يلي:

01- على تدفقات التجارة والاستثمار:

من المؤكد أن العملة الموحدة تساعد على تسهيل المبادلات التجارية في مجال السلع والخدمات مما يؤدي إلى زيادة معدل النمو في المنطقة، وذلك من خلال تجنب تكلفة العملات. كما تساعد على إلغاء تكاليف التحويل سواء للشركات أو للأفراد، خاصة وأن تلك التكاليف كبيرة على الدول المرتبطة اقتصادياً بصفة جيدة³. وقد أوضحت بعض الدراسات الاقتصادية أن الانضمام إلى المنطقة النقدية يزيد من حجم التبادلات التجارية الدولية المنظمة مع دول الاتحاد النقدي، كما أن الارتباط بين الدورات الاقتصادية يزيد من حجم المعاملات التجارية في إطار الاتحاد النقدي⁴، وفي نفس الإطار فإن العملة الموحدة قد تساعد على التقليل من

¹ - Antonio Mendonca, Joao Silvestre & José Passos in *The shrinking endogeneity of Optimum Currency Area criteria: Evidence from the European Monetary Union- A Beta regression approach*, Economic Letters, 2011, p. 113- 65.

² - Paul Krugman in *Revenge of the Optimum Currency Area*, Working Paper, DU. p. 2.

³ - مفتاح صالح: "الاتحاد النقدي الأوروبي وتأثيره الاقتصادي"، ملتقى اليورو واقتصاديات الدول العربية، جامعة الاغواط، 2005، ص 116.

⁴ - Xiaodan Zhao & Yoonbai Kim, 2009, op.cit, p. 1877-1886.

مخاطر الصرف من خلال تجنب تغطية مخاطر الصرف، وتشجع في نفس الوقت على الشفافية السعرية، حيث تجبر الشركات على التحول نحو سعر موحد للسلع، ومن ثم الحد من عمليات التمييز السعري، وكذا الحد من عملية تجزئة الأسواق (Segmentation)، حيث ترتفع درجة تكامل هذه الأخيرة بشكل كبير في ظل العملة الموحدة¹.

02- على أسواق رأس المال:

تنعكس المزايا الإيجابية للعملة الموحدة على أسواق رأس المال، من خلال إزالة العديد من المخاطر التي تنتج عن تذبذب أسعار العملات، وهو ما يشكل دعماً للأسواق المالية، كما تساعد العملة الموحدة في القضاء على الجوانب السلبية لحركة رؤوس الأموال كالمضاربة مثلاً، كما أنها تشجع على توحيد أسواق الأدوات المالية من نفس الفئة، وهو ما يسمح بتقليص نفقات تسيير وتقييم وتداول تلك الأدوات، مما يؤدي إلى توسيع الأسواق وزيادة كفاءة النظام المصرفي، إلى جانب إلغاء الحواجز بين أسواق المال في المنطقة.

ونظراً لأن رؤوس الأموال في المنطقة تتحرك دون قيود، فإن ذلك سوف يساعد الشركات في البحث عن أحسن الفرص لتوظيف رؤوس الأموال، والبحث عن أفضل العوائد الاستثمارية بين أسواق الدول الأعضاء. كما تتمكن تلك الشركات في ظل العملة الموحدة من تعبئة رؤوس الأموال للمشروعات ذات العوائد الأعلى، من خلال أسواق المال في المنطقة التكاملية، مما يرفع من مستوى الضغوط الإيجابية على الشركات للرفع من مستويات الأداء ونسب التوظيفات، نظراً لتداول أدواتها المالية في جميع أسواق المنطقة.

03- على السياسات الاقتصادية:

يؤثر إقرار العملة الموحدة على مختلف السياسات الاقتصادية في المنطقة التكاملية، ويؤدي ذلك إلى وجود العديد من الآثار الإيجابية وتجنب العديد من الآثار السلبية. ونظراً لأن تخفيض العملة لأسباب تنافسية من المسائل التي تعيق المنافسة الحرة، وتؤدي إلى وجود اضطرابات في التدفقات التجارية، فإن وجود العملة الموحدة سوف يؤدي إلى إلغاء احتمالات التخفيض التنافسي للعملة، كما يسمح بممارسة سيادة الاقتصادية على الأنشطة. ونظراً لأن العجز في الميزان التجاري قد يؤدي إلى خلق اضطرابات في سوق الصرف، فإنه في حالة وجود العملة الموحدة فإن الموازين التجارية للدول سوف يتم إلغاؤها، كما سوف تختفي أسواق الصرف الوهمية، وبالتالي يختفي الضغط الخارجي. وبإقرار العملة الموحدة سوف يتم إنشاء الهياكل الإنتاجية على أساس تحقيق أعلى درجات الكفاءة مما يؤدي إلى تحسن كبير في الإنتاجية.

¹ - محمد إبراهيم السقا وآخرون: مرجع سابق، ص 01.

ويؤكد بعض الاقتصاديين من أمثال (Goldberg) و (Ikes) أن وجود عملة مستقلة وسعر صرف مرن يمثلان عاملان أساسيان لوجود المسار التوازني في الاقتصاد، كما أكدوا أن مراقبة عرض النقود يمكن أن يتم اعتباره مؤشر ضروري لبرامج الإصلاح الاقتصادية، وتحقيق الاستقرار في السياسات الاقتصادية. فالاستقلالية النقدية ضرورية لتحقيق الإصلاح الاقتصادي، وقد أشار (Goldberg) إلى أن التشكيك في مصداقية السياسات الاقتصادية المتبعة في الدول النامية هو مسألة واردة، وبالتالي فإن اعتماد عملة مستقلة يتضمن إلغاء الممارسات النقدية والمالية السابقة، مع القيام بالإصلاحات الاقتصادية المطلوبة، سوف يؤدي إلى تحسين الأوضاع الاقتصادية وزيادة مصداقية سياسات الإصلاح المتبعة¹. ويمكن القول بأن المزايا الاقتصادية التي يتيحها مشروع الاتحاد النقدي للاقتصاديات هي مزايا عديدة، ويمكن تلخيص أهم تلك المزايا المرتبطة بالوضع الاقتصادي في النقاط الموالية²:

- انخفاض تكاليف الصفقات الناتجة عن عمليات الصرف (عمولة). في إمارات مبادلات السلع والخدمات، كما يتحقق تبسيط المحاسبة والتسيير للعملاء (مؤسسات صناعية كبرى، تجارية، بنكية)، حيث تتوسع أنشطة تلك المؤسسات والشركات على مستوى العديد من الدول المشاركة في الاتحاد الاقتصادي والنقدي.
- إلغاء الممارسات التمييزية على مستوى الأسعار.
- عدم رغبة الدول الأعضاء في الاحتفاظ باحتيايات أجنبية، لأن ارتفاع درجة التجارة البنائية للدول الأعضاء تخفف من حاجة الدول إلى الاحتفاظ بالاحتيايات
- عدم تدخل السلطات النقدية المركزية في مراقبة النقد نظرا لانعدام التأثيرات المضاربية على حركة رؤوس الأموال
- يؤدي استقرار قيمة العملات، إلى منح النقود ثقة لدى العملاء لاستخدامها في المعاملات والمضاربة وغيرها من الوظائف.
- تسمح المنطقة النقدية بإلغاء خطر أسعار الصرف، فيؤدي ذلك إلى زيادة المبادلات بين الدول الأعضاء دون قيود، مما يؤدي إلى زيادة الإنتاج والتنمية في الدول الأعضاء
- يسمح قيام المنطقة النقدية بين الدول الأعضاء بدعم مركزها الاقتصادي والتفاوضي على الساحة الدولية وجلب الاستثمارات الأجنبية.

¹ -Linda S. Goldberg in *Is Optimum Currency Area Theory Irrelevant for Economies in Transition?* West view Press, 1999. p. 20.

² - قتيبة عبد الرحمان العاني: "تأثير الاتحاد النقدي على السياسات المالية والنقدية"، جامعة لوتاه العالمية، 2006، ص 02

وفي إطار إبراز الاختلاف في انعكاس مزايا العملة الموحدة على الاقتصاديات يمكن الإشارة إلى أن تلك المزايا تختلف من مجموعة اقتصادية إلى مجموعة أخرى وذلك حسب الحالات الموائية¹ :

أ- حالة البلدان ذات الاقتصاديات المتشابهة:

إذا كانت كل البلدان في المنطقة النقدية متماثلة وعرضة لنفس الصدمات فإن وجود اتحاد للعملة يشمل كل البلدان يكون أمرا ايجابيا لجميع الدول الأعضاء، ولا يسبب فقدان الاستقلال الذاتي النقدي أية تكلفة، في حين تستفيد كل البلدان من انخفاض التضخم، لأن البنك المركزي المشترك لن يقوم بحفز الإنتاج في أي بلد وحده من خلال التوسع النقدي على حساب البلدان الأخرى. وهو ما يعطي فرصة لتساوي أو تقارب المنافع بين بلدان منطقة العملة الموحدة.

ب- حالة الاختلاف في احتياجات التمويل:

إذا كانت هناك اختلافات في احتياجات التمويل للحكومات، فإن الحوافز للمشاركة في الاتحاد النقدي ستختلف عبر البلدان. وسوف تستفيد الدول ذات الإنفاق الأكبر من الانضباط والقيود النقدية الإضافية التي يمارسها البنك المركزي الإقليمي، والذي يعوض جزئيا تحيز البنوك المركزية الونية للتضخم، في حين تتحمل الدول ذات الإنفاق الأقل خسائر إضافية ناجمة عن الطلب المفرط للدول ذات الإنفاق الأعلى على التمويل النقدي.

ت- حالة الاختلاف في أهداف التضخم:

إذا كان البنك المركزي المشترك للمنطقة يستهدف تحقيق معدل للتضخم يشمل كل الاتحاد فإن ذلك لن يفيد سوى المكون المشترك لاضطرابات العرض (التي تعرف باضطرابات معدل التبادل التجاري)، مما يجعل التخلي عن السياسة النقدية المستقلة يؤدي إلى وقوع صدمات شديدة وغير متماثلة². وفي التطبيقات العملية تشير بعض التقديرات التي أجراها الخبراء على مستوى صندوق النقد الدولي إلى أن عدم تماثل صدمات معدلات التبادل التجاري يسهم بصورة قليلة نسبيا في المكاسب أو الخسائر الصافية لمختلف مشروعات الاتحاد النقدي، التي تغلب عليها الاختلافات في أهداف الإنفاق الحكومي. ومن ثم يمكن القول إن المشكلات المرتبطة بمشروع العملة الموحدة تعتبر محدودة إذا كانت جميع تلك الدول تشترك في الاتجاه العام للضغوط التضخمية، والعكس عند الاختلاف في حدة واتجاهات تلك الضغوط.

¹ Paul Masson et Catherine Pattillo, 2004, p. 13.

² Ibid., p. 13

المطلب الرابع: التكاليف الأساسية للعملة الموحدة:

فيما يتعلق بالتكاليف الأساسية والناجمة عن مشروع العملة الموحدة، نجد أنها تنقسم إلى نوعين، يتمثل النوع الأول في فقدان جزء من السيادة والاستقلالية، أما النوع الثاني فيتعلق بالسياسة النقدية والمالية وإدارة كلا منها على النحو الذي يحقق الأهداف الوضعية، وتتمثل أهم تكلفة بالنسبة للمنطقة النقدية في فقدان المرونة ليس فقط على مستوى السياسة النقدية وإنما على مستوى - وهو الجانب المهم - فقدان آليات التعديل النقدي عند وجود الاختلال¹. حيث أن مشروع العملة المشتركة يؤدي إلى فقدان السياسة النقدية التي تستعمل أساساً في إجراء التعديل بالآلية النقدية سواء عند التضخم أو الانكماش، ويمكن القول أن التكاليف الأساسية لمشروع العملة الموحدة تتمثل فيما يلي²:

- فقدان الدول الأعضاء لاستقلاليتها النقدية خاصة فيما يتعلق بتطبيق سياستها النقدية، وذلك لصالح البنك المركزي للمنطقة، غير أن هذا الأثر لا يمكن تعميمه على كل الدول الأعضاء ضمن الاتحادات النقدية، ففي بعض الحالات يشكل الدخل في العملة الموحدة آلية مهمة من الآليات المساعدة على قرارات أو سياسات نقدية مستقلة أو مرتبطة بسياسات العملة الموحدة، فمثلاً في حالة دول منطقة اليورو تمكنت بعض دول المنطقة ومن خلال الدخل في مشروع العملة الموحدة من استعادة شكلاً من أشكال السيادة النقدية بعد أن سيطر عليها المارك الألماني لفترات طويلة

- فقدان الدولة وبدرجة أقل لاستقلاليتها المالية
- فقدان الدولة لإيراداتها من إصدار العملة
- تعتبر العملة الوضعية كأهم رموز السيادة الوضعية، لذلك تتردد بعض الدول في الانضمام إلى المناقشة النقدية، باعتبار هذه الأخيرة تقوم على إلغاء تدخل الدولة في مجال السياسة النقدية
- تتأثر الدول الأعضاء بصدمات خارجية تكون عديمة التماثل، مع عدم امتلاك سلطة نقدية على أداء السياسة النقدية لتصحيح الاختلالات الناجمة عنها، إلى جانب ذلك فإن صعوبة التوفيق بين مصالح الدول الأعضاء تمثل أهم التكاليف الأساسية للمنطقة الموحدة.
- تؤثر المنطقة النقدية تأثيراً سلبياً على الاستثمارات في الدول الأعضاء التي يعاني اقتصادها الوضعية من عجز في موازين مدفوعاتها أو في الدول التي تتميز بأقل معدل نمو بالنسبة للدول الأعضاء الأخرى.

¹ Paul Krugman, DU, op.cit, p. 2.

² - زايري بلقاسم: "العملة الخليجية الموحدة وفك الارتباط عن الدولار"، المجلة الاقتصادية السعودية، العدد الثالث والثلاثون، السعودية، 2000، ص 29.

ويمكن القول أن التكاليف المتمثلة في فقدان جزء من السيادة والاستقلالية قد تستمر مع وجود مشروع العملة الموحدة. أما السلبيات المرتبطة بإدارة السياسة النقدية والمالية على النحو الذي يحقق الأهداف الوضعية فهي تتعلق فقط بكيفية تطبيق تلك السياسات. أما فقدان جزء من الإيرادات الناتجة عن إصدار العملة، فهي إيرادات يمكن أن يتم تعويضها مع تعاضد المكاسب والإيرادات المالية الأخرى إذا نجحت الدول الأعضاء في تفعيل دور الاتحاد النقدي. وعموماً فإنه بالنسبة للتكاليف المتعلقة بالاتحاد الاقتصادي والنقدي، فيصعب تقديرها كمياً، حيث تتغير أهميتها بقا مرونة الأسعار والأجور وأيضاً حركة عوامل الإنتاج على مستوى المنطقة. فإذا كان تحرك رؤوس الأموال مرتفع مثلاً، فإن تحرك عنصر العمل قد يبقى منخفضاً أمام القيود الإدارية وغيرها، إضافة إلى ذلك توجد الحواجز الثقافية واللغوية والتي يصعب إلغاؤها. ويمكن من خلال الجدول الموالي تلخيص أهم المزايا والتكاليف الناتجة عن مشروع العملة الموحدة.

جدول رقم: 04-02

المنافع والتكاليف الناتجة عن مشروع العملة الموحدة

التكاليف	المنافع
<ul style="list-style-type: none"> ▪ فقدان الاستقلالية في السياسة النقدية ▪ فقدان استعمال السياسة النقدية كأداة لاستقرار الأسعار ويظهر جلياً في الدول التي تخلت عن سعر الصرف المرن لصالح العملة الموحدة ▪ فقدان سياسية الصرف كوسيلة لعلاج الاختلال في ميزان المدفوعات ▪ سهولة انتقال الآثار السلبية والأزمات المالية بين دول المنطقة ▪ فقدان السيادة الاقتصادية بسبب ضرورة الالتزام بمعايير التقارب الموحدة ▪ القرار الموحد من خلال اعتماد سياسية موحدة لتقديم الدعم والقروض للاقتصاديات الأخرى، وكيفية وحجم الجباية ▪ التكلفة النفسية والتاريخية عن فقدان العملة والسيادة النقدية ▪ تحديد شروط موحدة فيما يتعلق بالاقتصاديات التي تتحصل على الدعم والقروض ▪ الفشل في نجاح المنطقة النقدية قد يؤدي إلى التفكير في مصادقية الاتحادات النقدية 	<ul style="list-style-type: none"> ▪ تجنب أخطار الصرف وأخطار عدم التأكد بما يشجع الاستثمار والتجارة ▪ تجنب تكاليف المعاملات وسهولة التقديرات الاقتصادية خاصة تقدير الأسعار ▪ تحقيق الاقتصاد السلمي ▪ تكوين سوق مشتركة تؤدي إلى ارتفاع الطلب بتحقيق قدرة طلبية مثلى ▪ تحسين معدلات التبادل التجاري من خلال تحسين القدرة التفاوضية في رفع أسعار الصادرات وتخفيض أسعار الواردات ▪ تكوين قوة سياسية أمام الحوكمة والعمولة ▪ زيادة المنافسة وفعالية التبادل التجاري ▪ تحقيق الاندماج التجاري ▪ تخفيف أثر العقوبات الاقتصادية بسبب توزيعها.

Source: Sitikantha Pattanaik in *How closely the GCC Approximates an Optimum Currency Area?* Journal of Economic Integration 22(3), 2007, p. 579.

ورغم المزايا والتكاليف التي قد تنشئ عن مشروع العملة الموحدة إلا أن تحقيق هذا الهدف يتطلب حجم معتبر من الإصلاحات المالية والنقدية وتعديل برامج السياسات الاقتصادية، مما يجعل عملية التحضير لإقرار العملة الموحدة مرحلة قد ترتب عنها أيضا العديد من المزايا والتكاليف المرتبطة بتلك الإصلاحات، ولضمان نجاح التنسيق النقدي والمالي فإن ذلك يتطلب توفر العديد من العوامل الاقتصادية والسياسية المساعدة، ومنها توفر الإرادة السياسية التي تمثل في الواقع عاملا حاسما يسهم في تذليل الصعوبات المتعلقة بالاتفاق على السياسات فوق الوطنية، وكذا متابعة مدى الالتزام بالقرارات الصادرة عن الجهات المركزية للمنطقة. وقد توصلت بعض الدراسات الاقتصادية إلى أن انه على الرغم من وجود المزايا الفعلية لمنطقة العملة الموحدة إلا أن تقييم المناقشة النقدية لا يمكن أن يقدم نتائج دقيقة ومحددة، وعلى الرغم من أن بعض الدراسات قد قامت بإجراء عدة تطبيقات عملية عن تحقيق شروط المنطقة النقدية مثل تلك المرتبطة بمرونة الأسعار والأجور وانتقال عوامل الإنتاج، إضافة إلى الاندماج التجاري والمالي وتقارب معدلات التضخم والصدمات وتحقق الانفتاح الاقتصادي والتنوع، إلا أن تلك الدراسة لم تتوصل إلى نتائج دقيقة يمكن تعميمها¹.

¹ -European Central Bank in *New Views on the Optimum Currency Area Theory: What is EMU telling us?* Working Paper 138, 2002, p. 31-32.

المبحث الثاني: تجارب الاتحادات النقدية في الدول النامية

شهدت العقود الثلاثة الأخيرة ظهور العديد من التجمعات والتكتلات الإقليمية، سواء في آسيا، أو في أمريكا الشمالية أو الجنوبية، كما شهدت قارة إفريقيا أيضا إقامة بعض التكتلات الاقتصادية والاتحادات النقدية، وشهدت القارة الأوروبية نشأة الاتحاد الأوروبي والذي يمثل أهم تجربة من تجارب التكامل الاقتصادي والنقدي على المستوى العالمي. وتختلف تجارب التكامل النقدي بين الدول النامية والمتقدمة وذلك حسب درجة نضج تلك الاقتصاديات والهيكل النقدي والمالي لها ودرجة تقاربها الاقتصادي، وهي كلها عوامل تؤدي إلى وجود التفاوت بين أداء تلك المناق النقدية.

المطلب الأول: الاتحادات النقدية في قارة إفريقيا

يمثل هدف إنشاء عملة موحدة لقارة إفريقيا أحد الأهداف الأساسية لمشروع التكامل والوحدة الإفريقية، وقد تم إقرار هذا الهدف والعمل على تحقيقه، باعتباره مشروع لمنظمة الوحدة الإفريقية التي أنشئت سنة 1963، ويتوجه معظم الاقتصاديات نحو العولمة والتكتل فقد اكتسب هذا المشروع أولوية متجددة سنة 2001، حيث وافقت الدول الأعضاء في المنظمة وعددها 53 دولة على توسيع دورها أكثر لمواجهة التحديات التي فرضتها العولمة، وذلك مع الحفاظ في نفس الوقت على أهدافها الأساسية، والمتمثلة في تحقيق الوحدة السياسية والاقتصادية لإفريقيا. وقد أعلن محافظو رابطة البنك المركزي الإفريقي أن الرابطة سوف تعمل على إصدار عملة موحدة وإنشاء بنك مركزي للمنطقة وذلك مع بداية 2021. وتعتمد حاليا إستراتيجية الاتحاد الإفريقي على إنشاء خمس اتحادات نقدية في خمس اتحادات اقتصادية إقليمية، وستكون هذه الاتحادات النقدية الإقليمية مرحلة وسيطة تؤدي في النهاية إلى اندماجها وتكوين البنك المركزي الإفريقي والعملة الإفريقية الموحدة¹. ويمكن الإشارة إلى مخطط الاتحاد الإفريقي لإنشاء الاتحادات النقدية الإقليمية ضمن المجموعات الاقتصادية القائمة وذلك كما هو موضح في الجدول الموالي.

¹ - Paul Masson et Catherine Pattillo, op.cit, 2004, p. 9.

جدول رقم : 05-02

مخطط الاتحادات النقدية الإقليمية في إفريقيا

الاتحادات النقدية في إفريقيا	المجموعات الاقتصادية	الدول الأعضاء في المجموعات الاقتصادية
الاتحاد النقدي الأول	اتحاد النقد العربي	الجزائر، ليبيا، موريتانيا، المغرب، تونس
الاتحاد النقدي الثاني	السوق المشتركة لشرق إفريقيا وجنوبها (الكوميسا)	انجولا، بوروندي، جزر القمر، جمهورية الكونغو، جيبوتي، مصر، إريتريا، إثيوبيا، كينيا، مدغشقر، ملاوي، موريشيوس، ناميبيا، رواندا، سيشل، السودان، سوازيلند، أوغندا، زامبيا، زيمبابوي
الاتحاد النقدي الثالث	الاتحاد الاقتصادي لدول إفريقيا الوسطى	بوروندي، الكامرون، جمهورية أفريقيا الوسطى، تشاد، جمهورية الكونغو الديمقراطية، غينيا الاستوائية، الجابون، روندا، ساوتومي وبرنسيبي
الاتحاد النقدي الرابع	الاتحاد الاقتصادي لدول غرب إفريقيا	بنين، بوركينا فاسو، الرأس الأخضر، كوت ديفوار، جامبيا، غانا، غينيا، غينيا بيساو، ليبيريا، مالي، النيجر، نيجيريا، السنغال، سيراليون، توجو
الاتحاد النقدي الخامس	الاتحاد الإنمائي لجنوبي إفريقيا	انجولا، بوتسوانا، جمهورية الكونغو الديمقراطية، ليسوتو، ملاوي، موريشيوس، موزمبيق، ناميبيا، سيشل، جنوب إفريقيا، سوازيلند، تنزانيا، زامبيا، زيمبابوي

ملاحظة : هناك بعض الدول الصغيرة المذكورة ضمن الدول الأعضاء في الاتحادات، هي جزر صغيرة مثل الرأس الأخضر، جزر القمر، موريشيوس، سيشل، ساوتومي وبرنسيبي.

المصدر : من إعداد الباحث استناد إلى البيانات الواردة في :

- Paul Masson, Catherine Pattillo, *une monnaie unique pour l'Afrique*, finance et développement, décembre 2004, P.10.

وفي الواقع العملي تشير الدراسات إلى أن الاتحادات النقدية المقترحة في إفريقيا لم تحظى وإلى اليوم بالجهود الكافية لتحقيق مشروع العملة الموحدة. خاصة في ظل غياب المؤسسات القادرة على التنظيم والإدارة بشكل فعال، مما يجعل البنك المركزي الوطني لكل دولة في معزل عن باقي البنوك في مواجهة الضغوط النقدية الرامية إلى التمويل بالعجز، واعتماد السياسات النقدية التوسعية. ويرى بعض الاقتصاديين أن التوسع في إقامة الاتحادات النقدية في إفريقيا يمكن أن يتم استخدامه كوسيلة لتحفيز الدول الأعضاء في تلك الاتحادات على تحسين سياساتها النقدية، على الرغم من أوجه الضعف العديدة في تلك الاتحادات. ويمكن من خلال الجدول الموالي الإشارة إلى أهم الاتحادات النقدية القائمة حالياً في إفريقيا.

جدول رقم: 06-02

الاتحادات النقدية القائمة حالياً في إفريقيا

الاتحادات النقدية في إفريقيا	الدول الأعضاء في الاتحادات النقدية
منطقة النقد المشتركة	ليسوتو، ناميبيا، جنوب إفريقيا، نيوزيلندا
الاتحاد الاقتصادي والنقدي لإفريقيا الوسطى	الكامرون، جمهورية إفريقيا الوسطى، تشاد، جمهورية الكونغو، غينيا الاستوائية، الجابون
الاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب إفريقيا	بنين، بوركينا فاسو، كوت ديفوار، غينيا بيساو، مالي، النيجر، السنغال، توجو

ملاحظة: الاتحاد الاقتصادي والنقدي لإفريقيا الوسطى والاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب إفريقيا منطقتان فرعيتان للفرنك المالي الإفريقي.

المصدر: من إعداد الباحث استناداً إلى:

- Paul Masson, Catherine Pattillo: *une monnaie unique pour l'Afrique*, finance et développement, décembre 2004, p. 11

وتشير بعض الدراسات الاقتصادية إن الهدف من إنشاء الاتحاد النقدي الإفريقي يتجاوز الأهداف التقليدية والمتمثلة في خفض التضخم وزيادة معدلات النمو، حيث أن إصدار عملة موحدة لأوروبا قد شجع الاتحادات النقدية عموماً عبر العالم على تحقيق نفس الهدف، فمثلاً تم إنشاء الاتحاد النقدي لغرب إفريقيا في وقت كانت التحويلات المالية الداخلية محدودة جداً، مما يعكس محدودية التدفقات المالية ونقص المدخرات بين أعضائه¹، مما يجعل المشكلات المتعلقة بالسياسات النقدية والمالية في إفريقيا تبدو أكثر تعقيداً في ظل هشاشة المؤسسات المالية، كما أن الرغبة في مواجهة الضعف الاقتصادي والسياسي في القارة قد شجع الدول

¹ - رتان بهاتيا: " تجربة الاتحاد النقدي لغرب إفريقيا "، ندوة التكامل النقدي العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان، 1980، ص 426.

الإفريقية على إقامة مشروع العملة الموحدة. وفي إطار هذا الهدف يمكن للتجمعات التجارية والتكتلات الاقتصادية الإقليمية أن تساعد الدول على التوصل إلى ترتيبات تجارية مناسبة لوضعها الاقتصادي، سواء تعلق الأمر بالمفاوضات مع منظمة التجارة العالمية أو مع الاقتصاديات الكبرى مثل الاقتصاديات الأوروبية أو الولايات المتحدة الأمريكية، وتشير بعض الدراسات الاقتصادية إلى أن عملية إدارة وتطبيق العملة الموحدة إذا لم تتم بشكل جيد، أو كانت الظروف النقدية المحيطة تدفع إلى تخفيضها باستمرار فإن تلك الأوضاع لا يتوقع من خلالها زيادة عدد الدول الأعضاء تحت هذه العملة، خاصة في إفريقيا التي تعتمد استراتيجيات إنشاء مناطق العملة الموحدة على التوسع في عدد الأعضاء.

ونظرا لأن المنتجات في الدول الإفريقية متخصصة ومتشابهة ومتنافسة في التصدير، فإنها تعاني من الصدمات الكبيرة في تغير معدلات التبادل التجاري التي لا تتضمن غالبا نفس السلع¹. كما تتصف الاقتصاديات الإفريقية أيضا بضعف الهياكل وضعف أدوات السياسة المالية والنقدية المتاحة، والتي من الممكن أن تساعد على التكيف مع الصدمات. ورغم أن حركة العمالة الإفريقية في بعض المناطق أعلى من حركة العمالة الأوروبية. إلا أن التحويلات المالية عموما في إفريقيا لا تزال تمارس ضمن نطاق محدود. وفيما يتعلق باستقلالية البنوك المركزية الوطنية في إفريقيا فإن التحديات المتعلقة بالاستقلالية لا تزال قائمة، كما أن البلدان التي تمتلك عملات خاصة تعاني كثيرا ولفترات طويلة من التضخم، نظرا لأن البنوك الوطنية قد تضطر بوجود التدخل الحكومي إلى تمويل العجز الموازي أو تمويل أنشطة شبه المالية الأخرى. وفي نفس الوقت فإن مشكلة المصادقية والشفافية بالنسبة للأوضاع المالية والنقدية في إفريقيا لا تزال قائمة. وفي إطار معالجة هذا الإشكال يمكن حسب بعض الدراسات أن يشكل البنك المركزي للمنطقة أداة ضبط وتقييد على البنوك المركزية الوطنية²، غير أن عمل تلك الهيئة المتعلقة بال ضبط والتقييد للبنوك سوف يتطلب أوجه دعم من مؤسسات أخرى، ولا يمكن أن تنشأ مباشرة من إقامة الاتحاد النقدي.

ويشير الواقع الاقتصادي إلى أن تجربة الاتحادات السابقة في إفريقيا وهما الاتحاد النقدي واتحاد سعر الصرف الرسمي - منطقة الفرنك الإفريقي - والتي تشمل منطقتين هما الجماعة الاقتصادية والنقدية لإفريقيا الوسطى والاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب إفريقيا، ومنطقة النقد المشتركة القائمة على عملة جنوب إفريقيا (الراند) لا تبين أن وجود الاتحاد النقدي يؤدي إلى زيادة كبيرة في التجارة البينية وتنسيق

¹ - رتان بهاتيا: مرجع سابق، ص 441

² - Paul Masson et Catherine Pattillo, 2004, op.cit, p. 11

السياسات، غير أن وضع الجماعة الاقتصادية والنقدية لإفريقيا الوسطى على العكس من ذلك، ففي أواخر الثمانينات حدثت أزمة حادة في منطقة الفرنك المالي الإفريقي ساعدت على إنشاء مؤسسات فوق ونية لتنسيق السياسات النقدية والمالية للمنطقة. كما أن منطقة الفرنك المالي الإفريقي قد حققت تضخما أقل عن باقي النظم النقدية في إفريقيا، إلا أن نجاح هذه الاتحاد يتوقف على ضمان الخزانة الفرنسية قابلية العملة للتحويل المتجسدة في حساب العمليات، كما أن منطقة النقد المشتركة قد استفادت أيضا من معدلات التضخم المنخفض.

وفي جنوبي إفريقيا تتجه بعض الدول الأعضاء في جماعة التنمية لجنوبي إفريقيا إلى تكوين اتحاد نقدي، ورغم أن معالم هذا المشروع غير واضحة، فإن تحقيقه حسب بعض الدراسات الاقتصادية لا يزال يتسم بنوع من الصعوبة، كما أن العديد من الدول الأعضاء في جماعة التنمية لجنوبي إفريقيا لم تحقق الاستقرار المطلوب على مستوى الاقتصاد الكلي والنظم المالية، وبصفة عامة فهي دول ذات معدلات نمو منخفضة مقارنة بالبلدان الواقعة في أقصى الجنوب - جنوب إفريقيا والبلدان المجاورة لها مباشرة - كما أن حصصها من إنتاج وتصدير السلع المصنوعة أقل انخفاضاً، كما أن ارتباط صدمات معدل التبادل التجاري أقل بكثير. وتعتبر بعض الدراسات الاقتصادية أن إنشاء اتحاد نقدي كامل لكافة بلدان جماعة التنمية لجنوبي إفريقيا لن يؤدي إلى تحقيق نتائج ايجابية، خاصة بالنسبة للبلدان المشاركة بالفعل في اتحاد نقدي يركز على الراند عملة جنوب إفريقيا (منطقة النقد المشتركة) غير أن التوسع الانتقائي لمنطقة النقد المشترك قد يكون مسالة ناجحة بصورة متبادلة بالنسبة للأعضاء الحاليين وبعض الأعضاء الجدد¹.

كذلك تقوم السوق المشتركة لشرقي إفريقيا وجنوبيها وهي مجموعة من البلدان تمتد عبر منطقتين جغرافيتين بتطوير مشروع للاتحاد النقدي، غير أن أهم ما يميز هذه المنطقة هو أن أوجه التفاوت بين اقتصاديات السوق المشتركة لشرقي إفريقيا وجنوبيها تماثل في درجة الأهمية تقريبا أوجه التقارب الموجودة في مجموعة التنمية لجنوبي إفريقيا، وهناك تداخل كبير في العضوية بين المنظمتين، والواقع أن تداخل العضوية في مختلف التجمعات الإقليمية الإفريقية، قد أدى تداخل الالتزامات وازدواج الجهود وأحيانا عدم اتساق الأهداف في مبادرات التكامل الإفريقي الإقليمي، فعلى سبيل المثال يوجد في الجماعات الاقتصادية الإقليمية الرئيسية الخمس المشاركة في الاتحاد الإفريقي 10 بلدان تشارك في أكثر من تجمع إقليمي، فجمهورية الكونغو الديمقراطية دولة عضو في ثلاث تجمعات إقليمية. وإلى جانب ذلك فإن السوق المشتركة لشرقي إفريقيا وجنوبيها تواجه عائقا إضافيا يتمثل في أن جنوب إفريقيا وهي القطب الأكبر للاستقرار

¹ - Paul Masson et Catherine Pattillo, 2004, op.cit, p. 11

النقدي في المنطقة ليست من أعضائها. ولذا فإن التقييم الذي يقدم نموذجيا يبين أن الاتحاد النقدي الكامل للسوق المشتركة لشرق إفريقيا وجنوبيها لن يكون أيضا أمرا ناجحا نظرا لغياب عضوية دولة جنوب إفريقيا. وبالنظر إلى إمكانية إنشاء اتحاد نقدي محدود في إفريقيا، نجد أن كينيا وأوغندا وهما دولتان عضو في السوق المشتركة لشرق إفريقيا وجنوبيها تتجهان مع تنزانيا لإحياء منطقة العملة المشتركة لجماعة شرق إفريقيا التي حلت في 1977، ومن المحتمل أن يحقق هذا الاتحاد نجاحا، رغم وجود بعض مظاهر عدم التماثل بين تلك البلدان، وسوف تكون كينيا هي المستفيد الأكبر لأن صدمات معدل التبادل التجاري سيكون تأثيرها محدودا في تقليص المنافع الصافية للاتحاد النقدي، مما يؤكد على وجود المشكلة القائمة في إفريقيا والتمثلة في تداخل العضويات والالتزامات بين أطراف العملية النقدية. وتتمثل العقبات الأساسية التي تواجه إنشاء العملة الإفريقية الموحدة في أن التخطيط لإنشاء الاتحادات النقدية يتم ليشمل مناقشة يتم تحديدها مسبقا، مما يجعل بعض البلدان ذات رغبة أقل في المشاركة، كما أن بعض البلدان الأخرى قد لا تقوم بتكييف سياساتها مع الخطط والممارسات المشتركة، مما يؤدي إلى إنشاء تجمعات غير جذابة وغير مستقرة وبهدف إيجاد سياسات وهيكل مؤسسية لإفريقيا فإن ذلك سوف يعتمد على ما يلي¹:

- إن التوسع المحدود في عضوية الاتحادات النقدية القائمة يمكن أن يحقق نتائج إيجابية، باعتباره سيوفر حافزا قويا للأعضاء الحاليين لتقصي سياسات الأعضاء المرتقبين ونظرا للافتقار واسع النطاق لكل من الانضباط المالي وسياسات الاقتصاد الكلي المستقرة فإنه من الحيوي استخدام هدف الاتحاد النقدي لتشجيع تحقيق انضباط مالي أكبر وإدارة وتنظيم أفضل، وحين يتم توسيع عضوية الاتحاد النقدي بانضمام بلدان تتبع سياسات مستقرة للاقتصاد الكلي فإن الانضمام إليه يصبح أكثر جاذبية بالنسبة للبلدان الأخرى.
- يمكن للاتحادين النقديين القائمين حاليا في إفريقيا وهما منطقة فرنك الاتحاد المالي الإفريقي ومنطقة النقد المشتركة لجنوبي إفريقيا التوسع انتقائيا حين تحقق البلدان المجاورة تقاربا أكبر مع البلدان التي تتقاسم بالفعل سياسة نقدية مشتركة وعملة واحدة، وهذا يمكن أن يعتمد على مصداقية الاتحادات النقدية القائمة بإضافة البلدان التي أكدت التزامها وقدرتها على انتهاج سياسات اقتصادية سليمة، من خلال الالتزام بمعايير تقارب مرضية خاصة بشأن السياسات المالية خلال فترة زمنية كافية وهذه الإستراتيجية لا تنطوي على إلغاء الاتحادات النقدية واتحادات سعر الصرف القائمة حاليا، والتي أسهمت بوجه عام في تحقيق الاستقرار الإقليمي. غير أن المدى الذي يمكن به توسيع منطقة فرنك الاتحاد المالي الإفريقي ومنطقة النقد المشتركة قد يكون محدودا لأنه ليس بوسع كل الأعضاء المحتملين تحقيق تقارب كاف وفق الشروط المثالية.

¹ - Paul Masson et Catherine Pattillo, 2004, op.cit, P 12

ويمكن القول أن الاتحادات النقدية في إفريقيا لم تتمكن من الوصول إلى تحقيق التكامل الاقتصادي، بسبب الضعف الشديد للبنوك المركزية، ونقص الموارد المتاحة خاصة رؤوس الأموال¹، وقد تبنى الاتحاد الإفريقي مبادرة الشراكة من أجل التنمية في إفريقيا والتي تقتضي بأن تقوم الحكومات في إفريقيا على تحسين النمو الاقتصادي والإدارة والتنظيم والسياسات مما يسهل لقيام التكامل الاقتصادي الإقليمي بما في ذلك إقامة الاتحاد النقدي.

المطلب الثاني: الاتحاد النقدي لمنطقة الكاريبي

قبل الإشارة إلى الاتحاد النقدي لدول شرق الكاريبي يمكن القول أن الدول الواقعة في الكاريبي قد أقامت العديد من التكتلات الاقتصادية فيما بينها، فمثلاً يتدفق رأس المال بينها بكل سهولة وفعالية من المناقذات معدلات الادخار المرتفعة والنمو البطيء إلى المناقذات ذات الادخار المنخفض والنمو المرتفع، رغم أن كل منطقة منها تمتلك بنكا مركزيا وخرانة عامة ومستقلة في الإدارة والسياسة الخاصة بهما عن المناقذات الأخرى والتي كانت تهدف أساسا إلى تحقيق الأهداف الاقتصادية لتلك الدول، وما بين تعدد عضويات الدولة الواحدة في تكتلات المنطقة وتعدد الدول في تلك التكتلات يمكن الإشارة إلى أن هناك أربعة تكتلات في منطقة الكاريبي، هي السوق المشتركة لأمريكا الوسطى، ورابطة أمريكا اللاتينية للتجارة الحرة (LAFTA) ومجموعة الأندين (ANDEAN) ومنطقة الكاريبي للتجارة الحرة²، كما توجد ثلاث ترتيبات للمقاصة والمدفوعات في أمريكا اللاتينية، هي غرفة المقاصة لأمريكا الوسطى ونظام المدفوعات لرابطة التجارة الحرة لأمريكا اللاتينية وتسهيل المقاصة المتعدد الأطراف للاتحاد الكاريبي وقد أنشئت على التوالي في 1961، 1965، 1977. وجميع تلك الترتيبات تهدف إلى تسهيل التحويلات النقدية الخاصة والرسمية بين الدول الأعضاء على أساس متعدد الأطراف، غير أن أهدافها وملامحها تختلف إلى حد بعيد لان كل نظام من نظم المقاصة يتكيف مع متطلبات وإمكانات مشروع التكامل الإقليمي المطابق له،³ وتمثل تجربة الاتحاد النقدي لدول شرق الكاريبي تجربة من تجارب الاتحادات النقدية الخمس في العالم التي تعتمد عملة تداول مشتركة، وقد أقامت دول شرق الكاريبي اتحاد نقديا يضم كل من دولة أنتيغوا، بربودا، دومينيكا، غرينادا، سانت كيتس، ونيفيس، انجوليا، سانت لوتشيا، وسانت فنسنت، ويمثل دولار شرق الكاريبي مسمى العملة المتداولة في الاتحاد النقدي لتلك المنطقة.

¹ - رتان بهاتيا: مرجع سابق، ص 456

² - عبد المطلب عبد الحميد: "النظام الاقتصادي العالمي الجديد"، مجموعة النيل العربية، القاهرة، 2002، ص 138.

³ - جورج غونزاليز ديل فال: "التكامل النقدي في أمريكا اللاتينية"، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الثالثة، بيروت 1980، ص 332.

المبحث الثالث: الاتحادات النقدية في الاقتصاديات المتقدمة

تم إنشاء الاتحاد النقدي الأوروبي بين مجموعة من الدول الأوروبية وفق الالتزام بتحقيق درجات ومراحل التكامل الاقتصادي تمهيدا للوحدة النقدية، من خلال تنسيق السياسات الاقتصادية وفقا لشروط التقارب بين تلك الدول حسب مضمون اتفاقية ماستريخت. وعلى العكس من الطريقة المعتمدة أوروبيا لإقامة الاتحاد النقدي، نجد أن الاتحادات النقدية الأخرى في العالم سواء الاتحادات النقدية الثلاث في إفريقيا، أو الاتحاد النقدي لدول الكاريبي، قد نفذت تسلسلا عكسيا حيث تعمل على تنفيذ التكامل الاقتصادي بعد انقضاء عدة عقود على دخول اتحاداتها النقدية حيز التنفيذ¹، ويمكن التعرف من خلال هذا المبحث على منطقة الدولار الأمريكي ليس باعتبارها اتحادا نقديا، ولكن بهدف الاستفادة من كيفية وشروط حركة عملة واحدة داخل منطقة معينة، تشابه إلى درجة كبيرة شروط تحرك العملة الموحدة في المنطقة النقدية المثلى، كما سوف يتم التطرق إلى تجربة العملة الأوروبية الموحدة.

المطلب الأول: منطقة الدولار الأمريكي

تمثل منطقة الدولار الأمريكي نموذجا لمنطقة تداول العملة وفق الشروط المثلى لتلك المنطقة. فالدولار هو العملة الرسمية في الولايات المتحدة الأمريكية وهو أيضا عملة عالمية مغطاة بالذهب لإعطائها الثقة على المستوى الدولي، ورغم أن غطاء الدولار الأمريكي هو الذهب، إلا أنه في الواقع لا يمكن إثبات ذلك، ورغم قرار وقف تحويل الدولار إلى ذهب سنة 1971 إلا أن الذهب عالميا يتم بيعه بالدولار، ففي البورصة يتم تحديد وتقييم سعر الذهب (أونصة الذهب) بالدولار، ورغم انخفاض القيمة الحقيقية للدولار الأمريكي حوالي 40 مرة منذ عام 1973 إلا أن الدولار لا يزال يحتفظ بمكانته كعملة دولية تستعمل في تسوية العديد من المدفوعات.

ورغم أن الولايات المتحدة لا تعتبر اتحادا نقديا قائما مثل الاتحاد النقدي الأوروبي أو الاتحادات النقدية الأخرى، إلا أنها تمثل منطقة نقدية وفق شروط منطقة العملة المثلى. حيث يمكن أن يتم اعتماد منطقة الدولار كمجموعة موحدة لعملة واحدة يتم تداولها بين عدد من المناطق مع الاختلاف في السياسات وأوجه الإنفاق وحجم العمالة ودرجة المرونة الداخلية لكل منطقة. وعند مقارنة منطقة الدولار مع منطقة اليورو

¹ - ترى بعض الدراسات بأن وجود الاتحاد الاقتصادي يجب أن يتم قبل تحقيق الاتحاد النقدي وليس العكس، مما قد يجعل بعض أثار الاندماج غير حقيقية. ولزيد من المعلومات انظر:

- Andrew K. Rose & Charles Angel in *Currency Unions and International Integration*, Journal of Money, Credit and Banking 34(4), 2002, p. 1085.

فهناك اختلاف جوهري بين الوحدة النقدية في الولايات المتحدة الأمريكية والوحدة النقدية الأوروبية. فالحكومة الفيدرالية في الولايات المتحدة قد تستخدم الإلزامية فيما يتعلق بالوحدة النقدية لديها، وهي بالتأكيد سوف تمنع أية منطقة من الانفصال عن الوحدة النقدية. بينما لا تزال التجربة الأوروبية تحتاج إلى معايير لرفع درجة الالتزام بمتطلبات الوحدة، فالاختلاف بين دول الاتحاد الأوروبي حول العديد من السياسات والإجراءات لا يزال قائماً، خاصة في ظل عدم وجود المؤسسات فوق الوطنية التي قد تسهم في ضبط وتقييد الأداء المالي والنقدي للبنوك المركزية، بما يضمن التماثل في الأداء وكذا التماثل في تنفيذ القرارات المركزية وقابلية تفعيلها. أو غياب المؤسسات التي قد تمنع الدولة الأعضاء من الانفصال عن الوحدة النقدية.

المطلب الثاني: الاتحاد النقدي الأوروبي

يمثل الاتحاد الأوروبي النموذج الأمثل للتكامل الاقتصادي والنقدي والذي نشأ في شكل تجمعات متفرقة في الخمسينات والستينات وذات أهداف متباينة. فالتجربة الأوروبية تعتبر من التجارب الأولى في مجال التنظيم بين دول متعددة لتحقيق التكامل بينها، فقد توصلت في سنة 1999 إلى تحقيق الوحدة النقدية وتم إصدار اليورو في يناير 2002 مما ساعد على تقوية مسيرة التكامل المعتمدة. ويمثل الاتحاد الأوروبي نموذجاً واقعياً لنجاح إستراتيجية التكامل الاقتصادي بين مجموعة من الدول، خاصة وأن عملية الاندماج والتكامل الأوروبي تمت بين دول تختلف عن بعضها البعض في اللغة والثقافة والتاريخ، والتي ركزت - رغم التحديات التي تواجهها - على تحقيق الأهداف السياسية والاقتصادية، ومنها استكمال مقومات الوحدة الأوروبية التي تضمن لها الوحدة السياسية والتقدم الاقتصادي والتكنولوجي¹.

وتشكل منطقة اليورو باعتبارها أغنى منطقة اقتصادية في العالم، منافساً قوياً للاقتصادات الكبرى في العالم مثل اقتصاد الولايات المتحدة الأمريكية واليابان. فالعدد السكاني للمنطقة يجعل منها سوقاً واسعة لتصريف العديد من السلع والخدمات، وهي من حيث مؤشرات الناتج المحلي الإجمالي الاسمي ومعدل النمو، وحجم السوق الداخلية تفوق الولايات المتحدة الأمريكية، كما تحتفظ دول منطقة اليورو بأكبر احتياطي عالمي من الذهب والعملات الأجنبية بنسبة 20.6% مقابل 8.18% في اليابان و 4.1% في الولايات المتحدة².

¹ - بكر مصباح: "الوطن العربي في المنظر الاستراتيجي للاتحاد الأوروبي"، التحديات والطموح، مجلة شؤون عربية، 2002، ص 171.

² - مفتاح صالح: مرجع سابق، ص 107.

01- الجهود الأوروبية للتكامل الاقتصادي والنقدي:

في النصف الثاني من القرن العشرين وبعد الحرب العالمية الثانية شهد الاقتصاد العالمي تطورا كبيرا، وذلك بقيام العديد من التكتلات الاقتصادية في أوروبا وأمريكا الشمالية والقارتين الآسيوية والإفريقية، وقد أصبحت التكتلات الاقتصادية موضوع اهتمام العديد من الدول خاصة بعد قيام السوق الأوروبية المشتركة، فانطلاقا من أهداف متواضعة لبعض الدول الأعضاء، حققت الدول الأوروبية العديد من الأهداف الاقتصادية على صعيد تحرير التجارة والأسواق، وصولا إلى تحقيق اتحاد اقتصادي ونقدي يضم في عضويته حاليا 27 دولة، منها 17 دولة عضو في اليورو.

01-01- نشأة الجماعة الاقتصادية الأوروبية:

بعد الحرب العالمية الثانية مباشرة كانت الأوضاع الاقتصادية والسياسية للدول الأوروبية صعبة للغاية بسبب آثار الحرب من جهة، والأوضاع الاقتصادية الداخلية من جهة أخرى. وفي منتصف الخمسينات تغيرت الأوضاع الاقتصادية للدول الأوروبية حيث تم تكوين المجموعة الاقتصادية الأوروبية، وقد كانت مستويات الناتج الإجمالي وحجم التجارة بين الدول الأوروبية في هذه المرحلة الجديدة قد شهدت نموا معتبرا، وللحفاظ على تلك المستويات من النمو كانت هناك حاجة حقيقية إلى تكامل اقتصادي بين تلك الدول. وكانت الأسواق الأوروبية في تلك الفترة تواجه بعض المشاكل التي كان يمكن حلها عن طريق إقامة التكامل الاقتصادي، فقد كانت الأسواق مجزأة كما أن منتجات الشركات موجهة غالبا لأسواق صغيرة الحجم، وهي بذلك لم تكن قادرة على تحقيق وفورات الحجم التي تترتب على مستويات الناتج العالية، وقد كان حجم الشركات والمنشآت الأوروبية صغيرا مقارنة بالشركات والمنشآت الأمريكية مع وجود تنافسية عالية بينهما¹. وقد كان الهدف من إقامة الاتحاد الجمركي في أوروبا هو تحقيق المصالح من وجود سوق أوروبية كبيرة، إلى جانب تحقيق الحماية من تنافسية الشركات الأمريكية. كما تعتبر الفوائد السياسية المتمثلة في الحماية والوحدة السياسية دافعا مهما لتحقيق الوحدة الأوروبية.

كما تم إنشاء المنظمة الأوروبية للتعاون الاقتصادي والتي تكونت من 16 دولة، والتي كانت تهدف إلى إقامة تعاون وثيق في المجال الاقتصادي مثل تحقيق الاستقرار المالي وتحقيق مستويات عالية من النمو والإنتاج. وبعد الإعلان عن خطة شومان سنة 1951² قامت فرنسا وألمانيا الغربية وإيطاليا ودول البنوليكس

¹ - علي عبد الفتاح أبو شرار: مرجع سابق، ص 402.

² - خطة روبرت شومان، وزير خارجية فرنسا التي أعلن عنها بتاريخ 18.04.1951

بإنشاء إنشاء الجماعة الأوروبية للفحم والصلب (ECSC) سنة 1952 بهدف إقامة سوق أوروبية مشتركة في هاتين السلعتين، حيث تخلت كل دولة من تلك الدول عن صلاحياتها فيما يتعلق بالنشاطات الاقتصادية المتعلقة بصناعة الفحم والصلب لسلطة مركزية في الاتحاد. وقد أقام الاتحاد تجارة حرة للفحم والصلب بين الأعضاء وشجع أوضاع السوق التنافسية لهذه الصناعات في أوروبا.

01-02- معاهدة روما :

تمكنت الدول الأوروبية من تحقيق تقدم معتبر في العملية التكاملية وتوسيع أعضائها عن طريق انضمام العديد من الدول الأوروبية، ففي سنة 1948 شكلت كل من بلجيكا ولوكسمبورغ وهولندا اتحادا جمركيا أطلق عليه البنولوكس (Benelux)¹، وفي سنة 1951 أسست دول البنلوكس الثلاث بالإضافة إلى فرنسا وألمانيا الغربية وإيطاليا ما يعرف بجماعة الفحم والصلب الأوروبية، التي كانت تهتم بتنسيق عمليات الإنتاج والتوزيع في الدول الأعضاء ضمن تلك الصناعتين. وفي سنة 1951 قامت تلك الدول أيضا بالاتفاق على معاهدة باريس للتعاون في المرحلة الأولى، تم تطوير التعاون بينهما إلى مجالات متعددة، وتم التوقيع على معاهدتين في روما سنة 1957 تتعلق الأولى بتأسيس الجماعة الاقتصادية الأوروبية (European Economic Community – EEC) التي أصبحت تعرف بالسوق الأوروبية المشتركة، وتتعلق المعاهدة الثانية بتشكيل وكالة الطاقة النووية إيوراتوم (Euratom-European Atomic Energy Commission) للأبحاث المشتركة والتعاون والإدارة في مجال الطاقة النووية. وقد تم الشروع في تطبيق هذين المعاهدتين ابتداء من سنة 1958. وقد شملت معاهدة روما النقاط الآتية²:

- إلغاء الرسوم الجمركية على التجارة الداخلية بين الأعضاء وإزالة نظام الحصص
 - توحيد التعريفات الجمركية على غير الأعضاء
 - إزالة الحواجز القائمة أمام انتقال رؤوس الأموال والأشخاص والخدمات بين الدول الأعضاء.
 - تنسيق السياسات الاقتصادية بين الدول الأعضاء في مجال الزراعة والنقل والتجارة الخارجية
- وقد نصت الاتفاقية على إقامة سوق مشتركة في غضون مرحلة انتقالية تمتد إلى 12 سنة، ويتم في تلك المرحلة إلغاء مرحلي للعوائق التجارية، سواء الجمركية أو غير الجمركية على التجارة بين الدول الأعضاء، بالإضافة إلى إنشاء الجمارك الموحدة على السلع المستوردة خارج المجموعة³.

¹ - مفتاح صالح: مرجع سابق، ص 10

² - علي عبد الفتاح أبو شرار: مرجع سابق، ص 403

³ - تحسب الجمارك على أساس المتوسط الحسابي للجمارك التي تفرضها كل الدول الأعضاء.

كما قامت تلك الدول في سنة 1967 بدمج الجماعة الاقتصادية الأوروبية مع جماعة الفحم والصلب الأوروبية وايراتوم في منظمة أوروبية واحدة تسمى بالجماعة الأوروبية (EC – European Community). وفي سنة 1968 قامت الجماعة الأوروبية بإقامة الاتحاد الجمركي بين الدول الأعضاء، والذي تم من خلاله تطبيق تعريف جمركية موحدة على الواردات الخارجية، وإلغاء جميع الضرائب والعوائق أمام التجارة البينية، وكافة القيود على حركة عوامل الإنتاج، كما تم تبني سياسة مشتركة في مجال النقل والزراعة. وقد تم توسيع عدد أعضاء الجماعة الأوروبية من 06 أعضاء سنة 1957 إلى 27 عضو حاليا، والتي أصبح يطلق عليها منذ سنة 1993 بالاتحاد الأوروبي. وبهدف بلوغ الأهداف الأساسية وتحقيق الاندماج السياسي قام الاتحاد الأوروبي بإنشاء الهيئات التالية، والتي تعتبر مؤسسات فوق ونية وهي كما يلي¹:

- المفوضية الأوروبية: تمثل الهيئة التنفيذية للاتحاد الأوروبي وهي المسؤولة عن تنفيذ وتطبيق بنود اتفاقية روما وقرارات مجلس الوزراء.
- مجلس الوزراء: يمثل الوحدة الإدارية التي يقوم عليها اتخاذ القرارات المتعلقة بالمشاكل القائمة على مستوى دول الاتحاد الأوروبي ولكل دولة عضو عدد من الأصوات يتناسب مع أهمية الدولة في الاتحاد
- البرلمان الأوروبي: يخصص لكل دولة عدد من المقاعد يتناسب مع أهمية الدولة في الاتحاد، يتم انتخاب تلك المقاعد من طرف الناخبين في الدول الأعضاء، ويمثل البرلمان هيئة رقابية واستشارية، أما التشريعات فهي من اختصاص المفوضية ومجلس الوزراء.
- محكمة العدل الأوروبية: وظيفتها تفسير القوانين وفض المنازعات سواء بين الأفراد أو الشركات أو الحكومات، وذلك بقرارات ملزمة لجميع الأطراف.
- المجلس الأوروبي: يتكون من رؤساء الدول الأعضاء ورئيس المفوضية الأوروبية، ومهمته تحديد التوجيه السياسي للاتحاد الأوروبي.

ونظرا للأوضاع الاقتصادية الصعبة وفترات الركود والتضخم التي مرت بها الدول الأوروبية خلال فترة السبعينات، فقد أجريت تعديلات على معاهدة روما ببقا للقانون الأوروبي الموحد الذي صادق عليه المجلس الأوروبي سنة 1986، والذي يهدف إلى خلق تكامل اقتصادي أوروبي يهدف إلى تنفيذ الأهداف التالية²:

- تكوين سوق مصرفية أوروبية موحدة
- تكوين سوق تجارية أوروبية موحدة

¹ - مفتاح صالح: مرجع سابق، ص 107.

² - علي عبد الفتاح أبو شرار: مرجع سابق، ص 404.

- توجيه اجتماعي موحد بين الدول الأوروبية
 - سياسية أوروبية خاصة بالتطورات العلمية والتكنولوجيا والبيئة
- ومن الملاحظ أن الدول الأعضاء لم تتمكن في منتصف الثمانينات من تكوين سوق مشتركة على الكيفية التي تم التخطيط لها في معاهدة روما، حيث لم تكتمل الوحدة الجمركية، كما لم يتم تحرير حركة العمل ورأس المال بين الدول الأعضاء، كما لم يتم أيضا تحرير عوامل الإنتاج بالكامل، ولهذا الغرض تم وضع الاتفاق على برنامج للوصول إلى السوق الأوروبية المشتركة والذي يتكون مما يلي¹ :
- خطة عمل صدرت سنة 1985 لاستكمال السوق الأوروبية المشتركة
 - إدخال تعديلات على معاهدة روما
 - عدم فرض قيود جمركية أو غير جمركية جديدة إلى جانب إزالة القيود الحالية
 - الاتفاق على شروط قبول لطلب العضوية في الاتحاد الأوروبي
 - استبدال النظم القانونية الواسعة لإدارة البنوك والتأمين والمقاييس والهجرة بنظم قانونية موحدة
 - تحويل الحدود الدولية لدول الاتحاد إلى حدود مشتركة لتسهيل حركة السلع والأفراد
 - توحيد الموقف من القضايا الأساسية مثل السياسة الزراعية وتجارة الخدمات في منظمة التجارة العالمية
- وقد شملت بنود الوثيقة الفترة الممتدة بين 1985 - 1992 والتي يجب أن يتم فيها استكمال السوق الأوروبية الداخلية المشتركة، وتنسيق السياسات الضريبية وإنجاز اتحاد نقدي، وكذا التنسيق بين السياسات النقدية والمالية، وإنشاء شبكة ما بين البنوك المركزية، ومن بين أهداف الجماعة الأوروبية الأساسية هو تكوين الاتحاد الاقتصادي والنقدي الذي يرتبط بصفة وثيقة مع الهدف الأساسي للجماعة الأوروبية المتمثل في إيجاد سوق أوروبية موحدة.

01-03- الجهود الأوروبية باتجاه الوحدة النقدية :

بعد نهاية الحرب العالمية الثانية ركزت الدول الأوروبية جهودها نحو التعاون النقدي، حيث تم إنشاء اتحاد المدفوعات الأوروبي سنة 1950، ويتكون السوق الأوروبية المشتركة الذي تم بموجب معاهدة روما سنة 1957 والتي عرفت لاحقا باسم الجماعة الاقتصادية الأوروبية، تركزت الجهود الأوروبية أكثر على التعاون في المجال النقدي من أجل مواجهة الأزمات الاقتصادية المختلفة، مثل اختلال موازين المدفوعات، زيادة مستويات التضخم، الركود الاقتصادي، زيادة نسب البطالة، تدهور وضع الدولار كعملة للاحتياطات الدولية ثم وقف

¹ - علي عبد الفتاح أبو شرار: مرجع سابق، ص 408

تحويله إلى ذهب. وقد تطورت محاولات التعاون النقدي من مجرد كونها ترتيبات لمواجهة الأزمات المختلفة التي تتعرض لها دول الجماعة الأوروبية لتصبح فيما بعد هدفا مستقلا، وهو تحقيق الوحدة الاقتصادية والنقدية الأوروبية والذي تم تحقيقه من خلال معاهدة ماستريخت التي تمت الموافقة عليها سنة 1991 وتم الشروع في تطبيقها سنة 1992 والتي تضمنت معايير واضحة تنتهي بالتكامل النقدي وإصدار عملة موحدة لدول الاتحاد الأوروبي، الذي يجسد التعاون الاقتصادي والنقدي الأوروبي¹. وقد اهتمت معاهدة ماستريخت بسياسات أسواق العمل نظر لدورها في نجاح الوحدة الاقتصادية والنقدية حيث تم اعتبارها من المسائل الأساسية.

02- المراحل التاريخية لتطور النظام النقدي الأوروبي:

ظهرت منذ الخمسينات من القرن الماضي فكرة تكوين الوحدة النقدية والاقتصادية الأوروبية، إلا أن وجود نظام بريتون وودز العالمي الذي يقضي بتثبيت أسعار الصرف، قد قيد إقامة نظام نقدي منفصل داخل أوروبا، وبعد انهيار هذا النظام وازدياد معدلات العجز في ميزان المدفوعات الأمريكي وانخفاض الدولار بنسبة 10% في فبراير 1971 ظهرت الحاجة لإصدار وحدة نقدية أوروبية مستقلة، والتي مرت بالمراحل الموالية²:

- نظام الثعبان النقدي
- النظام النقدي الأوروبي
- الوثيقة الأوروبية الموحدة
- تقرير ديبلور
- اتفاقية ماستريخت والوحدة النقدية الأوروبية

01-02- نظام الثعبان النقدي:

يعتبر بمثابة الخطوة الأولى لإنشاء الاتحاد النقدي الأوروبي، قام الاتحاد الأوروبي في إبريل 1972 بإنشاء نظام لاستقرار أسعار الصرف أو ما يسمى بنظام الثعبان داخل النفق (Snake in the Tunnel) حيث اتفق محافظو البنوك المركزية في دول الجماعة الأوروبية على الاستمرار في التزام دول الجماعة بالهامش المقرر لتقلبات أسعار الصرف مقابل الدولار وهو $\pm 2.25\%$ ، بالإضافة إلى استحداث هامش جديدة لتقلبات أسعار صرف عملاتها مقابل بعضها البعض وهو $\pm 1.25\%$ ³. وهذا الهامش هو بمثابة الحدود المسموح بها لتقلبات أسعار صرف العملات مقابل بعضها البعض، حيث أن هامش التحرك مقابل الدولار أكبر من هامش تحرك

¹ - مدحت صادق: "النقود الدولية وعمليات الصرف الأجنبي"، دار غريب، القاهرة، 1997، ص 91.

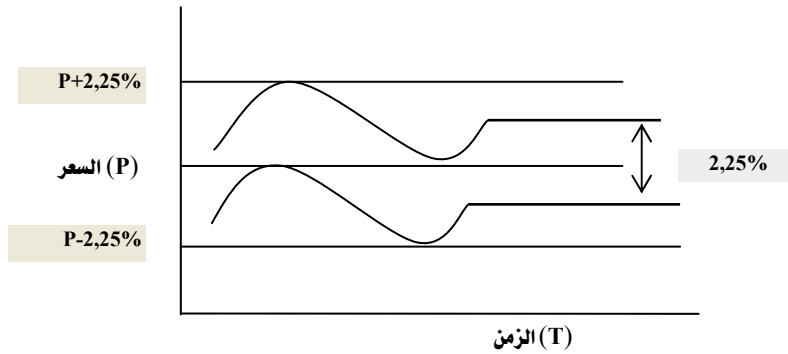
² - مجدي محمود شهاب: "الوحدة النقدية الأوروبية"، الدار الجامعية، مصر، 1997، ص 70.

³ - فاروق محمود الحمد: "الوحدة النقدية الأوروبية واليورو"، النشأة والتطور والآثار، بنك الكويت الصناعي، جوان، 2000، ص 22.

العملات الأوروبية مقابل بعضها البعض، وبناء على هذا النظام تحافظ الدول على أسعار صرف مع بعضها البعض في مدى حزام ضيق حول سعر الصرف الرسمي، وبالإبقاء على أسعار صرف جامدة بين الدول الأعضاء¹، حيث يتم تحديد هامش تذبذب العملات الخاصة بالدول الأعضاء بالنسبة للعملات الأجنبية، والتي كانت مرتبطة بالدولار الأمريكي. وبقا لنظام الثعبان النقدي فقد خفضت النسبة إلى النصف تقريبا، وأصبحت أسعار صرف العملات للدول الأعضاء مثبتة فيما بينها مع وجود هامش التذبذب، في حين تكون هناك العملات حرة في التعويم بالنسبة للعملات الأجنبية. ونظرا للصعوبات المتمثلة في المحافظة على إبقاء قيم العملات داخل المدى المسموح، ووجود معدلات تضخم عالية أيضا في دول مثل بريطانيا وفرنسا وإيطاليا، فقد اضطرت تلك الدول إلى التخلي عن هذا النظام، وكانت بريطانيا وإيطاليا وإيرلندا قد تركت هذا النظام قبل البدء في عملية التعويم المشترك في بداية 1973، وكانت بريطانيا أول دولة قد سمحت بتعويم عملتها ضد العملات الأخرى وذلك في سنة 1982 واشتركت فرنسا في التعويم لفترة قصيرة غير أنها انسحبت في يناير 1974، أما النرويج فعلى الرغم من عدم وجودها ضمن المجموعة الاقتصادية الأوروبية، فقد اشتركت في التعويم سنة 1973 ثم انسحبت من النظام سنة 1979.

شكل رقم: 01-02

الثعبان النقدي



P : يمثل تكافؤ العملات الأوروبية بالنسبة للدولار.

المصدر: قحاييرة أمال: "الوحدة النقدية الأوروبية، الإشكاليات والآثار على المديونية الخارجية لدول الجنوب"، رسالة دكتوراه، جامعة الجزائر، 2006.

¹ - بناء على اتفاقية السمثونيان سنة 1971 (Smithsonian agreement) ربطت الدول الأوروبية عملاتها بالدولار مع التذبذب بأكثر أو أقل من السعر الرسمي بحوالي 2.5% وعند حساب قيمة العملات مع بعضها البعض أصبح بإمكان تلك العملات التذبذب حول القيمة الرسمية بحوالي الضعف أو بحوالي 4.5% أكثر أو أقل.

ورغم إنشاء مؤسسة جديدة تسمى بالصندوق الأوروبي للتعاون النقدي (FECOM) في فرنسا سنة 1972، التي يمكن اعتبارها أول تجربة لإنشاء جهاز بنكي مركزي، للحفاظ على وظيفة ميكانيزم الثعبان النقدي، و لرفع المراقبة على حالات الديون والقروض للبنوك المركزية التي أرادت الحفاظ على استقرار أسعار الصرف، إلا أن نظام الثعبان النقدي تدهور إلى أن وصل في 1976 إلى شبه انهيار، وذلك راجع إلى العديد من العوامل ومنها عدم اتفاق الدول الأوروبية في مجال السياسة الاقتصادية بسبب الأزمة البترولية التي بدأت في 1973. ويمكن القول أن سنوات السبعينيات، قد شكلت فترة تراجع عام للانضباط في مجال الصرف في العالم، ففي 1978 تم التخلي عن فكرة إنشاء منطقة الاستقرار النقدي في أوروبا، بتخفيض التقلبات بين العملات لمختلف الدول الأعضاء، مما نتج عن ذلك إنشاء النظام النقدي الأوروبي.

02-02 - النظام النقدي الأوروبي:

لم تؤدي الظروف السابقة ومنها فشل نظام الثعبان النقدي إلى إلغاء فكرة الاتحاد النقدي الأوروبي ففي سنة 1978 تمت عملية إعادة الاتحاد النقدي والاقتصادي بين دول المجموعة الأوروبية، كما تم استحداث النظام النقدي الأوروبي حيث بدء العمل بنظام النقد الأوروبي في يوليو 1979 والذي دخل حيز التطبيق في مارس 1989، ووفقا لهذا النظام يكون لكل عملة من عملات هذا النظام سعرين أحدهما مركزي والذي يحدد علاقة كل عملة بوحدة النقد الأوروبية وسعر محوري والذي يحدد العلاقة بين كل عملة والعملات الأخرى الداخلة في هذا النظام، وقد تم الاتفاق على أن يتألف هذا النظام من ثلاث محاور أساسية كما يلي¹:

- آلية ضبط صرف العملات الأوروبية (Exchange Rate Mechanism ERM)
- آليات الائتمان (Credit Mechanisms)
- وحدة النقد العملة الأوروبية (European currency Unit ECU)

أ - آلية ضبط صرف العملات الأوروبية (ERM)

انضمت إلى هذه الآلية كل الدول الأعضاء باستثناء بريطانيا التي انضمت إليها سنة 1990 وتشكل هذه الآلية محور النظام النقدي الأوروبي، وهي تقوم على ثلاث أسس كما يلي²:

- تحرك أسعار صرف العملات الأوروبية الأعضاء ارتفاعا وانخفاضا حول القيمة المركزية للمارك الألماني في نطاقين الأول ضيق يسمح بتحريك العملة بنسبة 2.25٪ صعودا وهبوطا من هذا السعر، والثاني أوسع من ذلك،

¹ - فاروق محمود الحمد: مرجع سابق، ص 22.

² - هالة فهد الحميدي: مرجع سابق، ص 224.

وقد مثلت الليرة الإيطالية استثناء حيث سمح لها بالتحرك في حدود 06% صعوداً وهبوطاً حتى يناير 1990 حيث أخذت بالهوامش الضيقة منذ ذلك التاريخ.

- تعتمد آليات سعر الصرف الأوروبي في تطبيقها على وحدة النقد الأوروبية (الإيكو) حيث تستخدم كمرجع معياري لأسعار الصرف المركزية وكوسيلة لتقييم الالتزامات والحقوق الناتجة عن التدخل في الأسواق المالية وذلك للمحافظة على استقرار أسعار صرف عملات دول الجماعة الاقتصادية الأوروبية.
- يشترط ألا يتم تعديل أسعار الصرف المركزية التي تحدد علاقة كل عملة بالإيكو إلا باتفاق دول المجموعة، وذلك ضماناً لاستقرار وحدة النقد.

ب- آليات الائتمان:

بهدف الحفاظ على استقرار الأسعار في إمارات آليات سعر الصرف الأوروبي، يسمح للدول التي تعاني من مشاكل اقتصادية قد تؤثر على سعر صرف عملاتها بالاقتراض من صندوق النقد الأوروبي، والذي تم إنشائه لهذا الغرض، ويتم تمويله من طرف الدول الأعضاء. ويكون ذلك من خلال تقديم الدعم والتسهيلات المالية¹:

▪ توفير التسهيلات الائتمانية القصيرة الأجل جداً:

تتم بصورة تلقائية وغير مشروطة وغير محددة الكمية، وذلك حتى يمكن ممارسة التدخل في عملات الجماعة الاقتصادية الأوروبية، ولابد من إجراء التسويات بعد 45 يوم من نهاية الشهر الذي تم فيه التدخل. أما من الناحية الفنية فإن هذه التسهيلات تمنح من قبل كل بنك مركزي لكل من البنوك المشاركة الأخرى، ويكون سعر الفائدة المدين أو الدائن الذي يطبق على هذه التسهيلات هو متوسط أسعار الخصم الرسمية لجميع بنوك الجماعة الاقتصادية الأوروبية مرجحاً حسب أوزان العملات المعنية.

▪ تقديم الدعم النقدي القصير الأجل:

يوفر الدعم النقدي قصير الأجل مساعدة مالية لتمويل العجز المؤقت في ميزان المدفوعات، ويتم اتخاذ قرار منح التسهيلات من لجنة محافظي البنوك المركزية بعد دراسة الموقف النقدي والسياسة النقدية للدولة المستفيدة، ويمنح مبدئياً لمدة 03 أشهر، ويمكن تجديده مرتين لمدة ثلاثة أشهر إلى أن يصل إلى 09 أشهر كأقصى حد.

¹ - هالة فهد الحميدي: مرجع سابق، ص 224

▪ تقديم المساعدة المالية متوسطة الأجل:

بالنسبة للدول التي تواجه اختلال في ميزان المدفوعات أو تدهور مستمر في الاحتياجات من النقد الأجنبي فإنها قد تحصل على مساعدات متوسطة الأجل من (02 - 05) سنوات بعد موافقة مجلس الجماعة الأوروبية¹، علماً أن منح المساعدة المالية متوسطة الأجل يخضع لبعض الشروط، حيث يحدد المجلس الالتزامات التي يتحملها البلد المستفيد ومنها تحقيق التوازن الداخلي والخارجي للبلد، إلى جانب تثبيت مبلغ وشروط الائتمان، ولاسيما فيما يتعلق بالمدة التي يستغرقها وسعر الفائدة المفروضة عليه

ت- وحدة النقد العملة الأوروبية-الإيكو:

مع بدأ العمل بالنظام النقدي الأوروبي في يونيو 1979 تم استحداث وحدة النقد الأوروبية (الإيكو) وهى عبارة عن سلة من الأوزان النسبية من عملات الدول الأعضاء في الجماعة الأوروبية². وتحدد الأوزان النسبية للعملات في السلة حسب الوضع الاقتصادي للبلد وقوة عملته الوالية ومدى مساهمة تلك العملة في الدخل الوالي والتجارة الخارجية لكل دولة، على أن تتم مراجعة تلك الأوزان مرة كل خمسة سنوات³، ويمكن تغيير تلك الأوزان عندما يحدث تغيير في قيمة عملة من العملات بنحو 25% أو أكثر، وفي مقابل إصدار وحدة النقد الأوروبية تقوم البنوك المركزية للدول الأعضاء بإيداع نسبة قدرها 20% من احتياياتها من الذهب، وكذلك 20% من أرصدها من الدولار لدى صندوق التعاون النقدي الأوروبي، وقد شكل المارك الألماني المكون الأكبر في تلك السلة. ومنذ سنة 1981 أصبح الإيكو وحدة نقدية حسابية متقدمة في جميع المجالات النشاط الاقتصادي للمجموعة ووسيلة دفع بين بنوكها المركزية. ورغم أن وحدة النقد الأوروبية (الإيكو) لم تكن في شكل عملة ورقية أو في شكل قطع نقدية معدنية منذ نشأتها، لكنها من الناحية العملية تتمتع بخصائص النقد حيث تعتبر وحدة للحساب والتبادل والاحتيايات بين البنوك المركزية، وتعتبر كعامل رئيسي في النظام النقدي الأوروبي.

02-03- الوثيقة الأوروبية الموحدة:

على الرغم من النجاحات النسبية التي حققتها الدول الأوروبية لإتمام الوحدة، إلا أنها لم تتمكن من تكوين سوق موحدة بين أراف التحالف، فقد تم اللجوء إلى تعديل اتفاقية روما بما يتلاءم مع الأهداف

¹ - نبيل حشاد: الاتحاد الاقتصادي والنقدي الأوروبي، بنك الكويت الصناعي، 1998، ص 33.

² - كانت في ذلك الوقت تضم 09 أعضاء، وفي سنة 1981 انضمت اليونان ثم اسبانيا والبرتغال في سنة 1986، وكانت المفوضية الأوروبية تتحرى قيمة ECU مقابل العملات الأوروبية يوميا من خلال بيانات البورصة.

³ - فاروق محمود الحمد: مرجع سابق، ص 27.

المطروحة، حيث أصدر البرلمان الأوروبي في فبراير سنة 1986 الوثيقة الأوروبية الموحدة (Single European ACT) التي أصبحت سارية المفعول ابتداء من سنة 1987 وأكدت على ضرورة تحقيق الوحدة الكاملة بين الدول الأعضاء، بحيث تكون سوقاً واحدة (Internal Market) مع التأكيد على حرية حركة رؤوس الأموال، وإلغاء كافة الحواجز الجمركية وغير الجمركية مع التحرير الكامل لعناصر الإنتاج، مع تعديل قاعدة التصويت من الإجماع إلى الأغلبية في معظم الإجراءات، باستثناء بعض الإجراءات المتعلقة بالمسائل المالية مثل الضرائب، والتي بقيت وفق قاعدة الإجماع بمقتضى هذه الوثيقة التي تنص بالعمل على تكوين سوق موحدة تدريجياً ولفترة تنتهي في ديسمبر 1992، ومن بين تلك الإجراءات ما يلي¹:

- عدم فرض قيود جديدة على التجارة البينية.
 - استبدال النظم القانونية للدول بنظام قانوني موحد يطبق من طرف محكمة العدل الأوروبية.
 - تحويل الحدود الدولية للأعضاء إلى حدود موحدة تسمح بحرية انتقال السلع والخدمات وعناصر الإنتاج.
- ورغم أن اتفاقية روما قد نصت على إنشاء سوق أوروبية مشتركة سنة 1957 إلا أن تلك الدول لم تتمكن من إنشائها إلا في منتصف الثمانينات، فقبل إنشاء تلك السوق كانت الوحدة الجمركية غير مكتملة، كما لم يتم تحرير انتقال عنصر رأس المال والعمل، وهو ما دفع بحكومات تلك الدول إلى تعديل اتفاقية روما بما يتلاءم مع أهدافها المطروحة في مجال إنشاء السوق الأوروبية الموحدة.

02-04- تقرير ديبلور:

يتطلب تحقيق التكامل النقدي توحيد عملات كل دول الاتحاد بعملة واحدة يتم التعامل بها بين تلك الدول، وهذه الدرجة العالية من التكامل تتطلب وجود بنك مركزي موحد للمنطقة، بحيث تكون هناك سلطة نقدية واحدة، والتي تحدد السياسة النقدية الواجبة التطبيق في المنطقة. ولهذا السبب أنشأ المجلس الأوروبي الذي يضم رؤساء دول وحكومات بلدان الجماعة الأوروبية في جوان 1988 لجنة برئاسة "جاك ديبلور" والتي تضم محافظي البنوك المركزية للدول الأعضاء. وذلك لوضع الخطوات التي تؤدي إلى قيام الاتحاد الاقتصادي والنقدي²، وفي سنة 1989 قدمت المفوضية الأوروبية إلى القمة الأوروبية بمدير تقرير ديبلور الذي تضمن برنامجاً مرحلياً لتحقيق الوحدة النقدية الأوروبية، حيث اقترح التقرير خطة لتحقيق الوحدة النقدية تتكون من ثلاثة مراحل أساسية كما يلي³:

¹ - هالة فهد الحميدي: مرجع سابق، ص 226.

² - مجدي محمود شهاب: مرجع سابق، ص 68.

³ - سامي عفيفي حاتم: مرجع سابق، ص 310.

■ المرحلة الأولى: التحويل الشامل للعمليات

حيث يجب إتمام ما تبقى من خطوات التنسيق والتعاون لاستكمال إنشاء السوق المشتركة، ويشمل ذلك رفع كافة القيود أمام حركة رأس المال في بلدان السوق الأوروبية، بما يمهد لإقامة سوق موحدة للخدمات المالية، ومن ثم إقامة منظمة مالية موحدة مع تعزيز التنسيق الاقتصادي بين الحكومات والمصارف المركزية.

■ المرحلة الثانية: تكامل البنوك والأوراق المالية

من خلال زيادة مستوى التنسيق في السياسات الاقتصادية والانتقال إلى الوحدة النقدية الأوروبية، مع تأكيد التقرير على الحاجة إلى مؤسسة نقدية واحدة لتكوين سياسة نقدية فعالة، كما اقترح التقرير إيجاد نظام نقدي جديد يسمى نظام البنوك المركزية، والذي يكون مسؤولاً عن السياسات النقدية، وسياسة سعر الصرف، وذلك بعد أن يتم التحول من مجرد التنسيق بين السياسات النقدية المستقلة للدول الأعضاء، إلى إيجاد صيغة لتطبيق سياسة نقدية موحدة، مع الاستمرار في تقليص هامش تحرك أسعار الصرف بين الدول الأعضاء على أن يتم تطبيق سياسة اقتصادية بهدف تحقيق التقارب بين معدلات أدائها الاقتصادي.

■ المرحلة الثالثة: إلغاء هامش التذبذبات والمحافظة على المساواة في أسعار الصرف لعملة الدول الأعضاء

وفيها هذه المرحلة يتم بدء العمل بالوحدة النقدية الأوروبية مع التثبيت الدائم لأسعار صرف العملات الأوروبية بشكل نهائي، وغير قابل للتعديل، ويتولى البنك المركزي الأوروبي في وضع السياسات النقدية ثم البدء بالتعامل بعملة أوروبية موحدة. كما أشار التقرير إلى الحاجة الماسة لوجود مؤسسة نقدية أوروبية، إذ أن وجود سياسة نقدية واحدة لا يمكن مع وجود قرارات مختلفة في عدة بنوك مركزية، واقترح التقرير للنظام النقدي الجديد اسم النظام النقدي للبنوك المركزية (ESCB - European System of Central banks) والذي يعتبر هو النظام المسؤول عن تشكيل وتنفيذ السياسات النقدية.

02-05 - اتفاقية ماستريخت والتوجه نحو الوحدة النقدية :

كان تقرير ديبلور بمثابة الأساس الذي بنيت عليه اتفاقية ماستريخت والتي انعقدت في ديسمبر 1991 حيث حددت مسيرة الاتحاد بداية من سنة 1992 وتضمنت المعايير والخطوات اللازمة لإقامة التكامل النقدي الكامل، وقد تم الاتفاق على زيادة التعاون والتنسيق في مجال السياسة الخارجية والأمن، وتم إعطاء البرلمان الأوروبي دوراً مهماً في رسم مختلف السياسات. وقد دخلت تلك المعاهدة حيز التنفيذ في 01 نوفمبر 1992 وحددت جدولاً زمنياً للتكامل النقدي عبر المراحل الآتية¹ :

¹ - عبد المطلب عبد الحميد: مرجع سابق، ص 124.

▪ المرحلة الأولى : 1992-1993 :

تتمثل أهداف هذه المرحلة في تحقيق التقارب بين السياسات الكلية للدول الأعضاء. إضافة إلى تحرير عمليات الدفع وحركة رؤوس الأموال بين الدول الأعضاء، بالإضافة إلى زيادة التعاون بين الهيئات العامة ومزيد من التطابق في السياسة الاقتصادية والتعاون بين البنوك المركزية والوالية داخل المجموعة الأوروبية. وكان لمجلس وزراء الاقتصاد والمالية الأوروبي دورا مهما في إحداث التقارب والتنسيق بين السياسات النقدية والمالية للدول الأعضاء.

▪ المرحلة الثانية : 1994-1998 :

وتهدف هذه المرحلة إلى استكمال الإجراءات المتعلقة بالتصديق على اتفاقية السوق الأوروبية الموحدة من طرف جميع الدول الأعضاء، والتخلي عن سد العجز في الموازنات الحكومية عن طريق التعديل. كما يتم في هذه المرحلة تقييم الأداء الاقتصادي للدول الأعضاء والتأكد من استعدادها للدخول في المرحلة الثالثة، إضافة إلى تحقيق ما يلي :

▪ إنشاء البنك المركزي الأوروبي European Central Bank ECB.

▪ إنشاء النظام الأوروبي للبنوك المركزية The European System of Central Bank ويضم هذا النظام كل من البنك المركزي الأوروبي والبنوك المركزية الوالية للدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي، ويقوم البنك المركزي الأوروبي بتحديد وتنفيذ السياسة النقدية وسياسات سعر الصرف، بعد أن يتم التحول من التنسيق إلى تطبيق سياسة نقدية موحدة، مع الاستمرار في تقليص هامش تحرك أسعار الصرف بين عملات الدول الأعضاء.

▪ وضع التشريعات لمنع البنوك المركزية الوالية من تمويل مؤسسات القطاع العام وإلغاء المعاملة التفضيلية الممنوحة من طرف المؤسسات المالية لمؤسسات القطاع العام.

▪ المرحلة الثالثة : 1999-2002 :

في إطار التفريق ضمن هذه المرحلة توجد مرحلتين فرعيتين لكل منهما خصائص معينة وأهداف يتم التوصل إليها¹، الأولى يتم فيها إصدار اليورو بانضمام الدول التي استوفت معايير التقارب الاقتصادي، ولقد تبنت دول اليورو معدلات صرف ثابتة نهائية أمام اليورو، ففي الفترة 1999 والى غاية ديسمبر 2001 كان التعامل باليورو اختياريا حيث يمكن التعامل باليورو أو بالعملة الوالية دون تمييز، على أن يتم التحول إلى

¹ - محمد مسعد عبده: العلاقات الاقتصادية في عالم متغير، دار الثقافة العربية، القاهرة، 2000، ص222.

اليورو بصفة جزئية، وفي هذه الفترة انتقلت مسؤولية رسم السياسة النقدية من البنوك المركزية الوطنية إلى البنك المركزي الأوروبي والذي يقوم برسم سياسة نقدية واحدة، أما المرحلة الثانية من يناير 2002 وإلى غاية يونيو 2002 فيتم فيها طرح العملات الورقية والقطع المعدنية لليورو، حيث أصبح العملة الرسمية لدى بعض الدول الأعضاء¹ ويمكن تلخيص مراحل تحقيق الوحدة الأوروبية والتي حددتها اتفاقية ماستريخت من خلال خلال عرضها في الجدول الموالي.

جدول رقم: 07-02

مراحل تحقيق الوحدة الأوروبية حسب اتفاقية ماستريخت

المرحلة	الفترة	الأهداف
المرحلة الأولى	1993-1992	تنسيق السياسات النقدية وتحرير حركة رؤوس الأموال بين الدول الأعضاء وزيادة التعاون بين الهيئات العامة ومزيد من التطابق في السياسة الاقتصادية.
المرحلة الثانية	1998-1994	استكمال إجراءات التصديق على الدخول إلى الاتحاد الأوروبي من قبل كل الدول الأعضاء، مع تقييم أداء اقتصادياتها، والتأكد من استعدادها للدخول إلى المرحلة الثالثة بعد تحقيق بعض الشروط ² .
المرحلة الثالثة	2002-1999	تهدف إلى إنشاء البنك المركزي الأوروبي، بهدف رسم السياسة النقدية وإصدار العملة الموحدة وتثبيت تداولها في مرحلة سريعة.

المصدر: من إعداد الباحث استناداً إلى:

عبد المطلب عبد الحميد: "النظام الاقتصادي العالمي الجديد"، مجموعة النيل العربية، القاهرة، 2002، ص 124.

وابتداء من عام 1999 تم بدء التعامل باليورو على النطاق البنكي، بإشراف البنك المركزي الأوروبي الذي يقوم برسم السياسة النقدية للمجموعة الأوروبية، والذي بدأ العمل برأس مال قدرة 04 مليار إيكو بلغت

¹ - الدول الأعضاء التي تداولت اليورو في المرحلة الأولى هي: فرنسا، ألمانيا، إيطاليا، إسبانيا، هولندا، بلجيكا، النمسا، فنلندا، البرتغال، أيرلندا، لوكسمبورغ ثم انضمت إليها اليونان سنة 2001.

² - من بين هذه الشروط ألا يزيد التضخم عن 1,5% من معدل التضخم في أكثر ثلاث دول تضخما في الاتحاد الأوروبي، بالإضافة إلى عدم زيادة سعر الفائدة للظروف حويلة الأجل عن 2% بالنسبة لمتوسط سعر الفائدة في أقل ثلاث دول في الاتحاد من حيث معدلات التضخم، وأن تتحرك أسعار الصرف بدون انحرافات عن الأهداف الموضوعية وتطبيق سياسة للإصلاح المالي بحيث لا يزيد عجز الموازنة العامة للدول عن 3% من الناتج المحلي الإجمالي وألا تزيد قيمة الدين العام عن 60% من هذا الناتج. وتعرف هذه المعايير بمعايير التقارب الاقتصادي ولزيد من المعلومات انظر:

- عبد الفتاح الجبالي: العرب وإشكاليات الوحدة النقدية الأوروبية، مركز الدراسات الإستراتيجية بالأهرام، القاهرة، 1992، ص 11.

مساهمة ألمانيا 25% من تلك القيمة¹. وفي يناير عام 2002 استبدل اليورو عملات الدول المنضمة لاتفاق تطبيق اليورو، وأصبح منذ ذلك الحين عملتها الرسمية، وهناك بعض الدول في أوروبا التي كانت تطبق قبل إقرار اليورو عملات لإحدى دول اليورو، فقد اعتمدت اليورو مباشرة بدلا من العملة الوطنية. ومن تلك الدول موناكو، سان مارينو والفاتيكان، وهناك دول تطبق اليورو أيضا بطريقة غير رسمية، هي: أندورا، كوسوفو والجبل الأسود، وبالنسبة لدول الإتحاد الأوروبي العشرة التي انضمت للإتحاد سنة 2004، فقد تم تحديد سقف سنتين على الأقل لتلك الدول يتم خلالها استيفاء الشروط القانونية والاقتصادية، التي قد تؤهلها لتطبيق العملة. وتعرف هذه الفترة بالآلية الأوروبية لتحديد أسعار العملات (ERM II). وتختار كل دولة موعد البدء في تنفيذ هذا السقف، وتتعهد باستيفاء الشروط عند انتهاء المدة، وبعد ذلك يجب حرج اليورو للتداول في الدولة المعنية، ولا يخضع ذلك للاختيار في التطبيق، كما حصل من قبل مع بريطانيا والدانمارك.

أ- أهداف اتفاقية ماستريخت:

تشير اتفاقية ماستريخت في المادة الثانية منها إلى أن الهدف هو إنشاء سوق مشتركة وإقامة الإتحاد الاقتصادي والنقدي، وذلك عن طريق توحيد السياسات والأنشطة من أجل تدعيم النمو الاقتصادي، مع توسيع نطاق العمالة والحماية الاجتماعية، وتتضمن الاتفاقية تنظيم كافة نواحي الحياة، سواء التشريعية أو الاجتماعية، إذ أنها تعتبر وثيقة عمل أوروبية. ويمكن تلخيص أهداف تلك الاتفاقية في النقاط التالية²:

- التحرير الكامل لحركة السلع والخدمات وإلغاء كافة الحواجز بين الدول الأعضاء.
- إقامة الوحدة النقدية الكاملة على عدة مراحل تنتهي بإقامة بنك أوروبي قبل موعد 01 يناير 1999 يتكفل بإصدار العملة الموحدة.
- سياسة خارجية مشتركة إلى جانب إقامة نظام دفاعي مشترك في إطار اتحاد أوروبا الغربية.

وبخصوص السياسة النقدية تحديدا تشير المادة 105 من اتفاقية ماستريخت إلى إن هدف نظام البنوك المركزية الأوروبية هو العمل على استقرار الأسعار وتدعيم السياسة الاقتصادية لدول الأعضاء، وقد منحت تلك الاتفاقية الاستقلالية الكاملة للبنك المركزي الأوروبي عن السلطات الوطنية الأوروبية. وفيما يتعلق بالسياسة المالية تهدف اتفاقية ماستريخت إلى تأمين التنسيق الجيد بين السياسات المالية لحكومات الدول الأعضاء للمساعدة على إيجاد مزيج مناسب بين سياساتها الاقتصادية، وعي مسألة ضرورية من وجهة نظر

¹ - تقرير معهد التخطيط القومي: "أثر التكتلات الاقتصادية الدولية"، سلسلة قضايا التنمية والتخطيط، القاهرة، 1996، ص 112.

² - صلاح الدين حسن السيسى: "الاتحاد الأوروبي والعملة الأوروبية الموحدة"، مطبعة عالم الكتب، القاهرة، 2003، ص 18.

السياسة النقدية. ونظرا لوجود مجموعة من الميزانيات الوصلية كان من الضروري ممارسة رقابة دقيقة متبادلة وتنسيقا بين مختلف السياسات المالية في اقتصاديات الدول الأعضاء.

ب- شروط الانضمام للوحدة النقدية :

حددت معاهدة ماستريخت معايير يجب احترامها في آن واحد من طرف الدول الراغبة في الانتقال إلى العملة الموحدة، وتسمى تلك المعايير بمعايير التقارب في الأداء الاقتصادي¹، والموضحة في الجدول الموالي²:

جدول رقم: 08 - 02

معايير التقارب الاقتصادي بين الدول الأوروبية

المعيار	الشرط المطلوب
استقرار أسعار الصرف	يجب أن تكون تقلبات العملة في خلال السنتين الماضيتين على الأقل على نطاق التقلبات الطبيعية لنظم الصرف الأوروبي
استقرار الأسعار	يجب أن لا يتعدى معدل التضخم 1.5% عن متوسط معدلات التضخم لأقل ثلاث دول تضخما من الدول الأعضاء.
العجز في الموازنة	يجب ألا يزيد معدل العجز الموازني عن 03% من الناتج الإجمالي المحلي
الدين العام	يجب ألا يزيد حجم الدين العام عن 60% من الناتج المحلي الإجمالي.
أسعار الفائدة الطويلة الأجل	يجب ألا تتجاوز 02% عن متوسط معدل أسعار الفائدة الطويلة الأجل في ثلاث دول التي تشهد أقل معدلات التضخم.

المصدر من إعداد الباحث استنادا إلى:

- François desheemakaeke: mieux comprendre l'euro ; édition d'organisation ; paris ; 1998, p. 43

وفي ماي 1998 استوفت 11 دولة أوروبية هذه المعايير وهي النمسا، بلجيكا، فنلندا، فرنسا، ألمانيا، إيرلندا، إيطاليا، لكسمبورغ، إسبانيا، هولندا، البرتغال. أما اليونان فقد استوفت تلك المعايير في أول يناير 2002، حيث أصبح الاتحاد النقدي الأوروبي يمارس عمله بطرح اليورو للتداول، أما باقي دول الاتحاد الأوروبي التي ظلت خارج تلك الكتلة النقدية فهي الدانمارك، السويد، المملكة المتحدة.

¹ - فرج عبد الفتاح فرج: " البنك المركزي الأوروبي وإشكالية رسم السياسة النقدية في منطقة اليورو"، ملتقى اليورو واقتصاديات الدول العربية، جامعة الاغواط، 2005، ص 103.

² - François desheemakaeke : mieux comprendre l'Euro ; édition d'organisation, paris, 1998, p. 43

03- السياسة النقدية في منطقة اليورو:

يمكن القول أن السياسة النقدية لنظام اليورو تهدف إلى المحافظة على استقرار الأسعار و تدعيم السياسة الاقتصادية العامة للاتحاد الأوروبي، مع إعطاء الأولوية لاستقرار الأسعار، باعتباره أهم الشروط اللازمة لزيادة نمو الإنتاج وخلق المزيد من فرص العمل وتحقيق مستوى معيشي مرتفع، ويمكن عرض السياسة النقدية الأوروبية من خلال النقاط الموالية:

03-01- أهداف السياسة النقدية في منطقة اليورو:

بقا للمادة 105 من معاهدة ماستريخت و بقا للبروتوكول الملحق للنظام الأساسي للبنوك الأوروبية المركزية، فإن الهدف الوحيد للسياسة النقدية الأوروبية يتمثل في المحافظة على استقرار الأسعار¹. وقد قدم مجلس المحافظين تعريفا كميًا لاستقرار الأسعار ويقصد به تحقيق زيادة سنوية في الرقم القياسي المنسق لأسعار المستهلك بالنسبة لمنطقة اليورو يقل عن 0.2%، وفي إطار رسم السياسة النقدية يجب على البنك المركزي الأوروبي تحديد الأهداف الوسيطة للسياسة النقدية الأوروبية، ففي 1998/12/01 حدد مجلس المحافظين في البنك المركزي الأوروبي الإستراتيجية المعتمدة بخصوص رسم السياسة النقدية من خلال تحديد أهدافها الوسيطة والمتمثلة فيما يلي²:

- مراقبة الكتلة النقدية.
- مراقبة التضخم.

ويمكن القول أن السياسة النقدية الأوروبية تتوقف على عاملين أساسيين يتمثل الأول في أن النقود تعتبر عاملاً هاماً في توليد التضخم، فالتضخم ظاهرة نقدية على الأقل في الأجل الطويل، وعليه فقد قام مجلس المحافظين بوضع معايير لعملية التوسع النقدي بقا لاستقرار الأسعار مع ضمان تحقيق معدل نمو ملائم للإنتاج، بينما يتمثل العامل الثاني في أن مجلس المحافظين يستخدم بعض المؤشرات الاقتصادية والمالية قصد إجراء تقييم يقوم على أساس واسع للمخاطر التي تواجه استقرار الأسعار. ومن أهم تلك المؤشرات سعر الفائدة وويل المدى، منحى العائد ومؤشرات ثقة المستهلكين، الأجور و تكلفة وحدة العمل، وأسعار استيراد السلع، ويقوم مجلس المحافظين بهذا الإجراء بصفة دقيقة ودائمة.

¹ -Marie Martine Salort: *L'Euro*, Edition LIRIS, Paris, 1999, p. 55

² - وصاف عتيقة، عاشورسهم: " نظام النقد الأوروبي، الملامح الأساسية والإشكاليات الاقتصادية"، ملتقى اليورو واقتصاديات الدول العربية، جامعة الاغواط، 2005، ص 141.

03-02 - أدوات السياسة النقدية في منطقة اليورو :

أنشئت حسب معاهدة ماستريخت إلى حين إنشاء البنك المركزي الأوروبي المؤسسة النقدية الأوروبية، وقد اضطلعت تلك المؤسسة بوضع إطار يحدد أهداف السياسة النقدية التي سوف يتبعها النظام الأوروبي للبنوك المركزية عند تأسيس الاتحاد النقدي، وكان دور المؤسسة النقدية الأوروبية استشارياً، حيث في حالة التوصل إلى توافق في الآراء فإنها تقدم توصيات يأخذ بها مجلس إدارة البنك المركزي الأوروبي، أما في حالة عدم التوصل لتوافق الآراء، فإن دورها يقتصر على تحديد القضايا المهمة وتوضيحها وإعداد قائمة من الخيارات والاقتراحات والتوصيات التي تقدم إلى مجلس إدارة البنك المركزي الأوروبي، وكان ذلك منذ تأسيس المؤسسة النقدية الأوروبية إلى غاية سنة 1998 حيث قامت خلال هذه الفترة بإنشاء أرضية واسعة من الاتفاقيات بين سياسات الدول الأعضاء. كما قامت بتجسيد الإطار المقترح للسياسة النقدية الأوروبية بشكل مفصل من خلال مطبوعاتها المتنوعة، وقد نجحت مؤسسة النقد الأوروبية في تجسيد الإطار المقترح للسياسة النقدية الأوروبية بدرجة كبيرة من التفصيل، كما خلقت مناخ من الشفافية بشأن الوحدة النقدية، وقد تم وضع إطار السياسة النقدية الأوروبية بحيث تقوم على مجموعة من الأدوات هي كالآتي¹ :

أ - عمليات السوق المفتوحة :

تعتبر الأداة الرئيسية لعمليات النقدية في الاتحاد الأوروبي، بحيث توجه أسعار الفائدة وتوفر السيولة للنظام المالي. في المدى القصير لدى البنك المركزي الأوروبي، ويمكن إجراء عمليات السوق المفتوحة في شكل معاملات عكسية ومعاملات خاصة وإصدار شهادات الديون ومبادلات الصرف الأجنبي وجمع الودائع الأجل الثابت والتي يستخدمها البنك المركزي الأوروبي، غير أنه يتم تنفيذها عادة من خلال البنوك المركزية الوظيفية وتوجد أربعة أنواع من عمليات السوق المفتوحة :

■ التمويل الأساسي (عمليات السوق المفتوحة الأسبوعية) :

ينفذ من خلال إعطاءات نمطية لإعادة الشراء (سعر متغير - ثابت) وتلعب دوراً محورياً في توجيه أسعار الفائدة وإدارة سيولة النظام المالي وإعطاء الإشارات بشأن السياسة النقدية، وتقوم هذه العمليات التي توفر السيولة الجزء الأكبر من إعادة تمويل القطاع المالي وتقوم بدور الأداة الرئيسية.

■ التمويل الطويل الأجل :

¹ - وصاف عتيقة، عاشورسهم: مرجع سابق، ص 142.

يطبق من خلال عطاءات نمطية لإعادة الشراء (سعر ثابت - متغير) و يوفر تمويلًا طويل الأجل، فأجل الاستحقاق قد يصل إلى ثلاثة أشهر، و يوفر جزءًا محدودًا فقط من سيولة النظام الأوروبي للبنوك المركزية، ومن ثم فإن هذا النظام يعمل بشكل بيبيعي كقابض للثمن في هذه العطاءات الشهرية لإعادة التمويل.

■ التعديل الطفيف:

يستخدم من خلال عطاءات سريعة أو إجراءات ثنائية، و تستخدم للتحكم في التقلبات في السوق إذا كان هناك تغير دائم في الطلب على العملة، كما قد تستخدم لجعل أسعار الفائدة متساوية أو متقاربة.

■ عمليات هيكلية:

تتم من خلال عطاءات نمطية أو إجراءات استثنائية وهي ذات قيم وأجال استحقاق متغيرة، و تستخدم لتوجيه الوضع الهيكلي للقطاع المصرفي.

ب- الاحتيا في الإجمالي:

نظام الاحتيا في الإجمالي لنظام اليورو يطبق على مؤسسات الإنتمان في منطقة اليورو، و يعمل بدرجة أولى على تحقيق استقرار سعر الفائدة في السوق المالي¹. إلا أنه في بداية النظام النقدي الأوروبي لم يكن هناك توافق فيما يخص الشروط التي يتم على أساسها تحديد نسبة الاحتيا ات التي تحتفظ بها البنوك المركزية الأوروبية لدى البنك المركزي الأوروبي، و يهدف نظام الحد الأدنى من الاحتيا ات إلى تحقيق هدفين أساسيين هما²:

■ الإسهام في استقرار أسعار الفائدة في السوق المالية، وخلق لب هيكلي كاف على أموال البنك المركزي. علما أن أسعار الفائدة تستقر عن طريق السماح للمؤسسات الائتمانية باستخدام إجراءات السعر المتوسط، أي الاستجابة لاشتراطات الاحتيا في على أساس متوسط حيازات الاحتيا في اليومي خلال فترة التزام لشهر واحد. و نظرا لأن المؤسسات الائتمانية لا يتعين عليها الاحتفاظ باحتيا اتها المطلوبة على أساس يومي يكون لديها حافز على تحقيق تأثير التذبذبات المؤقتة للسيولة على أسعار الفائدة في سوق المال، و يتم تأمين لب هيكلي ملائم على أموال البنك المركزي الأوروبي عن طريق تطبيق نسبة احتيا في قدرها 02% على التزامات محددة للمؤسسات الائتمانية.

¹- Banque Centrale Européenne: La Mise En œuvre de La politique monétaire dans la zone Euro, Février, 2005. p. 11

² - إتمارأسنر: "السياسة النقدية لنظام اليورو"، التمويل والتنمية، عدد مارس 1999، ص 33.

■ الاهتمام بتفادي وجود التشوهات التنافسية التي تتعلق بالمؤسسات المالية غير الملزمة باحتياجات الحد الأدنى، ولهذا فإن الاحتياجات المطلوبة يتم تحديدها عند مستوى يتوافق مع المعدل الأسبوعي لتقديم العروض، وهذا التوجه ينسجم مع حالة السوق بشكل عام.

ت- التسهيلات الدائمة:

التسهيلات الدائمة تسمح بالاستقرار الذاتي لمنطقة اليورو وتحقيق نقص السيولة أو عدم الاستقرار في أسعار الفائدة، وتعمل هذه التسهيلات على سحب أو تقديم السيولة، وهي تدل على التوجهات العامة للسياسة النقدية¹ وهناك نوعان من التسهيلات:

- التسهيل لومبارد: يسمح هذا التسهيل بتمكين البنوك من الحصول على سيولة في فترة قصيرة جدا.
 - تسهيل الإيداع: يسمح هذا التسهيل بتمكين البنوك من إيداع احتياياتها الفائضة مباشرة.
- ويسمح كل من تسهيل لومبارد و تسهيل الإيداع بتحديد حدود معدل الفائدة في السوق، حيث أن لهما دورا أساسيا في الحد من تقلبات معدل الفائدة.

ث- النظام الأوروبي للمدفوعات:

هو نظام المدفوعات الخاص بالبنوك الأوروبية وهو نظام عبر الحدود يربط أسواق النقد المحلية بصورة فورية، بحيث يضمن استقرار اليورو وسعر الفائدة، وقد بدأ العمل بهذا النظام في بداية سنة 1999، ويعتبر هذا النظام عنصر أساسي في النظام النقدي و المالي الأوروبي، فهو يدعم السياسة النقدية الأوروبية، حيث يساهم في خلق نظام مستقر وآمن للمدفوعات في أوروبا، وذلك من خلال ربط الأسواق النقدية الوئنية بشكل سريع، مما يحقق استقرار سعر اليورو وسعر الفائدة. كما يسمح هذا النظام بربط أنظمة المدفوعات للدول الأعضاء عن طريق شبكة اتصال مشتركة، وذلك على مستويين أساسيين:

- النظام الوئني للتسويات والدفعات الإجمالية في كل الدول الأعضاء.
- النظام الذي يربط بين الأنظمة الوئنية للدول الأعضاء.

كما يوفر هذا النظام للبنوك التجارية في الاتحاد الأوروبي نتائج يومية عن تحويلات الأفراد، ويقوم نظام المدفوعات الأوروبي بربط أنظمة المدفوعات في الدول الأعضاء عبر شبكة واحدة. ومنذ بداية العمل بنظام (TARGET) في أول جانفي 1999، وجهت كل عمليات السياسة النقدية التي قامت بها البنوك المركزية للدول الأعضاء للاتحاد الاقتصادي عبر هذا النظام بما في ذلك الدول غير المشاركة في الاتحاد الاقتصادي

¹ -Banque Central Européenne, 2005, Ibid., p. 11

والنقدي، ويمكن للعملاء الاقتصاديين الخواص استخدام هذا النظام بشكل اختياري. ويمكن القول أن مجلس المحافظين في البنك المركزي الأوروبي يمكن له في أي وقت تعديل الأدوات و الشروط والمعايير والإجراءات المرتبطة بتنفيذ عمليات السياسة النقدية في نظام اليورو.

03-03 - إدارة السياسة النقدية لمنطقة اليورو:

حددت اتفاقية ماستريخت الإطار المؤسسي للاتحاد النقدي الأوروبي الذي يشرف على إنجاز الوحدة النقدية، وفي مقدمة تلك المؤسسات هيئة النقد الأوروبية بفرانكفورت في ألمانيا، التي تعتبر تمهيدا لإنشاء النظام الأوروبي للبنوك المركزية و البنك المركزي الأوروبي. و بهدف إقرار عملة اليورو الموحدة كان لابد من توحيد السياسة النقدية والتي يجب أن تحدد بصفة مركزية، من طرف النظام الأوروبي للبنوك المركزية والذي يتكون من البنك المركزي الأوروبي و من البنوك المركزية لجميع الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي¹، ولقد حددت اتفاقية ماستريخت مهام هذا النظام في النقاط الآتية²:

- رسم وتنفيذ السياسة النقدية للاتحاد الأوروبي كتكتل اقتصادي.
- الإشراف على الاحتياطات الرسمية من النقد الأجنبي، وتحديد كيفية إدارة تلك الاحتياطات وتوظيفها.
- وضع الضوابط التي تحافظ على الاستقرار المالي و النقدي في دول الاتحاد الأوروبي.
- إصدار الأوراق النقدية وسك الوحدات المعدنية لليورو.
- وضع وتنفيذ معايير الرقابة عن المؤسسات الائتمانية في الاتحاد الأوروبي.
- العمل على تدعيم موازين المدفوعات للدول الأعضاء و سياساتها الاقتصادية بما يحقق أهدافها التنموية.
- القيام بعمليات الصرف.

وتعتبر هذه المؤسسات في شكل هيئة بمثابة الإطار الذي يؤسس لقيام البنك المركزي الأوروبي الذي يعتبر السلطة النقدية الموحدة للاتحاد الأوروبي، والتي تهدف إلى التنسيق بين السياسات النقدية المطبقة في الدول الأعضاء بما يكفل تحقيق استقرار اليورو في الأسواق النقدية، ويمكن توضيح دور البنك المركزي الأوروبي والبنوك المركزية الوطنية كما يلي:

¹ - Marie Martine Salort, 1999, op.cit., p. 47

² - وصاف عتيقة، عاشورسهام: مرجع سابق، ص 140.

أ- دور البنك المركزي الأوروبي:

بدأ البنك المركزي الأوروبي عمله فعلياً في يناير 1999، بعد أن اتفقت الدول الأعضاء على نظام هذا البنك في جوان 1998 ويقع مقر البنك في مدينة فرانكفورت الألمانية، ويعد البنك المركزي الأوروبي بمثابة السلطة النقدية الموحدة للاتحاد الأوروبي، والتي تحدد السياسة النقدية واجبة التطبيق في الدول الأعضاء¹. وهيئات اتخاذ القرار في البنك المركزي الأوروبي تتمثل في:

■ مجلس المحافظين:

يتكون هذا المجلس من أعضاء المجلس التنفيذي ومحافظي البنوك المركزية لمنطقة اليورو، وقد اجتمع هذا المجلس لأول مرة بتاريخ 09 جوان 1988، وينعقد على الأقل 10 مرات سنوياً، وهو المسؤول عن إعداد السياسات النقدية، ووضع أسس وأدوات تنفيذها، وفي هذا المجلس تتخذ القرارات بنظام الأغلبية البسيطة.

■ المجلس التنفيذي:

يتكون المجلس التنفيذي للبنك المركزي الأوروبي من الرئيس ونائب الرئيس وأربعة أعضاء آخرين يختارون من بين أصحاب الخبرات باتفاق مشترك بين الحكومات الأعضاء، بعد استشارة البرلمان الأوروبي ومحافظ البنك المركزي الأوروبي شريطة أن يكونوا من مواطني الدول الأعضاء في منطقة اليورو، وتتمثل المهمة الرئيسية للمجلس التنفيذي في تنفيذ السياسة النقدية وفقاً لتوجيهات وقرارات مجلس المحافظين، وفي هذا الإطار فإن المجلس التنفيذي يعطي التعليمات الضرورية للبنوك المركزية الوصية، والمجلس التنفيذي هو المسؤول عن تسيير أعمال البنك المركزي الأوروبي والتحضير لاجتماعات مجلس المحافظين.

■ المجلس العام:

هو الهيئة الثالثة لاتخاذ القرار في البنك المركزي الأوروبي، وهو يتكون من رئيس البنك المركزي الأوروبي ونائب الرئيس وكذا محافظي البنوك المركزية الأعضاء في الاتحاد الأوروبي، بما في ذلك الدول غير الأعضاء في منطقة اليورو، ومهمة المجلس استشارية حول توجهات السياسة النقدية في المنطقة. ويحضر محافظ البنك المركزي الأوروبي بصورة دورية اجتماعات مجلس الوزراء الأوروبي. كما أن مجلس الوزراء الأوروبي يحضر أيضاً لاجتماعات مجلس المحافظين دون أن يكون له حق التصويت، وهذا المجلس هو الذي يقدم استشاراته بشأن ترتيبات أسعار الصرف التي تقترحها حكومات الدول الأعضاء، ويواجه البنك المركزي الأوروبي العديد

¹ - مغاوري شلبي علي: مرجع سابق، ص 33.

من التحديات التي تواجه السياسة النقدية المعتمدة للحفاظ على استقرار اليورو، ومواجهة تلك هذه التحديات فإن ذلك يتطلب القيام بالعديد من المهام مثل :

- أن يتجنب حدوث الصدمات الاقتصادية في الدول الأعضاء في اليورو، وذلك لأن تعرض أي من الدول الأعضاء لصدمة اقتصادية يضر ببقية الدول الأعضاء وتكون السياسة النقدية العامة للبنك المركزي عديمة الفعالية في علاج صدمات تلك الدول.
- أن تنجح السياسات المالية الوالية للدول الأعضاء في اليورو في تقديم الدعم المطلق للسياسة النقدية الموحدة لنظام اليورو، للحفاظ على استقرار الأسعار وتحقيق مصداقية السياسة النقدية لليورو
- أن تنجح السياسة النقدية الموحدة لنظام اليورو في تحقيق أهداف النمو، وإيجاد فرص العمل في الأجل الطويل، مع المحافظة على استقرار الأسعار، وتخفيض نسبة البطالة في الدول الأعضاء.

ب- دور البنوك المركزية الوالية :

في إطار النظام الأوروبي للبنوك المركزية، فإن دور تلك البنوك يبقى قائماً حيث تساهم في رسم السياسة النقدية لمنطقة اليورو بالاشتراك مع البنك المركزي الأوروبي، علماً أن كل بنك من البنوك المركزية للدول الأعضاء يساهم في رأس مال البنك المركزي الأوروبي، ويشارك في القرارات المتعلقة بتوجهات السياسة النقدية للمنطقة، وذلك عن طريق محافظي البنوك المركزية، الذين يشكلون مجلس المحافظين، ويجب على البنوك المركزية للدول الأعضاء احترام محتوى اتفاقية ماستريخت، وكذلك على الدول الأعضاء أن تحقق التوافق بين النظام الأساسي لبنكها الوالي مع اتفاقية ماستريخت، كما يجب أن تكون البنوك المركزية للدول الأعضاء مستقلة عن الحكومات.

03-04 - سياسة سعر الصرف في منطقة اليورو :

حسب المادة 109 من اتفاقية ماستريخت، فإن مجلس وزراء المالية لمنطقة اليورو هو الذي يحدد سياسة الصرف ويمكنه إنجاز معاهدات دولية بعد الانتهاء من اتخاذ القرار حول نظام صرف اليورو مقابل عملات الدول غير الأعضاء، فالمجلس هو المسؤول عن نظام صرف اليورو مقابل العملات الأخرى، وهو الذي يحدد التوجهات العامة لسياسة الصرف في غياب الاتفاقية الدولية، ويتخذ هذا القرار وفق الأغلبية. ولبنك المركزي دور يلعبه في كلتا الحالتين، لأن المجلس الوزاري يعقد إما بتوصية من البنك المركزي الأوروبي أو بواسطة توصية من المفوضية الأوروبية بعد استشارة البنك المركزي الأوروبي. ويشرف النظام الأوروبي للبنوك المركزية على عملية الصرف وفقاً للتوجهات المحددة من طرف المجلس الوزاري. وفي هذا الإطار فإن اتفاقية ماستريخت تحمي

استقلالية البنك المركزي الأوروبي وإن الوسائط (التدخلات) في سوق الصرف عليها أن تكون متناسبة مع هدف استقرار الأسعار. ولا يمكن القول باختلاف سياسة الصرف و السياسة النقدية في السياسة الاقتصادية الأوروبية، فإلى جانب ضمان سياسة الصرف مع الدول غير الأعضاء، فإن منطقة اليورو تشارك في نظام صرف ثابت لكن قابل للتعديل (أي النظام النقدي الأوروبي مكرر SME-bis) مع دول أخرى أعضاء في الاتحاد الاقتصادي، وذلك دون التخلي عن استقلالية سياستها النقدية.

أ- أداء سياسة الصرف:

تعتبر آلية سعر الصرف هي المحور الأساسي في النظام النقدي الأوروبي وهي تقوم على قاعدتين أساسيتين هما كما يلي¹:

■ ألا يزيد هامش التغير في سعر صرف عملة أي دولة عضو مقابل عملات بقية الدول الأعضاء في النظام عن 2.25% وهو ما يعرف بالسعر المحوري

■ ألا يتم تعديل الأسعار المركزية إلا باتفاق جميع الدول الأعضاء، ضمانا لاستقرار وحدة النقد الأوروبية.

وأغلب البنوك المركزية، ليس لدى البنك المركزي الأوروبي أي سلطة فيما يتعلق باتخاذ قرار في مجال قاعدة الصرف التي تربط اليورو بالعملات الأخرى. فقد نصت المادة (01-109) لاتفاقية ماستريخت على أنه يمكن للمجلس الأوروبي أن يبرم اتفاقيات صرف رسمية لليورو لكن وفقا لتوصيات البنك المركزي، وذلك بهدف التوصل إلى نصوص تتوافق مع هدف استقرار الأسعار. كما نصت المادة (02-109) على أنه في غياب نظام معدل صرف رسمي بالنسبة للعملة أو للعملات الأخرى غير الأعضاء في الاتحاد النقدي، فإنه بعد استشارة البنك المركزي الأوروبي أو وفقا لتوصياته يسمح للمجلس الأوروبي أن يقوم بصياغة توجيهات عامة لسياسة الصرف بالنسبة لهذه العملات، لكن بشرط أن لا تخالف هذه التوجيهات الهدف الرئيسي للنظام الأوروبي للبنوك المركزية، والمتمثل في الحفاظ على استقرار الأسعار.

وتتمثل مهمة البنك المركزي الأوروبي في حيازة وتسيير قسم من الاحتيايات الرسمية للصرف المتعلقة بالدول الأعضاء للاتحاد الاقتصادي و النقدي، فعند البدء بالعمل في الاتحاد النقدي قامت البنوك المركزية الأوروبية بمنح البنك المركزي الأوروبي عملات غير مشاركة صادرة عن احتياياتها الخاصة بها. وعلى الرغم من حيازة البنوك المركزية الونية لأرصدة رسمية للاحتيايات الخاصة بها إلا أن استخدام تلك

¹ - مغساوري شلبي علي: مرجع سابق، ص 17.

الاحتياطات يخضع إلى تصريح من البنك المركزي الأوروبي، وذلك قصد تحقيق تجانس سياسة الصرف في منطقة اليورو.

ب- النظام النقدي الأوروبي المكرر (Le SME-bis) :

أن الإجراءات المقررة في المادة 109 لاتفاقية ماستريخت لا تستند إلا على علاقات الصرف بين اليورو وعملات الدول غير الأعضاء في الاتحاد الأوروبي، ونظرا للمعايير التي تفرضها المشاركة في الاتحاد النقدي، فإن هناك بعض الاستثناءات التي تتمتع بها بعض الدول الأعضاء في الاتحاد الاقتصادي والتي لم تنضم بعد إلى اليورو، وقد عقد مؤتمر دبلن في ديسمبر 1996 لتحديد بعض القواعد التي تتم من خلالها التعاملات مع تلك الدول، وخاصة في مجال أسعار الصرف، ثم وضع تلك القواعد في إطار نظام جديد يسمى بالنظام النقدي الأوروبي المكرر (SME-bis)، وفي قمة (Turin) مارس 1996 اجتمعت الدول الأعضاء لمراجعة اتفاقية ماستريخت وإصلاح المؤسسات الأوروبية، مع تحديد شروط توسع الاتحاد الأوروبي باتجاه أوروبا الشرقية، وفي أستراليا سنة 1997 صادق الأعضاء على قواعد النظام النقدي الأوروبي المكرر، حيث حددت أهداف هذا النظام على أساس حماية العملة الموحدة الأوروبية، من الآثار السلبية الناتجة عن انخفاض عملات الدول التي لم تنضم إلى الاتحاد النقدي الأوروبي.

03-05- آثار اليورو:

حقق اليورو العديد من الآثار الايجابية والتي انعكست في شكل مزايا وفوائد بالنسبة للاقتصاديات الأوروبية وذلك في العديد من المجالات الاقتصادية، وتشير البحوث الحديثة التي أجريت عن فوائد العملة الموحدة للتجارة والدخل، إلى أن المكاسب التي يتوقع تحقيقها من العملة الموحدة، خلال فترة زمنية تتراوح بين 20-30 سنة يمكن أن تكون كبيرة، فعلى سبيل المثال خلصت بعض الدراسات الاقتصادية إلى أن اتحاد العملة يمكن أن يزيد التجارة بين الأعضاء بنسب تتراوح بين 10% و 100%، ويكون ذلك من خلال عمليات خلق التجارة وليس من خلال عمليات تحويل التجارة، ويمكن ذكر أهم الفوائد التي يحققها اليورو للدول الأعضاء.

أ- الآثار الايجابية لليورو:

- يمكن تلخيص الفوائد الداخلية والخارجية التي تمنحها العملة الأوروبية الموحدة كما يلي¹ :
- تساهم العملة الأوروبية الموحدة في اكتمال السوق الداخلي الموحد والاستفادة من خصائص تلك السوق.

¹ -François desheemakaeke, 1998, op.cit., p. 31.

- تعتبر العملة الأوروبية الموحدة أداة فعالة للتسيير في الدول الأعضاء، وذلك من خلال محاربة التضخم، وضبط عجز الموازنة والمديونية العامة والتحكم في أسعار الفائدة.
- تساهم في خلق محيط اقتصادي مستقر وملائم وتفاذي سلبيات ومخاطر تقلبات أسعار الصرف بين عملات الدول الأعضاء وتأثيراتها على الأداء الاقتصادي للدول الأعضاء.
- تساهم في الدفع بالمزيد من الإصلاحات الاقتصادية وإعادة الهيكلة في تلك الدول، والتي بدورها تؤدي إلى خلق ظروف مواتية لنمو العديد من القطاعات الاقتصادية.
- تشكل خطوة أساسية نحو توحيد أسواق العمل بين دول الاتحاد الأوروبي، مما يؤدي إلى خلق المزيد من فرص العمل الجديدة في الأجل الطويل.
- تؤدي إزالة الحواجز الجمركية وغير الجمركية بين الدول الأوروبية إلى زيادة حدة المنافسة بين تلك الدول، إلى جانب المزيد من التحويل في التجارة الخارجية لدول الاتحاد الأوروبي.
- تؤدي إلى إزالة الفوارق بين الدول الأعضاء بالنسبة للمراكز المالية، من خلال توحيد السياسة النقدية.
- تسمح العملة الأوروبية الموحدة في تحقيق استقرار العلاقات الاقتصادية والنقدية الدولية
- تعتبر العملة الأوروبية الموحدة من وسائل التسوية التجارية الدولية وعملة صعبة يتم الاحتفاظ بها ضمن الاحتياطات الرسمية في البنوك المركزية.
- على المستوى العالمي تسمح العملة الموحدة للدول الأوروبية بدور قيادي في الاقتصاد الدولي

ب- الآثار السلبية لليورو:

من بين الآثار السلبية نذكر ما يلي¹:

- تأخر بعض الصناعات عن تحقيق التطور المحقق في بعض الصناعات والقطاعات الأخرى وذلك بسبب المنافسة الناتجة عن وجود اليورو.
- استخدام اليورو يمكن أن يؤدي إلى توحيد سوق العمل في دول الاتحاد إلا أن هذا التوحيد سوف يكون له آثاره السلبية على بعض الدول الأعضاء، وخاصة الدول ذات الأجور العالية، مما يؤدي إلى نقل القوى العاملة ذات الأجور الأقل إلى داخل الدول التي تمنح أجورا أعلى، مما يؤدي إلى فقدان بعض الوظائف لدى القوى العاملة المحلية.

¹ - عمر الشربيني: " الانعكاسات المالية للاتحاد الاقتصادي والنقدي الأوروبي "، مجلة السياسة الدولية، العدد 134، 1998، ص 12

▪ استخدام اليورو يؤدي إلى هجرة رؤوس الأموال والشركات من الدول الأعضاء ذات التكاليف الأعلى كالمضرائب المرتفعة مثلاً، إلى الدول الأخرى ذات التكاليف الأقل، ومع وجود السياسات الداعمة السليمة يمكن أن يؤدي اعتماد اليورو إلى تحقيق مكاسب صافية كبيرة للدول الأعضاء الجدد في الأجل الطويل، ويجعلها أكثر قوة من الناحية الهيكلية مثل باقي الأعضاء في الاتحاد الأوروبي.

ويمكن القول أن أوروبا قد أدركت أهمية التكامل الاقتصادي كأداة لتحقيق الأهداف التنموية وتوسيع السوق الواسعة، فحرية تنقل الأشخاص والخدمات ورؤوس الأموال تجعل العملة الموحدة تساهم في تعزيز التكامل الاقتصادي الأوروبي، كما تعطي دفعا جديداً للسوق الموحدة¹. وفي نفس الإطار فقد ركزت دول الاتحاد الأوروبي على إستراتيجية التوسع وتعميق الروابط مع الدول والتكتلات الاقتصادية الإقليمية خارج حدود القارة². غير أن بعض الدراسات الاقتصادية تشير إلى أن النجاح طويل الأمد لمنطقة اليورو يعتمد على تحقيق الاتحاد السياسي للمنطقة، وذلك بهدف تقليل مدى ظهور الصدمات غير المتماثلة، إلا أن تلك الدراسات ترى أنه من غير المحتمل أن يكون هناك تقدم في الوحدة السياسية في المستقبل المنظور، مما يجعل منطقة اليورو بدون الاتحاد السياسي منطقة هشّة، كما أن حظوظ المنطقة في النجاح والاستمرار خارج إطار الوحدة السياسية ستكون قليلة.

المطلب الثالث: تقييم إنشاء المناقشة النقدية وفق نظريات منطقة العملة المثلى

يحتاج تقييم إنشاء المناقشة النقدية وفق نظريات المنطقة النقدية المثلى، إلى تحليل اقتصادي يستند أساساً على عرض المزايا والتكاليف المتعلقة بإقامة الوحدة النقدية، ويمكن عرض وتقييم إنشاء المناقشة والاتحادات النقدية وفق شروط نظريات منطقة العملة المثلى وذلك كما يلي:

01- أهمية توافر المؤشرات في المنطقة المتكاملة:

هناك العديد من المؤشرات ضمن منطقة العملة الموحدة والتي تختلف تأثيراتها على تلك المنطقة والعوامل الموجودة بها.

¹ - Hervé Juvin : stratégies pour l'Euro, Edition les Djinns, Paris, 1998, p. 11.

² - ارتبط الاتحاد الأوروبي بشبكة من اتفاقيات المشاركة والتجارة الحرة مع عدد من الدول والتكتلات مثل اتفاقيات المشاركة مع إسرائيل سنة 1995، الأردن سنة 1997، مصر سنة 2001، تونس سنة 1995، وغيرها كذلك أبرم اتفاقيات للتكامل الاقتصادي الإقليمي والتعاون مع عدد من التكتلات منها، اتفاق التعاون مع دول الآسيان في سنة 1980 واتفاق التجارة الحرة مع المنطقة الاقتصادية الأوروبية في سنة 1992.

■ المؤشرات التي تؤثر على أداء رأس المال:

من بين أهم المؤشرات التي تؤثر سلباً على أداء رأس المال للمنطقة المتكاملة، تتمثل في أن أسعار الفائدة على الأوراق المتناظرة هي نفسها من الناحية الواقعية في المناقشة الغنية أو ذات الحاجة لرأس المال. كما أن العملة الموحدة تؤدي إلى إنهاء دور البنك المركزي الوطني لصالح البنك المركزي الموحد للمنطقة، وهو ما يؤدي إلى إدارة مركزية للسياسية النقدية، مما يخفف من حجم الدعم المقدم للعمالة الوطنية ومستوى التشغيل المحليين مما يؤدي إلى تحقيق الأهداف المركزية بدلاً من أهداف الدولة الواحدة.

■ المؤشرات التي تؤثر على معدلات النمو للمنطقة:

تتمثل أهمية المنطقة النقدية في الميزة المتعلقة بالقدرة على تغيير معدل نمو عرض النقود مما يجعل تكاليف وفوائد توحيد العملات الوطنية متباينة، وذلك حسب اختيار الدول في تغيير معدل العرض النقدي، وحسب التشابه القائم في الهياكل الاقتصادية لتلك الدول.

■ المؤشرات التي تؤثر على حركة عوامل الإنتاج:

يقصد بسوق العمل هي المنطقة التي لا يمكن أن يوجد فيها فائض من عرض العمل وفائض من الطلب عليه في نفس الوقت، فإذا كان العمل متحركاً بين العديد من أسواق العمل فإن ذلك سوف يشكل سوقاً واحدة للعمل، كما أن التباين في مستويات الأجور يكون محدوداً في العديد من المناقشة الجغرافية، نظراً لأن انتقال العمالة سيكون باتجاه المشروعات ذات الطلب على العمالة، كما أن المنافسة بين العمال سوف تبقى على أجور متقاربة، إلى جانب ذلك فإن معدلات البطالة في أسواق العمل ستكون متطابقة في معظم أسواق العمل. وحتى يتأكد دور استقلالية البنوك المركزية في منطقة العملة الموحدة، فعندما تكون أسواق العمل مجزأة وانتقال العمالة مقيد، فإن قيام البنوك المركزية في المناقشة ذات البطالة المرتفعة بإتباع سياسة نقدية توسعية بينما تتبع البنوك المركزية في المناقشة التضخم سياسة نقدية انكماشية، فإن دور البنوك المركزية المستقلة سيكون محدوداً رغم تجزئة أسواق العمل. حيث لا يمكن لأحد البنوك المركزية في إدار التغيير في السياسة النقدية أن يغير في أسعار الفائدة على الأوراق المالية مقارنة بالأسعار الدولية، مما يتطلب تجزئة أسواق رأس المال الوطنية بصفة جزئية، إلى جانب تجزئة أسواق العمل بما يضمن تنفيذ سياسات نقدية مستقلة. ورغم تحقيق الدول في المنطقة للسياسات النقدية المستقلة فإن تكاليف الإبقاء على عملات وطنية مستقلة ستكون كبيرة أيضاً، أما إذا كانت المكاسب من تدفق السلع وانتقال الأوراق المالية وإلغاء التكاليف المرتبطة بعمل أسواق الصرف الأجنبية

أكبر من تكلفة البطالة المرتفعة بسبب خفض عدد البنوك المركزية فإن الحفاظ على عملات مستقلة لن يمثل مسألة مهمة بالنسبة لتلك الاقتصاديات¹.

■ المؤشرات التي تؤثر على أسواق الصرف :

تتجه الدورات الاقتصادية في الدول والمناطق المتجاورة جغرافياً لأن تكون متماثلة في التوقيت وحرية الحركة، كما يمكن للاقتصاديات الصغيرة أن تحقق العديد من المنافع من خلال دمج عملاتها مع بعضها البعض أو مع الدول الكبيرة، مما يوفر لها فرص الاستفادة من الدخول إلى أسواق الدول الكبيرة بطريقة سهلة. وفي هذا الإطار فإن تعظيم الفوائد من الوحدة النقدية، يتم من خلال تنسيق السياسات النقدية وربط كل عملة لوحدة حسابية مشتركة، كما يمكن لتلك الدول أن تربط عملاتها في سوق الصرف الأجنبي، وتقوم بتنسيق سياساتها النقدية لتقليل من احتمال الاختلالات المستمرة في المدفوعات على أساس المعدلات القائمة، علماً أن الآلية القائمة على ربط العملات في سوق الصرف الأجنبي، هي التي تم اعتمادها في دول الاتحاد الأوروبي².

02- تقييم مدى إنشاء منطقة اليورو وفق شروط منطقة العملة المثلى :

يعتمد إنشاء الاتحاد النقدي لمنطقة معينة على الحاجة الفعلية للاقتصاديات تلك المنطقة في تسهيل المعاملات البيئية وتخفيض تكاليف الصرف، والقضاء على التشنجات السعرية، مما يجعل الاتحادات النقدية التي قامت على هذا الأساس أكثر نجاحاً من الاتحادات التي تقوم أساساً على دفع عملية التكامل الاقتصادي بين دول المنطقة، بما يعني أن عملية الاندماج يجب أن تسبق الاتحاد النقدي، وترى بعض الدراسات الاقتصادية أن سعى الدول إلى اعتماد العملة الموحدة قبل تحقيق الاندماج الاقتصادي، يجعل بعض آثار الاندماج غير حقيقية وغير فعلية، مما يقودنا إلى التفكير في ضرورة جعل الاندماج الاقتصادي قبل الاتحاد النقدي باعتباره مرحلة من مراحل الاندماج والتكامل وليس العكس³.

وفي إطار تقييم مدى انطباق شروط المنطقة المثلى على الدول الأوروبية، يمكن القول أن الأزمات غير المتناظرة داخل المنطقة الأوروبية تمثل أهم المسائل الفعلية التي تعيق تحقيق درجة من المثالية داخل تلك المنطقة، فالتوصل إلى حلول للأزمات غير المتناظرة مسألة ممكنة ولكن على المدى الطويل. ورغم أن بعض الدراسات الاقتصادية تؤكد أن معظم شروط المنطقة النقدية المثلى متوفرة في أوروبا ومنها درجة الانفتاح

¹ - توماس ماير وآخرون : " النقود والبنوك والاقتصاد " ، ترجمة السيد أحمد عبد الخالق، دار المريخ، الرياض، 1996، ص 677.

² - توماس ماير وآخرون : مرجع سابق، ص 678.

³ - Andrew K. Rose & Charles Angel, 2002, op.cit., p. 1085.

الاقتصادي العالية وتطور الأسواق المالية، إلا أن تلك الدراسات ترى أن مرونة الأسعار وحركة العمالة ضعيفة جدا. إلى جانب الحواجز المرتبطة باللغة والثقافة، تضاف إليها نظم وبرامج الحماية الاجتماعية والتأمين على البطالة والتي تحد من حركة العمالة عكس الولايات المتحدة الأمريكية.

وعند الإشارة إلى الأزمات داخل منطقة اليورو، نجد مثلا أن ارتفاع حجم الإنفاق العام الممول عن طريق القروض، قد يؤدي إلى ارتفاع أسعار الفائدة مما يؤدي إلى إعاقة النمو في الناتج الداخلي الإجمالي في جميع دول المنطقة، هذا إذا أخذنا بعين الاعتبار أن الوفورات الخارجية السالبة الناتجة عن ارتفاع سعر الفائدة هي التي تغطي عن الوفورات الخارجية السالبة الناتجة عن الإنعاش الاقتصادي، بينما على العكس عند ارتفاع الوفورات الخارجية الايجابية فإن الإنعاش الاقتصادي سينعكس أثره ايجابيا على جميع دول المنطقة، باستثناء الدولة المقترضة التي سوف تتحمل التكاليف، وعليه يمكن القول أن أهمية الوفورات الخارجية أساسية بالنظر إلى المكانة النسبية لكل بلد في المنطقة¹. ويمكن من جانب آخر توقع حدوث بعض التوترات الاجتماعية ناتجة عن السياسات النقدية للمنطقة.

وتبين التجربة الأوروبية رغم أن اقتصادياتها متنوعة ومتشابهة، إلا أنها بعد 1989 تعرضت إلى صدمة عديمة التماثل غير متوقعة ناتجة عن الاتحاد بين ألمانيا الشرقية وألمانيا الغربية، حيث وصلت احتياجات التمويل في ألمانيا سنة 1990 إلى 03% من الناتج المحلي الإجمالي، والذي كان ممولا عن طريق القروض وليس الضريبة، فقد نتج عنه ارتفاع في أسعار الفائدة إلى نسبة 09% مما أدى إلى ارتفاع معدلات الفائدة للدول المجاورة خاصة في فرنسا. ورغم أن اليورو يتمتع بقاعدة اقتصادية متينة تتمثل في معايير التقارب الاقتصادي التي يعتبر الالتزام بها شرطا ضروريا للانضمام إلى تلك المنطقة، إلا أن وجهة نظر بعض الاقتصاديين في الولايات المتحدة من أمثال ميلتون فريدمان ترى بان إنشاء الاتحاد الأوروبي تم بقرار سياسي وليس على أسس اقتصادية كاملة، حيث تم إنشائه قبل استكمال الشروط الأساسية لذلك². كما أشارت بعض الدراسات التطبيقية التي تم إجراؤها على ألمانيا الاتحادية لقياس مدى تمثيلها لدرجة مثالية المنطقة النقدية، بينت تلك الدراسة أن ألمانيا لا تمثل منطقة عملة مثلى، نظرا لان الاتحاد النقدي الاجتماعي والاقتصادي الألماني يمثل تطلعات المجتمع الألماني السياسية والاجتماعية، ولا يولي اهتماما للمسائل

¹ - محمد بن بوزيان وآخرون: مرجع سابق، ص 412.

² - قحايرية أمال: مرجع سابق، ص 234.

الاقتصادية بدرجة أكبر¹ وفي هذا الإطار يمكن القول أن نظرية المنطقة النقدية المثالية التي نجدها أساساً في إطار معدل الصرف الثابت ومعدل الصرف العائم لا تركز على أهمية وجود الاتفاق والتنسيق بين السياسات الاقتصادية للمنطقة المتكاملة، وانطلاقاً من ذلك يمكن القول أن التجربة الأوروبية تركز على التنسيق بين السياسات النقدية من خلال البنك المركزي الأوروبي، وأن تنسيق السياسات الاقتصادية في المجموعة الأوروبية لا يقتصر دوره على تأمين الدور المعاكس للبنك المركزي الأوروبي، وهو ما يجعل هدفه الأساسي يتمثل في التسيير المشترك للأزمات غير المتناظرة². ويمكن مقارنة مدى توفر الشروط الخاصة بالعملة الموحدة في الاتحادات النقدية عبر العالم من خلال الجدول الموالي.

¹ - Atish R. Ghosh & Holger C. Wolf in *On the Mark(s): Optimum Currency areas in Germany*, Economic Modeling 13, 1996, p. 572.

² - محمد بن بوزيان وآخرون: مرجع سابق، ص 412.

جدول رقم: 09-02

المقارنة بين المناطق النقدية والخصائص الأساسية لها

الاتحاد النقدي	الاتحاد النقدي دول شرق الكاريبي	الاتحاد النقدي والاقتصادي لغرب إفريقيا	الاتحاد النقدي والاقتصادي لإفريقيا الوسطى	الاتحاد النقدي منطقة اليورو	المنطقة النقدية المشتركة لإفريقيا	اتفاقية الاتحاد النقدي لدول مجلس التعاون الخليجي
عدد الدول الأعضاء	08	08	06	17	04	04
العملة الموحدة	نعم	نعم	نعم	نعم	لا ولكن الراند يتداول في جميع الدول	لم يتقرر بعد
البنك المركزي الموحد	نعم	نعم	نعم	نعم والبنوك المركزية الوطنية تنفذ السياسة النقدية	لا ولكن بنك الاحتياط لإفريقيا له نفوذ هام	لم يتقرر بعد
صندوق الاحتياطات المشتركة	نعم	نعم	نعم	نعم		لم يتقرر بعد
منطقة التجارة الحرة				نعم	نعم	نعم
التعريف الجمركية الخارجية الموحدة		نعم	نعم من حيث المبدأ	نعم	نعم	نعم
الحساب الجاري القابل للتحويل	نعم	نعم بضمانة خزينة فرنسا	نعم بضمانة خزينة فرنسا	نعم	نعم	نعم
درجة تحرك رأس المال داخل المنطقة	معتدلة	متدنية والمبدأ حرة	متدنية والمبدأ حرة	مرتفعة	مرتفعة	حرة من حيث المبدأ
مثبت خارجي مشترك لسعر الصرف	نعم مرتبط بالدولار	نعم مرتبط باليورو	نعم مرتبط باليورو	لا	لا	الدولار

المصدر: رجان غوفيل : دول مجلس التعاون الخليجي ودراسة حالة التكامل الاقتصادي العربي ، معهد السياسات الاقتصادية ، صندوق النقد العربي ، 2005. ص 233 (بتصرف الباحث لغرض التحديث)

ويمكن القول بوجود الاختلاف في مستوى التكاليف ودرجة تأثيرها بالنسبة لدول اليورو مقارنة بالمناطق النقدية الأخرى، فمستوى وترتيب التكاليف يتغير فعليا طبقا لمرونة الأسعار والأجور وحركة عوامل الإنتاج في الدول الأوروبية، فإذا كان تحرك رؤوس الأموال مرتفع في أوروبا، فإن تحرك عنصر العمل يبقى منخفض أمام القيود الإدارية (اعترافات بالشهادات، انتقالية الحقوق الاجتماعية وغيرها، إضافة لذلك الحواجز الثقافية واللغوية يصعب إلغائها).

وفيما يتعلق بآثار الصدمات الاقتصادية الكلية على الدول الأوروبية، فإن أغلب التكاليف المتعلقة بتشكيل الاتحاد النقدي مصدرها انعدام آلية سعر صرف كأداة للتصحيح عند مواجهة الصدمات عديمة التماثل، فقد ركزت بعض الدراسات على قياس آثار تلك الصدمات على الدول الأوروبية. كما حاولت العديد من الدراسات التطرق إلى دراسة الصدمات الاقتصادية الكلية على مستوى الشراكة الاقتصادية الأوروبية (CEE)، وتقييم آثار تلك الصدمات. وقد توصلت بعض الأبحاث (T.Bayoumi) و (B.Einchengreen) إلى أن دول المجموعة الأولى وهي ألمانيا، بلجيكا، لوكسمبورج، هولندا، الدانمارك وفرنسا، والتي تشكل القاعدة الاقتصادية لأوروبا، تمثل اقتصاديات ذات درجة عالية من الارتباط، كما أن الصدمات الناتجة عنها تعد أقل أهمية، أما دول المجموعة الثانية والتي تشكل محيط أوروبا فإنها تتميز بوجود الصدمات عديمة التماثل وذات المدى الطويل. وتدلل هذه النتيجة على أن الاتحاد الاقتصادي والنقدي لا يشكل منطقة نقدية مثلى، كما انتقدت بعض الدراسات درجة المثالية في دول المجموعة الأوروبية واعتبرتها غير موجودة، وذلك انطلاقا من أن قبول أو رفض عضويات بعض الدول الراغبة في الانضمام يقوم أحيانا على أسس غير اقتصادية. إلا أن بعض الاقتصاديين يرون أن الدراسات التي توصلت إلى أن أوروبا لا تمثل منطقة نقدية مثلى، لم تأخذ بعين الاعتبار المزايا المتعلقة بالاتحاد الاقتصادي والأوروبي، كما أنها لم تستخدم البيانات المستقبلية لتحليل الصدمات المستقبلية ذات الطبيعة غير المتوقعة.

خاتمة الفصل:

يمثل التعاون النقدي أساساً للتعاون الاقتصادي بين الدول، ويمكن القول أن التجربة الأوروبية في التكامل الاقتصادي والنقدي قد تميزت بالتدرج في المراحل التكاملية، وذلك خلال فترة زمنية تتناسب معبيعة وحركة الاقتصاد في الدول الراغبة في الانضمام وتحقيق الوحدة النقدية. كما يمكن القول أن الدول الأوروبية في عملية التكامل النقدي قد اشتركت الوفاء بمعايير التقارب بين مؤشرات الاقتصاد الكلي، سواء المتعلقة منها بالسياسات النقدية أو بالسياسات المالية، وذلك بغرض تحقيق التقارب الأفضل في الأداء الاقتصادي وتسهيل عملية التكامل بما يسمح بزيادة وتعظيم المنافع من إقامة الوحدة النقدية، كما تم الاتفاق على استقلالية البنك المركزي المشترك للمنطقة عن سياسات وتدخلات الدول الأعضاء، إلى جانب الاتفاق على أسس العلاقة بين البنك المركزي المشترك والبنوك المركزية للدول الأعضاء، وحجم التنسيق والتعاون المطلوب لضمان الاستجابة للقرارات النقدية المركزية.

ورغم عدم استكمال المجموعة الأوروبية لجميع شروط المنطقة النقدية المثالية، إلا أن تلك الاقتصاديات تمكنت من تحقيق الاتحاد الاقتصادي والنقدي، من خلال تجربة متقدمة عن جميع تجارب التكامل القائمة، ورغم الاختلافات العديدة بين الاقتصاديات الأوروبية، إلا أن الاتفاق على الإلزامية في الأخذ بالقرارات المشتركة يعتبر عاملاً مهماً من عوامل نجاح تلك التجربة، بل أن ذلك ساعد تلك المنطقة على الوفاء بالشروط الأساسية سواء الاقتصادية أو السياسية لتحسين دور العملية التكاملية.

الفصل الثالث

الفصل الثالث: الاقتصاديات الخليجية وتطور الأنظمة والسياسات النقدية

مقدمة الفصل:

يشكل قيام الاتحاد النقدي الخليجي أهمية اقتصادية كبرى لدول مجلس التعاون، فتحقيق هذا الهدف مسألة مهمة لدعم وتعزيز التبادل والتجارة والتنمية بين دول المنطقة، إلى جانب تعزيز القدرات الرامية إلى استقطاب المزيد من الاستثمارات الأجنبية ورؤوس الأموال الخليجية والعربية، وسعيًا لتحقيق تلك الأهداف فقد قامت دول مجلس التعاون الخليجي بالعديد من الخطوات المهمة على طريق تحقيق التكامل الاقتصادي والعملية الموحدة. وعلى الرغم من الإنجازات العديدة التي تم تحقيقها في هذا الصدد، إلا أنها لا تزال تواجه الكثير من التحديات. ونظرًا لأن التعاون النقدي يعتبر أمرًا ضروريًا للوصول إلى التكامل الاقتصادي، فقد شرعت دول مجلس التعاون الخليجي في استكمال الإصلاحات المتعلقة بتنسيق السياسات النقدية والمالية، تمهيدًا لتحقيق الوحدة النقدية، وقد حققت خلال الثلاثة عقود الماضية تقدماً اقتصادياً كبيراً في رفع مستوى المعيشة، إلى جانب إنجاز تطور جيد في القطاعات الإنتاجية، وذلك مقارنة بوضعها الاقتصادي قبل هذه الفترة. وسوف نقوم خلال هذا الفصل بالتركيز على مسيرة دول مجلس التعاون وذلك بالتركيز على مشروع الوحدة النقدية، والتطور التاريخي للأنظمة والسياسات النقدية، إلى جانب التركيز على درجة التنسيق والتعاون النقدي بين تلك الدول، من خلال التطرق إلى النقاط التالية:

- دراسة الإطار التاريخي لتطور الأنظمة النقدية في دول مجلس التعاون
- دراسة مختلف الخصائص الهيكلية للاقتصاديات الخليجية
- تحليل مؤشرات ومعايير التقارب في الأداء الاقتصادي لدول مجلس التعاون الخليجي

المبحث الأول: التطور التاريخي للنظم النقدية في دول مجلس التعاون

في إطار الاهتمام بالتطور التاريخي للأنظمة النقدية الخليجية وصولاً إلى المراحل الحالية من مشروع الوحدة النقدية بين دول المجلس، يمكن القول أن تلك الأنظمة قد شهدت العديد من السياسات والنظم النقدية والمالية، فقد عرفت في بعض المراحل التاريخية بعض صيغ الوحدة النقدية، خاصة في ظل الفترة الاستعمارية البريطانية باستثناء السعودية التي تميزت بوضع نقدي مختلف¹، ويمكن الإشارة إلى التطور التاريخي للأنظمة النقدية الخليجية وإبراز مستوى التنسيق والتعاون الذي تم في المجال النقدي بين تلك الدول.

المطلب الأول: المرحلة الأولى: 1914-1945

كانت العملات النقدية المتداولة في دول الخليج العربية بعد الحرب العالمية الأولى تتمثل أساساً في العملات المعدنية الأجنبية ومنها العملة التركية، والروبية الهندية أو ريال ماريا تريزا (Maryi Theresa)، إضافة إلى وجود بعض النقود الورقية كالดอลลาร์ الأمريكي والجنية الأسترليني، ولم يقتصر استعمال هذه العملات على الدول الخليجية فقط، فقد كان استعمالها تقريباً في جميع البلدان العربية²، ومنذ بداية القرن العشرين كانت الروبية الهندية تمثل العملة الرئيسية والنقد القانوني الوحيد في كل من الكويت، البحرين، قطر، الإمارات، وبعض الأجزاء من عمان والسعودية. غير أنه في سنة 1928 أصبح الريال الفضي هو العملة الرسمية في السعودية، وتم ربطه بالجنيه الأسترليني الذهبي على أساس عشرة ريالات مقابل جنيه واحد. ونتيجة للتقلبات التي حدثت في المستوى العام للأسعار العالمية للذهب والفضة سنة 1931 ولعدم سيطرة السعودية على العملة، اضطرت إلى سحب الريال المذكور من التداول سنة 1935، وتم طرح ريال جديد للتداول سنة 1936 وأصبح عملة رسمية حتى سنة 1956. أما بقية الدول الخليجية فقد أبقّت على استخدام الروبية الهندية. وترجع أهم أسباب الارتباط بتلك العملة إلى المبادلات التجارية القائمة في تلك الفترة بين الهند والدول الخليجية، وقد استمر تداول العملة الهندية في تلك الدول إلى سنة 1959 حيث قامت الهند بإصدار عملة خاصة بالدول الخليجية والتي سميت بروبية الخليج.

¹ - عبد المنعم السيد علي: "التطور التاريخي للأنظمة النقدية في الأقطار العربية"، مركز دراسات الوحدة، بيروت، 1983، ص. 85.

² - إيمان عبد الكاظم جبار الكريطي: "العملة الخليجية الموحدة الفرص والتحديات"، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، جامعة كربلاء، العراق، ص 75.

المطلب الثاني: المرحلة الثانية: 1945 لـ 1980

بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية أصبحت معظم الدول تحت سيطرة الدول الكبرى مثل فرنسا وبريطانيا، مما جعل أوضاعها المالية والنقدية مرتبطة بالدول المستعمرة، ومع بداية الستينيات تمكنت تلك الدول من تحقيق الاستقلال السياسي والاقتصادي عن تلك الدول، أما السعودية والكويت فإلى جانب تحقيق الاستقلال السياسي والاقتصادي فقد تمكنت من تحقيق الاستقلال النقدي، فانضمت السعودية إلى مؤسسة بريتون وودز سنة 1945 وقامت في سنة 1956 بتأسيس مؤسسة النقد السعودية كبنك مركزي لها. أما الكويت فقد قامت في سنة 1961 بتأسيس لجنة للعملة، وتمكنت في سنة 1968 من تأسيس بنك مركزي، أما باقي دول الخليج فقد استمرت في تداول الروبية الهندية، ونتيجة لعمليات التهريب للروبيات الهندية فقد أصدرت الهند سنة 1959 عملة مخصصة للاستعمال في أقطار الخليج والتي تسمى بالروبية الخليجية مساوية للروبية الهندية ومتعادلة مع الجنيه الإسترليني إلا أنها لم تكن عملة قانونية في الهند مما دفع الدول الخليجية إلى التخلص منها كعملة¹.

وتعتبر الكويت أول دول تخلت عن الروبية الهندية سنة 1961 وقامت بإصدار الدينار الكويتي، كما قامت بتأسيس مجلس النقد حيث كان الدينار الكويتي عملة متداولة ومرتبطة بالجنيه الإسترليني حتى سنة 1967. وفي سنة 1964 كانت البحرين قد قامت بتأسيس مجلس النقد وأصدرت في سنة 1965 الدينار البحريني كعملة مرتبطة بالجنيه الإسترليني²، أما قطر والإمارات فقد تخلصت من الروبية الهندية حيث تم استعمال الريال السعودي في كل من أبوظبي ودبي، وفي سنة 1956 أنشأت مجلس قطر ودبي وتم إصدار عملة جديدة سميت بريال قطر ودبي، والتي أصبحت تمثل العملة القانونية، وتم سحب الريال السعودي من التداول. أما عمان فقد أبتقت على الروبية الهندية حتى سنة 1970 حيث تم إنشاء سلطة نقد مسقط والتي أصدرت عملة سميت بالريال السعدي وكانت تعادل قيمة الجنيه الإسترليني³. وقد استمر تداول هذا الريال حتى سنة 1972 حيث تم إنشاء مجلس نقد عمان وتم تغيير اسم العملة إلى الريال العماني مع الإبقاء على نفس القيمة من الذهب، وفي سنة 1974 تم إنشاء بنك عمان المركزي. أما البحرين فقد أبتقت على استعمال الدينار البحريني، حيث أنشأت مؤسسة نقد البحرين سنة 1973 لتحل محل نقد البحرين، ومهمتها إصدار العملة

¹ - عبد المنعم السيد علي: "الاتحاد النقدي الخليجي والعملة الخليجية المشتركة"، مرجع سابق، ص 93.

² - إيمان عبد الكاظم جبار الكريطي: مرجع سابق، ص 76.

³ - عبد المنعم السيد علي: "الاتحاد النقدي الخليجي والعملة الخليجية المشتركة"، مرجع سابق، ص 96.

والإشراف عليها¹. أما الإمارات فقد سعت إلى إصدار عملة خاصة سنة 1973 حيث تم إنشاء مجلس نقد دولة الإمارات والتي تتمثل مهمته في إصدار العملة والرقابة والإشراف على الجهاز المصرفي، وفي نفس السنة تم إصدار الدرهم الإماراتي ليحل محل العملتين وتم تحويل المجلس إلى بنك مركزي سنة 1980. ويمكن من خلال الجدول الموالي الإشارة إلى البنوك المركزية والعملات المعتمدة في دول مجلس التعاون الخليجي.

جدول رقم: 10-03

البنوك المركزية والعملات الوطنية لدول مجلس التعاون الخليجي

البنك المركزي	تاريخ التأسيس	العملة الوطنية	سعر صرف بالدولار مقابل العملات الخليجية سنة :		
			2012	2010	2006
مؤسسة النقد العربي السعودي	1956	الريال السعودي	3.7500	3.7500	3.7000
البنك المركزي الكويتي	1961	الدينار الكويتي	0.2800	0.2868	0.2902
مجلس نقد قطر ودبي	1956	الريال القطري	3.6400	3.6400	3.6400
بنك عمان المركزي	1974	الريال العماني	0.3845	0.3845	3.6725
البنك المركزي الإماراتي	1980	الدرهم الإماراتي	3.6725	3.6725	0.3846
مصرف البحرين المركزي	2006	الدينار البحريني	0.3760	0.3760	0.3760

المصدر: من إعداد الباحث استناداً إلى:

عبد المنعم السيد علي: "الاتحاد النقدي الخليجي والعملة الخليجية المشتركة"، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت 2008، ص 173
صندوق النقد العربي: التقرير الاقتصادي العربي الموحد، أعداد 2006، 2011.
مؤسسة النقد العربي السعودي، النشرة الإحصائية، ديسمبر، 2012.

وقد استطاعت دول الخليج بشكل عام أن تحقق العديد من التطورات والانجازات في المجالات النقدية أو المالية، حيث قامت بإصدار عملاتها الخاصة لتحل محل العملات الأجنبية المختلفة، كما تم إنشاء البنوك والمؤسسات النقدية الوطنية لاستكمال إدارة العمليات النقدية المتمثلة في الإصدار وتوجيه السياسة الائتمانية والرقابة على العمليات المصرفية. وقد تطورت مهام البنوك والمجالس النقدية الخليجية بصورة سريعة، فبعد أن كانت مهامها مقتصرة على إصدار النقد، فقد أصبحت تؤدي دور مهما في مجال المحافظة على أسعار صرف العملات الوطنية وتحقيق الاستقرار النقدي والاقتصادي. ويمكن عرض أهم السمات التي ميزت الأوضاع النقدية في الدول الخليجية كما يلي:

■ غياب الاقتراض الحكومي واقتراض البنوك التجارية من البنك المركزي باعتبار هذه البلدان منتجة ومصدرة للنظف الذي يعتبر المصدر الأساسي للاحتياجات الضخمة من العملات الأجنبية.

¹ - في سنة 2006 تم تحويل المؤسسة إلى مصرف البحرين المركزي.

■ تمثل الاحتياطات من العملات الأجنبية العامل الفعال في توسع النقود الاحتياطية لدى البنوك التجارية في الدول الخليجية، فزيادة الاحتياطات الأجنبية يؤدي إلى ارتفاع حجم السيولة المصدرة، كما يؤدي إلى زيادة الودائع الحكومية لدى المؤسسات النقدية.

المطلب الثالث: المرحلة الثالثة: 1980 لـ 2012

ابتداءً من سنة 1980 توجهت معظم الدول الخليجية إلى ربط عملاتها بالدولار أو بحقوق السحب الخاصة، حيث تم ربط الريال العماني بالدولار سنة 1980 بينما تم ربط الريال القطري والسعودي والدينار البحري والدرهم الإماراتي بحقوق السحب الخاصة. أما الدينار الكويتي فقد تم ربطه بسلة خاصة مكونة من عملات عملاتها التجاريين مع إعطاء الوزن الأكبر للدولار الأمريكي، وفي مؤتمر القمة الثاني والعشرين في سنة 2001 والذي اتفقت فيه الدول الخليجية على إقامة اتحاد نقدي وعملة مشتركة بحلول سنة 2010¹، على أن يتم ربط عملات جميع دول المجلس بالدولار الأمريكي كمثبت مشترك لعملاتها بنهاية 2002، وقد قامت البحرين في سنة 2001 بربط عملتها بالدولار الأمريكي، أما عمان وقطر فقد قامت بالربط عند سعر صرف ثابت، أما السعودية على الرغم من أن حقوق السحب الخاصة تمثل عملة الربط للريال السعودي إلا أنها قامت بالتحول إلى الربط بالدولار بناء على الاتفاق، وفي المقابل أيضاً قامت الكويت بربط عملتها بالدولار سنة 2003 ثم تخلت عنه إلى الربط بسلة من العملات في سنة 2007، وقد بررت ذلك بارتفاع معدلات التضخم منذ الانتقال إلى الربط بالدولار². وعلى العكس من ذلك يرى بعض الاقتصاديين أنه في ظل تسعير فواتير الصادرات النفطية الخليجية بالدولار الأمريكي، فإن ارتباطها بالدولار يشكل عامل مهم لاستقرار وانخفاض معدلات التضخم في تلك الاقتصاديات، كما يؤدي إلى التقليل من مخاطر سعر الصرف، وإلى التقليل من حدة التذبذبات في العملات المحلية، كما أن مكاسب الاستقرار الخارجي الناتج عن الربط بالدولار في مكونات التجارة الخارجية النفطية وغير النفطية تفوق مكاسب الاستقرار الناتج عن الربط بحقوق السحب الخاصة، خاصة في ظل تسعير معظم الصادرات والواردات والأصول والخصوم المالية بالدولار الأمريكي³.

¹ - وفق الجدول الزمني الذي حدده دول مجلس التعاون يتم تحقيق الوحدة النقدية في سنة 2010 على مرحلتين الأولى تكون باعتماد الدولار كمثبت مشترك للعملات الخليجية سنة 2003، والمرحلة الثانية تتمثل في استكمال معايير الأداء الاقتصادي المرتبطة بالاستقرار المالي والنقدي وتنتهي سنة 2005 ولمزيد من المعلومات انظر:

- IMF Global Financial Stability Report: *Economic Prospects and Policy Issues*, September, 2003, p. 48, available at (web site : www.imf.org)

² - عبد المنعم السيد علي: "الاتحاد النقدي الخليجي والعملة الخليجية المشتركة"، مرجع سابق، ص 100.

³ - إيمان عبد الكاظم جبار الكريطي: مرجع سابق، ص 78.

وفي إطار التركيز على العملة الخليجية الموحدة فنجد أنه منذ نشأة المجلس سنة 1981 نصت المادة الثانية والعشرون من الاتفاقية الاقتصادية الموحدة الأولى لدول مجلس التعاون، على أن تقوم الدول الأعضاء بتنسيق سياساتها المالية والنقدية والمصرفية وزيادة التعاون بين مؤسسات النقد والبنوك المركزية، بما في ذلك العمل على توحيد العملة، وفي سنة 2000 وخلال قمة مجلس التعاون تم الاتفاق على تثبيت أسعار عملات المنطقة بالدولار، مع وضع جدول زمني لإنشاء اتحاد نقدي وإطلاق العملة الخليجية الموحدة. وفي ديسمبر عام 2001 وافقت دول المجلس على إنشاء اتحاد نقدي بحيث تقوم كل الدول الأعضاء مع نهاية عام 2002 بربط عملاتها بالدولار الأمريكي، والذي يمثل شرط على العملات الوطنية قبل إقرار العملة الموحدة التي ليس بالضرورة أن تكون ذات سعر ربط بالدولار، كما تقوم دول المجلس بحلول عام 2005 بالاتفاق على معايير التقارب اللازمة لنجاح الاتحاد النقدي، وان يتم مع بداية يناير 2010 إطلاق العملة الخليجية الموحدة، وفي هذا الإطار فقد تم في سنة 2002 تشكيل لجنة فنية عالية المستوى لإعداد وتنفيذ الاتفاقات السابقة، وتشمل معايير التقارب في الجانب النقدي والتي تم الاتفاق عليها، وهي معدلات التضخم، معدلات الفائدة، ومدى كفاية احتياطات السلطة النقدية من النقد الأجنبي، كما تشمل معايير التقارب المالي نسبة العجز السنوي من المالية الحكومية إلى الناتج المحلي الإجمالي، ونسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي.

وتسعى حاليا دول مجلس التعاون في إطار تحقيق الوحدة النقدية إلى تطبيق سياسات نقدية موحدة والوفاء بمعدلات التقارب الاقتصادي بين دول المنطقة، بما يضمن التزامن في الدورات والصدمات الاقتصادية للدول الأعضاء، والذي ينتج عن التشابه في السياسات النقدية والمالية المعتمدة، وبحسب رأي العديد من الخبراء الاقتصاديين في منطقة الخليج، فإن دول مجلس التعاون الخليجي تفتقر إلى عامل التزامن في الدورات الاقتصادية، وهي من أهم المجالات الرئيسية التي تتطلب اهتماما خاصا من صانعي السياسات في تلك الدول لوضع القواعد والمؤسسات اللازمة لدعم الاتحاد النقدي وذلك من خلال ما يلي:¹

- إعداد الإطار المحاسبي المالي المشترك
- تقوية الإجراءات المالية والنقدية عند إعداد الموازنات الحكومية
- تشكيل المؤسسات الرئيسية لمنطقة العملة الموحدة وفي مقدمتها البنك المركزي المشترك.
- توفير البيانات الإحصائية وتوسيع المجالات التي تشملها مع اعتمادها على معايير دقيقة ومشتركة.

¹ - أميلي روتليج: "إقامة اتحاد نقدي ناجح في دول مجلس التعاون"، مركز الخليج للأبحاث، 2004، ص 10.

وفي إطار تقييم مشروع العملة الموحدة لدول مجلس التعاون التي كانت مقررة في سنة 2010 فإن نجاح هذا المشروع الذي تم تأجيل إقراره، سيجعل الاتحاد النقدي الخليجي أكبر اتحاد نقدي خارج أوروبا، فدول المجلس تتوفر على 44% من احتياطات العالم المؤكدة من النفط و 22 % من الاحتياطات المؤكدة من الغاز الطبيعي، مما يجعل تلك الدول من أهم مصادر الطاقة في العالم¹. كما أن استقرار الاقتصاد العالمي يتوقف على قدرة تلك الدول على توفير وضمان تصدير تلك الطاقة، ولذا فإن قرار التخلي عن الربط بالدولار سوف يؤدي إلى تفاقم الاختلالات العالمية بالتأثير سلباً على قيمة الدولار². ومن بين العوامل التي أدت إلى تأجيل موعد إقرار العملة الموحدة، التقدم البطيء للدول الأعضاء في الوفاء بمعايير التقارب الاقتصادي، واستكمال الإصلاحات النقدية والمالية والاقتصادية اللازمة، إلى جانب القرار الذي اتخذته كل من عمان سنة 2006 والإمارات سنة 2009 بالانسحاب من المشروع، كما أن الأزمة المالية العالمية الأخيرة، وأزمة الديون الأوروبية قد شكلتا عاملاً مهماً من عوامل التأخير.

ويمكن القول أن التشابه في تطور ونشأة الأنظمة النقدية في دول مجلس التعاون، والمراحل التي مرت بها منذ الحرب العالمية الأولى، يشكل عاملاً مهماً يشير إلى مدى التقارب بين الأنظمة النقدية لتلك الدول، مما يجعل تحقيق المنافع من قيام تكاملها الاقتصادي والنقدي مسألة ممكنة. غير أن عدم التوافق في بعض السياسات النقدية والمالية المطبقة حالياً في دول المجلس، مثل مكونات الموازنات العامة وحجم الدين العام، وأوضاع موازين المدفوعات، والسياسات الضريبية، وتباين الهياكل الاقتصادية، والتباين في المؤشرات والمقاييس الإحصائية، من العوامل التي قد تؤدي إلى صعوبة إجراء الدراسات التحليلية وتوفير البيانات الدقيقة عن المؤشرات الاقتصادية والنقدية. وعلى الرغم من ذلك فإن النتائج المحققة حالياً في دول المجلس يمكن أن تساعد تلك الدول على أن توسع من أسواقها التصديرية وتخفف من الحماية الجمركية، وذلك إلى حين قيام الاتحاد النقدي الذي سوف يؤدي إلى إيجاد سوق مالية موحدة، ويوسع مجال الروابط الاقتصادية للدول الخليجية مع مختلف دول العالم.

المبحث الثاظملي: الخصائص الهيكلية للاقتصاديات الخليجية

¹ - أوغوفاسانو، زبير إقبال: "بلدان مجلس التعاون الخليجي من الاعتماد على النفط إلى تنويع النشاط الاقتصادي"، صندوق النقد الدولي، 2003، ص 04.

² - Alexis Antoniadis in *The Gulf Monetary Union*, CIRS. Center for international and regional studies, p. 18

تشير الدراسات الاقتصادية التاريخية إلى أن الخصائص الأساسية لدول الخليج عند تعاملها الموحد بالروبية الهندية ثم الروبية الخليجية كانت تشابه ملامح وخصائص المنطقة النقدية الموحدة، خاصة في مرحلة الحماية البريطانية، غير أن الاستقلال السياسي قد ساعد على الاستقلالية النقدية لكل دولة. ويمثل التكامل الاقتصادي والنقدي حالياً أهم الأهداف التي تسعى تلك الدول إلى تحقيقها منذ سنة 1981، حيث أنشأت منطقة للتجارة الحرة، كما أنشأت الاتحاد الجمركي والسوق الخليجية المشتركة، وذلك في إطار استكمال المراحل الخاصة بالوحدة النقدية وإصدار العملة الموحدة. وتمثل في هذا الإطار الخصائص الاقتصادية والمالية لدول المجلس أهم الجوانب التي يتم التركيز عليها للوفاء بمتطلبات الوحدة وإتمام الإصلاحات الخاصة بالتكامل الاقتصادي والنقدي.

المطلب الأول: الخصائص النقدية للدول الخليجية

يمثل تحقيق الاستقرار في المؤشرات الاقتصادية أهم العوامل الأساسية اللازمة لاعتماد سياسة سعر صرف موحدة بين مجموعة من الدول، وبالتالي فإن دول منطقة العملة الموحدة يجب أن تستوفي مجموعة من الخصائص والمعايير اللازمة لتحقيق التقارب في الأداء الاقتصادي للمنطقة، ويمكن توضيح أهم المؤشرات الاقتصادية المتعلقة بالجوانب النقدية لدول مجلس التعاون كما يلي:

01- سعر الصرف:

تشكل التقلبات الحادة للدولار الأمريكي مقابل العملات الرئيسية الأخرى والتي تسارعت وتيرتها بعد الأزمة المالية 2008، إلى جانب سياسة الطوارئ النقدية التي تم اعتمادها من طرف البنك الفيدرالي الأمريكي لمواجهة الركود والأزمة المالية، أهم العوامل التي ساهمت في التعرف على الآثار السلبية الناتجة عن ارتباط سعر صرف منطقة اقتصادية، ذات درجة عالية من الانفتاح الاقتصادي بعملة ربط واحدة¹. ويمكن القول أنه نتج عن سياسة الربط بالدولار الأمريكي منذ سنة 2003 وحتى الوقت الحالي تذبذباً في سعر صرف العملات الخليجية مقابل العملات الدولية الأخرى كاليورو والين الياباني والجنيه الإسترليني وغيرها، وذلك نتيجة للتذبذب في سعر صرف الدولار الأمريكي. وفي المقابل فإن الاستقرار في قيمة الدولار لا ينعكس بالضرورة على استقرار أسعار صرف العملات الخليجية، نتيجة الارتباط الفعلي لبعض تلك العملات بعملة أخرى، خاصة عندما يتم تسعير الواردات بعملة دولية أخرى مثل اليورو أو الجنيه وغيرها. وقد شهد الدولار الأمريكي في الفترة بين سنة 2003 و سنة 2007 انخفاضاً ملحوظاً مقابل باقي العملات الرئيسية، وتسارعت وتيرة هذا

¹ - فاييو اسكاشيلاوني وآخرون: مرجع سابق، ص 07.

التراجع خلال الأشهر الأولى من سنة 2007، وعند حدوث الأزمة المالية سنة 2008 فقد تأثر الدولار بصفة كبيرة نظرا لتدفق رؤوس الأموال إلى المناطق الأكثر استقرارا في التوظيف والاستثمار.

ويمكن القول أن الارتباط القوي لل عملات الخليجية بالدولار الأمريكي والذي يعتبر عملة لاقتصاد يتأثر بالحسابات الجارية غير المستدامة والديون المالية المتزايدة، سوف يؤدي إلى إيجاد حالة من عدم الاستقرار في الاقتصاديات الصغيرة المفتوحة¹. ويرجع السبب الأساسي لارتباط دول المجلس التعاون الخليجي بالدولار إلى طبيعة صادرات هذه الدول التي تعتمد في معظمها على منتجات الطاقة المسعرة بالدولار، غير أن سعي الدول الخليجية حاليا إلى تنويع اقتصادياتها وشركائها التجاريين، مع الاحتفاظ بالدولار كعملة للربط، يؤكد رغبة دول المجلس في بلوغ مرحلة الاستقرار في سعر الصرف. وفي المقابل تشير بعض الدراسات الاقتصادية الأخرى أن سعر الصرف الاسمي بين عملات دول المجلس خلال العقدين الماضيين قد تميز بالاستقرار، فمنذ بداية سنة 2003 أصبحت عملات دول المجلس ثابتة مقابل الدولار. والجدول الموالي يعكس أسعار صرف الدولار و وحدة حقوق السحب الخاصة مقابل عملات دول المجلس.

جدول رقم: 11-03

سعر صرف الدولار و وحدة حقوق السحب الخاصة مقابل عملات دول مجلس التعاون الخليجي

سعر صرف حقوق السحب الخاصة سنة :		سعر صرف الدولار سنة :		العملة الوطنية
2012	2011	2012	2011	
5.7442	5.7095	3.7500	3.7500	الريال السعودي
0.4289	0.364	0.2800	0.2760	الدينار الكويتي
5.5757	5.5421	3.6400	3.6400	الريال القطري
0.5889	0.5854	0.3845	0.3845	الريال العماني
5.6255	5.916	3.6725	3.6725	الدرهم الإماراتي
0.5759	0.5725	0.3760	0.3760	الدينار البحريني

المصدر: من إعداد الباحث استنادا إلى:

مؤسسة النقد العربي السعودي: "النشرة الإحصائية"، ديسمبر، 2012.

¹ - فاييو اسكشاقيلاني وآخرون: مرجع سابق، ص 09.

- ويمكن القول أن هناك ثلاث أسباب أساسية قد أدت إلى وجود الاستقرار في أسعار صرف عملات دول مجلس التعاون والتي يمكن الإشارة إليها كما يلي¹ :
- التشابه في البنية الاقتصادية لدول المجلس، حيث أدى الاعتماد على النفط إلى تخفيف الصدمات غير المتماثلة وهكذا لم تظهر الحاجة إلى اللجوء إلى آليات لتعديل سعر الصرف.
 - عدم تعارض السياسات الاقتصادية في دول المجلس مع سياسات تثبيت سعر الصرف، وقد أدى ذلك إلى عدم تقليص مصداقية سعر الصرف.
 - أدى التراكم الكبير في الاحتياطات من العملات الأجنبية في دول المجلس إلى ثبات سعر الصرف، كما ساعد أيضا تراكم تلك الاحتياطات على تجنب مخاطر عمليات المضاربة على سعر الصرف، والتي تحصل عادة عند انخفاض أسعار النفط، وهكذا أدى الارتباط بالدولار الأمريكي إلى استقرار عائدات الصادرات وأعطى دورا هاما لعائدات النفط، الذي ساهم بدوره في استقرار ميزانيات دول المجلس.

02- معدلات التضخم:

يعتبر معدل التضخم من معايير التقارب الأساسية بين اقتصاديات منطقة الوحدة النقدية، وقد تميزت معدلات التضخم في دول المجلس منذ الثمانينيات وحتى سنة 2004 بالانخفاض غالبا ولم تتجاوز نسبة 5% باستثناء حالات بعض الدول، وقد سبقت فترة استقرار الأسعار عند منتصف الثمانينات معدلات تضخم عالية في السبعينات. ومن بين أهم العوامل التي أدت إلى انخفاض معدلات التضخم هو اختيار تلك الدول للدولار الأمريكي كمثبت مشترك لعملاتها، إضافة إلى ثبات العلاقة بين تلك العملات والدولار الأمريكي، ومن الواضح أن التثبيت قد أدى إلى ثبات توقعات التضخم، بالإضافة إلى انخفاض معدلات إقراض البنوك المركزية للحكومات في دول المجلس، كما أدت السياسات المالية والنقدية الرامية إلى خفض التضخم وتنظيم الائتمان إلى وجود الاستقرار في الأسعار عن الفترات السابقة التي شهدت معدلات تضخم عالية².

وقد ارتفعت معدلات التضخم خلال سنة 2006 وسنة 2007 لتصل إلى مستويات قياسية، كما أن الضغوط التضخمية قد تصاعدت خلال الفترة بين سنة 2005 وسنة 2008، فالتباين في معدلات التضخم فيما بين دول المجلس يعتبر أحد المسائل المؤثرة على الأداء النقدي للمنطقة، إذ شهدت دولة قطر والإمارات معدلات أقوى

¹ - ملخص دراسة البنك المركزي الأوروبي: "الاتحاد النقدي للدول الأعضاء في مجلس التعاون لدول الخليج العربية"، مجلة التعاون لدول الخليج العربية، عدد مارس، 2004، ص 12.

² - صندوق النقد العربي: "التقرير الاقتصادي العربي الموحد"، سبتمبر 2000، ص 05.

بكثير من باقي الدول¹. وقد كانت تلك المستويات مفاجئة في منطقة تتميز عادة بمعدلات تضخم منخفض. ويعود السبب في ذلك إلى التضخم المستورد الناجم عن تراجع سعر الدولار الأمريكي، والنمو السريع للموارد المالية الناتج عن زيادة تدفق رؤوس الأموال والاحتياطات الدولية، فضلا عن ارتفاع أسعار الخدمات والسلع غير المتداولة بسبب النمو الاقتصادي المفرط، كارتفاع إيجارات المساكن خاصة في قطر والإمارات، وزيادة النفقات الحكومية خاصة في أجور الخدمات المدنية بالنسبة لجميع دول المجلس. وقد وصل متوسط معدل التضخم في دول المجلس إلى 3.5% بالنسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي. ومن خلال الجدول الموالي يمكن توضيح معدلات التضخم بدول مجلس التعاون.

جدول رقم: 12 - 03

معدلات التضخم السنوية في دول مجلس التعاون

الوحدة: النسبة المئوية

الدولة / السنة	الإمارات	البحرين	السعودية	قطر	الكويت
2007	14.0	3.6	4.2	13.8	3.6
2008	12.3	3.5	9.9	15.2	3.5
2009	1.2	2.8	5.1	4.9-	2.8
2010	0.9	2.0	5.4	2.5-	2.0
2011	1.0	1.0	5.0	1.9	1.0
2012	1.5	1.5	4.8	3.5	1.5

المصدر: وحدة الاتحاد النقدي: "مستجدات التقارب"، العدد الأول، الربع الأول 2009، ص 03.

وقد أدت كل من الزيادة الكبيرة في حجم الإنفاق العام، والزيادة في مستويات الدخل لسكان دول المجلس وكذا التغيرات السعرية في العالم حيث يتم استيراد الجزء الأكبر من الاحتياجات الاستهلاكية إلى التأثير على مستويات الأسعار، ففي سنة 2008 وسنة 2009 بلغ معدل التضخم في قطر أعلى معدلات التضخم والذي بلغ حوالي 14.6% و 12.1% على التوالي مسجلا انخفاضا بين السنتين. كما سجلت بقية دول المجلس تراجعا في معدلات التضخم في سنة 2009. وفي سنة 2011 اتجه مؤشر التضخم نحو الانخفاض في كل دول

¹ - مجموعة سامبا المالية: الاتحاد النقدي لدول مجلس التعاون الخليجي، السعودية، ماي 2009، ص 07.

المجلس، وقد كانت أفضل حالات الانخفاض في البحرين¹. وعموماً يمكن تقسيم دول المجلس من حيث تقييم التضخم إلى مجموعتين، تتميز الأولى بمعدل تضخم منخفض، وهي تشمل السعودية والكويت والبحرين وعمان، أما المجموعة الثانية فتشمل الدول ذات النمو السريع مثل قطر والإمارات العربية المتحدة²، وقد حققت السعودية والإمارات معدلات تضخم تشير إلى تحقيق انجاز على مستوى تصحيح السياسة النقدية، حيث بلغ التضخم في سنة 2010 معدل 5.3% في السعودية وبلغ 0.9% في الإمارات العربية المتحدة، وهي معدلات مشجعة تشير إلى تقارب أفضل³، وبالنظر إلى معدلات التضخم في المنطقة منذ 2002 يتضح أن معدل التضخم في السعودية خلال الفترة 2004-2010 بقي منخفضاً، مقارنة مع المتوسط في عدد من الدول. وقد سجلت السعودية نمواً حقيقياً في الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 4.1% في سنة 2010 وهي معدلات ايجابية قد تم تحقيقها⁴. ويعتبر التحكم في معدل التضخم وفق معيار التقارب المطلوب بين دول المجلس، من أهم الأدوات المساعدة للسياسة النقدية على توجيه أدواتها بطريقة متجانسة إلى الدول الأعضاء دون تأثيرات جانبية. وباستقراء الأوضاع الحقيقية للتضخم في دول المجلس نجد التباين في معدلات التضخم، والذي تعود الأسباب الأساسية له إلى التراجع المستمر في قيمة الدولار، وكذا التدفق الواسع لرؤوس الأموال والإيرادات النفطية، وكذا إلى السياسات المالية والنقدية التوسعية، والطبيعة المنفتحة للاقتصاديات الخليجية، مما يستدعي دخول عوامل وضغوط التضخم إلى المنطقة. وعموماً يمكن القول أن دول المجلس تتشابه في الضغوط التضخمية حتى وإن اختلفت في نسبة تلك الضغوط.

03- معدلات الفائدة:

يؤدي ارتباط عملات دول مجلس التعاون الخليجي بالدولار الأمريكي إلى عدم اتباع سياسة نقدية مستقلة، أو تحديد معدلات فائدة مغايرة للمعدلات القائمة في الولايات المتحدة، ونظراً لعدم وجود ضوابط لتدفقات رأس المال فيما يخص الحسابات الجارية أو حسابات رأس المال، فإن ذلك يترتب عنه التزام المصارف المركزية في دول مجلس التعاون الخليجي بانتهاج السياسة النقدية لمجلس الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي. وبالرغم من أن أسعار الفائدة في دول مجلس التعاون متطابقة مع أسعار الفائدة للدولار الأمريكي، وكانت

¹ - الأمانة العامة لدول مجلس التعاون الخليجي: "لمحة إحصائية"، قطاع شؤون المعلومات وإدارة الإحصاء، العدد الثالث، ديسمبر 2012، ص 54

² - تعتبر السعودية أكبر اقتصاد في الوطن العربي، والإمارات العربية المتحدة هي ثاني أكبر اقتصاد بعد السعودية.

³ - مؤسسة النقد العربي السعودي: "تقرير التضخم للربع الأول 2011"، السعودية، ص 07.

⁴ - محمد سليمان الجاسر: "الإجراءات الاحترازية التي مكنت المملكة السعودية من تجاوز آثار الأزمة المالية العالمية"، جمعية الاقتصاد السعودية،

المعدلات تسير في اتجاه واحد بين الطرفين، إلا أنه مع بداية الأزمة المالية حدث بعض التباين في المعدلين، حيث أصبحت تحركات معدل الفائدة في الولايات المتحدة عشوائية بدرجة أكبر. ورغم أن دول المجلس استجابت بصورة فردية لمشاكل السيولة في الأسواق، فقد اتجهت أسعار الفائدة عموماً إلى الانخفاض. وتشكل الكويت استثناءً من هذه الاتجاهات نظراً لارتباط عملتها بسلة من العملات، فقد ارتفع متوسط أسعار الفائدة فيها مثلاً سنة 2008 بأكثر من نقطتين مئويتين فوق متوسط الاقتصاديات الثلاثة التي بها أدنى معدلات للتضخم، وقد نشأ عدم التقارب في معدلات الفائدة لدول الخليج من ربط الدينار الكويتي بسلة من العملات، مما يعني أن أسعار الفائدة يجب أن تسير باتجاه التحركات الحاصلة في العملات المكونة للسلة¹. فنجد مثلاً في سلة عملات الدينار الكويتي أن الفارق في معدلات الفائدة قد اتسع بين كل من الدولار واليورو، وذلك في سنة 2008 عندما قام الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي بخفض أسعار الفائدة الرسمية بدرجة أكبر من الانخفاض الذي أقره البنك المركزي الأوروبي، ومع ذلك انخفضت أسعار الفائدة في منطقة اليورو بدرجة كبيرة أيضاً، ومنذ ذلك الوقت اتجهت أسعار الفائدة في الكويت بنفس النسق. ويمكن من خلال الجدول الموالي عرض معدلات الفائدة في دول مجلس التعاون مقابل أسعار الفائدة لبعض العملات الدولية

جدول رقم: 13-03

معدلات الفائدة في دول مجلس التعاون مقابل أسعار الفائدة لليورو والدولار

السنة	2007	2008	2009	2010	2011	2012
الريال السعودي	4.8	2.6	1.5	1.1	1.0	ط
الدرهم الإماراتي	4.8	2.1	3.9	ط	ط	ط
الريال القطري	4.7	2.2	4.1	ط	ط	ط
الدينار الكويتي	4.6	4.6	ط	ط	ط	ط
الريال العماني	5.3	ط	ط	ط	ط	ط
الدينار البحريني	4.7	3.1	3.9	4.1	ط	ط
الدولار	5.2970	2.9106	0.6474	0.3379	0.2855	0.3642
اليورو	4.2778	4.6317	1.1148	0.7156	1.1988	0.4149

المصدر: من إعداد الباحث استناداً إلى:

مؤسسة النقد العربي السعودي: "النشرة الإحصائية"، ديسمبر، 2012.

¹ - مجموعة سامبا المالية: الاتحاد النقدي لدول مجلس التعاون الخليجي، السعودية، ماي، 2009، ص 17.

ويمكن القول أن ربط عملات دول المجلس بالدولار قد جعل حركة أسعار الفائدة في دول المجلس خلال العشرين عاما الماضية متقاربة، مما ساعد على تحقيق التقارب في أسعار الفائدة ومعدلات التضخم واستقرار أسعار الصرف بين دول المجلس. ويمكن القول أن أسعار الفائدة في دول المجلس تميل إلى الحركة في اتجاه أسعار الفائدة في الولايات المتحدة، ونظرا لأن معظم العلاقات التجارية لدول المجلس هي علاقات قصيرة الأجل، فإن أسعار الفائدة على المدى الطويل وأسعار الفائدة على السندات لمدة عشر سنوات غير موجود تقريبا في معظم تلك الدول. ويرى البعض أن الاستقرار المحقق في الجانب النقدي في دول المجلس يرجع إلى العوامل السابقة، كما يرجع أيضا إلى قائمة الإصلاحات التي تم إنجازها منذ إقرار الاتحاد النقدي، حيث قامت تلك الدول بالعديد من الإصلاحات، خاصة فيما يتعلق بالسياسات النقدية والمصرفية والتي يمكن تلخيصها من خلال الجدول الموالي.

جدول رقم: 14 - 03

بعض الإصلاحات في مجال السياسات النقدية لدول مجلس التعاون الخليجي

الدولة	تحرير أسعار الفائدة	إزالة القيود الائتمانية	نسبة الاحتياطي الإجمالي في البنوك	بعض الإصلاحات المنجزة
الإمارات	نعم	نعم	المتوسط هو 7.2% في نهاية 2006	يشترط على البنوك الاحتفاظ باحتياطات تعادل 14% من الودائع تحت الطلب و 01% من الودائع لأجل بعد الأزمة المالية قامت السلطات في سبتمبر 2007 بضمان كافة الودائع لدى المصارف العاملة في الدولة لمدة 03 سنوات قام المصرف المركزي للإمارات بخفض سعر الفائدة على إعادة الشراء من 02% إلى 01% من سبتمبر 2008 إلى يناير 2009
البحرين	نعم	نعم	07% من الودائع بالعملة المحلية	قام البنك المركزي بتطوير معايير الحيطة المالية وتحسين الرقابة المصرفية
السعودية	نعم	نعم	07% من إجمالي الودائع تحت الطلب و 04% من الودائع الادخارية والأجلة	إزالة كافة القيود على الاستثمار الأجنبي في أذونات الخزنة مع الإبقاء على بعض القيود في أسواق الأسهم تعتمد السلطات على نسبة السيولة إلى الأصول والتي تمثل 20% تتمتع السلطات بالاستقلالية في إدارة السياسة النقدية بعد الأزمة المالية ضمنت الحكومة كافة الودائع لدى جميع المصارف، وقامت مؤسسة النقد العربي السعودي في أواخر 2008 بتوفير 40 مليار دولار لدعم السيولة، كما خفضت نسبة الاحتياطي الإجمالي من 13 إلى 10 تم إلى 07% في أواخر 2008
عمان	جزئياً	لا	05% من إجمالي الودائع	وضع سقف على أسعار الفائدة للقروض الشخصية يساوي 08.5% وعلى نسبة الائتمان الممنوح 40% من إجمالي الائتمان لدى البنك زيادة نسبة الاحتياطي الإجمالي من 03 إلى 05% في ديسمبر 2007، كما وفرت تسهيلات ائتمانية للمصارف ما بين 02-05 مليار دولار
قطر	نعم	نعم	03.75% من إجمالي الودائع	تحرير أسعار الفائدة على الودائع قصيرة الأجل منذ 1995 وفي 1998 تم تحرير أسعار الفائدة على الودائع محددة الأجل لأكثر من 15 شهر أسعار الفائدة على الودائع والائتمان تخضع لآليات السوق اعتباراً من نوفمبر 2000 باستثناء أسعار الفائدةويلة الأجل للمشاريع الصغيرة وجود بعض البنوك المتخصصة التي تقوم بتوفير قروض مدعومة للشركات تمت زيادة نسبة الاحتياطي الإجمالي من 2.75 إلى 3.25 سنة 2007 إلى 3.75% بنهاية 2008
الكويت	نعم	نعم	-	أسعار الفائدة على الائتمان تحدد بهامش لا يتجاوز 02% على سعر الخصم بالنسبة للقروض أقل من سنة و 03% للقروض الأخرى تشترط الاحتفاظ بنسبة 20% من إجمالي الودائع المحلية بالدينار كسيولة إجمالية ولا تطبق نظام الاحتياطي الإجمالي من الودائع

المصدر: من إعداد الباحث استناداً إلى: جمال الدين زروق وآخرون: أوضاع القطاع المصرفي في الدول العربية وتحديات الأزمة المالية العالمية، صندوق النقد العربي، 2009، ص 67

المطلب الثاني: الخصائص المالية للاقتصاديات الخليجية

تتشابه السياسات النقدية والمالية لدول المجلس في معظم الجوانب، فالسياسة النقدية لتلك الدول تعتمد سعر الصرف الثابت، باستثناء الكويت التي تخلت عن الربط بالدولار إلى الربط بسلة من العملات يشكل الدولار أهم مكونات تلك السلة، وتتمثل أهم الأهداف الفعلية للسلطات النقدية في دول المجلس في المحافظة على سعر الصرف مقابل الدولار. مما أدى حسب بعض الاقتصاديين إلى عدم فعالية السياسة النقدية وتأثرها بقرارات الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي، على الرغم من أن عملية الربط بالدولار قد ساعدت تلك الاقتصاديات أكثر على الاستقرار في مجال تقلبات أسعار الصرف مقابل العملات الدولية، كما أدت إلى تحقيق الاستقرار في أسعار الصرف التقاطعية لعملات دول المجلس. ويمكن التطرق إلى أهم مؤشرات السياسة المالية في دول المجلس كما يلي:

01- النفقات العامة:

تعتمد السياسة المالية لدول المجلس على الإنفاق الحكومي الذي يستند في الأساس على القطاع النفطي والذي يشكل في المتوسط 90 % من الإيرادات الحكومية. مما يجعل النفقات الحكومية تتأثر أساساً بالعائدات النفطية، ففي فترة انخفاض أسعار النفط تعاني ميزانيات دول المجلس من ارتفاع نسب العجز الموازي، كما حدث أساساً في فترة الثمانينيات إلى نهاية التسعينيات، بينما في فترة انتعاش الطلب على النفط وارتفاع أسعار الطاقة على المستوى العالمي، فإن ميزانيات تلك الدول تحقق فائضاً في الموازنات الحكومية بشكل عام. وبما أن الطلب على النفط يتحدد وفقاً لعوامل خارجية، فإن السياسة المالية لدول المجلس تتأثر بالتقلبات في أسواق النفط العالمية، مما يحد من قدرة تلك الدول على وضع سياسة مالية طويلة الأجل. ومن خلال الجدول الموالي يمكن عرض حجم النفقات العامة لدول مجلس التعاون الخليجي.

جدول رقم: 15 - 03

حجم النفقات العامة لدول مجلس التعاون الخليجي

الوحدة: مليون دولار

الدولة	2008	2009	2010	2011
الإمارات	74881	110170	89585	81163
البحرين	5480	5538	7009	7588
السعودية	138685	159049	174369	220453
عمان	19663	19320	20712	27927
قطر	26754	31603	39113	44996
الكويت	67670	45195	52255	60907
مجلس التعاون	333143	370876	383043	443033

المصدر: الأمانة العامة لدول مجلس التعاون: "لمحة إحصائية"، مركز المعلومات، إدارة الإحصاء، ديسمبر 2012، ص 66

ومن خلال الجدول السابق يمكن القول أن إجمالي الإنفاق العام في معظم دول مجلس التعاون في ارتفاع رغم الأزمة المالية، باستثناء الكويت التي تأثر فيها حجم الإنفاق بسبب الأزمة وعمان التي شهدت انخفاضا في حجم الإنفاق سنة 2009. كما يمكن القول أن السلطات في دول المجلس تكتفي عمليا بالسياسة المالية القصيرة الأجل المعتمدة على التدفقات المالية، حيث إن الإنفاق الحكومي يتوقف على العائدات النفطية، بينما نجد أن الإيرادات الضريبية خارج القطاع النفطي محدودة، على الرغم من أن تلك الإيرادات تساهم بما لا يقل عن 40% من الناتج المحلي الإجمالي لدول المجلس.

02- الإيرادات العامة:

تتميز الإيرادات العامة في دول مجلس التعاون الخليجي باعتمادها على مصدر شبه وحيد وهو قطاع النفط، حيث تمتلك تلك الدول 40% من الاحتياطات المؤكدة من النفط وحوالي 22% من الاحتياطات المؤكدة من الغاز الطبيعي، وتنتج في نفس الوقت 15% من الناتج العالمي للنفط الخام، حيث تبلغ الصادرات النفطية حوالي 20% من إجمالي الصادرات العالمية في هذا القطاع، ورغم مرور حوالي ثلاث عقود من التنمية إلا أن تلك الدول لا تزال تعتمد إلى اليوم بشكل كبير على قطاع النفط، والذي يمثل المكون الأساسي للدخل المحلي، والمصدر الرئيسي لتحويل الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية المحلية. وعلى الرغم من أن الإيرادات السنوية لدول المجلس إيرادات معتبرة بالنظر إلى موارد الدول النامية الأخرى، فإن النفط لا يزال يشكل أهم مصدر لتلك

الإيرادات، مما يجعل الاقتصاديات الخليجية تتأثر بحجم الصادرات في هذا القطاع، وكذا بارتفاع وانخفاض أسعار تلك المواد والمشتقات النفطية، ويمكن الإشارة إلى الإيرادات المحققة خلال بعض السنوات في دول مجلس التعاون.

جدول رقم: 16 - 03

حجم الإيرادات العامة لدول مجلس التعاون الخليجي

الوحدة: مليون دولار

الدولة	2008	2009	2010	2011
الإمارات	117250	64098	80871	116019
البحرين	7121	4543	5786	7505
السعودية	293598	135948	197764	298077
عمان	19867	17551	20589	32487
قطر	37439	46468	42832	60400
الكويت	76376	64359	71687	101636
مجلس التعاون	551651	332967	419530	616123

المصدر: الأمانة العامة لدول مجلس التعاون: "لمحة إحصائية"، مركز المعلومات-إدارة الإحصاء، ديسمبر 2012 ص 65.

ومن خلال بيانات الجدول السابق نجد إجمالي الإيرادات المحققة في دول مجلس التعاون قد تأثرت بالأزمة المالية نتيجة لانخفاض الطلب على الصادرات النفطية، فبينما سجلت منذ 2006 ارتفاعا ملحوظا وصل إلى حوالي 551651 مليون دولار في سنة 2008، فقد شهدت تراجعا في السنتين الموالتين لذلك، وفي سنة 2011 سجلت دول المجلس ارتفاعا في إجمالي الإيرادات بسبب حالات النمو المسجلة في الاقتصادات المتلقية للصادرات النفطية الخليجية. وعموما يمكن القول أن الإيرادات العامة في دول المجلس باعتبارها تستند إلى قطاع الطاقة، فإن تغير الأسعار وحجم الطلب على تلك المصادر يجعل النفقات العامة بشكل خاص والأوضاع الاقتصادية لتلك الدول بشكل عام تحت تأثير التذبذبات في الأسواق العالمية، وكذا تحت تأثير التغيرات والأوضاع الاقتصادية للدول المستوردة.

03- الفائض والعجز في الميزانية الحكومية :

تتميز موازنات دول مجلس التعاون الخليجي بتحقيق الفائض في الميزانيات الحكومية في أغلب دول المجلس، فمنذ سنة 2008 حققت جميع تلك الدول تقريبا فائضا في الموازنات العامة، باستثناء الكويت التي حققت انخفاضا وصل إلى 14.8 % من الناتج المحلي الإجمالي مقابل 29.7 % سنة 2007. وتتأثر فوائض الميزانيات بحالات الركود أو الانتعاش التي يشهدها العالم، نظرا لارتباط موازنات تلك الدول بالصادرات من الطاقة إلى الاقتصاديات العالمية، كما أن تراجع أو زيادة أسعار النفط العالمية يؤثر بشكل مباشر على موازنات دول مجلس التعاون، مما يجعلها أكثر حساسية للتقلبات على مستوى الاقتصادات العالمية. ويمكن من خلال الجدول الموالي توضيح حجم العجز الموازني إلى الناتج المحلي الإجمالي المحقق في بعض دول مجلس التعاون.

جدول رقم: 17 - 03

حجم العجز أو الفائض الموازني لدول مجلس التعاون الخليجي

الوحدة: مليون دولار

الدولة	2008	2009	2010	2011
الإمارات	42369	-46072	-8714	34856
البحرين	1642	-995	-1223	-83
السعودية	154913	-23101	23395	77624
عمان	204	-1769	-123	4560
قطر	10675	14865	3719	15404
الكويت	8706	19164	19432	40729
مجلس التعاون	218508	-37908	36487	173090

المصدر: الأمانة العامة لدول مجلس التعاون: "لمحة إحصائية"، مركز المعلومات-إدارة الإحصاء، ديسمبر 2012، ص 67.

من بيانات الجدول السابق يلاحظ أن كل دول مجلس التعاون قد حققت فائضا في الموازنات الحكومية خلال سنة 2011، باستثناء البحرين التي حققت عجزا بقيمة 83 مليون دولار، ونجد أن أعلى مستويات الفائض في الموازنة الحكومية لسنة 2011 قد تم تحقيقه في السعودية بقيمة 77624 مليون دولار، بينما كان أقل مستويات الفائض المحقق في عمان بقيمة 4560 مليون دولار. وتشير البيانات السابقة إلى تحقيق إجمالي موازنات دول مجلس التعاون عقب الأزمة المالية عجزا بقيمة 37908 مليون دولار بسبب العجز الموجود في موازنة 2009 لجميع دول المجلس، باستثناء الكويت وقطر التي استمرت ولسنوات متتالية في تحقيق فائض في

الموازنة، بينما نجد أنه بعد سنة 2009 فإن أغلب الموازنات قد حققت هي الأخرى فوائض مع تسجيل حالات من العجز لدى بعض الدول خلال بعض السنوات.

04- حجم الدين العام :

فيما يتعلق بإجمالي الدين العام على الحكومات العامة لدول مجلس التعاون الخليجي نجد أن معدلات الدين العام في دول مجلس التعاون الخليجي في انخفاض منذ سنة 2005 مما يعني أن تلك الدول تحقق انضبا ما فعليا على مستوى السياسة المالية، ويمكن من خلال الجدول الموالي عرض نسب الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي لدول المجلس.

جدول رقم: 18-03

نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي لدول المجلس.

الوحدة: النسبة المئوية

الدولة	2005	2006	2007	2008
الإمارات	8.7	13.8	17.7	15.5
البحرين	26.8	26.0	23.5	22.9
السعودية	11.8	8.6	7.5	4.6
عمان	-	-	-	-
قطر	0.0	0.0	0.0	0.0
الكويت	0.0	0.0	0.0	0.0

المصدر: وحدة الاتحاد النقدي: " مستجدات التقارب"، العدد الأول، الربع الأول 2009، ص 08.

ويقصد بنسب الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي هو الدين العام على الحكومة العامة والتي تشمل بالإضافة إلى الحكومة المركزية، المؤسسات العامة المستقلة في ميزانيتها كما تشمل الحكومات المحلية وحكومات الولايات التي تتكون منها الدولة¹، وذلك حسب تعريف دليل إحصاءات المالية العامة (GFS) الصادر عن صندوق النقد الدولي. وبالنظر عموماً إلى السياسات المالية في دول مجلس التعاون ومجمل الإصلاحات التي أدرجت فيها وبالمقارنة مع إلى أدوات السياسة النقدية لدول المجلس يمكن القول أن التنسيق فيما بين تلك الدول لإنشاء منطقة للعملة الموحدة مسألة ممكنة، بالنظر إلى الأدوات المطبقة في السياستين. غير أن تحقيق الاتحاد

¹ - الحكومة المركزية تشمل جميع الأجهزة والمنشآت الحكومية التي تدرج ميزانيتها ضمن الميزانية العامة للدولة.

النقدي يتطلب توحيد السياسة النقدية في سلطة نقدية مركزية، إلى جانب وجود درجة عالية من التنسيق على مستوى السياسة المالية والاقتصادية لاستبعاد عمليات التجزئة والتباين على مستوى السياسات النقدية.

المبحث الثالث: المؤشرات والأداء الاقتصادي لدول مجلس التعاون الخليجي

منذ منتصف الثمانينات من القرن العشرين برزت العديد من الدول الخليجية لتصبح من أكبر الدول المصدرة للنفط على مستوى العالم، وقد زادت الأهمية الاقتصادية لتلك الدول مع مرور الوقت خاصة مع التطورات الحاصلة في الاقتصاد العالمي، فقد شكلت دول مجلس التعاون الدول نسبة كبيرة من احتياطات الطاقة العالمية، كما ساهمت بشكل كبير في العديد من الأنشطة الكبيرة في النظام المالي العالمي، كما أصبحت أيضا منتجا رئيسيا لسلع الصناعات الثقيلة مثل الألمونيوم والبلاستيك والاسمنت، وقامت بتأسيس مكان مناسب لها في السوق العالمية كمورد لتلك المنتجات، لاسيما للاقتصادات النامية في شرق وجنوب شرق آسيا. ومع تحقيقها لمستويات عالية من التنمية فإن دول المجلس تشكل حاليا المكان الوحيد أمام الدول المصدرة للعمالة للحصول على التحويلات المالية.

المطلب الأول: العوامل والمؤشرات الاقتصادية لدول المجلس

نظرا لأهمية المؤشرات الاقتصادية في معرفة قياس وحجم الاستقرار الاقتصادي، فإن تحقيق مستويات جيدة من خلال الاستقرار ضمن بعض المؤشرات الاقتصادية، يمكن أن يساعد تلك البلدان على استكمال التحسينات ضمن باقي المؤشرات، ويمكن التطرق إلى أهم المؤشرات الاقتصادية المتعلقة بأوضاع دول مجلس التعاون الخليجي.

01- التجارة الخارجية:

تتنوع العلاقات التجارية لدول مجلس التعاون بين مجموعة من الدول، ومجموعات متعددة من السلع، وهذا التنوع يمكن أن يعطى فرصة كبيرة للاقتصاديات الخليجية للاستفادة من خصائص التبادل التجاري مع الدول، سواء فيما يخص الواردات أو الصادرات، ونظرا لأن الصادرات الخليجية تتركز أساسا في الصناعات البترولية، فإن إمكانية التنوع تبقى محدودة بالنظر إلى التنافسية القائمة في القطاع، إلى جانب كون الصادرات النفطية تتركز في القيمة والحجم وليس في عدد الشركاء التجاريين للبلد المصدر، ويمكن من خلال الجدول الموالي معرفة حجم التبادل التجاري لدول مجلس التعاون الخليجي مع بعض الدول.

جدول رقم: 19 - 03

الشركاء التجاريين الأساسيين لدول مجلس التعاون الخليجي

الترتيب	حجم التبادل بالنسبة المئوية (%)	الدول
01	16	اليابان
02	15	الاتحاد الأوروبي
03	14	الدول المتعاملة بالدولار

المصدر: من إعداد الباحث استناداً إلى البيانات الواردة في:

فابيو اسكشاقيلاني وآخرون: " نظام سعر الصرف في الاتحاد النقدي الخليجي "، مؤتمر جمعية الاقتصاد السعودية، الرياض 2009، ص 11.

وتشير هذه النسب إلى أن الولايات المتحدة الأمريكية ليست الشريك التجاري أو الاستثماري الرئيسي لدول مجلس التعاون الخليجي، فالواردات الخليجية من البلدان الآسيوية والأسواق الناشئة قد ازدادت بوتيرة سريعة، حيث يفوق معدل نموها معدل النمو مع الدول الغربية. وفي جانب آخر تخطت الهند مثلاً بريطانيا لتصبح سادس أكبر شريك تجاري لدول مجلس التعاون، ورغم اعتماد الدولار عملة أساسية لإتمام بعض الصفقات مع بلدان مثل الصين وكوريا، ألا أن ذلك لم يمنع من إصدار فواتير الصادرات خارج المحروقات بالعملات الأخرى بدلا من الدولار، والجدول الموالي يوضح حجم التبادلات التجارية الخليجية حسب العملات.

جدول رقم: 20 - 03

حجم التبادلات التجارية الخليجية حسب العملات

الوحدة: النسبة المئوية

العملة	2006	2007
الين الياباني	16.37	15.05
اليورو	14.31	14.60
الدولار الأمريكي	14.24	14.03
الوان الكوري	7.16	7.45
اليوان الصيني	6.71	7.66
الروبية الهندية	3.83	4.12
الجنيه الأسترليني	2.76	2.75

المصدر: فابيو اسكشاقيلاني وآخرون: " نظام سعر الصرف في الاتحاد النقدي الخليجي "، مؤتمر جمعية الاقتصاد

السعودية، الرياض 2009، ص 12.

ومن خلال بيانات الجدول السابق يتضح أن الدولار الأمريكي يأتي في الترتيب الثالث لحجم تبادلات دول مجلس التعاون الخارجية. وبوجود دول المجلس كشريك أساسي في المواد الطاقوية، يمتلك ثلثي المصادر تقريبا، يمكن أن تصبح العملة الموحدة لدول المجلس عملة دولية إلى جانب الدولار واليورو والين الياباني، لتستعمل في إصدار وتسديد فواتير المصدرين والمستوردين الخليجيين، إلى جانب استعمالها كعملة احتياط لدى أهم الشركاء التجاريين في قطاع الصادرات الخليجية، مما يشكل دعم فعلي للعملة الخليجية في واقع التجارة والمدفوعات الدولية.

وبالتركيز على حجم التجارة البينية والاستثمارات البينية نجد أن كلا منهما يعتبر مؤشرا قويا على جاهزية المنطقة لإقرار العملة الموحدة، فمن خلال معرفة أو قياس حجم التجارة البينية بين دول المنطقة، يمكن التوصل إلى معرفة درجة التنوع الموجود في الهياكل الإنتاجية لتلك الدول، كما يمكن من خلال التجارة البينية معرفة مدى درجة الانفتاح على العالم الخارجي، ومعرفة حجم الانكشاف في التجارة البينية إلى التجارة الإجمالية لكل بلد، كما أن حجم العلاقات التجارية يؤكد على مدى الارتباط في الجانب السلبي والخدمي وبدرجة أقل الارتباط المالي بين دول المنطقة، مما يساعد على قياس إمكانية تعرض المنطقة لصددمات متماثلة أو غير المتماثلة، ومدى إمكانية إجراء التعديل غير النقدي والسريع لحل الأزمات. وفي المقابل تعتبر أيضا الاستثمارات البينية مؤشر أكثر قوة من التجارة البينية على ارتباط اقتصاديات دول المنطقة، ومدى الجاهزية لتلقي الصدمات وعلاجها في أسرع وقت، ويرجع السبب في ذلك إلى أن الاستثمارات البينية خاصة الطويلة والمتوسطة الأجل تحتاج إلى قياس العوائد والمخاطر في المنطقة المستضيفة، دون النظر إلى الحوافز والتسهيلات الممنوحة، مما يجعلها أكثر حساسية في الانتقال والتوازن، فكلما كان حجم الاستثمارات البينية أعلى، فإن ذلك يؤكد على تشابه أو تحسن المؤشرات الاقتصادية ما بين المنطقة المرسله والمتلقية لرأس المال. فبالنظر إلى الاستثمارات البينية والتجارة البينية، تمثل مؤشرات قوية على مدى الارتباط بين اقتصاديات منطقة معينة، ويمكن من خلال الجدول الموالي التعرف على حجم الصادرات والواردات البينية بين دول مجلس التعاون ونسبة كلا منهما إلى حجم الصادرات والواردات الإجمالية لكل دولة.

جدول رقم: 21 - 03

الصادرات البينية وإجمالي صادرات دول مجلس التعاون خلال سنة 2011

الواردات البينية والإجمالية حسب الدول لسنة 2011			الصادرات البينية والإجمالية حسب الدول لسنة 2011			الدول
% من الإجمالية	إجمالي الواردات	الواردات البينية	% من الإجمالية	إجمالي الصادرات	الصادرات البينية	
5 %	164127	7576	5 %	200070	9626	الإمارات
10 %	14751	1414	17 %	22417	3918	البحرين
7 %	131586	8569	7 %	364699	24676	السعودية
36 %	23620	8580	11 %	47092	4987	عمان
19 %	22332	4354	7 %	114299	7448	قطر
11 %	22672	2526	2 %	62654	1410	الكويت
9 %	379087	33019	6 %	811230	52066	المجموع

المصدر: من إعداد الباحث استنادا إلى:

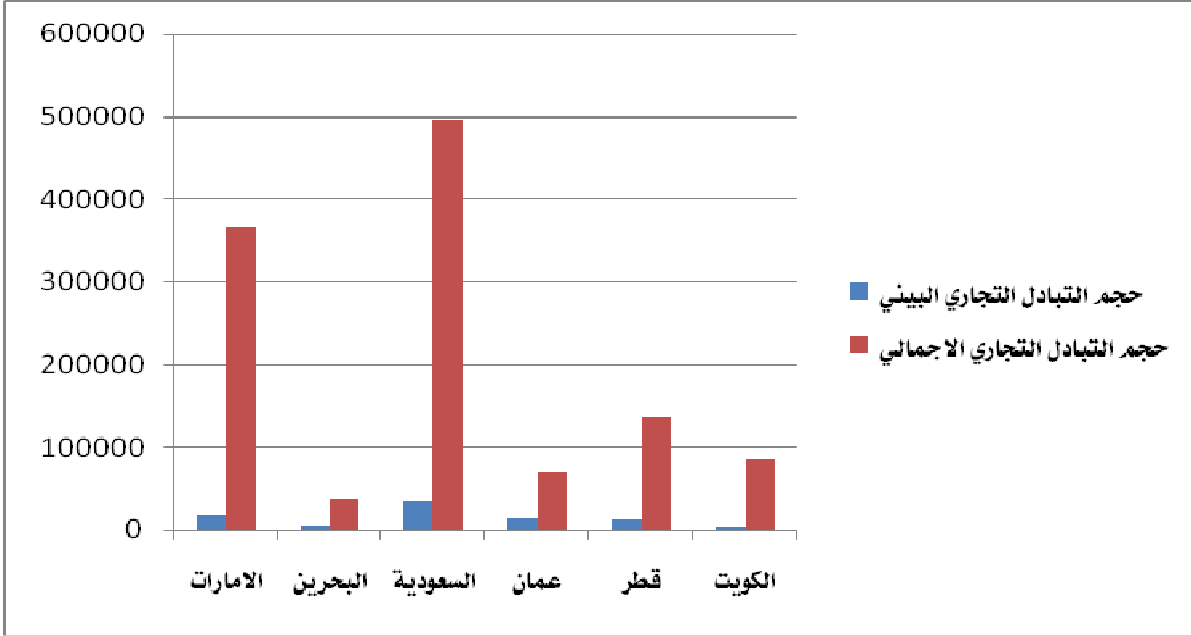
الأمانة العامة لدول مجلس التعاون: "المحة إحصائية"، مركز المعلومات، إدارة الإحصاء، ديسمبر 2012، ص 58، 59، 60.

ومن خلال بيانات الجدول السابق يتضح أن حجم التجارة البينية بين دول مجلس التعاون لا يزال محدودا جدا، حيث أن إجمالي الصادرات البينية لسنة 2011 يمثل 06 % فقط من إجمالي صادرات دول المجلس، كما أن حجم الواردات البينية لسنة 2011 يمثل 09 % فقط من إجمالي الواردات لدول مجلس التعاون الخليجي، مما يعكس وبوضوح ضعف التجارة البينية، ومن خلال الشكل الموالي يمكن أيضا توضيح إجمالي التبادل التجاري البيني والتبادل التجاري الإجمالي لدول المجلس.

شكل رقم: 02 - 03

إجمالي التبادل التجاري والتبادل التجاري البيئي لسنة 2011

الوحدة: مليون دولار



المصدر: من إعداد الباحث استنادا إلى:

الأمانة العامة لدول مجلس التعاون: "لمحة إحصائية"، مركز المعلومات-إدارة الإحصاء، ديسمبر 2012، ص 59، 61.

ويمكن القول عموما أن التبادل التجاري البيئي بين دول مجلس التعاون الخليجي لا يزال دون المستوى المطلوب لتحقيق التقارب الفعلي في منطقة العملة الموحدة، ومن خلال الشكل السابق يمكن القول أيضا بأن درجة الانفتاح على الخارج بالنسبة لدول المجلس عالية جدا، إلا أن محدودية التبادل التجاري ترجع إلى ضعف التنوع في صادرات تلك الاقتصاديات، إضافة إلى اعتمادها الكلي على الواردات خاصة الاستهلاكية منها.

02- الاستقرار الكلي والانفتاح الاقتصادي:

يساعد استقرار سياسات الاقتصاد الكلي في منطقة العملة المشتركة على التكيف مع الصدمات الخارجية، حيث يمكن للدول الأعضاء أن تتعرض لصدمات غير متماثلة مع الشركاء في الاتحاد، خاصة إذا كانت هياكل الإنتاج والصادرات غير متماثلة. وتشير بعض دراسات صندوق النقد الدولي إلى أن عدم اكتمال أوجه الانضباط المالي وكذا عدم وجود سياسات مستقرة للاقتصاد الكلي، ليست من المسائل التي يجب إتقانها بدرجة كاملة وفي جميع الدول الأعضاء قبل إنشاء الاتحاد النقدي، بل أنه من الممكن استخدام هدف الاتحاد النقدي لتحقيق انضباط أكبر وإدارة وتنظيم أفضل¹، وهي الآليات التي قد تساعد بعض الدول في الاتحاد على تصحيح

¹ - Paul Masson, Catherine Pattillo, 2004, op.cit, p. 14.

أوضاعها الاقتصادية والمالية وفق السياسات الاتحادية المشتركة، ولكن ذلك في الحقيقة يتم ولكن على حسابات دول أكبر في الاتحاد. ولتجنب ارتفاع تكاليف الاتحاد النقدي يجب على الدول الأعضاء إتمام التحضيرات المؤسسية قبل إنشاء الاتحاد، حتى يتم تلافي جميع المخاطر الناتجة عن عدم الاستيفاء لمعايير التقارب. وبخصوص انفتاح الاقتصاد الخليجي وتمائل هيكل الصادرات والإنتاج للدول الخليجية، نجد أن تلك الاقتصاديات تتسم بدرجة عالية من الانفتاح، قياساً بنسبة إجمالي التبادل التجاري إلى الناتج المحلي الإجمالي، بل منطقة دول مجلس التعاون تعتبر من بين المناطق الأكثر انفتاحاً في العالم¹، فهي دول صغيرة غير أنها تقوم بالتبادل التجاري بشكل أكبر، كونها تعتمد أساساً على تصدير المنتجات الطاقوية مع بعض الصادرات المحدودة من الإنتاج الصناعي والزراعي، وهي في نفس الوقت تستورد القسم الأكبر من احتياجاتها من المواد الاستهلاكية والمكونات الوسيطة والسلع الأساسية. وقد ساعد على ذلك الانفتاح التجاري فيما بين دول المجلس من خلال اعتمادها على آليات السوق الخليجية المشتركة، وكذا خفض الحواجز التجارية مع بقية دول العالم.

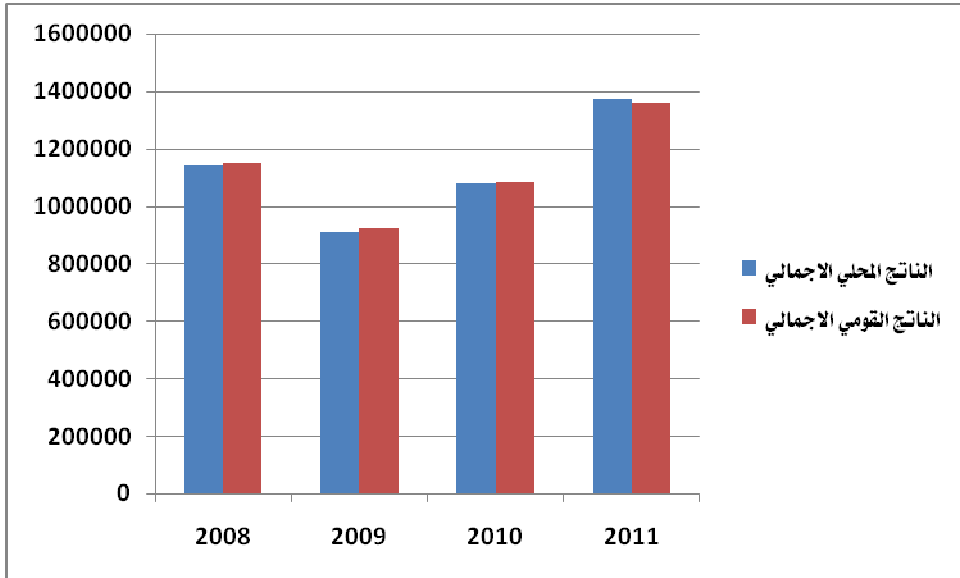
03- الإنتاج المحلي الإجمالي:

يتميز الناتج المحلي الإجمالي لدول مجلس التعاون الخليجي بالارتفاع، وذلك مقارنة بالإنتاج المحلي في بعض الدول النامية، كما أن الناتج الوطني الإجمالي لدول المجلس يتميز بالارتفاع أيضاً، وتعتبر السعودية أكبر دول المجلس من حيث حجم إجمالي الناتج الوطني، تليها الإمارات العربية المتحدة. ففي سنة 2011 سجلت السعودية إجمالي الناتج الوطني بقيمة 606755 مليون دولار، بينما سجلت الإمارات في نفس السنة قيمة 338710 مليون دولار، مما يجعل السعودية والإمارات أكبر اقتصاديات المنطقة، ويمكن من خلال الشكل الموالي عرض إجمالي الناتج الوطني لدول مجلس التعاون في سنة 2011.

¹ - فاييو اسكشاقيلاني وآخرون: مرجع سابق، ص 15.

شكل رقم: 03-03

إجمالي الناتج الواسني والناتج المحلي الإجمالي لدول مجلس التعاون في سنة 2011



المصدر: من إعداد الباحث استنادا إلى:

الأمانة العامة لدول مجلس التعاون: "لمحة إحصائية"، مركز المعلومات-إدارة الإحصاء، ديسمبر 2012، ص 63، 65.

ومن خلال الشكل السابق يتضح بأن مستويات الناتج الواسني الإجمالي والناتج المحلي الإجمالي قد تأثرت بصفة مباشرة بالأزمة المالية، حيث تراجع كلا منهما في سنة 2009، أما في سنتي 2010 و 2011 فقد سجل كلا منهما ارتفاعا ملحوظا نتيجة التخلص من بعض تداعيات وأثار الأزمة المالية.

04- الاستثمارات والتحويلات المالية:

استفادت دول مجلس التعاون الخليجي من الفوائض المسجلة في الحسابات الجارية والموازن التجارية، وذلك نظرا لارتفاع حجم الإيرادات المتأتية من قطاع النفط، وتقوم حاليا دول المجلس بتركيز استثماراتها حاليا في شراء حصص من الأسهم في الشركات الخاصة وصناديق الاستثمار، بعد أن كان يتم استثمار غالبية الإيرادات النفطية في الأوراق المالية الحكومية في الولايات المتحدة وأوروبا الغربية¹، وفي الوقت نفسه يزداد استثمار حكومات دول الخليج في المشاريع التجارية والصناعية في الدول العربية، كما تتدفق أيضا العديد من رؤوس الأموال والاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى المنطقة. كما ساهمت تلك الاقتصاديات أيضا في رفع نسب التحويلات المالية في العالم، فمع بداية 2009 تجاوز المبلغ الإجمالي للتحويلات المالية المدفوعة لعمال الوافدين في الخليج نسبة 27% من إجمالي التحويلات المالية العالمية، ففي الوقت الذي تراجعت فيه المدفوعات من العالم خلال الأزمة المالية العالمية ما بين 2007 وسنة 2008، أصبحت الأموال المتدفقة من دول مجلس

¹ - Fred H. Lawson, Mills College in *The Gulf in the Contemporary International Economy*, CIRS, Center for international and regional studies, p. 3.

التعاون تمثل المصدر الأكثر أهمية للدخل بالنسبة للبلدان المصدرة للعمالة. وفي المقابل أصبحت دول مجلس التعاون وجهة رئيسية للاستثمار الأجنبي المباشر الوارد من الهند، بما في ذلك تطوير البرمجيات والهندسة والمنسوجات والمواد الكيميائية ومجموعة واسعة من الخدمات¹.

المطلب الثاني: تحليل معايير التقارب الاقتصادي لدول مجلس التعاون الخليجي

بهدف تحقيق مشروع العملة المشتركة بين دول مجلس التعاون الخليجي، اتفقت تلك الدول على ضرورة الوفاء بمعايير التقارب الاقتصادي كشرط لاستكمال إجراءات التأسيس والانضمام إلى المشروع، ومن غير الممكن الانضمام إلى منطقة العملة دون الوفاء بالمعايير التي تضمن التقارب بين الاقتصاديات المتكاملة، وذلك ضمن مؤشرات لاستقرار اقتصادي يتم الاتفاق عليها وتحديدتها بين الدول قبل الشروع في تطبيق وإقرار العملة الموحدة، ويرى البعض أن شروط التقارب المتمثلة في معدل كلا من معدل التضخم والفائدة ونسبة كلا من الدين العام والعجز الموازي إلى الناتج المحلي الإجمالي، وكذا كفاية الاحتياطات من العملة الأجنبية لتغطية الواردات، هي عبارة عن شروط مالية فقط نظرا لكونها تشير إلى بعض المقادير الاسمية مثل معدل الفائدة، التضخم، أو إلى بعض النسب المتعلقة بالمالية العامة. ويمكن تحليل أهمية شروط التقارب سواء تلك المرتبطة منها بالسياسة المالية أو النقدية في دول مجلس التعاون الخليجي.

01- في مجال المالية العامة:

يشترط على كل الدول الراغبة في الانضمام إلى مشروع الوحدة الاقتصادية والنقدية الخليجية، الالتزام بسقف العجز السنوي في المالية الحكومية بحيث لا تزيد نسبة العجز السنوي عن 03% من الناتج المحلي الاسمي. بما كان متوسط سعر نفط سلة الأوبك 25 دولاراً أو أكثر، كما يجب ألا تتجاوز نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي للحكومة العامة 60% من الناتج المحلي الإجمالي الاسمي، ولا تتجاوز نسبة الدين العام للحكومة المركزية 70% من الناتج المحلي الاسمي. وتهدف هذه الشروط إلى تحديد الانضباط في موازنة الدول الأعضاء في الوحدة النقدية، كما يسمح هذا السقف بتهيئة الدول قبل الانضمام. فعند وجود دول ذات مستويات عالية من الدين العام فإن ذلك يؤدي إلى تقييد أوضاع المالية العامة في الدول الأعضاء. فيؤدي ارتفاع العجز الموازي وارتفاع الدين العام إلى تحفيز أوضاع التضخم مما يشكل عائقاً أمام استقرار الأسعار في الاتحاد الاقتصادي والنقدي. ويرى بعض الاقتصاديين أن النسبة المرتفعة من العجز الموازي إلى الناتج المحلي الإجمالي لا يمكن اعتبارها دائماً نسب مفرطة، دون الأخذ بعين الاعتبار المركز الذي يحتله البلد في الدورة

¹ - Fred H.Lawson, Mills College. Ibid, p. 4.

الاقتصادية للمنطقة. ففي مرحلة الركود الاقتصادي للبلد قد تحتاج الحكومة إلى إتباع سياسة موسعة للإنفاق، من خلال اعتماد العجز في الموازنة الذي يهدف إلى تحقيق الإنعاش الاقتصادي، فيعتبر العجز الموازني في هذه المرحلة مقبول بالنظر إلى أثر المثبت التلقائي (stabilisateur automatique) من خلال الاستخدام الجزئي لبعض عوامل الإنتاج لتحقيق الاستقرار والنمو في الدورة الاقتصادية، ويرى بعض الاقتصاديين أن اتفاقية ماستريخت للدول الأوروبية واتفاقية الاتحاد النقدي لدول مجلس التعاون قد أهملت كلا منهما هذا الاعتبار، مما يجعل بعض شروط التقارب غير ملائمة في فترة الركود الاقتصادي، كما حدث في منتصف التسعينات في أغلب الدول الأوروبية، والتي كانت تحتاج إلى تعديل نقدي من خلال العجز الموازني، غير أن الاتفاقية لا تنص على ذلك، بالنظر إلى أن تلك الاتفاقية قد تم إقرارها في فترة النمو المرتفع في الدول الأوروبية.

وفيما يتعلق بأثر ارتفاع حجم الدين العام على منطقة العملة الموحدة فمن المؤكد أن ارتفاع مستويات الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي يؤدي إلى عدم الاستقرار في مستويات الأسعار. ويمكن القول أن حجم الدين العام يجب مقارنته دائما بمدى قدرة الحكومة على رفع الضرائب والرسوم للحد من التضخم، ففي حالة التضخم وارتفاع حجم الدين العام فإن تصحيح الأوضاع التضخمية من خلال تدخل الحكومة في السوق المالية سيؤدي إلى ارتفاع حجم الدين العام الداخلي، كما أن تقليص حجم الدين العام الداخلي سيؤدي إلى زيادة معدلات التضخم، لذا فإن حجم الدين العام يجب مقارنته بمدى قدرة الحكومة على رفع الضرائب والرسوم دون أحداث الآثار المتبادلة بين الدين العام والتضخم. وبالرجوع إلى اتفاقية ماستريخت للاتحاد الاقتصادي والنقدي نجد أن تلك الاتفاقية قدمت بعض الأدوات الوقائية المناسبة في مجال المالية العامة، حيث نصت المادة 104 من الاتفاقية على منع البنك المركزي الأوروبي من القيام بالتمويل المباشر للدول الأعضاء. كما تنص المادة الثانية 104، على عدم لجوء الدول عندما تتعرض إلى أزمة في السيولة إلى الحصول على المساعدات المالية من الدول الأعضاء الأخرى. فتهدف هاتين المادتين إلى دفع الدول الأعضاء إلى احترام النظام المتعلق بالميزانية.

02- في مجال معدل التضخم ومعدل الفائدة:

تؤدي معدلات التضخم المرتفعة حسب (Fisher)، إلى حالة من عدم اليقين تؤثر على الأسعار والنمو في تلك المنطقة، ففي حالات التكامل النقدي يشترط على الدول الراغبة في الانضمام إلى الوحدة النقدية الالتزام بمؤشر التقارب لمعدلات التضخم، حيث يجب ألا يزيد معدل التضخم عن المتوسط المرجح (بحجم

الناتج المحلي الإجمالي) لمعدلات التضخم في دول مجلس التعاون مثلاً زائد نقطتين مئويتين (02%) مما يجعل معدلات التضخم في اقتصاديات المنطقة في مستويات متدنية، إلى جانب كونها متقاربة، بحيث أن الدول ذات معدلات التضخم الأعلى وفق شرط التقارب، سوف تسير الدول ذات معدلات التضخم الأدنى، وقد لقي هذا الشرط انتقادات عديدة في حالة تجربة العملة الأوروبية الموحدة التي نصت من خلال اتفاقية ماستريخت أيضاً على هذا الشرط ويمكن ذكر تلك الانتقادات كما يلي:

▪ تحديد سقف لمعدل التضخم مقارنة بالمعدل المتوسط في المنطقة سوف يؤدي إلى كبح الديناميكية التضخمية التي تتحدد من خلالها الأسعار وفق آلية معينة، وبالتالي فإن استقرار الأسعار في المنطقة سيكون وفق آلية تدخلية وليست تلقائية.

▪ يرتبط شرط التقارب في معدلات التضخم لدرجة كبيرة مع معدل الفائدة الاسمية حسب نظرية (Fisher)، كمجموع معدل حقيقي لسعر الفائدة ومعدل متوقع للتضخم. فإذا كانت اقتصاديات المنطقة المتكاملة تسعى إلى تحقيق التناظر في معدلات الفائدة الحقيقية، فإن ذلك يعني التوصل إلى تحقيق التطابق في فروقات المعدلات الاسمية للفائدة مع وجود التباين في معدلات التضخم المتوقع. لذلك يمكن اعتبار شرط التقارب لمعدلات الفائدة على المدى الطويل بمثابة مؤشر للتنبؤ يتم من خلاله التعرف على إمكانية التقارب في معدلات التضخم المتوقعة إذا كانت معدلات الفائدة متقاربة. بينما عند اختلاف المعدلات الاسمية للفائدة فيعني ذلك أن الأسواق تتوقع فجوة كبيرة في فروقات التضخم، وبالتالي فإن أسعار الفائدة التي تعتبر كمعيار للتقارب هي أسعار الفائدة على المدى القصير، بينما يمكن الاستفادة أكثر من معدلات الفائدة على المدى الطويل لمعرفة حجم التضخم المتوقع في المنطقة، مما يجعل التركيز على معدلات الفائدة في المدى الطويل أكثر من التركيز على معدلات الفائدة في المدى القصير.

03- في مجال استقرار سعر الصرف:

يشترط الانضمام إلى الوحدة النقدية الحفاظ على سعر صرف مستقر بالنسبة للدول الأعضاء، ومع وجود سوق للصرف في المنطقة فإن ذلك يعني عدم وجود الاستقرار الدائم في أسعار صرف عملات الدول الأعضاء. ففي التجربة الأوروبية مثلاً نجد أنه من خلال اتفاقية ماستريخت تم قياس استقرار الصرف من خلال التزام جميع الدول بالهوامش الطبيعية للتقلبات في النظام النقدي الأوروبي. حيث تم توسيع هذا الهامش وذلك بعد أزمة سنة 1992 وأزمة سنة 1993. وقد التزمت جميع الدول بالهوامش المحددة خلال فترة مراقبة الشروط، باستثناء العملة البريطانية واليونانية والسويدية سابقاً.

المطلب الثالث: الخصائص الأساسية لاقتصاديات دول مجلس التعاون الخليجي

يرى بعض الاقتصاديين أنه ليس من الأهمية البالغة إنشاء الاتحاد النقدي، أو حتى تحديد توقيت لإنشاء هذا الاتحاد، ولكن الأهمية الفعلية تتمثل في أن تعمل الدول الراغبة في التكامل على الوفاء بالمتطلبات الفنية والإصلاحات الاقتصادية قبل عملية تحقيق الوحدة، فإذا تمكنت تلك الدول من تحقيق هذا التحول وتحسين جودة مؤسسات المنطقة ورفع درجة التنسيق النقدي والمالي ودرجة التكامل الاقتصادي من خلال الوفاء بالمعايير الخاصة بالمنطقة النقدية، فإن تلك الاقتصاديات سوف تحصل على نمو وويل الأجل وقدر أكبر من التنمية والاستقرار الاقتصادي، حتى بدون وجود الاتحاد النقدي، وبالتالي فإن تحديد درجة وفاء الاقتصاديات الخليجية مثلًا بالمعايير الخاصة بالمنطقة النقدية المثلى، وتحديد أهم الخصائص والمعايير الايجابية وكذا الملامح السلبية التي تتميز بها اقتصاديات دول مجلس التعاون الخليجي، يعتبر ذات أهمية بالغة، نظرًا لأن تحقيق التقارب الفعلي يتطلب في الأساس الوفاء بتلك المعايير، ويمكن التطرق إلى أهم الخصائص الايجابية والسلبية لدول مجلس التعاون الخليجي.

01- الخصائص الايجابية لدول مجلس التعاون الخليجي:

يمكن الإشارة إلى أهم الخصائص الايجابية لدول مجلس التعاون كما يلي:

01-01- الخصائص الجغرافية والثقافية:

تتقاسم دول المجلس العديد من السمات الثقافية والاجتماعية والسياسية والدينية التي تميزها عن العديد من تجارب الاقتصاديات المتكاملة عبر العالم، حيث تحتل تلك الدول موقع جغرافي متميز بين ثلاث قارات في العالم، إضافة إلى العديد من المنافذ البحرية والثروات الطبيعية، وتعتبر دول المجلس عموماً باستثناء السعودية دول صغيرة ومتشابهة نسبياً، فمساحة تلك الدول لا تتجاوز 2562.70 ألف كلم مربع، فكلها باستثناء السعودية (2250 ألف كلم مربع) تتسم بصغر المساحة وقلة عدد السكان، إذ تتراوح مساحتها بين 0.735 ألف كلم مربع في مملكة البحرين كحد أدنى و 309.5 ألف كلم مربع في سلطنة عمان كحد أقصى¹، ويمكن الإشارة إلى بعض المعطيات الإحصائية لدول مجلس التعاون من خلال الجدول الموالي:

¹ - صندوق النقد العربي: " التقرير الاقتصادي العربي الموحد "، 2002، ص241.

جدول رقم: 22-03

الخصائص الجغرافية لدول مجلس التعاون الخليجي

العناصر	الحجم	الوحدة
المساحة	02.4	مليون كيلو متر مربع
عدد السكان	34.8	مليون نسمة
الكثافة السكانية	18.0	نسمة لكل كيلو متر مربع
إجمالي الناتج المحلي	1.08	ترليون دولار
الاحتياطيات من النفط	495	مليار دولار
النسبة إلى الاحتياطي العالمي	40%	بالمائة
الاحتياطيات من الغاز الطبيعي	42134	مليار متر مكعب
النسبة إلى الاحتياطي العالمي	22%	بالمائة

المصدر من إعداد الباحث استنادا إلى:

الأمانة العامة لدول مجلس التعاون: "المسيرة والانجاز"، مركز المعلومات، الطبعة السادسة 2012، ص 357

وتتملك دول مجلس التعاون الخليجي إلى جانب الإمكانيات والثروات الطبيعية العديد من المقومات والعناصر المتجانسة سواء فيما يتعلق بالقيم والثقافة والدين واللغة والتاريخ السياسي والاقتصادي المشترك، وهي كلها عوامل ذات أهمية كبيرة في تحقيق التقارب الاقتصادي والاندماج بين تلك الدول، وحسب بعض الاقتصاديين فإن تلك العوامل تشكل المزايا الفعلية التي تتفوق بها تجربة التكامل الاقتصادي والنقدي لدول المجلس عن باقي التجارب العالمية. وإلى جانب ذلك فإن دول المجلس تتماثل في مراحل تطورها الاقتصادي والاجتماعي، حيث تعتبر كل دول المجلس باستثناء السعودية¹ دول حديثة الاستقلال حصلت على استقلالها السياسي خلال الفترة الممتدة ما بين سنة 1960 وسنة 1981.

01-02-الانفتاح الاقتصادي:

يمكن القول أن اقتصاديات دول المجلس هي اقتصاديات مفتوحة حيث تشكل التجارة الخارجية نسبة كبيرة من الناتج المحلي الإجمالي لتلك الدول إذ تشكل نسب الصادرات الكلية إلى الناتج المحلي الإجمالي نسب معتبرة مقارنة بحجمها الاقتصادي، ويمكن من خلال الشكل الموالي معرفة نسبة الناتج المحلي الإجمالي لتلك الدول إلى حجم الصادرات الكلية خلال سنة 2011.

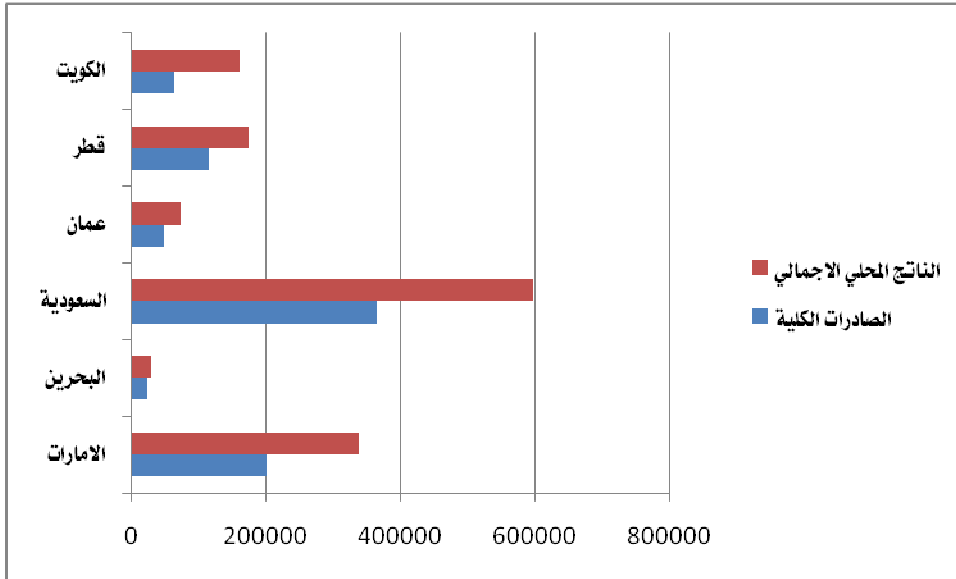
¹ - حصلت السعودية على الاستقلال سنة 1932، ولزيد من المعلومات انظر:

- مؤسسة النقد العربي السعودي: "التقرير السعودي لسنة 1983"، شركة الصناعة العربية المحدودة، الرياض، يناير 1984، ص 01.

شكل رقم: 04 - 03

نسبة الصادرات الكلية إلى الناتج المحلي الإجمالي لسنة 2011 في دول مجلس التعاون الخليجي

الوحدة: مليون دولار



المصدر: من إعداد الباحث استناد إلى:

الأمانة العامة لدول مجلس التعاون: "لمحة إحصائية"، مركز المعلومات-إدارة الإحصاء، ديسمبر 2012، ص 59، 63.

ويمكن القول أن الصادرات في دول المجلس تؤدي دور الاستثمارات في الدول المتقدمة في خلق الدخل الواسع وتغيير اتجاهاته. أما الأهمية النسبية للواردات في هذه الدول إلى الناتج المحلي الإجمالي لسنة 2011 فقد تراوحت من حد أدنى في قطر وصلت إلى 13% من إجمالي الناتج المحلي إلى 51% نسبة الواردات إلى الناتج المحلي كحد أعلى في البحرين وذلك خلال نفس الفترة. وتدل هذه المؤشرات الخاصة بالصادرات والواردات على أهمية التجارة الخارجية في هذه الدول نظرا لاعتمادها الكبير على هذا القطاع لسد الاحتياجات من السلع الاستهلاكية ولتسويق الصادرات النفطية، كما يرجع أيضا ارتفاع حجم التجارة الخارجية لدول مجلس التعاون بشكل عام إلى ارتفاع أسعار الصادرات والواردات نتيجة التضخم الموجود في أسعار السلع الصناعية المستوردة من الدول المتقدمة، والارتفاع المتزايد في الطلب على الطاقة منذ سنة 2006 باستثناء سنوات الأزمة المالية العالمية.

03-01- ارتفاع نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي:

انعكست وبصفة مباشرة زيادة الإيرادات النفطية لدى دول مجلس التعاون على نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في تلك الدول، حيث شهدت معدلات نصيب الفرد ارتفاعا ملحوظا ناتج بدرجة أساسية عن زيادة حجم الإيرادات المتأتية من قطاع النفط حيث تسجل دول مجلس التعاون منذ سنة 2004 أضعاف المتوسط

العالمي لنصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، ويمكن من خلال الجدول الموالي توضيح متوسط حصة الفرد من الناتج الإجمالي المحلي مقارنة بمتوسط حصة الفرد من الناتج الإجمالي المحلي على مستوى العالم.

جدول رقم: 23 - 03

متوسط نصيب الفرد من الناتج الإجمالي المحلي

الوحدة: بالدولار

السنة	دول مجلس التعاون	باقي دول العالم
2007	23269	8380
2008	27287	9086
2009	20590	8491
2010	24590	9158
2011	29869	10037

المصدر: من إعداد الباحث استناد إلى:

الأمانة العامة لدول مجلس التعاون: "المحة إحصائية"، مركز المعلومات، إدارة الإحصاء، ديسمبر 2012، ص 16.

ويتضح من خلال الجدول السابق أن دول مجلس التعاون قد حققت معدلات مرتفعة جدا في نصيب الفرد من الناتج المحلي مقارنة بنصيب الفرد على مستوى العالم، مما يعكس بالضرورة آثار ايجابية جدا على مستوى رفاه الموا من بشكل كبير.

01-04-الحرية الاقتصادية:

تتعرض دول المجلس لنفس الضغوط الخارجية، كما تتشابه أيضا في الصادرات السلعية وتستورد نفس السلع تقريبا مما يجعل أداء هذه المنطقة تجاه باقي العالم موحدا، وفي جوانب التشابه المطلوب بين الاقتصاديات المتكاملة فإن ذلك لدى دول مجلس التعاون يشكل عاملا مهما باتجاه تكاملها النقدي والاقتصادي، أما فيما يتعلق بأنظمة التجارة ودرجة الحرية الاقتصادية فإن دول المجلس تتمتع بحرية كبيرة في الأنشطة وأداء الأعمال، حيث تقدم فيها أنظمة تراخيص الاستيراد بكل سهولة. كما أن هناك قائمة كبيرة من السلع المستوردة تعفى من الرسوم الجمركية وخاصة بالنسبة للمواد الغذائية والمواد الخام والمعدات، في حين يخضع قسم من السلع المستوردة إلى رسوم مخفضة جدا، أما تراخيص وأنظمة التصدير في دول المجلس فهي محدودة جدا، وذلك نظرا لاعتماد الصادرات الكلية على الصادرات النفطية، التي تخضع لسياسات الحكومات وحجم الطلب في السوق الدولية على تلك الصادرات. وفي هذا الإطار يعتبر انخفاض مستوى التعريفات الجمركية

ومحدودية مساهمتها في الإيرادات الإجمالية للدولة عاملا مهما في توحيد السياسة التجارية بين الدول المذكورة، كأحد الشروط الأساسية لتحقيق الوحدة النقدية.

02- الخصائص السلبية لاقتصاديات دول مجلس التعاون:

يمكن الإشارة إلى أهم الخصائص السلبية لدول مجلس التعاون الخليجي كما يلي:

01-02- اقتصاديات الريع:

من بين السلبيات الأساسية في دول مجلس التعاون نجد أن تلك الدول تعتمد على الصادرات النفطية باعتبارها المصدر شبه الوحيد في جمع الإيرادات، وعلى الرغم من الأهمية النسبية لقطاع النفط والغاز في دول المجلس حيث تمتلك دول المجلس 40% من الاحتياطات المؤكدة من النفط في العالم وحوالي 22% من احتياطات الغاز الطبيعي كما تنتج هذه الدول 16.23% من الناتج العالمي للنفط الخام، وتصل الصادرات النفطية لدول المجلس إلى حوالي 20% من إجمالي الصادرات العالمية. إلا أن الإيرادات المتأتية من القطاع خلال حوالي 25 سنة الماضية لم تغير من نمط الصادرات والواردات الخليجية بدرجة معتبرة، حيث لا تزال تلك الدول تعتمد بشكل واضح على قطاع النفط، الذي يمثل المكون الأساسي للدخل المحلي والمصدر الرئيسي لتمويل الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية المحلية.

ومع تزايد الإيرادات النفطية شرعت دول المجلس في زيادة حجم النفقات العامة المختلفة على مستوى تلك الدول، حيث بلغ إجمالي حجم الإنفاق العام الأعلى في دول المجلس لسنة 2011 في السعودية بقيمة 220453 مليون دولار تليها الإمارات بقيمة 81163 مليون دولار، بينما سجلت عمان والبحرين ادني معدلات الإنفاق خلال نفس السنة بقيمة 27927 و 7588 مليون دولار على التوالي. والى جانب ذلك فعلى الرغم من سيادة القطاع الحكومي في تلك الدول، إلا أن القطاع الخاص أيضا يمثل أهمية كبرى في اقتصادياتها سواء في مجال الاستهلاك أو الاستثمار، وتشكل النفقات الخاصة في دول المجلس نسبة معتبرة من حجم النفقات الكلية، ومن ناحية أخرى تمثل دول مجلس التعاون منطقة الفائض في العالم العربي فهي تستحوذ على 55% من الاحتياطات الخارجية الرسمية للدول العربية في سنة 2010 رغم أن سكانها لا يتجاوز حوالي 11% من مجموع سكان الدول العربية.

02-02- ضعف القاعدة الإنتاجية:

تعتمد دول المجلس في صادراتها على النفط بصورة رئيسية مما يجعل الصادرات النفطية تمثل المصدر الأساسي في الفائض التجاري لتلك الدول، كما يعتمد الناتج المحلي الإجمالي في دول المجلس على قطاع

الصناعة الاستخراجية الذي يشكل نحو ثلث الناتج المحلي الإجمالي، ويأتي ذلك على حساب تدني الأهمية النسبية للقطاعات الأخرى بما يدل على قلة التنوع في الهياكل والقاعدة الإنتاجية، وعدم قدرتها على تلبية احتياجاتها المحلية من السلع الغذائية المصنعة. فالاعتماد الاقتصادي الشديد للدول الخليجية على قطاع الصادرات الاستخراجية يجعل الأوضاع الاقتصادية لتلك الدول أكثر تأثراً بالأوضاع على مستوى الأسواق الدولية والاقتصاديات المستوردة لتلك الصادرات، بل أن الأوضاع الخارجية تصبح هي العوامل الأساسية في التأثير على حجم الصادرات النفطية للدول الخليجية، حيث تعتمد عائدات دول المجلس على توقعات العرض والطلب وتطورات السوق النفطية في ظل الأسعار السائدة في السوق العالمية، مما يعني إن التقلب في الطلب العالمي على النفط سيؤثر بصورة مباشرة على قيمة الصادرات النفطية الخليجية، أما واردات تلك الدول فعلى عكس الصادرات تتصف بالتنوع الشديد، باستثناء البحرين التي يشكل الوقود المعدني نسبة كبيرة من وارداتها، بينما تمثل الواردات من الآلات ومعدات النقل والمصنوعات والأغذية والمشروبات النسب الأكبر من الواردات الكلية للدول الخمس الأخرى.

ويمكن القول أن عدم التنوع في القاعدة الإنتاجية والاعتماد بشكل كبير على قطاع النفط، قد فرض على الدول الخليجية تحدياً حقيقياً، باعتبار النفط ثروة قابلة للنفاذ وغير متجددة، فالبحرين قد اتخذت خطوات هامة باتجاه جذب البنوك العالمية كطريقة لتدعيم مخزونها المتناقص بوتيرة سريعة من النفط والغاز¹، وهي تسعى إلى جانب بعض الدول الخليجية الأخرى مثل الإمارات والسعودية وقطر إلى تطوير بعض الصناعات لديها مثل صناعة الألمونيوم، ووفق تقديرات منظمة الخليج للاستشارات الصناعية فإن إنتاج دول المجلس التعاون من الألمونيوم قد وصل حالياً إلى 09% من إجمالي الناتج العالمي، وبحلول سنة 2015 سيتضاعف إلى نسبة 15% عالمياً، ورغم ذلك إلا أن قلة تنوع الصادرات سوف تجعل تلك الدول أمام مواجهة التحديات عند نفاذ النفط.

02-03 - ضعف التجارة البينية:

تتميز دول المجلس بضعف علاقاتها التجارية مع الدول العربية الأخرى، ويرجع سبب ضعف التجارة البينية مع الدول العربية إلى التشابه في الهياكل الاقتصادية وضيق القاعدة الإنتاجية، واعتمادها على الإيرادات من المصادر الريعية كمصدر للدخل، مما يجعل تلك الاقتصاديات متنافسة أكثر منها متكاملة. كما تتجه أغلب التجارة الخارجية لدول المجلس سواء من جانب الصادرات أو الواردات نحو الدول المتقدمة الصناعية، ففي الوقت الذي وصلت نسبة صادراتها إلى هذه الدول إلى 39% من الصادرات الكلية، بلغت وارداتها

¹ - Fred H.Lawson, Mills College, op.cit, p. 3.

من هذه الدول 58% من مجموع وارداتها الكلية، مما يؤدي إلى ارتباط مستوى النشاط والاستقرار الاقتصادي بالأوضاع السائدة في الدول الصناعية، فتتقلب الإيرادات والأوضاع النقدية والمالية وحركة الأسعار في تلك الدول، تبعا لتقلب الأوضاع الاقتصادية الخارجية. ومما يدل على ذلك أن الأزمة النفطية والركود الاقتصادي في الدول الصناعية في أواخر السبعينيات وبداية الثمانينات وفي الربع الأخير من التسعينات من القرن الماضي، قد انعكست على دول المجلس مباشرة بسبب انخفاض الأهمية النسبية لقطاع التعدين والوقود في تكوين الناتج المحلي الإجمالي لدول المجلس، وانخفاض الفائض التجاري لتلك الدول بسبب تراجع مستويات الطلب. وفيما يتعلق بأوضاع موازين مدفوعات دول المجلس وأوضاع الحسابات الجارية وكذا أوضاع أرصدة المالية العامة، يمكن القول أن دول المجلس تتصف بأوضاع مناسبة في تلك الموازين نسبة إلى الناتج المحلي، حيث سجلت في سنة 2010 أفضل معدل نمو في الناتج المحلي الإجمالي وأفضل رصيد في المالية العامة، وكذا أفضل رصيد للحساب الجاري وذلك مقارنة مع المعدلات المحققة من طرف باقي الدول العربية الأخرى، ويمكن الإشارة إلى المعدلات والأرصدة المحققة خلال سنة 2010 من طرف الدول الخليجية من خلال الجدول الموالي.

جدول رقم: 24 - 03

بعض المؤشرات الاقتصادية لدول مجلس التعاون الخليجي

الوحدة: بالمائة من إجمالي الناتج المحلي

المؤشرات	دول مجلس التعاون الخليجي	الدول العربية الأخرى
رصيد الحساب الجاري (%)	12.5	6.5
رصيد المالية العامة الكلي (%)	7.2	0.6
التضخم (متوسط سنوي) (النمو السنوي)	3.6	7.0
إجمالي الناتج المحلي الحقيقي (النمو السنوي)	5.0	3.8

المصدر: من إعداد الباحث استنادا إلى:

صندوق النقد الدولي: "أفاق الاقتصاد العالمي"، أبريل 2011، ص 04

وتمثل الأرصدة الايجابية المحققة في موازين مدفوعات دول مجلس التعاون بشكل عام، دافعا مهما للتكامل النقدي، فالاتحاد النقدي سوف يساعد تلك الدول على تلافي حالات العجز المالي، وذلك من خلال إجراء التحويلات المالية من دول الفائض إلى دول العجز، في إطار السياسات العامة لتقديم العون المالي داخل الاتحاد، ويمكن القول أن العجز في الموازين الجارية الذي شهدته بعض دول المجلس خلال بداية التسعينات، قد تحول في الفترة اللاحقة إلى فوائض مسجلة في تلك الحسابات، مما يعكس أثر التطورات الايجابية الناتجة عن

أسواق الطاقة الدولية. وبالنظر إلى الانعكاسات الايجابية للفوائض المحققة في موازين مدفوعات دول المجلس، يمكن القول أن المركز النقدي الجيد لتلك الموازين سوف يمنح تلك الدول قدرة عالية على الاستيراد وعلى تحقيق مستويات عالية من الاحتياطات الرسمية من العملات الأجنبية، حيث يتم استثمار معظم تلك الاحتياطات في الأسواق المالية الدولية في شكل الإيداعات الجارية أو الموظفة في السندات الحكومية والعقارات أو الموجودات الثابتة.

وفي جانب آخر نجد أن هناك ضعف في الطاقة الاستيعابية لسائر دول المجلس فرغم الزيادة الكبيرة في حجم النفقات الاستهلاكية التي حدثت نتيجة التطورات الاقتصادية في هذه المنطقة في السبعينات، فإن الاستهلاك الكلي العام والخاص لا يزال محدودا مقارنة ببعض الدول الأخرى، مما يعني أن نسب كبيرة من الناتج المحلي الإجمالي لا يتم استثمارها في دول المجلس بسبب ارتفاع الناتج المحلي الإجمالي من جهة، وضيق نطاق السوق المحلية وقلة الموارد الاقتصادية غير المالية كالأرض والمياه والعمالة من جهة أخرى. ومع ارتباط اقتصاديات دول المجلس بالاقتصاد العالمي في قطاع الصادرات والواردات فإن تلك الدول تتأثر بمعدلات التضخم السائد في الدول الصناعية والتي تشكل المصدر الرئيسي لواردات دول المجلس، وتشير بيانات التضخم بشكل عام، إلى أن تلك المعدلات قد تزايدت بصورة مستمرة في بداية السبعينات وخلال الثمانينات والتسعينات، نتيجة لتأثرها نسبيا بحركة الأسعار العالمية. وقد ساهمت السياسات النقدية والمالية الرامية إلى خفض العجز المالي والتحكم في السيولة وتنظيم الائتمان، وكذلك سياسات الإصلاح الاقتصادي الهادفة إلى تشجيع الإنتاج، والمحافظة على استقرار الأسعار، قد ساهمت فعلا في خفض معدلات التضخم في دول المجلس خاصة بعد التزام تلك الدول بالوفاء بمعايير التقارب الاقتصادي.

خاتمة الفصل:

يمكن القول أنه في ظل الظروف والمعطيات والمؤشرات السابقة عن الأوضاع النقدية والمالية لدول مجلس التعاون الخليجي، فإن التكامل النقدي لتلك الدول يتطلب إتباع مجموعة من الآليات التي تضمن متابعة سلسلة الإصلاحات المطلوبة لتحقيق معايير التقارب والوفاء بشروط المنطقة المثلى، ونظرا للفوائض والعوائد والأرصدة المالية المحققة في دول المجلس، فإن ذلك سوف يتطلب الالتزام باعتماد سياسات تضمن القضاء على التشوهات الموجودة في تلك الاقتصاديات، ومنها درجة التركيز العالية على الصادرات النفطية. وفي هذا الإطار يجب استحداث خطط موحدة لتنمية القطاعات الاقتصادية بهدف تجنب الواردات العالية، خاصة الاستهلاكية منها، والتي تسهم بدرجة كبيرة في تسرب الاحتياطات الرسمية المحققة، إلى جانب ضرورة قيام دول المجلس بالاستثمار الموحد والبيئي للموارد المالية المتاحة. وفي هذا الإطار يمكن أن يشكل البنك المركزي الموحد للمنطقة مؤسسة لتجميع الموارد المالية الحكومية، بما يضمن توجيه استخدام تلك الموارد لتحقيق التنمية الاقتصادية، إلى جانب توسيع فرص الاستثمارات المحلية. ويرى البعض أن التكامل المالي مع باقي الدول العربية الأخرى، سوف يضمن استثمار الفوائض في الموارد المالية، إلى جانب استيراد عناصر الإنتاج من تلك الدول، مما يوسع من فرص الاستثمار داخل المنطقة النقدية وحتى المناطق المجاورة لها.

الفصل الرابع

الفصل الرابع: الاتحاد النقدي الخليجي ومشروع العملة الخليجية الموحدة

مقدمة الفصل

يعتبر التكامل الاقتصادي والنقدي بين دول مجلس التعاون الخليجي من بين أهم التجارب الحديثة للتكامل عبر العالم، وان كانت تلك التجربة تشترك في بعض الخصائص مع تجربة التكامل بين الدول الأوروبية، إلا أن هناك العديد من الخصوصيات لهذه التجربة. ونظرا للنجاح الذي رافق إقرار اليورو كعملة موحدة لبعض دول الاتحاد الأوروبي فقد اكتسب مشروع العملة الخليجية أولوية متجددة، فمن الواضح إن إصدار عملة اليورو بنجاح قد شجع معظم الدول على الاهتمام بإقامة الاتحادات النقدية في العديد من المناطق، وذلك للاستفادة من المزايا العديد لتوحيد العملة وتحقيق الأهداف الاقتصادية التقليدية المتمثلة في زيادة معدل النمو وتخفيض معدلات التضخم.

وتحتاج حاليا دول مجلس التعاون الخليجي إلى سلسلة من الإصلاحات لإزالة المشكلات المالية القائمة، فإذا كانت عملية إقامة المؤسسات الفاعلة أمرا صعبا للغاية بالنسبة لمجموعة من البلدان مثل الدول الأوروبية التي تتوافر لها أنظمة ومؤسسات عالية الكفاءة، قد تطلبت أوجه عديدة من التنسيق والتعاون بشكل جيد ولاكثر من خمسين عاما، فمن المؤكد أن إتمام هذا المشروع في دول ذات كفاءة أقل، يتطلب العديد من الإصلاحات الهيكلية والفنية سواء في الجانب الاقتصادي أو الإداري، غير أن تحقيق هذا الهدف سيساعد دول المجلس على تعزيز دورها التفاوضي لإقرار الترتيبات التجارية المواتية سواء مع منظمة التجارة العالمية أو على النطاق الثنائي مع التكتلات الاقتصادية والدول المتقدمة، ونظر لكون العملة الخليجية في حال التوصل إليها ستكون مدعومة بالثروة النفطية، فإنها ستشكل عملة منافسة للدولار واليورو في الأسواق والاحتياطات العالمية. وفي إطار استكمال الإصلاحات المطلوبة نجد أن دول المجلس قد حققت العديد من الانجازات في رفع مستوى المعيشة، وإنجاز تطور جيد في القطاعات الإنتاجية، وذلك مقارنة بوضعها الاقتصادي قبل هذه الفترة، وسنحاول من خلال هذا الفصل التعرف على مشروع الاتحاد النقدي لدول مجلس التعاون الخليجي وذلك من خلال دراسة ما يلي:

- التطور التاريخي لمشروع التكامل النقدي بين دول مجلس التعاون الخليجي
- دراسة البنية التشريعية والمؤسسية للاتحاد النقدي الخليجي
- دراسة مؤشرات الاستقرار الاقتصادي لدول مجلس التعاون الخليجي

المبحث الأول : التكامل النقدي العربي ومشروع الاتحاد النقدي لدول مجلس التعاون الخليجي

يشكل قيام الاتحاد النقدي الخليجي وإصدار العملة الخليجية الموحدة أهمية اقتصادية كبرى للدول الخليجية، وتمثل تلك الأهمية في دعم التبادل والتنمية فيما بينها. غير أن نجاح مشروع العملة الموحدة يعتمد في الأساس على حجم التحضيرات والإصلاحات المنجزة في السياسات الاقتصادية والمالية والنقدية، وكذا تهيئة البنية التشريعية والتنظيمية وإقامة المؤسسات المركزية المختلفة، إلى جانب تحقيق التقارب في الأداء الاقتصادي وفق معايير محددة، وتسعى دول مجلس التعاون حالياً إلى بناء أنظمة مالية سليمة وتنسيق نظم وسياسات المعالجة والرقابة على القطاع المالي.

المطلب الأول : التكامل النقدي العربي

يمكن القول أن الواقع الاقتصادي العربي يطرح بشدة إمكانية قيام تكامل نقدي، دون قيام التكامل الاقتصادي، ويعتبر هذا التكامل النقدي مجرد مقدمة لتحقيق التكامل الاقتصادي، ووسيلة لتسيير المبادلات وتحقيق مرونة أكبر في حركة عوامل الإنتاج وتعزيز إمكانات التكامل بشكل عام، وذلك من خلال تنسيق التدفقات الحقيقية والنقدية وإعداد خطط مشتركة لمواجهة التضخم المستورد والأزمات النقدية والمالية الدولية¹، غير أن التجارب النقدية عبر العالم تؤكد أن هناك ترابطاً وثيقاً بين التكامل النقدي والاقتصادي، وهو ما أكدته تجربة التكامل النقدي في أمريكا اللاتينية والنظام النقدي الأوروبي وتجربة الاتحاد النقدي لغرب أفريقيا (WAMU)، فعلى الرغم من قيام اتحاد نقدي كامل بين دول غرب أفريقيا منذ عام 1955 إلا أن حجم المبادلات التجارية وحركة عناصر الإنتاج تجري في نطاق ضيق فضلاً عن غياب عمليات التنمية التكاملية فيما بين تلك الدول²، ويرى البعض أن التكامل الاقتصادي شرط لتحقيق التكامل النقدي، أو أن التكامل النقدي قد يكون أولاً، ولكن بين البلدان التي لم تبدأ عملية التكامل الاقتصادي فيما بينها، ولكنها تتميز بأنماط إنتاج متشابهة وتوجهات دولية مشتركة.

وقد حددت اتفاقية صندوق النقد العربي³ أن التكامل النقدي يستهدف دعم التكامل الاقتصادي الذي يرتبط بدفع عجلة التنمية في جميع الأقطار العربية. ومن خلال الواقع يتضح أن الفروق الاقتصادية والهيكلية والاجتماعية والسياسية بين البلدان العربية متباعدة، مما يجعل ظروف الاتحاد النقدي الكامل

¹ - جون هدسون : مرجع سابق، ص 617.

² - يتكون هذا الاتحاد من ستة أعضاء هي البنين، ساحل العاج، النيجر، السنغال، وتوجو، وبوركينا فاسو وقد صمم هذا الاتحاد ليكون أداة اندماج هذه الاقتصاديات في الاقتصاد الفرنسي.

³ - صندوق النقد العربي: "اتفاقية صندوق النقد العربي 1976"، مؤسسة رمزي للطباعة، بغداد، 1976.

بينها غير متوفرة، وعلى العكس من ذلك فإن دول مجلس التعاون تتسم اقتصادياتها بحرية انتقال رأس المال والعمل وبإمكانية تامة في تحويل العملات، وبالتالي فهي مرشحة أكثر من غيرها للدخول في اتحاد نقدي، وتتخلص أهم الأسباب التي تحد من إمكانية قيام اتحاد نقدي بين جميع الدول العربية فيما يلي¹:

■ غياب الإرادة السياسية اللازمة لتحقيق التكامل النقدي الكامل، وقد أشارت النظرية السياسية المهتمة بالتكامل إلى أن الدور الذي تلعبه الإرادة السياسية في العملية التكاملية، يعتبر دور بالغ الأهمية نظرا لكون العديد من القضايا يتم الفصل فيها سياسيا².

■ اختلاف النظم السياسية والاجتماعية في الأقطار العربية وتباين السياسات الاقتصادية والمالية والنقدية والتنموية فيما بينها بالإضافة إلى عدم ثبات أسعار العملات العربية في دول العجز خاصة³.

■ أن التجارب الإقليمية عن التكامل النقدي مثل التكامل النقدي الأوروبي، والتكامل في أمريكا اللاتينية تشير إلى أن التكامل النقدي الجزئي هو عبارة عن صيغة مرحلية تنتهي بالتكامل النقدي الكامل، وهو ما لا يتوفر حاليا في العلاقات الاقتصادية المرحلية للدول العربية، أو على الأقل لا تؤكد المؤشرات على وجود الرغبة في اعتماد أدنى صيغ التوحيد النقدي.

■ أشكال التكامل النقدي العربي:

منذ نهاية الحرب العالمية الثانية تبلورت صيغ وأشكال مختلفة لإمكانات التعاون النقدي العربي، وذلك انطلاقا من المشروع السوري والمشروع العراقي منتصف الأربعينات، الذي يقترح إنشاء مصلحة نقد عربي تتولى إصدار العملة العربية الموحدة، ثم إقرار اتفاقية اتحاد المدفوعات العربي في بداية 1970، وهي الاتفاقية التي صادق عليها العراق فقط، وقد قدمت العديد من الأفكار المرتبطة بالتنسيق النقدي في منتصف السبعينات، والتي اتخذت صيغا وأشكالا متفاوتة وتتمثل أهم تلك الصيغ فيما يلي⁴:

أ- الاتحاد العربي للمدفوعات:

نظرا لأن المبادلات الإقليمية العربية تفتقر إلى العملات القابلة للتحويل لدى عدد كبير من تلك الأقطار، فقد كان الوصول إلى نظام ملائم للمدفوعات في مقدمة المشاريع المقترحة للتعاون النقدي العربي في أوائل السبعينات، حيث تم الاتفاق على إنشاء اتحاد مدفوعات عربي كنوع من الترتيبات التي تنطوي على

¹ - فؤاد مرسي: مرجع سابق، ص 684.

² - S.L Baier, "The New Regionalism: Causes and consequences", A paper written for The Inter-American Development Bank and CEP conference, University of Notre-Dame, 2006,p:14.

³ - عبد المنعم السيد علي: التطور التاريخي لأنظمة النقدية في الأقطار العربية، مرجع سابق، ص 402.

⁴ - جون هدسون: مرجع سابق، ص 639.

ت- تكوين مجمع للاحتياطي:

تجميع الاحتياطي طبقا لصياغته على يد تريفن (Triffen) في الخمسينات¹ هو الصيغة قصيرة الأجل التي تؤدي إلى قيام صندوق عربي يتلقى نسبة من الاحتياطيات النقدية للدول الأعضاء، ليقوم باستخدام تلك الودائع المجمعة في تقديم تسهيلات للدول الأعضاء التي تعاني من عجز في ميزان مدفوعاتها، وبإمكان الصندوق تقديم قروض ضمن حدود معينة، دون التأثير على سيولة الأعضاء، وتعتبر صيغة تجميع الاحتياطي صيغة قصيرة الأجل، نظرا لما تثيره من قضايا تخص الأجل القصير، مثل وضع الملكية ومسألة المشاركة في المخاطرة والعوائد وتوزيع المصرفيات وشروط الانضمام إلى تجميع الاحتياطي وقواعد الإقراض إلى بلدان العجز أو بنوكها المركزية، ومع ذلك ينبغي أن يدمج الاحتياطي المجمع في الأجل الطويل في إطار صندوق النقد العربي تمهيدا لتحويله في مرحلة متقدمة إلى بنك مركزي موحد.

ث- تنسيق أسعار الصرف:

ينطوي تنسيق أسعار الصرف على خفض مخاطر سعر الصرف التي يمكن أن تحدث من خلال التعاملات داخل منطقة ما، وتحقيق قدر من الاستقرار لهذه الأسعار بين عملات الأقطار المعنية، عن طريق تحديد المدى الذي يمكن أن تختلف فيه أسعار الصرف بين عملات الأعضاء، وتقييد الانحرافات التي يمكن أن تجري بعيدا عن هذا المدى من خلال سياسات التدخل وشراء عملة أجنبية مقابل عملة محلية.

ج- تنسيق السياسات النقدية:

يقصد بتنسيق السياسات النقدية الاتفاق على السياسات التي سوف يتم اعتمادها من طرف الدول الأعضاء، وقد كانت السياسات المتفق عليها في ظل سيادة الفكر الكينزي تعتمد على هدف مشترك يتعلق بسعر الفائدة، أما في السنوات الأخيرة فقد تطورت السياسة النقدية لتغطي العديد من المجالات. وتظهر أوضاع الدول العربية أن السياسة الأكثر فعالية هي التي تعتمد تحقيق أهداف أشمل من سعر الفائدة، نظرا لكون الأسواق المالية ضعيفة، مع احتمال استخدام سياسات ائتمانية مستقلة، كما أن أهداف سعر الفائدة لا يمكن تنفيذها بسبب حجم الاستثمارات الخارجية العربية، مقارنة بسهولة تنفيذ الأهداف الشاملة وهي أهداف المعروض النقدي.

¹ - Triffen R, 1958, op. cit, p. 122.

ح- تكامل الأسواق المالية وتوحيد السياسات تجاه التدفقات الخارجية لرأس المال:

يشير تكامل السوق المالية إلى الخطوات الرامية إلى تحرير حركة رأس المال في المنطقة التكاملية، عن طرق إلغاء قيود الصرف وغيرها من النظم التي تعيق أسباب تحرير رأس المال بين الدول العربية، وبالإضافة إلى ذلك هناك أيضا إمكانات توحيد السياسات المتعلقة بتدفقات رأس المال بينها وبين بقية العالم، مثل توحيد قيود التمويل التي تعتمد على الأقطار العربية الأعضاء في مواجهة العالم الخارجي، وإمكانية قيام تلك الأقطار بالموائمة بين سياساتها تجاه الاستثمار الأجنبي المباشر الوافد من الخارج، والعمل المشترك إزاء توجيه الفوائض المالية العربية للاستثمار في خارج المنطقة. ومن الواضح أن هذه الصيغ المقترحة للتكامل النقدي الجزئي بين الدول العربية، تمثل الترتيبات التي تستهدف تحرير وتنمية المبادلات التجارية وتيسير انتقال عناصر الإنتاج بين الأعضاء، فضلا عن دعم وتعزيز إمكانات التنمية الاقتصادية وتكاملها على الصعيد العربي، أما التكامل النقدي الكامل وإنشاء عملة واحدة مشتركة فهو يعتبر نتاجا للصيغ المختلفة من التعاون النقدي.

المطلب الثاني: التطور التاريخي لمشروع العملة الخليجية الموحدة

تعتبر المنطقة الخليجية من بين أهم المناطق الحيوية في العالم فهي تحتل موقعا متميزا يمنحها أهمية إستراتيجية كبرى، فالموقع الجغرافي للمنطقة والاحتياطيات الهائلة من الثروات التي تمتلكها دول المنطقة، تمنح تلك الدول العديد من المزايا المرتبطة بتخفيض التكاليف وزيادة الإيرادات في جميع المجالات. وقد شكلت الخصائص الاقتصادية لدول المنطقة دافعا مهما لإنشاء كيان اقتصادي مشترك يوفر الاستقرار الاقتصادي والسياسي من جهة، ويضمن حماية المصالح الأوسع للمنطقة من جهة أخرى، فقد شكلت تلك الدول مجلسا للتعاون في بداية الأمر، ومع تطور العمل داخل المجلس تبلورت فكرة إنشاء عملة موحدة للمنطقة. ويمكن التطرق إلى دوافع إنشاء مشروع التكامل وأهم الخصائص والمراحل العملية. ويمكن تقسيم دوافع إنشاء المجلس إلى مجموعتين، تمثل الأولى الدوافع والعوامل الداخلية أما الثانية فتتمثل الدوافع الخارجية.

01- الدوافع الداخلية لإنشاء مجلس التعاون الخليجي:

هناك العديد من العوامل التي دفعت إلى تأسيس مجلس التعاون لدول الخليج العربية، والذي تم التوقيع على نظامه الأساسي بتاريخ 25 سبتمبر 1981، ويمكن حصر العوامل والدوافع الداخلية في النقاط التالية¹:

¹ - الأمانة العامة لدول مجلس التعاون الخليجي: التعاون من اجل التنمية والسلام في خمسة وعشرون عاما، الرياض، 2006، ص 30.

- الموقع الجغرافي المتميز للمنطقة بحيث أن الحدود المشتركة تمثل أهم مزايا الموقع الجغرافي مما يسهل حركة النقل والاتصال على مستوى دول المجموعة.
- التشابه في القيم والثقافات إضافة إلى التجانس في اللغة والدين، وهي عوامل تظهر أهميتها لدى حركة السياحة والخدمات والاتصالات والتجارة بين دول المنطقة
- التقارب في الأنظمة السياسية والاقتصادية المطبقة في تلك البلدان، حيث تشترك تلك الدول في التاريخ السياسي والعلاقات الاقتصادية المشتركة البيئية أو مع أطراف ودول أخرى، كما أن أنظمة الحكم المتشابهة في تلك البلدان تصنع إمكانية كبيرة للتقارب.
- التشابه في مصادر الإيرادات وطبيعة الثروات المملوكة، مما يصنع مفاهيم مشتركة ومتقاربة في التنمية، وكذا مفاهيم مشتركة عن طرق الاستغلال وأسواق ونظم التصريف لتلك المنتجات.
- التعداد السكاني المحدود لدى أغلب دول المنطقة يستدعي التكامل لمواجهة التحديات الداخلية المشتركة، والمتمثلة أيضا في حماية مصادر الطاقة والإيراد، وكذا التحديات المرتبطة بالأمن الغذائي والمتمثل في الاعتماد على الواردات في عمليات الاستهلاك¹.
- المفاهيم الاقتصادية المشتركة حول التنمية ومصادر الدخل، وطرق التصنيع وإدارة المشاريع ونظم الإدارة، وأساليب الاستغلال وطرق قياس التكاليف، وهي كلها مفاهيم وطرق تستدعي التوحيد بين تلك الدول على اعتبار أن أسواق التصريف واحتياجات تلك الدول أيضا مشتركة.

02- الدوافع الخارجية لإنشاء مجلس التعاون الخليجي :

- يمكن الإشارة إلى أهم الدوافع والعوامل الخارجية التي شكلت دافعا مهما لتأسيس مجلس التعاون الخليجي، ويمكن الإشارة إليها من خلال النقاط الموالية² :
- الجهود الأولى للتكامل الاقتصادي العربي والتي تمثلت في اتفاقية الوحدة الاقتصادية العربية سنة 1957 واتفاقية السوق العربية المشتركة سنة 1964 والمشروعات العربية المشتركة لتحقيق الأهداف الإنمائية³.
 - التحديات التي فرضها ظهور المنظمات والهيئات العالمية مثل منظمة التجارة العالمية وغيرها، والتي تفرض على دول المجلس إقامة كتل اقتصادي يعزز من كيانها ويحمي النسيج الاقتصادي لتلك المنطقة.

¹ - الأمانة العامة لدول مجلس التعاون: " العمل الاقتصادي العربي "، مركز المعلومات وإدارة البحوث والدراسات، الرياض 2009، ص 20.

² - الأمانة العامة لدول مجلس التعاون الخليجي: " التعاون من أجل التنمية والسلام في خمسة وعشرون عاما "، مرجع سابق، ص 30.

³ - جاسم بن محمد القاسمي: " التكامل الاقتصادي بين دول مجلس التعاون الخليجي "، مؤسسة شباب الجامعة، الاسكندرية 2000، ص 142.

▪ التوجه الجديد لمعظم الدول لإقامة التكتلات والتجمعات الإقليمية والاتفاقات الثنائية أو المتعددة الأطراف، مما يحتم على الدول الخليجية أيضا إقامة هذا التكتل ضمن نفس التوجهات التي تهدف إلى تحقيق مصالح تلك الدول.

▪ إن التركيز على الصادرات النفطية والتركيز على الواردات بنسبة 90% من السلع والبضائع، يعرض اقتصاديات تلك المنطقة لتقلبات الأسعار وعدم الاستقرار، كما حدث في أزمة النفط في منتصف الثمانينات وأزمة سنة 1997. وبالتالي فإن وجود التكامل الاقتصادي سوف يحمي سياسة الاستيراد، كما يوفر أيضا الحماية لتلك الاقتصاديات من الضغوط الخارجية.

▪ يؤدي الصراع الدولي المتزايد على أسواق ومصادر الطاقة، إلى تزايد الضغوط الخارجية على تلك الدول، خاصة بوجود الاحتياطات الكبيرة والسيولة المتزايدة، والموقع الجغرافي المتميز مما يفرض عليها التخلص من الضغوط والتبعية الخارجية

▪ ظهور التوجهات الجديدة على المستوى الدولي الرامية إلى تحقيق أشكال مختلفة من الاندماج الاقتصادي لمواجهة التحديات التي فرضتها العولمة، فتأسيس هذا المجلس سوف يحقق المحافظة على الاستقلال السياسي والتحرر الاجتماعي والاقتصادي.

وفي إطار التمييز بين الدوافع الداخلية والخارجية، عن درجة الاستعداد لدى دول مجلس التعاون الخليجي لتأسيس الاتحاد النقدي، فقد أشارت نتائج بعض الدراسات الاقتصادية إلى أن هناك ثلاث أنواع من درجات الاستعداد لتأسيس الاتحاد النقدي وهي كما يلي¹:

▪ درجة عالية من الاستعداد

▪ رؤية مستقبلية نحو التقارب

▪ رؤية تحفظية نحو التقارب

وقد أكدت تلك الدراسات أن درجات الاستعداد قد تختلف من دولة إلى أخرى، غير أن العامل الأكثر أهمية التي يجب توفره بصفة مشتركة لدى الدول الراغبة في التكامل، هو وجود علاقة وثيقة بين الاندماج الاقتصادي والاندماج النقدي لتلك المنطقة.

¹ Tamim Bayoumi & Barry Eichengreen in *Ever closer to heaven? An optimum currency area index for European countries*, European Economic Review 41, 1997, p. 769

المطلب الثالث: المراحل الأساسية لإنشاء الاتحاد النقدي الخليجي

تمثل الوحدة النقدية مرحلة متقدمة من مراحل التكامل الاقتصادي الإقليمي، الذي يبدأ بمنطقة التجارة الحرة ثم الاتحاد الجمركي وصولاً إلى السوق المشتركة ثم الاتحاد الاقتصادي والذي يأتي قبل إقرار الوحدة النقدية، ويمكن حسب بعض الاقتصاديين وجود التداخل بين بعض المراحل مثل دمج مرحلة الاتحاد الجمركي مع السوق المشتركة، أو دمج مرحلة الاتحاد الاقتصادي مع الوحدة النقدية، دون أن يلغي ذلك تماماً المرحلة في بناء التكامل الاقتصادي، وإنما يقلص عدد المراحل بتطبيق متزامن لإجراءات وسياسات مرحلتين معاً. ويمكن التطرق إلى أهم المراحل التي مرت بها التجربة التكاملية لدول مجلس التعاون الخليجي.

01- منطقة التجارة الحرة:

تعتبر زيادة التبادل التجاري هدفاً رئيسياً للعمل الاقتصادي المشترك، وذلك يتم عن طريق التقليل أو إزالة كافة القيود أمام حركة السلع والخدمات، بما يؤدي إلى رفع كفاءة المؤسسات ذات الاتجاهات التصديرية في المنطقة، وزيادة التخصص وتقسيم العمل ورفع مستوى الكفاءة الإنتاجية، وتظهر الدراسات الاقتصادية أن التبادل التجاري بين دول الاتحاد الجمركي الأوروبي ارتفع بنسبة 600% خلال العشر سنوات الأولى من تأسيس هذا الاتحاد. ويمثل تأسيس منطقة للتجارة الحرة أحد المداخل الرئيسية لذلك، ويتم في هذه المرحلة تحرير كامل للسلع المتبادلة بين الدول الأطراف، فبعد تأسيس مجلس التعاون في 25 سبتمبر 1981 تم في شهر نوفمبر 1981 التوقيع على الاتفاقية الاقتصادية الموحدة، والتي تضمنت النقاط الرئيسية لتأسيس منطقة للتجارة الحرة بين دول المجلس والتي يمكن ذكرها كما يلي¹:

- إعفاء جميع منتجات دول المجلس من الرسوم الجمركية، بشرط أن تكون إحدى دول المجلس هي المنشأ الأصلي لتلك السلع التي يتم استيرادها.
- حرية تصدير واستيراد السلع الوطنية دون تطبيق أية إجراءات أو قيود إدارية أو فنية
- الرسوم التأمينية والرسوم الجمركية التي يتم دفعها على السلع وطنية المنشأ قبل التأكد من المنشأ الأصلي لها يتم إرجاع وتعويض تلك الرسوم إلى الأطراف المعنية².

¹ - الاتحاد الجمركي لدول مجلس التعاون: مجلة المسيرة، العدد ، جوان ، ص

² - تعد هذه قضية قواعد المنشأ قضية ملازمة للاتفاقيات الإقليمية، و تتعلق بمكان منشأ السلع التي ستكون موضع معاملة تفضيلية في التجارة فيما بين الدول الأعضاء في الترتيب أو الاتفاقية الإقليمية أو الاتفاقيات الثنائية. و في منظمة التجارة العالمية تخضع قواعد المنشأ لمفاوضات مكثفة لإيجاد الحلول بين الطرفين، ولزيد من المعلومات أنظر:

- Laurence Summers, Op Cit, p:308.

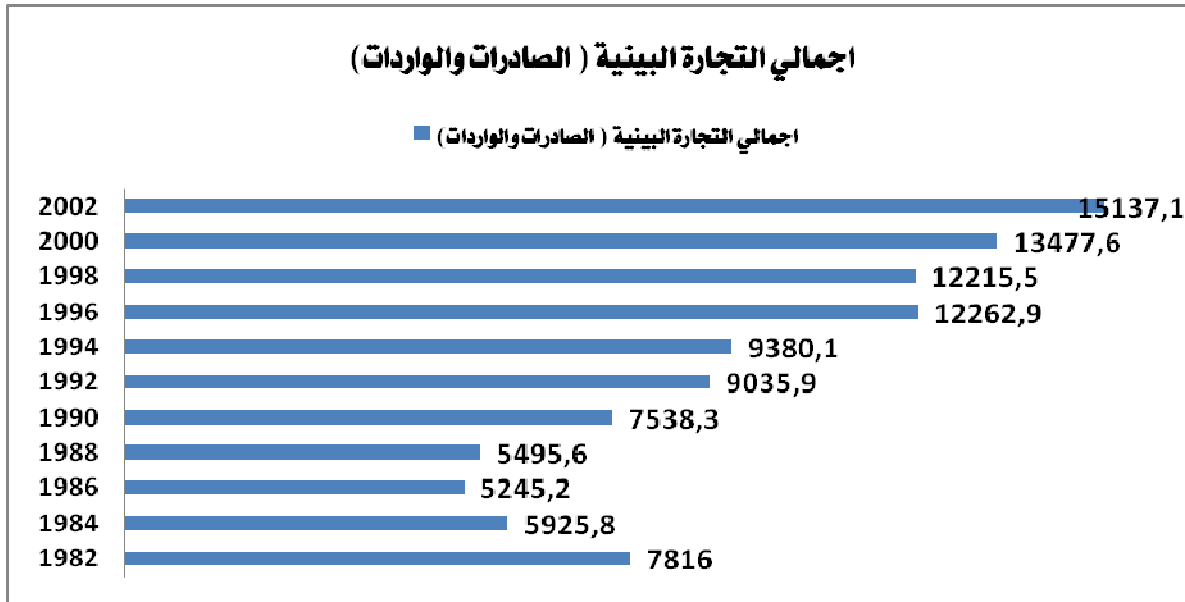
■ تطبيق نظام التخليص الفوري لإلغاء الإجراءات الجمركية للبضائع المرفقة مع المالكين في مراكز العبور الحدودية، إلى جانب إعداد بيانات البضائع الصادرة عبر المراكز الحدودية لدول المجلس وقد دخلت الإجراءات السابقة حيز التنفيذ ابتداء من سنة 1983 واستمرت إلى غاية سنة 2002 قبل الدخول في مرحلة الاتحاد الجمركي ويمكن من خلال الشكل الموالي توضيح تطور إجمالي التجارة البينية خلال الشكل الموالي:

شكل رقم: 04-05

تطور إجمالي التجارة البينية خلال مرحلة منطقة التجارة الحرة

للمفطرة (1982-2002)

الفلوحدة: مليون دولار



المصدر: من إعداد الباحث استنادا إلى:

الأمانة العامة لدول مجلس التعاون: " المسيرة والانجاز "، مركز المعلومات، 2007، ص 46

ومن خلال الشكل يتضح أنه خلال الفترة 1983-2002 ارتفع حجم التبادل التجاري بين دول المجلس من اقل من 06 مليار دولار في عام 2002 مما يعني أن منطقة التجارة الحرة ساهمت بشكل كبير في زيادة معدلات التبادل بين تلك الدول. على الرغم من أن المبادلات البينية بين سنة 1989 وسنة 1999 كانت محدودة¹.

¹ - Belkacem laabas an Imad Imam in Are GCC countries ready for currency union? Arab Planning Institute, Kuwait. April, 2002. p. 25.

02- الاتحاد الجمركي:

يمثل الاتحاد الجمركي درجة أكثر تقدماً من درجات التكامل الاقتصادي بين الدول، حيث ينطوي على تنسيق السياسات الجمركية والتجارية والصناعية. ومن أهم مميزات الاتحاد الجمركي توحيد التعريفات الجمركية تجاه العالم الخارجي، مما يبسط من تطبيق قاعدة المحتوى الوطني وقواعد المنشأ. بالإضافة إلى ذلك لا يمكن لأي دولة عضو في الاتحاد أن تعتمد على زيادة التعريفات الجمركية من جانب واحد، لأن مثل هذا الإجراء لا بد أن يخضع لموافقة بقية الدول الأعضاء في الاتحاد الجمركي. وفيما يتعلق بالاتحاد الجمركي لدول مجلس التعاون فقد تم في سنة 2001 التوقيع على الاتفاقية الاقتصادية بين دول المجلس، حيث تم إقرار برامج زمنية محددة وآليات واضحة وقابلة للتنفيذ، وفي هذا الإطار تم إنشاء الاتحاد الجمركي في يناير 2003، متأخراً عن الموعد المقرر له بسنتين، ويهدف الاتحاد الجمركي إلى توحيد التعريفات الجمركية تجاه الأطراف الأخرى، وتوحيد إجراءات الاستيراد والتصدير، وقد نصت الاتفاقية الاقتصادية على المبادئ الأساسية للاتحاد الجمركي كما يلي¹:

- التعريفات الجمركية الموحدة تجاه باقي العالم
- إقرار المعاملة الوطنية للسلع المنتجة داخل دول المجلس
- تحديد نقطة دخول واحدة يتم فيها تحصيل الرسوم الجمركية الموحدة
- حرية انتقال السلع بين دول المجلس دون وجود أية قيود جمركية أو غير جمركية

01-02- عناصر الاتحاد الجمركي لدول مجلس التعاون:

لقد تم الاتفاق على العديد من المسائل الخاصة بالاتحاد الجمركي وهي كما يلي²:

أ- تحديد نقطة الدخول الواحدة إلى دول المجلس:

يقصد بنقطة الدخول الواحدة إلى منطقة الاتحاد الجمركي، هي المنفذ الذي يتم من خلاله دخول السلع وإجراءات العبور والمعاملة والجمركة لتلك السلع، ومن بين خصائص نقطة الدخول إلى دول المجلس ما يلي:

- كل المنافذ البرية والبحرية والجوية لدى دول المجلس المرتبطة بالخارج تمثل نقطة دخول للبضائع لأية دولة من الدول الأعضاء.

¹ - الاتحاد الجمركي لدول مجلس التعاون: مجلة المسيرة، مرجع سابق، ص

² - الأمانة العامة لدول مجلس التعاون: "إجراءات وخطوات تطبيق الاتحاد الجمركي لدول مجلس التعاون الخليجي"، الرياض 2003، ص 04.

- يقوم المنفذ الجمركي بإجراءات التفتيش والجمركة والمعاينة والمراقبة الكاملة للبضائع الواردة لأي من الدول الأعضاء، والتحقق من المطابقة للمواصفات.
 - البضائع ممنوعة الاستيراد في بعض الدول يتم استيرادها مباشرة من طرف الدولة المعنية أو من خلال دولة تسمح باستيرادها، دون عبور لأراضي الدول التي تحظر استيراد تلك السلع.
 - البضائع المستوردة للمناطق الحرة تطبق عليها الرسوم الجمركية لدى خروجها من تلك المناطق.
- ب- التعريف الجمركية الموحدة تجاه الدول غير الأعضاء:
- تحدد التعريف الجمركية بنسبة 05% على جميع السلع الأجنبية المستوردة من خارج الاتحاد وتطبق بداية من سنة 2003
 - تعفى من الرسوم الجمركية السلع المحددة في قانون الجمارك الموحد، وتعفى كذلك من الرسوم 417 سلعة والمحددة في التعريف الجمركية الموحدة لدول المجلس
 - تطبق على بعض السلع الرسوم الجمركية النوعية والمنوية مثل التبغ ومشتقاته بنسبة 100%.
- ت- المرحلة الانتقالية:
- بهدف عدم تجاوز الإطار الزمني لإقامة الاتحاد الجمركي وتنمية للتسهيلات، فقد تم الاتفاق على تحديد مرحلة انتقالية بثلاث سنوات لتطبيق الإجراءات التي تحتاج لفترة زمنية أطول، ويتم الاستغناء عن تلك الإجراءات بعد انتهاء الفترة الانتقالية سنة 2009 ومن بين تلك الإجراءات ما يلي¹:
- تطبيق إجراءات جمركية محددة على السلع الأجنبية عند انتقالها بين الدول الأعضاء، وعند توزيع الإيرادات الجمركية تحصل الدولة التي شكلت المقصد النهائي للسلعة على الإيرادات المستحقة على تلك السلع من دول المنفذ.
 - تم تحديد آلية لانتقال السلع بين الدول الأعضاء، سواء السلع الوطنية أو الأجنبية المنشأ
 - المراكز البيئية لعبور السلع غير مختصة بتطبيق القيود الجمركية أو غير الجمركية، باستثناء تطبيق أنظمة الحجز البيطري والزراعي والسلع الممنوعة والمقيدة
 - يتم تبني مبدأ الاعتراف المتبادل بين الدول فيما يتعلق بالمقاييس والمواصفات القائمة حالياً، إلى حين استكمال توحيد المقاييس الموحدة، وذلك لغرض تسهيل حركة السلع.

¹ - الاتحاد الجمركي لدول مجلس التعاون: مجلة المسيرة، مرجع سابق، ص .

■ يمكن للدول الأعضاء تطبيق رسوم حماية إضافية على بعض المنتجات المستوردة وفقاً لمبدأ المعاملة بالمثل مع بعض الدول غير الأعضاء، على أن يتم في نهاية سنة 2003 تحديد السلع التي يتم استيفاء نسبة 05% عليها في منفذ العبور الأول، وتستوفي الدول المعنية باقي قيمة الرسم مباشرة.

ث- إجراءات تطبيق الاتحاد الجمركي:

تم في بداية سنة 2002 تطبيق القانون الموحد للجمارك في جميع دول المجلس، ومع بداية 2003 تم تطبيق الاتحاد الجمركي، وتحديد قيمة 05% كرسوم جمركي موحد على جميع السلع الأجنبية المستوردة، إلى جانب تحديد السلع المعفاة والسلع المعفاة التي نص عليها قانون الجمارك الموحد، إلى جانب تحديد الإجراءات المطلوبة في منافذ العبور، كما تم إلغاء النقل بالعبور للبضائع الأجنبية فيما بين دول المجلس على اعتبار أنها منطقة جمركية واحدة.

ج- مكافحة الإغراق:

بهدف حماية الصناعات الخليجية من الإغراق والدعم والزيادة غير المبررة في الواردات، خاصة بعد الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية، فقد تم في سنة 2003 اعتماد القانون الموحد لمكافحة الإغراق إلى جانب تحديد التدابير التعويضية والوقائية ويدخل حيز التطبيق ابتداء من يناير 2004.

02-02- واقع التجارة البينية في مرحلة الاتحاد الجمركي:

خلال مرحلة الاتحاد الجمركي تطور حجم التبادل التجاري بين دول المجلس سواء في جانب الواردات أو الصادرات، حيث ارتفع حجم الواردات من المنتجات الوطنية المنشأ من 3.9 مليار دولار سنة 2000 إلى أكثر من 8.9 مليار دولار سنة 2004، كما تطور إجمالي الصادرات البينية ذات المنشأ الوطني من 5.2 مليار دولار سنة 2002 إلى أكثر من 9.8 مليار دولار سنة 2004. فبعد قيام الاتحاد الجمركي مباشرة سنة 2003 ارتفع حجم التبادل التجاري البيني بمعدل تجاوز 20% سنوياً¹، وهو ما يعكس الآثار الايجابية جدا على التجارة البينية بعد إقامة الاتحاد الجمركي بين تلك الدول.

03- السوق الخليجية المشتركة:

بعد انجاز منطقة التجارة الحرة ثم الاتحاد الجمركي، إلى جانب إقرار العديد من السياسات المشتركة والقوانين مثل قانون الجمارك ومكافحة الإغراق وسياسات التنمية الشاملة، ثم الإعلان في ديسمبر 2007 عن قيام السوق الخليجية المشتركة، والتي تدخل حيز التطبيق ابتداء من يناير 2008. وتشمل السوق المشتركة

¹ - الاتحاد الجمركي لدول مجلس التعاون: مجلة المسيرة، مرجع سابق، ص .

حرية انتقال السلع والخدمات ورؤوس الأموال والعمالة، إلى جانب تحقيق المواطنة الخليجية بين مواطني دول المجلس، حيث يتم ما يلي¹ :

- المساواة في المعاملة بين مواطني دول المجلس في مجال العمل في القطاع الخاص والتملك وتداول الأسهم وتأسيس الشركات، وإزالة كافة القيود بنهاية سنة 2003.
- المساواة في المعاملة بين مواطني دول المجلس في مجال العمل في القطاعات الحكومية، والتأمين الاجتماعي والتقاعد، وإزالة كافة القيود في موعد أقصاه نهاية 2005.
- تستكمل اللجان المختصة جميع المتطلبات اللازمة لضمان تحقيق السوق الخليجية المشتركة بنهاية 2007.

03-01-المواطنة الخليجية :

تستند السوق الخليجية المشتركة على مبادئ النظام الأساسي ونصوص وقرارات مجلس التعاون الصادرة بشأن السوق الخليجية المشتركة، والتي تنص على مبدأ المساواة التامة في المعاملة بين مواطني دول المجلس وتحديدًا ما يلي² :

- التنقل والإقامة
- ممارسة المهن والحرف
- التأمين الاجتماعي والتقاعد
- العمل في القطاعات الحكومية والخاصة
- حرية تنقل رؤوس الأموال وتساوي المعاملة الضريبية
- تملك العقار
- تداول وشراء الأسهم
- تأسيس الشركات
- الاستفادة من الخدمات التعليمية والصحية والاجتماعية
- حرية مزاوله جميع الأنشطة الاقتصادية والاستثمارية والخدمية

ويمكن القول انه كان هناك تطور في تطبيق مبدأ المساواة بين المواطنين ما بين اتفاقية 1981 واتفاقية 2001، وقد جاءت هذه الأخيرة باليات للتطبيق المباشر لمبدأ المساواة في جميع المجالات.

¹ - السوق الخليجية المشتركة تكرر المواطنة الخليجية : مجلة المسيرة، مجلس التعاون الخليجي، العدد ، جوان ، ص

² - السوق الخليجية المشتركة تكرر المواطنة الخليجية : مجلة المسيرة، مرجع سابق، ص

03-02-آلية تحقيق السوق الخليجية المشتركة :

تنص الاتفاقية الاقتصادية لسنة 2001 على أن الهدف من تطبيق مبدأ المساواة في المعاملة في المجالات المذكورة سابقا هو تحقيق السوق الخليجية المشتركة، حيث يمثل تحقيق المواطنة الخليجية الاقتصادية أحد أهم تلك الأهداف. ومتابعة سير العمل في السوق المشتركة فقد تم ما يلي¹ :

- تقوم اللجان الوزارية باقتراح الآليات اللازمة لاستكمال تطبيق السوق الخليجية المشتركة وفق البرنامج الزمني المحدد
- تكلف لجنة التعاون الاقتصادي والمالي بمتابعة تطبيق السوق الخليجية المشتركة وتقييم الانجازات وتقديم الاقتراحات والحلول الممكنة

والى جانب ذلك فان استكمال تطبيق المواطنة الخليجية يتطلب استكمال استصدار القرارات التي تنص على المساواة وذلك في المجالات التي لم يتم فيها ذلك، إلى جانب استكمال إصدار التشريعات على مستوى الدول الأعضاء و الخاصة بتنفيذ القرارات المشتركة والصادرة عن المجلس الأعلى، إلى جانب التعريف بالامتيازات المقدمة للمواطنين من خلال المواطنة الخليجية، واستكمال إنشاء آلية تسوية الخلافات الخاصة بمقومات المواطنة الخليجية.

المطلب الرابع : المكاسب السياسية والاقتصادية والإستراتيجية للتكامل النقدي :

هناك العديد من المكاسب التي سوف يحققها مشروع العملة الخليجية الموحدة ويمكن ذكرها كما يلي :

01- المكاسب السياسية للتكامل النقدي :

إن قيام مشروع العملة الموحدة سوف يحقق الهوية الاقتصادية الواحدة بين الدول الأعضاء، كما انه سوف يمنح البعد السياسي والقيم المشتركة بين مواطني تلك البلدان، وهو ما يسمح بتحقيق تكامل أفضل فيما يتعلق بالمواطنة الخليجية.

02- المكاسب الاقتصادية للتكامل النقدي :

يمكن للاتحاد النقدي أن يحقق العديد من المكاسب على مستوى الأداء الاقتصادي ومنها ما يلي² :

- تعزيز الاستقرار المالي والنقدي لدى دول المجلس
- تنويع خيارات السياسة النقدية وسياسات أسعار الصرف.

¹ - الأمانة العامة لدول مجلس التعاون : " السوق الخليجية المشتركة "، مجلس التعاون الخليجي، الرياض، ص 76.

² - الأمانة العامة لدول مجلس التعاون : " انجازات العمل الاقتصادي المشترك بين دول مجلس التعاون الخليجي في مجال التكامل النقدي ط

"، مركز المعلومات، الرياض، ص 10.

- استقرار معدلات التضخم واستقرار المستوى العام للأسعار
- تطوير البنية المؤسسية للسياسات الاقتصادية المشتركة
- تخفيض تكاليف رسوم تحويلات العملات والرسوم المصرفية الأخرى
- توسيع جغرافية القطاع المالي مما يوجد فرص أكبر للمولين والمستفيدين من التمويل
- تعزيز ممارسات الانضباط المالي من خلال مراقبة عجز الموازنات العامة ومستوى الدين العام
- تحقق الجاذبية في اقتصاديات الدول الأعضاء للاستثمار المحلي والأجنبي، بسبب اتساع السوق وارتفاع القدرة الشرائية، وانخفاض المخاطر الاقتصادية على المستثمرين بسبب وجود العملة الموحدة.
- ارتفاع حجم التجارة البينية بين دول المجلس في المعاملات التجارية بسبب إلغاء مخاطر تقلبات المعاملات للمصدرين والموردين
- تسهيل عمليات الاندماج والاستحواذ بين الشركات الخليجية نظرا لسهولة التملك وتحويل رؤوس الأموال.
- ومن منظور آخر فإن البعد الاستراتيجي للاتحاد النقدي يتمثل في تحقيق أعلى درجات التكامل الاقتصادي والوصول إلى المواطنة الخليجية، ونظرا لكون الدول الأعضاء تمثل اقتصاديات ناشئة فإنها تملك قدرة حقيقية لتحقيق قفزات تنموية كبيرة إذا ما قورنت بالاقتصاديات الأخرى المشابهة.

03- المكاسب الإستراتيجية للاتحاد النقدي:

- يمثل الاتحاد النقدي بطبيعته مشروعا استراتيجيا، وبالتالي فإن قياس المكاسب و التكاليف المحققة من خلاله، يجب أن يكون ضمن المنظور الاستراتيجي للعملية، وتتجسد أبرز المكاسب الإستراتيجية فيما يلي¹:
- يشكل الوصول إلى الاتحاد النقدي نقلة نوعية في آليات بناء القرار الاقتصادي المشترك باستناده على منظومة تشريعية ومؤسسية متميزة مما يجعل من الاتحاد النقدي دعامة قوية لمجلس التعاون الخليجي.
 - إن هذا المشروع يؤدي إلى مزيد من التوافق السياسي والاقتصادي القائم حاليا بين دول المجلس
 - يؤدي إلى تعزيز مكانة دول المجلس على المستوى العالمي خاصة من حيث المستوى الاقتصادي والقوة التجارية في تصدير الطاقة العالمية
 - مع مرور الوقت سوف تشكل العملة الموحدة عملة دولية رئيسية تساهم في تعزيز تنافسية اقتصاديات الدول الأعضاء، وتكون عاملا مساعدا في تحقيق التنويع الاقتصادي.

¹ - الأمانة العامة لدول مجلس التعاون: " انجازات العمل الاقتصادي المشترك بين دول مجلس التعاون الخليجي في مجال التكامل النقدي ط

"، مرجع سابق، ص 20.

المبحث الثاني: السياسات والتشريعات الخاصة بإنشاء الاتحاد النقدي الخليجي

يمثل توحيد القوانين والتشريعات التي يتم الاتفاق عليها بين مجموعة من الدول، أهم المسائل التي تحقق استدامة تطبيق المعاملات بشكل موحد، فالتشابه في التشريعات والقوانين سوف يؤدي إلى التشابه في آلية تنفيذها، وهو ما يستدعي توحيد الهيئات والمؤسسات التي تقوم بإصدار تلك التشريعات، مما يمكن دول المنطقة من القيام بالعمليات المالية والنقدية وتطبيق النظم القانونية ضمن إطار موحد.

المطلب الأول: البنية التشريعية والمؤسسية للاتحاد النقدي

يمكن التطرق إلى البنية التشريعية كما يلي¹:

01- البنية التشريعية:

تعتبر البنية التشريعية الركيزة الأساسية للاتحاد النقدي، وقد أرست دول مجلس التعاون هذه البنية ووضعت دعائم أساسية لها من خلال اتفاقية الاتحاد النقدي والنظام الأساسي للمجلس النقدي، ويمكن التطرق إلى مضمون تلك الاتفاقيات كما يلي:

01-01- النظام الأساسي للمجلس النقدي:

يعمل الاتحاد النقدي على استكمال بناء المؤسسات الاتحادية بهدف إيجاد بنية قادرة على إدارة العملة الموحدة وحمايتها، ويشكل المجلس النقدي الركيزة الأساسية لمؤسسات الاتحاد النقدي، حيث يعمل على التحضير للبنك المركزي الخليجي، وقد اتفقت الدول الأعضاء على النظام الأساسي للمجلس النقدي وتم إقراره في ديسمبر 2008 ودخل حيز التنفيذ في 27 مارس 2010، ويتألف النظام الأساسي للمجلس النقدي من 20 مادة، والجدول الموالي يوضح مضمون المواد المكونة لهذا النظام.

¹ - الأمانة العاطلة لدول مجلس التعاون: "انجازات العمل الاقتصادي المشترك بين دول مجلس التعاون الخليجي في مجال التكامل النقدي ط

"، مرجع سابق، ص 18.

جدول رقم: 25 - 04

النظام الأساسي للمجلس النقدي

المادة	محتوى المادة
المواد الثلاث الأولى : (01م 02م 03)	تهتم بالتعريف والإنشاء والمقر والشخصية القانونية .
المظادة رقم : (04)	تحدد أهداف المجلس ومهامه ومنها تنسيق السياسات النقدية وسياسات أسعار الصرف للعملات الوطنية وتحديد الإطار القانوني والتنظيمي للبنك المركزي وتطوير الأنظمة الإحصائية والتأكد مطلق جاهزية نظم المدفوعات للتعامل مع العملة الموحدة والإعداد لإصدار أوراق النقد والمسكوكات المعدنية للعملة الموحدة، وفي ضوء ذلك يحدد المجلس النقطلي البرنامج الزمني لإصدار العملة الموحدة وطرحها للتداول .
المواد رقم : (13م 06)	تتناول عضوية المجلس النقدي والتي تتألف من البنوك المركزية الوطنية للدول الأعضاء في الاتفاقية وأجهزته (مجلس الإدارة والجهاز التنفيذي) ، حيث يتألف مجلس الإدارة من محافظي البنوك المركزية للدول الأعضاء في الاتفاقية ويتألف الجهاز التنفيذي من رئيس تنفيذي متفرع ومن كبار موظفين وموظفين آخرين . وتبين مواد النظام اختصاصات كل من الجهازين والية إجراء الاجتماعات الخاصة بمجلس الإدارة والتي لا تقل عن ستة اجتماعات في السنة على الأقل كما تبين آلية تعيين ومسؤوليات الجهاز التنفيذي .
المواد رقم : (20م 4)	وتتناول السنة المالية للمجلس ومساهمة البنوك المركزية الوطنية بالتساوي في نفقات تأسيسه وميزانيته السنوية وإجراءات إنهائه وإحلال البنك المركزي محله ، بالإضافة إلى الأحكام الختامية مثل الامتيازات والحفظانات وإجراء التعديلات، وفيما يتعلق بالتنفيذ فإن المادة الخاصة بذلك تنص على أن هذا النظام يدخل حيز التنفيذ بعد مرور شهر من دخول اتفاقية الاتحاد النقدي حيز التنفيذ ويصبح المجلس النقدي قائما عندئذ وقد دخل هذا النظام حيز النفاذ في 27 مئارس 2010 .

المصدر من إعداد الباحث استنادا إلى :

الأمانة العامة لدول مجلس التعاون : "انجازات العمل المشترك في مجال التكامل النقدي " ، 2002م 2010 ، مركز المعلومات ، الرياض ، ص 19 .

01-02 - اتفاقية الاتحاد النقدي :

تشمل اتفاقية الاتحاد النقدي مجموعة التشريعات المرتبطة بقيام الاتحاد النقدي وكيفية إنشاء المؤسسات واختصاصاتها وأيضا الإجراءات الفنية والمواصفات المرتبطة بالعملية الموحدة، وأيضا آلية الالتزام

بالتشريعات الموحدة، ويمكن التطرق إلى عناصر اتفاقية الاتحاد النقدي التي تتكون من 28 مادة مدرجة في ستة فصول، كما هي موضحة في الجدول الموالي.

جدول رقم: 26 - 04

فصول اتفاقية الاتحاد النقدي

الفصل	مضمون الفصل
الفصل الأول	يتناول اتفاقية قيام الاتحاد النقدي والسماح والملاحج الأساسية له وما يتطلبه من تنسيق في السياسات الاقتصادية وبناء نظم المدفوعات وتبني تشريعات مصرفية مشتركة وإنشاء مجلس نقدي يهيئ لإنشاء بنك مركزي وإصدار عملة موحدة تحل محل عملات الدول الأعضاء.
الفصل الثاني	يتناول إنشاء المجلس النقدي ومقره وتمتعه بالشخصية القانونية المستقلة وأهدافه ومهامه وتنظيمه الإداري والتزام الدول الأعضاء بالتشاور مع المجلس فيما يخص التشريعات المتعلقة بالاتحاد النقدي
الفصل الثالث	يتناول دور المجلس النقدي في تحديد مسمى العملة وتقسيماتها ومواصفاتها وعلاماتها الأمنية وسعر صرفها وتحديد القيم التبادلية لعملات الدول الأعضاء مقابل العملة الموحدة
الفصل الرابع	يتناول إنشاء البنك المركزي واستقلاليتته وأهدافه ومهامه وان نظامها الأساسي سوف يحدد أجهزته واختصاصاتها.
الفصل الخامس	يبين أسس وقواعد التعاون بين البنك المركزي للدول الأعضاء وبين الدول الأعضاء من حيث الالتزام بانسجام تشريعاتها الوطنية مع أحكام هذه الاتفاقية بما يسمح للبنك المركزي بممارسة وظائفه وأداء مهامه، وكذلك بين البنك المركزي وبين البنوك المركزية الوطنية. كما يتناول هذا الفصل تمثيل البنك المركزي لمنطقة العملة الموحدة في منظمات ومنتديات التعاون المالي والنقدي الدولية والتزام الدول الأعضاء بمعايير تقارب الأداء الاقتصادي.
الفصل السادس	يتناول الأحكام الختامية مثل الامتيازات والحصانات وتسوية المنازعات والتعديلات وانضمام أي دولة من دول المجلس من غير الدول الأعضاء في الاتفاقية للاتفاقية. بالإضافة إلى المادة التي تنص على دخول هذه الاتفاقية حيز التنفيذ، وقد دخلت هذه الاتفاقية حيز التنفيذ في 27 فبراير 2010.

المصدر: من إعداد الباحث استناداً إلى:

الأمانة العامة لدول مجلس التعاون: انجازات العمل المشترك في مجال التكامل النقدي، 2002-2010، مركز المعلومات، الرياض، ص 18

02- البنية المؤسساتية :

يمكن الإشارة إلى البنية المؤسساتية القائمة مثل الأمانة العامة وهيئة تسوية المنازعات، وألى البنية المؤسساتية التي تعتبر في طور الإنشاء مثل البنك المركزي للدول الأعضاء.

01-02- الأمانة العامة :

نص النظام الأساسي للمجلس على دور الأمانة المتمثل في متابعة تنفيذ قرارات المجلس الأعلى والمجلس الوزاري من قبل الدول الأعضاء، فهي تمثل جهاز التنسيق والمتابعة ولا تعتبر سلطة فوق وطنية وإنما يقتصر دورها على حصر ما تم تنفيذه من القرارات، ويمتد دورها إلى التشجيع على وضع التوصيات والقرارات موضع التنفيذ، ولذا فإن التأخر في تنفيذ القرارات يكون تحت مسؤولية الحكومات وهو ما يتطلب تفعيل دور الأمانة العامة بصلاحيات تماثل صلاحيات المفوضية الأوروبية، حتى يمكن متابعة تنفيذ القرارات والمساءلة عليها.

وقد اختارت دول المجلس الرياض مقراً للأمانة العامة والبنك المركزي الخليجي، وتعتبر السعودية أكبر دول المجلس اقتصادياً وسياسياً ومن حيث التعداد السكاني، غير أن البعض يطرح مخاوف من السيطرة على قرارات تلك المؤسسات، بينما نجد أن دول الاتحاد الأوروبي، وباستثناء البنك المركزي الأوروبي الذي يوجد مقره في ألمانيا أكبر اقتصاديات المجموعة، قد اختارت بلجيكا إحدى أصغر الدول الأوروبية مقراً لبعض مؤسسات التكامل الأوروبية، وأقامت مؤسسات أخرى في لوكسمبورغ مثل محكمة العمل الأوروبية وبنك الاستثمار الأوروبي والأمانة العامة للبرلمان الأوروبي، فتلك الدول لا تشكل أية مخاوف من السيطرة على أداء تلك المؤسسات.

02-02- هيئة تسوية المنازعات :

نصت المادة 06 من النظام الأساسي لمجلس التعاون الخليجي على أن يتكون مجلس التعاون من المجلس الأعلى وتتبعه هيئة تسوية المنازعات والمجلس الوزاري والأمانة العامة. وتختص هيئة تسوية المنازعات في فض الخلافات، كما تختص بتفسير النظام الأساسي للمجلس بهدف تجنب الخلاف في تفسير أو تطبيق هذا النظام، غير أن الواقع يشير أن تلك الهيئة لم يتم تفعيلها على الرغم من الحاجة إليها سنة 1992¹.

03-02- البنك المركزي للدول الأعضاء :

تؤكد خبرة منطقة اليورو على أن وجود بنك مركزي غني بالموارد وقوي من الناحية المؤسسية يعتبر من العناصر المركزية لإنجاح الاتحاد النقدي، بحيث يضمن مصداقية نظام الصرف، حيث يجب أن يمتلك البنك

¹ - المادة الخامسة عشر من النظام الأساسي لدول مجلس التعاون الخليجي.

المركزي شخصية قانونية مستقلة، ويتمتع بكل الامتيازات التقليدية التي تتمتع بها البنوك المركزية. وفي التجربة الأوروبية مثلا نجد أن درجة استقلالية هذا البنك تامة عكس بعض البنوك المركزية للدول الأعضاء، حيث يعتبر البنك المركزي الألماني والبنك المركزي السويسري أكثر استقلالية، فالبنك المركزي الألماني ليس له أن يأخذ بسياسات الحكومة إذا لم تكن منسجمة مع دوره القانوني في الحفاظ على استقرار القيمة الخارجية والداخلية للعملة¹، وفي تجربة إدارة البنك المركزي الأوروبي، نجد أن استمرار البنوك المركزية الوطنية في إصدار الأوراق النقدية وتداول القطع النقدية، هو عملية ناتجة عن تفويض من البنك المركزي الأوروبي، ويمكن الإشارة إلى درجة الاستقلالية التي تتمتع بها البنوك المركزية من خلال الجدول الموالي:

جدول رقم: 27 - 04

التداخل بين مهام الحكومة والبنك المركزي

الدول	مخطط وأهداف البنك	صلاحيات مطلقة وكاملة في المجال النقدي	إدارة أدوات السياسة النقدية	استقلالية ميزانية البنك
الولايات	متعددة	موزعة	نعم	نعم
ألمانيا	واحد	نعم	نعم	نعم
اليابان	متعددة	موزعة	موزعة	لا
المملكة المتحدة	هدف غير محدد	لا	موزعة	لا
بلجيكا	هدف غير محدد	لا	موزعة	لا
إيطاليا	هدف غير محدد	لا	نعم	نعم
هولندا	واحد	موزعة	نعم	لا
فرنسا	هدف غير محدد	لا	موزعة	نعم

المصدر:

عبد المجيد قدي، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الثانية، الجزائر، 2005، ص 96.

ويمكن القول أن استقلالية البنك المركزي تتوقف على ثلاثة معايير يمكن الإشارة إليها كما يلي²:

■ المعيار الأول:

يتعلق المعيار الأول باستقلالية الإدارة حيث تنص أسس البنك المركزي الأوروبي مثلا، على ضرورة عدم تلقي أوامر الحكومات الوطنية، مما يلغي تأثير تلك القرارات والتوجيهات على السلطات النقدية الأوروبية.

¹ - عبد المجيد قدي: " المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية "، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الثانية، الجزائر، 2005، ص 95.

² - قحايرية آمال: مرجع سابق، ص 178

■ المعيار الثاني:

يتعلق هذا المعيار بقياس درجة استقلالية البنك المركزي، والتي تكون من خلال قياس مستوى التفويض الممنوح له، ودرجة الحرية في تنفيذ سياسات استقرار الأسعار، وتحديد الأهداف الوسيطة الملائمة. وفي التجربة الأوروبية نجد أن إجراءات البنك المركزي الأوروبي تقوم على أساس اقتصاد السوق المفتوح والمنافسة التامة، حيث يقدم الدعم إلى السياسات الاقتصادية العامة، ولكن ليس على حساب هدف استقرار الأسعار.

■ المعيار الثالث:

ويتمثل هذا المعيار في قياس درجة استقلالية البنك المركزي عند طلب تمويل العجز العمومي، وهذا ما يسمح بمراقبة أفضل لعرض العملة المركزية. وفي التجربة الأوروبية نجد أن هذا الإجراء يطبق على الدول الأعضاء الراغبة في الانضمام إلى الاتحاد الاقتصادي والنقدي. وقد أوضحت الدراسات عن التجربة الأوروبية أن استقلالية البنك المركزي الأوروبي قد مثلت شرطا أساسيا لمشاركة ألمانيا في عملية التوحيد النقدي، وذلك منذ 1947، فالإجراءات التي تم تطبيقها لمكافحة التضخم من طرف المركزي الألماني تعتبر أكثر كفاءة من تلك المطبقة في البنوك المركزية الأوروبية الأخرى. ويمكن القول أن درجة الارتباط بين استقلالية البنك المركزي الأوروبي والقدرة على تحقيق الاستقرار في الأسعار عالية جدا. غير أن الاستقلالية لا تعني غياب المراقبة حيث أن هذا الأخير يقدم تقريرا دوريا عن النشاط إلى المجلس الأوروبي.

03- العملة الخليجية الأشكال والفئات:

تطرقت المادة التاسعة من اتفاقية الاتحاد النقدي إلى أن مسمى العملة الموحدة وتقسيماتها وفئاتها ومواصفاتها وعلاماتها الأمنية وسعر صرفها مقابل العملات الأجنبية يبقى من صلاحيات المجلس النقدي¹، وفيما يتعلق بإجراءات إصدار العملة، فقد أشارت المادة العاشرة من الاتفاقية إلى أن القيم التبادلية لعملات الدول الأعضاء مقابل العملة الموحدة قبل إصدارها، تحدد بأسعار صرف ثابتة غير قابلة للإلغاء، وتبدأ العملة الموحدة كوحدة حسابية وذلك طبقا للقرارات الصادرة عن المجلس النقدي، وتبقى أوراق النقد والمسكوكات المعدنية الصادرة في الدول الأعضاء عملة قانونية لها قوة إبراء قانونية في حدود إقليمها بعد إصدار العملة الموحدة، لفترة تحدد من طرف البنك المركزي وذلك لأغراض استبدال عملات الدول الأعضاء بالعملية الموحدة. ولم يحدد المجلس النقدي إلى حين إتمام الإجراءات اللازمة مسمى أو أشكال أو فئات العملة الموحدة حتى

¹ - تطرقت المادة التاسعة والمادة العاشرة والمادة الحادية عشر من اتفاقية الاتحاد النقدي لمجلس التعاون لدول الخليج العربية بالتفصيل إلى كيفية

تحديد مسمى العملة وكيفية اتخاذ إجراءات إصدارها وأوراق النقد والمسكوكات المعدنية التابعة لها.

الآن، وتشير الاقتراحات إلى أن يكون مسمى العملة الموحدة هو الدينار أو الدرهم أو الخليجي. ويقترح البعض تسمية العملة الخليجية بالدينار العربي الخليجي تمييزاً له عن الدينار العربي الحسابي المستخدم كوحدة حسابية في صندوق النقد العربي، وتكون تلك العملة قابلة للتحويل ومتداولة بما يخلق منطقة عملة واحدة متجانسة وموحدة، وتعتبر هذه الصيغة الأكثر اتفاقاً مع التطور التاريخي للمنطقة، التي عرفت في بعض المراحل صيغة من صيغ التوحيد النقدي في ظل الفترة الاستعمارية البريطانية باستثناء السعودية التي تميزت بوضع نقدي مختلف¹. كما أن الجدول الزمني الجديد لطرح العملة الموحدة سيضعه المجلس النقدي الذي يعتبر نواة للبنك المركزي الخليجي، وهناك عدداً من اللجان الفنية التي تعمل حالياً على ذلك. وقد اتفقت لجنة المحافظين على مهام السلطة النقدية المشتركة في ظل قيام الاتحاد النقدي، وأن تكون هذه السلطة مستقلة في قراراتها، وأن تبدأ العمل على شكل مجلس نقدي يتحول إلى بنك مركزي خليجي. وللوصول للوحدة النقدية فقد تم توقيع الاتفاقية النقدية بين أربع من دول المجلس (السعودية، الكويت، قطر، والبحرين). كما تم إنشاء المجلس النقدي، الذي يعمل على إنشاء البنك المركزي الخليجي وإطلاق العملة الموحدة.

المطلب الثاني: المتطلبات الأساسية لمشروع العملة الخليجية الموحدة

يتطلب تحقيق الاتحاد النقدي لدول مجلس التعاون العمل على تأهيل المنظومة المؤسسية والتشريعية اللازمة للعمل، وذلك على أساس الكفاءة والفعالية، وعموماً فإن نجاح هذا المشروع يعتمد على ما يلي:

01- الإرادة السياسية:

تجسد الإرادة السياسية اهتمام حكومات دول المجلس بمشروع العملة الموحدة من خلال المتابعة والدعم المباشر، والذي يتجسد في العديد من القرارات التي تنعكس إيجاباً على مسيرة الاتحاد النقدي، مما يظهر حجم الإرادة السياسية للحكومات المشرفة ويمكن التطرق إلى برامج العمل والقرارات المتخذة على المستوى السياسي بالنسبة لدول مجلس التعاون الخليجي، وذلك خلال مرحلتين المرحلة الأولى تشمل الفترة قبل الدخول في تطبيق إجراءات السوق الخليجية المشتركة، أما المرحلة الثانية فهي تشمل الفترة بعد الدخول في تطبيق إجراءات السوق الخليجية وذلك كما يلي²:

أ- الفترة الأولى: 2001-2007

¹ - عبد المنعم السيد علي: "التطور التاريخي للأنظمة النقدية في الأقطار العربية"، مرجع سابق، ص 85.

² - الأمانة العامة لدول مجلس التعاون: "إنجازات العمل المشترك في مجال التكامل النقدي، 2002-2010"، مرجع سابق، ص 11

حيث تمت في هذه الفترة الإجراءات المبينة في الجدول أدناه:

جدول رقم: 28 - 04

الإجراءات المتخذة للفترة 2001-2007

التاريخ	الإجراءات المعتمدة
2001/12	تم فيها إقرار البرنامج الزمني الخاص بالاتحاد النقدي وإصدار العملة الموحدة، والذي يقضي بتطبيق الدولار مثبتا مشتركا لعملات دول المجلس في المرحلة الحالية قبل نهاية 2002 وان تعمل الدول الأعضاء على الاتفاق على معايير التقارب المالية والنقدية، والتي تم اعتمادها من قبل لجنة التعاون المالي والاقتصادي في اجتماعها رقم 73 ماي 2007 بتفويض من المجلس الأعلى في الدورة 27-ديسمبر 2006.
2002	بنهاية سنة 2002 أتمت الدول الأعضاء ربط أسعار صرف عملاتها الوطنية بالمشترك (الدولار الأمريكي) تطبيقا للفقرة الأولى من قرار المجلس الأعلى المشار إليه، غير أن الكويت في ماي 2007 عدلت هذا الربط واستبدلته بسلة من العملات.
2002 و 2005	عملت لجنة التعاون المالي والاقتصادي ولجنة المحافظين على استكمال بحث معايير الأداء الاقتصادي ذات العلاقة بالاستقرار المالي والنقدي والتي يعتبر التقارب فيها مسألة ضرورية، كما بحثت النسب المتعلقة بتلك المعايير ومكوناتها وكيفية احتسابها والاتفاق على ذلك وتحقيقها في موعد أقصاه نهاية 2005.
2005/12	اعتمد المجلس الأعلى معايير التقارب ومكوناتها كما اتفقت لجنة التعاون المالي والاقتصادي ولجنة المحافظين في الاجتماع المشترك 2005/10/05 على مهام السلطة النقدية المشتركة في ظل قيام الاتحاد النقدي وان تكون السلطة مستقلة في قراراتها وان تبدأ في شكل مجلس نقدي يتحول إلى بنك مركزي
2006/12	قبول موقف عمان حول البرنامج الزمني للاتحاد النقدي وإصدار العملة الموحدة، وتم الاتفاق على الاستمرار في استكمال خطوات إقامة الاتحاد النقدي وإصدار العملة الموحدة وتوجيه اللجان المعنية بتكثيف الجهود للاتفاق على الأنظمة والوثائق اللازمة لذلك.
2007/05	بهدف استكمال ما ورد في الفقرة الثانية من البرنامج الزمني لإقامة الاتحاد النقدي اعتمدت لجنة التعاون المالي والاقتصادي ولجنة المحافظين في اجتماعها 73 النسب الخاصة بمعايير التقارب والمراد تحقيقها وكيفية حسابها وذلك بتفويض من المجلس الأعلى في دورته رقم 27 ديسمبر 2006.
2007/12	وجه المجلس لجنة التعاون المالي والاقتصادي ولجنة المحافظين بوضع برنامج مفصل لاستكمال متطلبات الاتحاد النقدي، بهدف دراسته في الدورة 29، وقد اعتمد المجلس الأعلى ما أوصت به لجنة التعاون المالي والاقتصادي من أن المجلس النقدي يحدد البرنامج الزمني لإصدار العملة الموحدة وطرحها للتداول.

المصدر: من إعداد الباحث استنادا إلى:

الأمانة العامة لدول مجلس التعاون: "إنجازات العمل المشترك في مجال التكامل النقدي"، 2002 ط 2010، مركز المعلومات، الرياض، ص 11

ب- الفترة الثانية: 2008-2013

حيث تمت في هذه الفترة الإجراءات المبينة في الجدول أدناه:

جدول رقم: 29 - 04

الإجراءات المتخذة للفترة 2008-2013

التاريخ	الإجراءات المعتمدة
2008/12	اعتمد المجلس اتفاقية الاتحاد النقدي والنظام الأساسي للمجلس النقدي على أن تقوم الدول الأعضاء بالصادقة على الاتفاقية في أقرب وقت تمهيدا لإقامة المجلس النقدي وتمكينه من القيام بمهامه في موعد أقصاه نهاية 2009 كما فوض المجلس الأعلى المجلس الوزاري بالتوقيع على الاتفاقية بعد اختيار المقر الدائم للمجلس النقدي أخذا بعين الاعتبار طلبات الأعضاء لاستضافة المقر.
2009/01	بناء على قرار المجلس في الدورة 29 ط ديسمبر 2008، تم التشاور بهدف الاتفاق على المقر، بهدف المصادقة على الاتفاقية تمهيدا لإقامة المجلس النقدي وتمكينه من مهامه في موعد أقصاه نهاية 2009.
2009/03	تمت مناقشة موضوع اختيار المقر الدائم للمجلس النقدي في الدورة 110 للمجلس الوزاري، كما تم التوقيع على اتفاقية الاتحاد النقدي، على أن يتم اتخاذ قرار بشأن المقر الدائم في اللقاء التشاوري رقم 11 للمجلس الأعلى.
2009/05	تم اختيار الرياض كمقر دائم للمجلس النقدي
2009/04	على هامش الدورة 111 للمجلس الوزاري المنعقد جوان 2009 تم التوقيع على اتفاقية الاتحاد النقدي من قبل كل من البحرين، السعودية، قطر، الكويت.
2009/12	طلب المجلس الأعلى متابعة الإجراءات بعد المصادقة على اتفاقية الاتحاد النقدي وذلك بإنشاء المجلس النقدي والنظام الأساسي للمجلس النقدي، على أن يقوم المجلس النقدي بتحديد البرنامج الزمني لإصدار العملة الموحدة وطرحها للتداول.
2010/01	استكملت دول المجلس الأعضاء في اتفاقية الاتحاد النقدي المصادقة على اتفاقية الاتحاد النقدي
2010/02	دخلت اتفاقية الاتحاد النقدي حيز التنفيذ بتاريخ 27 فبراير 2010.
2010/03	دخل النظام الأساسي للمجلس النقدي بتاريخ 27 مارس 2010 حيز التنفيذ، كما عقد المجلس النقدي أول اجتماع له بتاريخ 30 مارس 2010 بالرياض.

المصدر: من إعداد الباحث استنادا إلى:

الأمانة العامة لدول مجلس التعاون: "إنجازات العمل المشترك بين دول مجلس التعاون الخليجي في مجال التكامل النقدي"، 2002-2010، مركز

المعلومات، الرياض، ص 13.

02- تجانس الهياكل الاقتصادية للدول الأعضاء:

يعتبر تجانس الهياكل الاقتصادية للدول الأعضاء مسألة في غاية الأهمية وضرورية لتحقيق درجة الاستجابة بصورة موحدة لجميع القرارات الاقتصادية المركزية.

03- التقارب المالي والنقدي¹:

يجب أن يكون الأداء المالي والنقدي للدول الأعضاء متشابه وذلك بهدف تحقيق كفاءة السياسة النقدية الموحدة، وقد اتفقت الدول الأعضاء على عدد من المتغيرات التي تضمن تحقيق درجة عالية من التقارب النقدي والمالي.

04- توافق التشريعات المصرفية مع اتفاقية الاتحاد النقدي:

يتطلب دخول الدول الأعضاء في الاتحاد النقدي، اتخاذ العديد من الإجراءات التي تضمن تحقيق درجة عالية من التقارب التشريعي بما يضمن فعالية الاتحاد النقدي وتنفيذ سياساته، وقد نصت اتفاقية الاتحاد النقدي على ذلك في المادة 17، بحيث يجب على الدول الأعضاء اتخاذ جميع التدابير والإجراءات لضمان انسجام تشريعاتها الوطنية بما فيها الأنظمة الأساسية لبنوكها المركزية مع أحكام هذه الاتفاقية، بما يسمح للبنك المركزي بممارسة وظائفه وأداء مهامه، وتلتزم البنوك المركزية الوطنية بما يصدره البنك المركزي من تعليمات في المسائل المتعلقة باختصاصات البنك المركزي.

05- المشاريع التكاملية:

إن ضمان تحقيق الفائدة القصوى من الاتحاد النقدي يتجسد في اكتمال تنفيذ مشروع الاتحاد الجمركي والسوق المشتركة.

06- تهيئة البنية المتعلقة بنظم المدفوعات ونظم تسويتها اللازمة للعملة الموحدة:

وجود العملة الموحدة يتطلب وجود نظام للمدفوعات موحد لتسوية المعاملات المالية التي تتم بهذه العملة بصفة آنية، كما لو كانت تتم في بلد واحد، وتعمل اللجنة الفنية لنظم المدفوعات حالياً على تطوير خيارات التصميم المتاحة لهذا النظام.

¹ - الأمانة العامة لدول مجلس التعاون: "انجازات العمل المشترك بين دول مجلس التعاون في مجال التكامل النقدي 2002ط2010"، مرجع سابق،

07- بناء منظومة إحصائية موحدة ومتكاملة للوفاء بمتطلبات الاتحاد النقدي:

- تعتبر المنظومة الإحصائية في مجالات العمل المشترك بين الدول ضرورية جدا، خاصة وأنها تعتبر قاعدة للبيانات المالية والمحاسبية الدقيقة، والتي يجب اعتمادها لقياس التقارب ومدى تحقيق أهداف الاتحاد النقدي أو العملية التكاملية بشكل عام، وتهدف هذه المنظومة الإحصائية في دول المجلس إلى ما يلي¹:
- تفعيل الرصد المنتظم للبيانات الإحصائية مما يساهم في تسهيل إجراء الدراسات التحليلية والمقارنات الإحصائية المنتظمة
 - توافر إحصاءات متكاملة ومتجانسة بين الدول الأعضاء وهي ضرورة لاحتساب معايير تقارب الأداء الاقتصادي بموضوعية
 - المساهمة في فعالية السياسة النقدية وتنسيق السياسات الإشرافية لمؤسسات الاتحاد النقدي في المرحلة المقبلة، من خلال التأكد من مدى جودة تجانس وتناسق الإحصاءات ذات العلاقة وطرق احتسابها.
 - تفادي النتائج السلبية المترتبة على تفاوت آلية رصد وجمع البيانات ذات العلاقة بالاتحاد النقدي يعظن الدول الأعضاء.

08- تبني التشريعات المصرفية والقواعد المشتركة في مجال الرقابة المصرفية:

- عندما قررت الدول الأعضاء تحقيق الاتحاد النقدي، فقد أخذت بحماية منطقة العملة الموحدة من الأزمات المالية بصورة مشتركة، والتأكد من وضع شبكة أمان موحدة لنظامها المالي، وعلى هذا الأساس فإن توحيد وتنسيق منظومة الإشراف والرقابة على الجهاز المصرفي، تعد من أهم اشتراطات الاتحاد النقدي في دول مجلس التعاون كما وضحتها اتفاقية الاتحاد النقدي والتي تنص على أن غرض التشريعات النقدية هو تحقيق الاستقرار النقدي والمالي.

المطلب الثالث: الإمكانيات والمكاسب الأساسية لمشروع العملة الخليجية

- حققت اقتصاديات دول مجلس التعاون الخليجي نموا اقتصاديا مهما، يقدر 4.8 % سنة 2010 وهو معدل أفضل من سنة 2009 الذي كان 0.7 %، وقد ساعدت على ذلك السياسات المالية التوسعية المستمرة. كما أدى ارتفاع أسعار وإيرادات النفط المتزايدة إلى تسريع وتيرة النمو في القطاعات غير النفطية² كما استفادت دول المجلس من ارتفاع أسعار النفط، وكذا روابطها التجارية مع آسيا. وتعتبر دول المجلس قوية من الناحية الهيكلية

¹ - الأمانة العامة لدول مجلس التعاون: إنجازات العمل المشترك في مجال التكامل النقدي، 2002-2010، مرجع سابق، ص 17.

² - مجموعة سامبا المالية: "الأفاق الاقتصادية لدول مجلس التعاون الخليجي في 2011"، السعودية، فبراير 2011، ص 07.

مع وجود الأصول الخارجية على أساس صاف ومستويات مديونية متواضعة باستثناء دولة الإمارات التي شهدت أوضاعا مالية صعبة منذ نوفمبر 2009 بسبب أزمة الديون. كما تتمتع دول المجلس بوجود فوائض مالية مستمرة في الحساب الجاري، وأرصدة مالية جيدة، كما أن اغلب سكان المجلس من فئة الشباب، وهو ما يساعد على حفز النشاط الاقتصادي. وإلى جانب ذلك فإن حكومات تلك الدول ملتزمة باستخدام ثروات النفط والغاز في تنويع وبناء اقتصادياتها.

ومع الالتزام بالعديد من الإصلاحات الاقتصادية المطلوبة، يمكن لدول المجلس الوصول إلى تحقيق عملة موحدة، مما سيعطي دفعا مهما لمكاسب الاتحاد الجمركي والسوق الخليجية المشتركة، حيث سترتب على قيام هذا الاتحاد وإصدار العملة الخليجية الموحدة أثارا متعددة لاسيما على التجارة البينية والسياحة والاستثمارات، وستظهر آثار الوحدة النقدية بشكل أكبر على قطاع الخدمات المالية والأسواق المالية، والتي ستشهد نموا مضطربا وتطورات متسارعة. كما أن التعامل بعملة مشتركة سيساعد على القضاء على المخاطر المتعلقة بأسعار صرف العملات الخليجية ويسهم بشكل فعال في تطوير وتكامل الأسواق المالية الخليجية خاصة سوق السندات، كما سيساعد تطوير أسواق الأسهم ويؤثر فيها تأثيرا ملحوظا من حيث الحجم والعمق والسيولة. مع زيادة قدرة الشركات الخليجية على الاندماج أو الاستحواذ على شركات أخرى في مختلف دول المجلس، الأمر الذي ستكون له أثارا ايجابية على صعيد الاقتصاد الكلي والكفاءة الاقتصادية. كما سيؤدي وجود العملة المشتركة إلى تشجيع المنافسة الإقليمية في مجال الخدمات المصرفية والمالية وجودة خدماتها، مما ينعكس إيجابا على عملائها في دول المجلس ويخفض من تكاليفها ويؤدي إلى تنويع خدماتها، وقد يؤدي كذلك إلى تشجيع الاندماج بين تلك المؤسسات على الصعيد الإقليمي للاستفادة من اقتصاديات الحجم.

ويمكن القول أن دول المجلس تتوفر على مقومات أساسية للتكامل لا تتوفر في معظم التكتلات القائمة مثل عامل اللغة والدين والتاريخ، كما تشترك في العديد من الخصائص الاقتصادية مثل الثروة النفطية، وهو ما يجعل صادرات المجلس وواردته متشابهة، ومن هذه الناحية يمكن القول أن اقتصاديات دول المجلس متشابهة أكثر من التشابه الموجود بين اقتصاديات دول منطقة اليورو، فمثلا أزمة الديون القائمة في منطقة اليورو ترجع إلى أن بعض الدول مستوردة لرأس المال الصافي، بينما دول أخرى تصدر رأس المال الصافي، كما أن الميزانيات الحكومية الأوروبية مختلفة بين حالات الفائض إلى حالات العجز إلى حالات التوازن، ففي حين يمتلك البعض فائضا تجاريا ضخما، يعاني البعض الآخر من عجز طويل الأمد. غير أنه في المقابل نجد أن دول المجلس مصدره لرأس المال الصافي مع تحقيقها للفائض في الميزان التجاري وميزان المدفوعات، كما أن دول المجلس تعتمد سياسة سعر صرف مرتبطة بالدولار باستثناء الكويت التي تخلت عن هذا الارتباط سنة 2007، وإذا استمرت هذه

الظروف في اتجاه التحسن فسيكون بإمكان دول المجلس تطبيق سياسة نقدية موحدة. وفي المقابل وعلى الرغم من التشابه بين اقتصاديات دول المجلس إلا أن هناك فروقا لا يمكن تجاوزها، والتي تشكل نوعا من التباين بين تلك الاقتصاديات، فالدخل الوطني مثلا يختلف بين تلك الاقتصاديات الخليجية، فيتراوح بين أقل من 8000 دولار في عمان و 28400 في قطر، كما أن السعودية الاقتصاد الأكبر في دول المجلس تحقق نموا معتبرا في الجانب التجاري، خاصة في قطاع الصناعات التحويلية، أما قطر فقد أصبح الغاز الطبيعي القطاع الأهم في اقتصاد البلد، وعموما فإن نمو القطاعات غير النفطية في دول المجلس لا يزال متأخرا. أما المبادلات التجارية فبالرغم من التحسن المحقق بتطبيق اتفاقية منطقة التجارة الحرة (Free Trade Area) والاتحاد الجمركي والسوق المشتركة بين دول المجلس إلا أن المبادلات البينية لا تزال محدودة، وذلك مقارنة بحجم التبادل التجاري الإجمالي، حيث أن حصة الصادرات من السلع من إجمالي الصادرات أو حجم الاستثمارات البينية بين بلدان المجلس تعتبر أقل من المستوى المطلوب لإقامة وحدة نقدية.

ورغم ذلك فإن دول المجلس أحرزت تقدما نحو التكامل من خلال تنسيق السياسات الداخلية والخارجية وتحرير التجارة البينية فضلا عن تحرير انتقال العمالة ورؤوس الأموال. إلا أن بعض التحديات لا تزال تواجه العملة الخليجية ومنها الآثار الناجمة عن الأزمة المالية العالمية والركود الاقتصادي، وقد أبرزت الأزمة بأن معايير التقارب المالي والنقدي المتفق عليها بين دول مجلس التعاون الخليجي كأساس للاتحاد النقدي قد يتعذر الالتزام بها في بعض الأحيان، على عكس ما كان متوقعا كما في حالة منطقة اليورو، وهو ما يتطلب مزيدا من الإجراءات لتحسين درجة التقارب الاقتصادي بين تلك الدول.

المبحث الثالث: مؤشرات الاستقرار الاقتصادي في دول مجلس التعاون الخليجي

بالرغم من تحقيق دول مجلس التعاون الخليجي للعديد من الخطوات المهمة في مجال التكامل، إلا أن تحقيقها للتقارب في مجال السياسات النقدية، وخاصة على مستوى التشريعات المصرفية والنظم النقدية ومعدلات المديونية العامة ومستويات والأسعار، يعتبر من المسائل المهمة لتحقيق الاستقرار النقدي والمالي. كما أن اختيار نظام صرف العملات الوطنية حالياً ونظام سعر صرف العملة الموحدة بعد إقرارها، يعتبر من المسائل ذات الأولوية. ويمكن من خلال هذا المبحث التعرف على مؤشرات السياسة النقدية والمالية في دول مجلس التعاون.

المطلب الأول: مؤشرات السياسة المالية والسياسة النقدية لدول مجلس التعاون

يمكن التطرق إلى تلك المؤشرات كما يلي:

01- السياسة النقدية:

تم اتخاذ العديد من القرارات التي تعمل على توحيد السوق النقدية باعتبارها المجال الرئيسي لعمل السياسة النقدية. وقد تم تعديل الاتفاقية الاقتصادية في سنة 2001 بهدف تسريع عملية التكامل الاقتصادي وتجديد العمل على تحقيق الاتحاد النقدي. ثم أنشئت عقب ذلك لجان مختصة لاستكمال الإجراءات والجوانب الفنية والاستعدادات التي يجب القيام بها تدريجياً لاستبعاد العقبات أمام إنشاء الاتحاد النقدي. وفي هذا الإطار فقد تم ما يلي:

01-01- توحيد نظام سعر الصرف:

قامت دول المجلس بربط عملاتها بالدولار الأميركي عملياً منذ يناير 2003، وذلك في ضوء الظلر الذي صطلدر عن المجلس الأعلى للتعاون فلدول الخليج بتوحيد ربط عملاتها الوطنية تمهيداً لإنشاء العملة الخليجية الموحدة¹، علماً أن ربط عملات دول المجلس بالدولار الأميركي سوف يكون بمعدل صرف ثابت، بعد أن كانت أنظمة الربط مختلفة ما بين دول المجلس، من الربط بوحدة حقوق السحب الخاصة والدولار كعملة تدخل، إلى الربط بالدولار بمعدل صرف ثابت، كما أن البعض الآخر كان مرتبط بسللة عملات يشكل الدولار الوزن الأكبر من

¹ - قدم خبراء دول المجلس خلال سنوات التسعينات العديد من الدراسات لإيجاد صيغة مناسبة لوضع مثبت مشترك لعملات دول المجلس، وفي سنة 200 تم الاتفاق على اعتماد الدولار الأميركي وفق جدول زمني مع تحديد سعر صرف العملات وفق للأسعار الرسمية المعلنة مقابل الدولار عند بدء اتخاذه كمثبت مشترك. ولمزيد من المعلومات انظر:

- George T. Abed, S.Nuri Eebas, and Behrouz Guerami. The GCC Monetary Union : Some Considerations for the exchange regime, IMF Working Paper WP /03/66, Washington, D.C International Monetary Fund, 2003, p. 3. web site : (www.imf.org)

مكونات تلك السلة، كما أن أسعار الصرف التقاطعية بين خمس عملات من عملات دول المجلس كانت ثابتة لفترة تقارب عشرين سنة على الرغم من الارتباط الرسمي الذي سبق ذكره، وكان تقلب سعر الصرف التقاطعي للعملة خلال تلك الفترة ضئيلاً على الرغم من ارتباطها بسلة عملات¹. وتحافظ حالياً دول المجلس على الربط بالدولار باستثناء الكويت التي أنهت في سنة 2007 الاتفاق على الربط بالدولار، وبررت ذلك بأن ضعف الدولار الأمريكي يؤدي إلى زيادة التضخم المحلي بسبب ارتفاع تكلفة بعض الواردات.

02-01 - معايير التقارب في المجال النقدي:

تم الاتفاق بين دول المجلس على معايير التقارب المرتبطة بالسياسة النقدية ومعايير التقارب المرتبطة بالسياسة المالية. وقد أقر المجلس الأعلى لدول مجلس التعاون في ديسمبر 2005 ما اتفقت عليه لجنة التعاون المالي والاقتصادي ولجنة محافظي مؤسسات النقد والبنوك المركزية بشأن هذه المعايير. وقد اشتملت معايير التقارب التي لها علاقة بالسياسة النقدية على مايلي:

- معيار أسعار الفائدة
- معيار معدلات التضخم
- معيار كفاية الاحتياطيات بالعملات الأجنبية

وبالنظر إلى سعر الصرف والمثبت المشترك للعملات وعلاقته بتحقيق التقارب النقدي، يمكن القول أن الارتباط بالدولار الأمريكي بمعدل صرف ثابت يعني عدم تمكن أية دولة من استعمال سعر الفائدة، كأداة فعالة في سياستها النقدية. لذلك تلجأ السلطات النقدية والبنوك المركزية في دول مجلس التعاون إلى استعمال أدوات أكثر فاعلية للتأثير في حجم السيولة المحلية ومعدلات الفائدة. ومن أهم تلك الأدوات نجد الاحتياطيات الإلزامية التي تؤثر في حجم السيولة وفي معدلات الفائدة في نفس الوقت، إضافة إلى ذلك تستعمل بعض المصارف المركزية الخليجية شهادات الإيداع للتأثير في حجم السيولة وحجم الاحتياطيات الأجنبية. ونادراً ما تلجأ السلطات النقدية والبنوك المركزية إلى استعمال عمليات السوق المفتوحة، نظراً لعدم وجود سوق ثانوية متطورة لتداول الأوراق المالية الصادرة عن الحكومات. كما أن عمليات الخصم وإعادة الخصم لا يتم استعمالها في كل دول المجلس بسبب وفرة السيولة في الأسواق ما بين البنوك المحلية. وبعد قيام الاتحاد فإن تحديد أهداف السياسة النقدية تبقى من اختصاص الهياكل المؤسسية الجديدة، وقد تم الاتفاق على إنشاء سلطة نقدية مشتركة تتمتع بالاستقلالية في اتخاذ القرارات والتي تبدأ بالمجلس النقدي الذي

¹ - أحمد الصويح: "العملة الخليجية الموحدة"، ندوة العملة الخليجية لدول مجلس التعاون، غرفة تجارة وصناعة دبي، الإمارات، 2006، ص 02.

يتحول إلى بنك مركزي خليجي، والتي تتمثل مهامها في رسم وتنفيذ السياسة النقدية وسياسة سعر الصرف، إلى جانب وضع مواصفات العملة الموحدة والتعليمات المتعلقة بإصدارها، وهذا إلى جانب إدارة الاحتياطيات.

02- السياسة المالية:

ترتبط السياسة المالية تقليديا بالحكومة في كل دولة، وبهدف قياس درجة التقارب على مستوى السياسات المالية، فقد تم الاتفاق على تحديد المعايير المتعلقة بالسياسة المالية وهي كما يلي:

▪ نسبة العجز السنوي في مالية الحكومة إلى الناتج المحلي الإجمالي

▪ نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي

ولقياس الدرجة الفعلية للتقارب ما بين دول المجلس، يجب توحيد البيانات والإحصاءات القابلة للقياس والمقارنة، ونظرا لأن الحكومات هي مصدر البيانات، فيجب تحديد نوعية البيانات ومصادرها بهدف الوصول إلى قياس درجة التقارب، فعند قياس العجز السنوي في المالية الحكومية، فإن العجز المقصود هو العجز المالي للحكومة العامة وفق تعريف الحكومة ومفهوم العجز في دليل إحصاءات مالية الحكومة (GFS) الصادر عن صندوق النقد الدولي سنة 2001 ويمكن تحديد المفاهيم كما يلي¹:

▪ الحكومة المركزية:

تشمل جميع الأجهزة والمنشآت الحكومية التي تدرج ميزانياتها ضمن الميزانية العامة للدولة

▪ الحكومة العامة:

تشمل بالإضافة إلى الحكومة المركزية المؤسسات العامة المستقلة في ميزانياتها، كما تشمل الحكومات المحلية وحكومات الولايات التي تتكون منها الدول عند وجودها حسب تعريف دليل إحصاءات المالية العامة (GFS) الصادر عن صندوق النقد الدولي

وتعتبر السياسة المالية عموما من أقوى الأدوات تأثيرا في تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية، غير أنها لا تتميز بالمرونة اللازمة لعلاج الاختلالات الهيكلية، عكس السياسة النقدية التي يمكن تغيير أدواتها بطريقة سهلة ومرنة. وبغرض تحقيق التقارب بين دول المجلس فإن الاتفاق على استعمال بعض المعايير المالية ومنها معيار نسبة العجز الموازي ونسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي، سوف يؤدي بشكل جيد إلى تحديد حجم النشاط الاقتصادي وتحديد عوامل الطلب على السيولة لتلك الدول. وعكس السياسة النقدية التي يجب أن تكون موحدة بين دول الاتحاد، فإن معايير السياسة المالية يمكن للدول الأعضاء من خلالها إتباع

¹ - وحدة الاتحاد النقدي: " مستجدات التقارب "، العدد الأول، 2009، ص 07.

السياسات الملائمة بعد إقامة الاتحاد النقدي، شرط الالتزام بمعايير الانضباط المالي¹، وذلك بهدف تجنب وقوع الاختلالات والتشوهات في البنية الاقتصادية للاتحاد.

المطلب الثاني: تحليل معايير التقارب الاقتصادي بين دول مجلس التعاون الخليجي

يعتبر تحقيق التقارب في السياسات المالية والنقدية وخاصة في أسعار الفائدة وأسعار الخصم ومعدلات التضخم، من بين الإجراءات المهمة لتحقيق التنسيق والتجانس في السياسات الاقتصادية ودرجة التماثل في تلقي الصدمات الخارجية، وفي هذا الإطار فقد اتفقت دول مجلس التعاون الخليجي على نفس النسق المعتمد في مشروع اليورو على تحديد معايير للتقارب الاقتصادي، والتي يتم الوفاء بها قبل الانضمام إلى مشروع العملة الموحدة.

01- مقارنة بين معايير التقارب في منطقة اليورو ومعايير التقارب لدول مجلس التعاون:

يمكن مقارنة معايير التقارب على مستوى السياسات المالية والنقدية لدول مجلس التعاون الخليجي مع المعايير التي تم تطبيقها في دول منطقة اليورو عند إنشاء العملة الموحدة، وقد حققت بلدان منطقة اليورو عبر اتفاقية ماستريخت 1992 درجة عالية من التقارب قبل إقرار العملة الموحدة، ويمكن من خلال الجدول الموالي مقارنة معايير التقارب الاقتصادي المتفق عليها قبل إقرار العملة الموحدة في المنطقتين.

¹ - أحمد الصويلح: مرجع سابق، ص 04.

جدول رقم: 30 - 04

مقارنة بين معايير التقارب في منطقة اليورو ومعايير التقارب لدول مجلس التعاون الخليجي

المعيار	معايير التقارب الأوروبي	معايير التقارب في دول مجلس التعاون	نقاط التشابه والاختلاف
أسعار الصرف	تكون تقلبات العملة خلال السنتين الماضيتين ضمن هامش عادية على الأقل على نطاق التقلبات الطبيعية لنظام الصرف الأوروبي	استقرار أسعار الصرف في دول المجلس على المدى الطويل يعني أن هذا المعيار نافذ تقريبا	أسعار الصرف في دول المجلس ثابتة بالدولار
الاحتياطات الأجنبية	هذا المعيار غير موجود	يجب أن تكون احتياطات السلطة النقدية في كل دولة كافية لتغطية تكلفة وارداتها السلعية لمدة تزيد عن أربعة أشهر.	يوفر معيار تأمين تغطية الواردات المحافظة على استقرار سعر صرف العملة
أسعار الفائدة	الأسعار في الأجل الطويل يجب ألا تزيد عن 02 % عن متوسط معدل أسعار الفائدة الطويلة الأجل للدول الأعضاء الثلاثة التي بها أدنى معدلات التضخم	يجب ألا يزيد سعر الفائدة عن متوسط أدنى ثلاثة أسعار للفائدة قصيرة الأجل لمدة ثلاثة أشهر في دول المجلس زائد نقطتين مئويتين (02%)	ربط أسعار الفائدة بالتضخم في المعايير الأوروبية يجعلها أكثر دقة ويفرض الانضباط في السياسة النقدية لخفض معدل التضخم إلى ادنى المستويات المسجلة في المنطقة .
معدلات التضخم	يجب ألا تزيد عن 1.5 % عن متوسط الأعضاء الثلاثة التي بها أدنى معدلات التضخم.	يجب ألا يزيد معدل التضخم عن المتوسط المرجح (بحجم الناتج المحلي الإجمالي) لمعدلات التضخم في دول المجلس زائد نقطتين مئويتين (02%)	المعايير الأوروبية تستهدف التضخم بدرجة أكبر من المعايير الخليجية
العجز الموازني	يجب ألا تزيد عن 03% من إجمالي الناتج المحلي.	يجب أن لا تزيد نسبة العجز السنوي عن 03% من الناتج المحلي الإجمالي الاسمي (طالما كان متوسط سعر نفط سلة الأوبك 25 دولار أو أكثر)	المعايير الخليجية تسمح بزيادة نسبة العجز إذا انخفضت أسعار نفط سلة الأوبك بأقل من 25 دولار
الديون العام	يجب ألا يزيد عن 60% من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي	يجب ألا تتجاوز نسبة الدين العام للحكومة العامة 60% من الناتج المحلي الإجمالي الاسمي ولا تتجاوز نسبة الدين العام للحكومة المركزية 70% من الناتج المحلي الإجمالي الاسمي.	المعايير الخليجية أكثر استبعادا للدين العام من خلال فرض التقيد بعدم تجاوز نسبة الدين العام للحكومة المركزية 70% من الناتج المحلي الإجمالي .

المصدر: من إعداد الباحث استنادا إلى:

وحدة الاتحاد النقدي لدول مجلس التعاون الخليجي: مستجدات التقارب، العدد الأول، الربع الأول، 2009، ص 02 — مجموعة ساميا المالية: الاتحاد النقدي لدول مجلس التعاون الخليجي، السعودية، تقرير ماي 2009، ص 14

وفيما يتعلق بمعايير التقارب الاقتصادي¹ التي نفذتها دول منطقة اليورو يمكن القول أن المعايير الأوروبية المتعلقة بسعر الصرف وأسعار الفائدة ومعدلات التضخم ونسبة العجز الموازي، كانت أفضل من معايير المنطقة الخليجية من حيث تقييد السياسة النقدية واستبعاد مخاطر المالية العامة، وفي دول مجلس التعاون كانت المعايير المرتبطة بتغطية الواردات من الاحتياطات الخارجية، وكذا نسبة الدين العام أفضل من معايير دول منطقة اليورو. ورغم أن دول المجلس تتمتع بمراكز مالية قوية ومراكز مديونية جيدة وأسعار صرف ثابتة². إلا أن المرونة الموجودة في معيار العجز الموازي تعتبر أكبر من المرونة الموجودة لدى دول الاتحاد الأوروبي، بالرغم من أن هذا المعيار قد مثل لاحقا في التجربة الأوروبية المدخل إلى أزمة ديون تلك المنطقة، بوجود اليونان التي ظلت تراكم ولسنوات عديدة ما يزيد عن 350 مليار يورو كعجز موازي دون أي اتفاق على هذا الإجراء مع باقي الشركاء في المنطقة.

01- تحليل معايير التقارب بين دول مجلس التعاون الخليجي:

اقترحت دول المجلس في سنة 2005 معايير التقارب الاقتصادي اللازمة لقيام الاتحاد النقدي وتم الاتفاق على تلك المعايير وضرورة الالتزام بها لتسهيل قيام الاتحاد النقدي، وقد اعتمدت لجنة التعاون المالي والاقتصادي في ماي 2007 توصيات لجنة المحافظين فيما يتعلق بحساب معايير تقارب الأداء الاقتصادي ومكوناتها والنسب المتعلقة بها، والتي أوصت باعتمادها في اجتماعها الأربعين المنعقد في ابريل 2006، وأكدت عليها في اجتماعها الثالث والأربعين المنعقد في ابريل 2007، وتتمثل تلك المعايير فيما يلي:

¹ - إن الدول الأوروبية (12 دولة) التي استوفت الشروط الخمسة للانضمام تم استدعائها في ماي 1998 إلى الانتقال إلى المرحلة الثالثة للوحدة الاقتصادية والنقدية في 01 جانفي 1999. ويرى البعض على الرغم من أهمية تلك المعايير إلا أنها تعتبر شروط مالية نظرا لأنها تشير إلى المقادير الاسمية (معدل الفائدة، معدل التضخم، سعر الصرف) أو إلى النسب النسبية للمالية العامة مثل الدين العام والعجز الحكومي.

² - مجموعة سامبا المالية: "الاتحاد النقدي لدول مجلس التعاون الخليجي"، مرجع سابق، ص14.

جدول رقم: 31-04

معايير التقارب الاقتصادي بين دول مجلس التعاون الخليجي

المعيار	الشروط المطلوب
معدل التضخم	يجب ألا يزيد معدل التضخم عن المتوسط المرجح (بحجم الناتج المحلي الإجمالي) لمعدلات التضخم في دول المجلس زائد نقطتين مؤبطين (02%)
سعر الفائدة	يجب ألا يزيد سعر الفائدة عن متوسط أدنى ثلاثة أسعار لفائدة قصيرة الأجل لمدة ثلاثة أشهر في دول المجلس زائد نقطتين مؤبطين (02%)
كفاية احتياطات السلطة النقدية من النقد الأجنبي	يجب أن تكون احتياطات السلطة النقدية في كل دولة كافية لتغطية تكلفة وارداتها السلعية لمدة تزيد عن أربعة أشهر
نسبة العجز السنوي في المالية الحكومية إلى الناتج المحلي الإجمالي	يجب أن لا تزيد نسبة العجز السنوي ¹ عن 03% من الناتج المحلي الإجمالي الاسمي (طالما كان متوسط سعر نفط سلة الأوبك 25 دولاراً أو أكثر)
نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي	يجب ألا تتجاوز نسبة الدين العام للحكومة العامة 60% من الناتج المحلي الإجمالي الاسمي ولا تتجاوز نسبة الدين العام للحكومة المركزية 70% من الناتج المحلي الإجمالي الاسمي.

المصدر: من إعداد الباحث استناداً إلى:

وحدة الاتحاد النقدي: " مستجدات التقارب"، العدد الأول، الربع الأول 2009، ص 03

مجموعة سامبا المالية: " الاتحاد النقدي لدول مجلس التعاون الخليجي"، السعودية، تقرير مظاي 2009، ص 14

ويمكن تحليل أثر تلك المعايير على السياسة النقدية من خلال مقارنة واقع كل دولة حالياً من دول

مجلس التعاون، ومدى التزام تلك الدولة بتنفيذ المعيار المطلوب.

02-01 - معيار معدل التضخم:

اتفقت دول المجلس على أن لا يزيد معدل التضخم عن المتوسط المرجح (بحجم الناتج المحلي الإجمالي) لمعدلات التضخم في دول المجلس زائد نقطتين مؤبطين أي 02%. ويعتبر الوفاء بهذا المعيار شرط هام لمعالجة الاختلالات التي قد تنشأ عن الفروق في معدلات التضخم. وتظهر بيانات الأرقام القياسية (CPI) لدول المجلس في عام 2007 والموضحة في الجدول أدناه، أن الفترة قبل 2003 تشكل فترة التقارب الكمي الأكبر بين معدلات التضخم في دول المجلس، قبل أن تبدأ الضغوط التضخمية في الظهور بصفة حادة، خاصة في دولة الإمارات وقطر مقارنة ببقية الدول. ومنذ 2006 لحقت بقية الدول المجلس في نفس نطاق الضغوط. والجدول الموالي يوضح الفروق بين معدلات التضخم في دول المجلس.

¹ - يقصد بالعجز السنوي في المالية الحكومية العجز المالي للحكومة العامة وفق تعريف الحكومة العامة ومفهوم العجز في دليل إحصاءات مالية الحكومة GFS الصادر عن صندوق النقد الدولي سنة 2001.

جدول رقم: 32-04

معدلات التضخم السنوية في دول مجلس التعاون

الوحدة: النسبة المئوية

النسبة (مئوية)	الإمارات	البحرين	السعودية	قطر	الكويت	معيار التقارب
2003	3.1	1.6	0.6	2.3	1.0	3.36
2004	5.0	2.2	0.3	6.8	1.3	4.02
2005	6.2	2.6	0.7	8.8	4.1	5.05
2006	9.3	2.0	2.2	11.9	3.0	6.76
2007	11.1	3.3	4.1	13.8	5.5	8.96
2008	11.9	5.2	9.9	14.6	9.5	12.72
2009	7.4	3.3	8.2	12.1	8.0	10.26

المصدر: من إعداد الباحث استنادا إلى:

وحدة الاتحاد النقدي: "مستجدات التقارب"، العدد الأول، الربع الأول 2009، ص 03.

بيانات سنة 2008 و 2009 تمثل تقديرات لوحدة الاتحاد النقدي

بيانات سنة 2008 عن السعودية تمثل بيانات فعلية حسب مصلحة الإحصاءات العامة والمعلومات بالسعودية

ومن بيانات الجدول السابق نجد أن أعلى معدل للتضخم سنة 2007 قد سجل في قطر وصل إلى 13.8% تليها الإمارات 11.1% وسجل أدنى معدل تضخم لنفس السنة في البحرين بلغ 3.3%، وحسب المعيار فإن قطر والإمارات لم تحققا هذا المعيار عام 2007، حيث يشترط ألا يتجاوز معدل التضخم في دول المجلس 8.96% لسنة 2007، وفي سنة 2008 يشترط المعيار ألا يتجاوز معدل التضخم 12.72% لكن ذلك لم يحقق في كل من قطر التي بلغ معدل التضخم فيها 14.6%. وفي سنة 2009 يشترط ألا يتجاوز معدل التضخم المطلوب نسبة 10.26% لكن ذلك لم يتحقق في كل من قطر التي بلغ فيها المعدل 12.1% بالرغم من أنه سجل انخفاضا عن السنة الماضية. كما سجلت بقية دول المجلس تراجعا في معدلات التضخم عن سنة 2008. وقد سجلت قطر أعلى معدل للتضخم في سنة 2009 بلغ 12.1%، وسجل أدنى معدل للتضخم في نفس السنة بالبحرين بلغ 3.3%، وخلال سنة 2008 و 2009 التزمت جميع دول المجلس بتحقيق هذا المعيار باستثناء قطر التي تجاوز فيها معدل التضخم المعدل المحدد للتقارب¹.

ويعتبر تحقيق معيار التضخم هو الأهم من بين معايير التقارب، نظرا لدوره في مساعدة السياسة النقدية على توجيه أدواتها بطريقة متجانسة إلى جميع الدول الأعضاء دون تأثيرات جانبية على البعض. وقد

¹ - وحدة الاتحاد النقدي: "مستجدات التقارب"، مرجع سابق، ص 03.

نصت المادة رقم 14 من اتفاقية الاتحاد النقدي على الإطار العام لهدف السياسة النقدية في ضمان استقرار الأسعار في منطقة العملة الموحدة، وذلك في إطار التوظيف الأمثل للموارد الاقتصادية، بما يحقق الاستقرار الاقتصادي. ومن الممكن القول أن السياسة النقدية في الاقتصاديات الناشئة عندما تستهدف استقرار الأسعار فإنها تعمل على استهداف الاتجاه العام للأسعار، وليس مجرد التفاعل مع التغيرات القصيرة الأجل في الأسعار، مع المحافظة على أهدافها الاقتصادية التنموية، كما هو الحال في اقتصاديات دول المجلس. وعلى الرغم من عدم توفر شروط معيار التضخم في بعض دول المجلس إلا أنها تتشابه عموماً في الاتجاه العام للضغوط التضخمية، حتى وإن اختلفت في نسبة تلك الضغوط. ولذلك نجد أن مؤسسات النقد والبنوك المركزية في دول المجلس، قد قامت تقريبا بجهود متجانسة في مواجهة التضخم، وهذا يؤكد أنه حتى في ظل الاختلاف الكمي بين الدول فيما يتعلق بمعيار التضخم، تبقى السياسة النقدية متشابهة في آلية استهدافها للتضخم. وهو تشابه ناتج عن التشابه في سياسة سعر الصرف، إضافة إلى أنها تواجه نفس الأسباب تقريبا التي تدفع إلى التضخم.

02-02 - معيار سعر الفائدة:

اتفقت دول مجلس التعاون بخصوص هذا المعيار ألا يزيد سعر الفائدة عن متوسط أدنى ثلاثة أسعار للفائدة قصيرة الأجل (لمدة ثلاثة أشهر) في دول المجلس زائداً نقطتين مئويتين، ونتيجة لطبيعة تجانس السياسة النقدية بدول المجلس، فقد حققت جميع دول المجلس هذا المعيار سنة 2007 والذي كان 6.65%، كما أنها حافظت على تحقيقها لهذا المعيار خلال الفترة 2003 حتى 2007. وفي سنة 2008 واصلت معدلات الفائدة الانخفاض الذي بدأته سنة 2007 حيث سجل أدنى معدل بدولة الإمارات 2.11%. والجدول الموالي يوضح معدلات الفائدة لدول المجلس.

جدول رقم: 33 - 04

أسعار الفائدة في دول مجلس التعاون

الوحدة: النسبة المئوية

السنة	الإمارات	البحرين	السعودية	قطر	الكويت	معيار التقارب
2003	1.16	1.09	1.63	1.06	2.12	3.10
2004	1.56	1.50	1.73	1.45	2.02	3.50
2005	3.52	3.41	3.75	3.34	3.26	5.33
2006	5.11	4.84	5.02	4.92	5.43	6.93
2007	4.79	4.68	4.79	4.70	4.59	6.65
2008	2.11	3.09	2.58	2.24	2.87	4.31

المصدر: وحدة الاتحاد النقدي: "مستجدات التقارب"، العدد الأول، الربع الأول 2009، ص 04.

ملاحظة: بيانات سنة 2008 تمثل تقديرات صادرة عن وحدة الاتحاد النقدي.

وحيث أن معدل التقارب لسنة 2008 يجب ألا يتجاوز 4.31% فقد حققت دول المجلس جميعا هذا المعيار، وهو ما يعتبر مؤشر على وجود نوع من الاستقرار في تنفيذ ومتابعة أدوات السياسة النقدية على مستوى دول المجلس.

02-03 - معيار كفاية احتياطات السلطة النقدية من النقد الأجنبي:

نظرا لأهمية هذا المعيار في ضمان وحماية العملة المشتركة فقد اتفقت دول المجلس على أن تكون احتياطات السلطة النقدية في كل دولة كافية لتغطية تكلفة وارداتها السلعية لمدة لا تقل عن 04 أشهر. وقد حققت الكويت في سنة 2008 أعلى معدل تغطية في جميع دول المجلس بـ 7.2 شهر مقارنة 8.5 شهر في سنة 2007. وعموما يمكن القول أن معظم دول المجلس خلال سنة 2007 قد حققت التغطية المطلوبة من الاحتياطات للواردات السلعية لمدة أربعة أشهر، بل أن البعض منها قد تجاوز حجم التغطية المطلوب، حيث كان أعلى معدل تغطية بالكويت والذي صل إلى 8.5 أشهر في سنة 2007. باستثناء دولة الإمارات التي لم تحقق التغطية المطلوبة. أما في سنة 2008 فقد حققت جميع دول المجلس هذا الشرط وبالتالي تكون قد استوفت هذا المعيار، والجدول الموالي يوضح عدد الأشهر من الواردات الخليجية والمغطاة بالنقد الأجنبي.

جدول رقم: 34 - 04

عدد أشهر تغطية الاحتياطات من النقد الأجنبي للواردات السلعية في دول المجلس

الوحدة: (عدد الأشهر)

السنة/ الدولة	الإمارات	البحرين	السعودية	قطر	الكويت	معييار التقارب
2003	3.5	3.2	7.4	7.0	8.4	04 أشهر
2004	3.1	2.8	7.4	6.7	7.9	04 أشهر
2005	3.7	2.5	5.4	5.5	6.8	04 أشهر
2006	4.2	3.2	4.8	4.0	9.5	04 أشهر
2007	3.8	4.4	4.6	5.1	8.5	04 أشهر
2008	5.8	4.5	5.0	4.4	7.2	04 أشهر

المصدر: وحدة الاتحاد النقدي: " مستجدات التقارب "، العدد الأول، الربع الأول 2009، ص 05.

ملاحظة: بيانات سنة 2008 تمثل تقديرات صادرة عن وحدة الاتحاد النقدي

04-02 - معيار نسبة العجز السنوي في المالية الحكومية إلى الناتج المحلي الإجمالي:

اتفقت دول المجلس بخصوص هذا المعيار على أن لا تزيد نسبة العجز السنوي في ميزانية الدولة نسبة 03% من الناتج المحلي الإجمالي الاسمي للدولة (طالما كان متوسط سعر نفط الأوبك 25 دولارا أو أكثر). وتشير البيانات إلى أن نسبة فوائض الميزانيات العامة إلى الناتج المحلي الإجمالي الاسمي في جميع دول المجلس سنة 2008 قد ارتفعت عن مستويات 2007، باستثناء الكويت التي حققت تراجعا وصل إلى 14.8% مقارنة بـ 29.7% سنة 2007. ومنذ سنة 2005 وحتى سنة 2007 استوفت جميع دول المجلس هذا المعيار والجدول الموالي يبين ذلك.

جدول رقم: 35-04

نسبة الفائض (العجز) في الموازنة الحكومية

إلى الناتج المحلي الإجمالي بدول مجلس التعاون الخليجي

الوحدة: النسبة المئوية

السنة/ الدولة	الإمارات	البحرين	السعودية	قطر	الكويت
2003	4.5-	1.8	4.5	3.9	10.0
2004	0.4-	1.4	11.4	16.4	15.1
2005	8.1	5.1	18.4	9.2	29.1
2006	12.0	2.3	21.7	9.0	17.6
2007	9.5	0.6	14.6	14.7	29.7
2008	18.3	2.1	33.6	15.1	14.8

المصدر: وحدة الاتحاد النقدي: "مستجدات التقارب"، العدد الأول، الربع الأول 2009، ص06.

ملاحظة: بيانات سنة 2008 تمثل تقديرات صادرة عن وحدة الاتحاد النقدي

05-02 - معيار نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي:

اتفقت دول المجلس بخصوص هذا المعيار على أن لا تتجاوز نسبة الدين العام للحكومة العامة¹ نسبة 60% من الناتج المحلي الإجمالي الاسمي، ولا تتجاوز نسبة الدين العام للحكومة المركزية نسبة 70% من الناتج المحلي الإجمالي الاسمي. ويمكن التطرق بالتفصيل إلى الدين العام على الحكومة العامة، وكذا على الحكومة المركزية.

أ - الدين العام على الحكومة العامة:

في سنة 2008 سجلت السعودية أدنى المعدلات بين دول المجلس لنسبة دين العام على الحكومة العامة إلى الناتج المحلي الإجمالي الاسمي بحوالي 4.6% مقابل نسبة 7.5% سنة 2007، وفي سنة 2008 سجلت البحرين أعلى نسبة للدين العام على الحكومة العامة بحوالي 22.9% مقارنة بـ 23.5% في سنة 2007، كما سجلت الإمارات نسبة 15.5% مقابل 17.7% سنة 2007، ولم تسجل قطر والكويت أي دين على غرار السنوات السابقة، والجدول الموالي يوضح نسبة الدين على الحكومة العامة إلى الناتج المحلي الإجمالي لدول المجلس.

¹ - تشمل بالإضافة إلى الحكومة المركزية المؤسسات العامة المستقلة في ميزانياتها، كما تشمل الحكومات المحلية وحكومات الولايات التي تتكون منها الدولة في حالة وجودها حسب تعريف دليل إحصاءات المالية العامة (GFS) الصادر عن صندوق النقد الدولي.

جدول رقم: 36 - 04

نسبة الدين على الحكومة العامة إلى الناتج المحلي الإجمالي بدول مجلس التعاون الخليجي

الوحدة: النسبة المئوية

السنة / الدولة	الإمارات	البحرين	السعودية	قطر	الكويت
2003	7.0	31.7	21.5	0.0	0.0
2004	8.3	33.3	17.7	0.0	0.0
2005	8.7	29.8	11.8	0.0	0.0
2006	13.8	26.0	8.6	0.0	0.0
2007	17.7	23.5	7.5	0.0	0.0
2008	15.5	22.9	4.6	0.0	0.0

المصدر: وحدة الاتحاد النقدي: "مستجدات التقارب"، العدد الأول، الربع الأول 2009، ص 08.

بيانات سنة 2008 تمثل تقديرات صادرة عن وحدة الاتحاد النقدي

ويشترط هذا المعيار أن لا تتجاوز نسبة الدين على الحكومة العامة 60% من إجمالي الناتج المحلي

الإجمالي، وقد استوفت جميع الدول الأعضاء هذا الشرط.

ب- الدين العام على الحكومة المركزية:

بالنسبة لبيانات الدين العام على الحكومة المركزية¹، فقد أشارت البيانات الصادرة عن وحدة الاتحاد النقدي، إلى عدم وجود ديون على الحكومة العامة في سنة 2008 في دولة الإمارات، بينما سجلت قطر والكويت في نفس السنة أدنى نسب دين على الحكومة العامة ب 6.2% و 5.5% على التوالي مقارنة بنسبة 9.7% و 7.2% على التوالي خلال سنة 2007، كما تشير الإحصاءات إلى عدم وجود ديون على الحكومة المركزية خلال سنة 2008 على غرار السنوات السابقة، والجدول الموالي يوضح نسبة الدين على الحكومة العامة إلى الناتج المحلي الإجمالي.

¹ - الحكومة المركزية تشمل جميع الأجهزة والمنشآت الحكومية التي تدرج ميزانيتها ضمن الميزانية العامة للدولة

جدول رقم: 37 - 04

نسبة الدين على الحكومة المركزية إلى الناتج المحلي الإجمالي بـ دول مجلس التعاون الخليجي

الوحدة : النسبة المئوية

السنة / الدولة	الإمارات	البحرين	السعودية	قطر	الكويت
2003	0.0	36.9	82.0	50.4	23.0
2004	0.0	34.4	65.0	34.1	17.3
2005	0.0	28.7	38.9	23.2	11.8
2006	0.0	23.4	27.6	18.0	8.6
2007	0.0	19.8	18.6	9.7	7.2
2008	0.0	18.3	13.5	6.2	5.5

المصدر: وحدة الاتحاد النقدي: " مستجدات التقارب ", العدد الأول، الربع الأول 2009، ص 09.

بيانات سنة 2008 تمثل تقديرات صادرة عن وحدة الاتحاد النقدي

وبالنظر إلى أن هذا المعيار يشترط ألا تتجاوز نسبة الدين على الحكومة المركزية 70% من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي، فقد استوفت جميع الدول الأعضاء هذا المعيار، وبالتالي حققت الشرط المطلوب، ويمكن الاطلاع على ملخص لمعايير التقارب بين دول المجلس لسنة 2008 موضحة في الملحق رقم 03.

ومن خلال دراسة المعايير المطلوبة للتقارب يمكن القول أن على دول المجلس الالتزام بالسياسات المحلية التي تتفق مع متطلبات الوحدة النقدية، خاصة فيما يتعلق بالتضخم، فالاختلالات التي قد تنتج عن التضخم يمكن أن تؤدي إلى وجود التشوهات في بنية الأسعار والمؤشرات الاقتصادية، كما قد تؤدي إلى زيادة حجم الضغوط على البنك المركزي للمنطقة الموحدة. ونظرا إلى الربط الموحد القائم على الدولار باستثناء الكويت، تبقى السياسة النقدية لدول المجلس تيسيرية وتخضع لتقلبات في سعر صرف الدولار الأمريكي. وعلى الرغم من ذلك فإن أسعار الصرف الثابتة في المنطقة تعني أن أكثر الجوانب صعوبة في درجة الاستعداد للاتحاد النقدي قد تم الوفاء بها فعلا¹ باستثناء الكويت التي قامت سنة 2007 بربط سعر عملتها بسلة من العملات، علما أن وزن الدولار في تلك السلة يمثل 70% على الأقل، ولذلك كانت التذبذبات مقابل عملات دول المجلس الأخرى معتدلة.

وعموما يمكن القول أن الوفرة في السيولة والناتجة عن الإيرادات النفطية، إلى جانب أسعار الفائدة المتدنية نسبيا تشكل بيئة مساعدة لتلبية الاحتياجات التمويلية الخارجية لدول المجلس، ومن بين أهم

¹ - مجموعة سامبا المالية: " الاتحاد النقدي لدول مجلس التعاون الخليجي "، مرجع سابق، ص 15.

التحديات الحالية والمرتبطة بمعايير التقارب نجد المخاطر التي تواجه أسعار صرف العملات الخليجية، مثل خفض التصنيف الائتماني للولايات المتحدة لأول مرة في تاريخها، وان كانت أوضاع دول المجلس الائتمانية غير ذلك باستثناء البحرين التي قامت وكالة (Moody's) في سنة 2011 بخفض تصنيفها الائتماني درجة واحدة بشكل هامشي إلى A3 مع نظرة مستقبلية سلبية، بسبب بعض المشاكل المالية والسياسية، وكذا أداء القطاع المصرفي. إلا أن تخفيض التصنيف الائتماني لاقتصاد الدولار الذي يشكل عملة الربط، قد يؤدي إلى تراجع الثقة المالية في أصول الشركات المقومة بالدولار، والجدول الموالي يوضح التصنيف الائتماني لدول المجلس.

جدول رقم: 38-04

تصنيف وكالات التصنيف الائتماني لدول مجلس التعاون الخليجي.

Fitch	S&P	Moody's	وكالة التصنيف الائتماني
AA-	AA-	Aa3	السعودية
NR	NR	Aa2	الإمارات
NR	AA-	Aa2	قطر
AA	AA-	Aa2	الكويت
NR	A	A2	عمان
A	A	A3	البحرين

ملاحظة: (NR) تشير إلى عدم التصنيف

المصدر: مجموعة سامبا المالية: "الافاق الاقتصادية لدول مجلس التعاون الخليجي في عام 2011"، فبراير 2011، السعودية، ص 05.

وعموما فإن انخفاض التصنيف الائتماني للشركات الخليجية بصفة عامة قد توقف خلال عام 2009، وهو ما يعطي فرصة حقيقية لتلك الشركات للحفاظ على التصنيف الحالي والتقدم نقاط على المؤشر، وتحقيق إيرادات من خلال التوسع في عمليات الاستثمار.

المطلب الثالث: تقدير التقارب أو التباعد بين مؤشرات الاستقرار الاقتصادي لدول المجلس

انطلاقاً من بيانات ومعدلات التقارب السابق، واعتماداً على البيانات الواردة في ملاحق الدراسة، سوف نركز على قياس درجة التقارب والتباعد المحقق بين اقتصاديات دول المجلس في العديد من المؤشرات الاقتصادية، ونظراً لأن الوحدة النقدية تحتاج عملياً إلى قبل إقرارها إلى وجود التقارب بين المؤشرات الاقتصادية لمجموعة الدول الأعضاء في المنطقة المشتركة، فإننا سوف نهتم بقياس مدى التقارب الموجود بين دول المجلس على مستوى المؤشرات الاقتصادية، ومن أجل تقدير معدل كمية التقارب ما بين الدول يمكن استعمال المعادلة التالية¹:

$$(y_{it} - \bar{y}_t) = \phi(y_{i,t-1} - \bar{y}_{t-1}) + \varepsilon_{it}$$

بحيث أن:

y_{it} : يمثل لوغاريتم المؤشر الاقتصادي في السنة t

\bar{y}_t : متوسط المؤشر الاقتصادي في السنة t

ε_{it} : العامل العشوائي.

ϕ : تقدير معامل التقارب أو التباعد.

وعليه فإن هذا الانحدار هو عبارة عن انحدار الفارق بين الدولة i و متوسط مجموعة الدول في الزمن t مع الفارق بين الدولة i و متوسط مجموعة الدول في الزمن t-1، وعليه إذا لم يحدث أي تغيير في الفارق، لا يوجد أي تقارب أو تباعد بين الدول، وبالتالي فإننا نتوقع أن يكون قيمة المعامل ϕ مساوية للواحد، أما التقارب فهذا يعني أن الفارق يتقلص خلال الزمن، ومنه فإن تقدير المعامل ϕ يكون أقل من الواحد، أما في حالة التباعد يكون أكبر من الواحد. ومن أجل اختطاطار هذه المعلمة في هذا النوع من النماذج، بطوف نقوم باستعمال اختطاطار دكي فوطلر (Test de Dickey-Fuller) بدلاً من استعمال جدول ستودنت، وذلك باختبار $\hat{\phi}_1 - 1$ بدلاً من $\hat{\phi}_1$ وهذا باستعمال نفس الطريقة المتبعة في اختبار ستودنت (نسبة المعامل على الانحراف المعياري). ويمكن عرض نتائج دراسة تقدير التباعد أو التقارب كما هو موضح في الجدول الموالي:

¹ - Dan Ben-David in *Trade Growth and Disparity Among Nation from Income Disparity and poverty*, World Trade Organization, special study 5, Geneva, WTO Publication, 2000, p.15.

جدول رقم : 39 - 04

تقدير التقارب والتباعد لمؤشرات الاستقرار الاقتصادي

المؤشر المدروس	Φ (الانحراف المعياري)	قيمة t_{Φ} ($H_0: \Phi=1$)
سعر الفائدة	0.90 (0.0005)	-3.269^{**} ($\alpha=0.05$) $\Phi < 1$
معدل التضخم	0.86 (0.0004)	-3.363^{**} ($\Phi < 1$ $\alpha=0.05$) اقل
الدين العام	0.917 (0.026)	-3.334^{**} ($\Phi < 1$ $\alpha=0.05$)
معدل تغطية الواردات	0.816 (0.000)	-4.384^{**} ($\Phi < 1$ $\alpha=0.01$)
العجز الموازي	0.966 (0.0015)	-2.967^{**} ($\Phi < 1$ $\alpha=0.01$)

(**) تمثل قبول الفرضية H_1 أي يوجد تقارب بين الدول (يتم مقارنة قيمة t_{Φ} المحسوبة مع القيمة المتحصل

عليها من جدول (Dickey-Fuller)

المصدر: من إعداد الباحث، باستعمال برنامج (EViews7)

ومن النتائج الواردة في الجدول السابق يمكن استنتاج أن هناك تقارب بين الدول محل الدراسة بشكل عام، وانطلاقاً من أن الانحدار هو عبارة عن انحدار الفارق بين الدولة i ومتوسط مجموعة الدول في الزمن t مع الفارق بين الدولة i ومتوسط مجموعة الدول في الزمن $t-1$ وبالتالي تكون قراءة نتائج الجدول ضمن إحدى الحالات الموالية:

▪ إذا لم يحدث أي تغيير في الفارق، فهذا يعني أنه لا يوجد أي تقارب أو تباعد بين الدول، وعندها تكون قيمة المعامل ϕ تساوي الواحد.

▪ أما التقارب فهذا يعني أن الفارق يتقلص خلال الزمن، ومنه فإن تقدير المعامل ϕ يكون أقل من الواحد

▪ أما في حالة التباعد يكون أكبر من الواحد.

وعند دراسة مدى التقارب بين مؤشرات الاستقرار الاقتصادي في دول المجلس، وجد أن الفارق يتقلص أكثر في معدل تغطية الواردات بالعملات الأجنبية، ثم معدلات الفائدة ومعدل التضخم، وفيما يتعلق بمعيار تغطية الواردات بالعملات الأجنبية وجد من خلال النتائج أن هذا المعيار يمثل أحسن معيار تقارب بين تلك

الدول، والسبب يرجع إلى الإيرادات المتزايدة من العملة الصعبة، مما شكل فائضا لدى تلك الدول خاصة بعد الارتفاع الشديد في أسعار النفط. وفي جانب آخر تشير حسابات معدلات التقارب أن كل دول مجلس التعاون قد استوفت معيار سعر الفائدة خلال سنة 2008 كما استوفت جميع تلك الدول معيار التضخم باستثناء دولة قطر التي ظهرت فيها الضغوط التضخمية بشدة، ويمكن تبرير هذا التقارب بما يلي:

■ وجود التقارب في معدلات الفائدة نظرا لارتباط جميع تلك الدول بالدولار كعملة وحيدة للربط، وبالتالي لا يمكن لدول المجلس تغيير أسعار الفائدة بعيدا عن الدولار، وحتى الدينار الكويتي الذي يرتبط بسلة عملات فان الدولار الأمريكي يمثل 70% من أوزان تلك السلة.

■ وجود التقارب في معدلات التضخم حيث نجد أن تلك الدول جميعا قد استوفت هذا المعيار باستثناء دولة وحيدة هي قطر التي لحقت بها الضغوط التضخمية، وقد قاربت الإمارات في نفس السنة على عدم الوفاء بمعدل التضخم المطلوب، وتبين السنوات اللاحقة لسنة 2008 أنها لحقت بالضغوط التضخمية أيضا.

وفيما يتعلق بمعدلات التقارب بين دول المجلس في معيار الدين العام والعجز الموازي نجد من خلال

النتائج ما يلي:

■ أن التقارب بين معدل الدين العام نسبة إلى الناتج المحلي سنة 2008 مرتفع جدا ولكن بنسبة اقل من التقارب في معدلات الفائدة والتضخم من نفس السنة، وذلك نظرا لأن دول المجلس تشهد معدلات منخفضة للدين العام بسبب توفر السيولة بتلك الدول والناتجة عن الفائض في الإيرادات.

■ إن درجة التقارب بين دول مجلس التعاون في نسبة العجز الموازي إلى الناتج المحلي الإجمالي كانت جيدة، ولكن تمثل درجة اقل تقاربا من باقي المؤشرات الأخرى، نظرا لأن تلك الدول تشهد فائضا في الموازنة غير أن بيانات سنة 2008 عكست حجم الفارق في الفائض بين السعودية والبحرين، ففي الوقت الذي بلغت فيه نسبة الفائض في السعودية 33% من الناتج المحلي الإجمالي كانت نسبة الفائض في البحرين 02% من الناتج المحلي لنفس السنة، مما يعكس الوفاء بشرط التقارب على نحو أقل ضمن هذا المؤشر، خاصة وان الاقتصاد السعودي يمثل 47% من اقتصاد دول مجلس التعاون، وبالتالي فإن الاختلاف في حجم الإيرادات وإجمالي الناتج المحلي، والفائض الموازي بين تلك الدول يمثل اختلافا مبررا بحجم كل اقتصاد في المنطقة.

خاتمة الفصل :

تعتبر الآثار الايجابية للعملة الخليجية مرتبطة بالآثار الايجابية المحققة على صعيد السياسة النقدية والمالية والالتزام بمعايير التقارب الاقتصادية، ويعتبر الوفاء بتلك المعايير من العوامل المساعدة على الدخول في تنفيذ مشروع العملة الموحدة، والتي سوف تنعكس نتائجها التكاملية بصفة مباشرة على تحسين معدلات النمو وشروط التنمية في المنطقة، كما تؤدي إلى جذب مزيد من الاستثمارات البيئية والأجنبية. وبناء على دراسة معايير التقارب المحقق بين الاقتصاديات الخليجية، يمكن القول أن العديد من معايير التقارب قد تم الوفاء بها في أغلب دول المنطقة، خاصة فيما يتعلق بمعايير تغطية الواردات ومعايير أسعار الفائدة وبنسبة اقل معيار معدل التضخم، وبالنسبة لمعيار الدين العام ومعايير العجز الموازي، فإن تلك الاقتصاديات تشهد تفاوتاً نسبياً في الوفاء بها، مما ينعكس على التقارب الكلي لاقتصاديات المنطقة، ويمكن القول أن أهم ما تحتاجه الاقتصاديات الخليجية ليس الوفاء المتذبذب بمعايير التقارب، وإنما تحتاج إلى الاستدامة الفعلية للوفاء بتلك المعايير، بما يعكس وجود حقيقي للانضباط المالي والنقدي، وكذا يعكس فعالية السياسة النقدية والمالية لكل دولة.

وانطلاقاً من التشابه الموجود بين معايير التقارب الأوروبية ومعايير التقارب الخليجية، يمكن القول أن تطبيق عملة موحدة لدول مجلس التعاون الخليجي يجب أن تقوم على الاستفادة من مشاكل منطقة اليورو، مع إمكانية مراجعة أهمية وفعالية معايير التقارب الخاصة بتشكيل المناطق النقدية. غير أن عملية تشكيل الاتحاد النقدي الخليجي سوف تحتاج إلى مزيد من الوقت لإجراء باقي الإصلاحات النقدية والمالية، بهدف إنشاء بنية اقتصادية سليمة ووضع قواعد صحيحة لتفادي الأزمات المالية والنقدية، وفي الوقت الذي سيمثل فيه الاتحاد النقدي الخليجي دعم حقيقي لنمو الاقتصاديات الخليجية، فإنه من الضروري حالياً تنويع موارد تلك الاقتصاديات بدلاً من الاقتصار على النفط كمورد شبه وحيد في الإيرادات.

الفصل الخامس

الفصل الخامس : تجربة وانجازات التكامل بين دول مجلس التعاون الخليجي

مقدمة الفصل :

تسعى دول مجلس التعاون الخليجي إلى تحقيق المتطلبات الأساسية لإنشاء العملة الموحدة، ورغم أن تلك الدول قد حققت العديد من المكاسب إلا أن التحديات والإصلاحات المطلوبة لإتمام المشروع لا تزال قائمة، وهو ما يتضح حالياً بعد تأجيل إقرار العملة في 2010، حيث لا تزال الجهود الأساسية تركز على عمل اللجان المعنية بتطبيق النصوص الواردة في الاتفاقية الاقتصادية حول توحيد السياسات المالية والنقدية، إضافة إلى السعي إلى تكامل البنية الأساسية وتعزيز القدرات الإنتاجية ودعم القطاع الخاص، بما يضمن إتاحة الفرص الوظيفية للمواطنين، من خلال برامج عملية وفق جداول زمنية تهدف إلى تحقيق التكامل والاندماج الاقتصادي الأوثق بين دول المجلس.

وقد شكلت الأزمة المالية العالمية والتطورات في منطقة اليورو والمخاطر القائمة حول مستقبل العملة الأوروبية، إحدى أهم الفرص لمراجعة المعايير المعتمدة للتقارب، وكذا السياسات المالية والنقدية في الدول الأعضاء، إلى جانب مراجعة مدى توفر معايير المنطقة المثلى في دول مجلس التعاون الخليجي، ومعرفة الخيارات الممكنة للاندماج سواء تلك المرتبطة بمراحل العملية التكاملية، أو تلك المرتبطة بالإصلاحات والنظم الواجب اعتمادها في إطار المشروع، وسنحاول من خلال هذا الفصل التعرف على ما يلي :

- مدى توفر شروط المنطقة النقدية المثلى في دول مجلس التعاون
- دراسة نظام الصرف وخيارات الربط الملائمة للعملة الخليجية الموحدة
- أهم الانجازات المحققة والتحديات القائمة أمام مشروع العملة الموحدة
- مقارنة بين تجربة العملة الخليجية وتجربة العملة الأوروبية الموحدة
- قياس علاقات الأنشطة الاقتصادية بين دول المجلس لمعرفة مدى الارتباط لتحقيق العملة الموحدة

المبحث الأول: واقع مشروع العملة الخليجية الموحدة وانجازات التكامل الاقتصادي الخليجي

يمثل الانضمام وإنشاء المناطق النقدية سواء في الدول النامية أو المتقدمة، أهم المميزات الحالية للدول، خصوصا بعد الإقرار الناجح لأهم عملة في العالم بعد الدولار الأمريكي وهي اليورو، وقد شجعت مستويات النمو الثابت لليورو دول وتجمعات عديدة لإنشاء عملات موحدة، في آسيا وإفريقيا وفي مجلس التعاون الخليجي، بهدف الاستفادة من المزايا المختلفة التي يمكن تحقيقها من خلال الالتحاق بالاتحادات النقدية. غير أن أزمة اليورو الأخيرة أبرزت الوجه الآخر للعملة الموحدة والمشكلات الحقيقية التي يمكن أن تواجه الاتحاد النقدي، عند الإخلال بالمعايير المطلوبة للتقارب، خصوصا وأن تصاعد أزمة الديون السيادية لبعض الدول الأعضاء في منطقة اليورو، قد وضع الدول المدينة أو الدائنة في حالة من الأزمات.

المطلب الأول: دول مجلس التعاون ومعايير المنطقة النقدية المثلى

يمثل الاتحاد النقدي أعلى مراحل التكامل الاقتصادي حيث تتنازل الدول الأعضاء عن السياسة النقدية الوطنية لصالح سياسية مشتركة، إلى جانب التقييد بمعايير المالية والنقدية للتقارب، ولا يتوقف دور الاتحاد النقدي في توحيد عملات الدول الأعضاء، بل يشمل توحيد السياسة النقدية كتحديد أسعار الصرف وأسعار الفائدة ومعايير الرقابة المصرفية. وفي إطار سعي الدول إلى تحقيق المعايير المطلوبة للتوحيد، فإن الاختلاف يكمن أساسا في درجة تحقيق تلك المعايير والتي قد تختلف من دولة إلى أخرى، مما يجعل أداء الدول في هذا الإطار متفاوتا والذي ينعكس على تفاوت الأداء في المناطق النقدية حتى بعد تأسيسها.

01- مدى انطباق معايير المنطقة النقدية المثلى على دول مجلس التعاون الخليجي :

بهدف تقييم درجة وفاء دول مجلس التعاون الخليجي بشروط المنطقة النقدية المثلى، سوف نهتم بدراسة مدى درجة تحقق كل معيار من تلك المعايير في دول المجلس، حيث سوف نهتم بدراسة المعايير الأساسية لمنطقة العملة المثلى ومنها معيار حرية انتقال عوامل الإنتاج، ومعيار الانفتاح على العالم الخارجي، معيار التنوع الاقتصادي، معيار التشابه في الأهداف الاقتصادية، إضافة إلى معيار المزايا والتكاليف وذلك كما يلي :

01-01- معيار حرية انتقال عوامل الإنتاج :

عند الاهتمام بدراسة مدى توفر حرية انتقال عوامل الإنتاج بين دول مجلس التعاون الخليجي، نجد أن تلك الدول قد أصدرت العديد من القوانين التي تسمح بحرية انتقال وحركة الأفراد، إلى جانب حرية ممارسة الأنشطة الاقتصادية. فالاتفاقية الاقتصادية الموحدة سنة 1981 تنص على ضرورة انتقال عوامل الإنتاج في

دول المجلس وإزالة كافة القيود المرتبطة بذلك، كما أن المادة رقم 03 من اتفاقية سنة 2001 تنص على ضمان مبدأ معاملة مواطني دول المجلس المقيمين في الدول الأعضاء نفس معاملة الأفراد الوطنيين¹.

وفي هذا الإطار فإن دول مجلس التعاون قد حققت درجة الوفاء النسبي في معيار حرية انتقال عوامل الإنتاج، حيث لا تفرض أية قيود على انتقال العمالة ورؤوس الأموال فيما بينها، كما أن العديد من الحواجز أمام حرية انتقال السلع والخدمات والعمالة الوطنية ورؤوس الأموال قد تمت إزالتها بصفة نهائية²، ونظرا لأن تلك الدول ملتزمة بالسياسات الاقتصادية الرأسمالية فإن القيود على حركة رأس المال النقدي (قصير أو طويل الأجل) غير موجودة، باستثناء بعض القيود على الأفراد من خارج دول المجلس والمرتبطة بتملك وتداول الأسهم وتأسيس الشركات. كما أن انعدام الضرائب على الدخل وتخفيض الرسوم الجمركية، يمثل أهم العوامل التي ساعدت على تسهيل حركة رؤوس الأموال بين دول المجلس. ورغم قلة القيود على حركة العمالة الوطنية إلا حركيتها محدودة نظرا للنقص في الكفاءة إلى جانب الروابط الاجتماعية التي تقيد من حركة تلك العمالة³، مما يجعل العائد من حركة العمالة محدود من الناحية الكمية، سواء في علاج حالات التضخم أو في علاج البطالة في المنطقة، نظرا لأن تلك الدول لا تعاني من البطالة وإنما تعاني من نقص في العمالة الوطنية. وقد أدى التماثل في القدرات الوطنية أو النقص في بعض المهارات المحددة إلى زيادة الطلب على العمالة الأجنبية. ونظرا لأن عقود العمل والتوظيف تتسم بالجمود النسبي في الأجور دون احتسابها للتضخم، فإن ذلك يدفع العمالة الوافدة إلى الانتقال بين الوظائف والبلدان للحصول على مستويات أعلى من الأجور.

وفيما يتعلق بحركة رؤوس الأموال الخليجية فعلى الرغم من انعدام القيود إلا أن حجم الاستثمارات البيئية لا يزال دون المستوى المطلوب، حيث تتجه معظم رؤوس الأموال إلى الاستثمار في الخارج. وتعاني الدول النفطية بما في ذلك دول مجلس التعاون تقريبا في قيم العملات الرئيسية إلى جانب تزايد معدلات التضخم في الدول المستضيفة لتلك الاستثمارات، بما يؤثر على قيم الأصول والتوظيفات، وبالتالي يحد من انتقال تلك الأصول خاصة على المستوى البيئي. وهو يتطلب توحيد السياسة الاستثمارية الخارجية لتلك الموارد، إلى جانب توسيع حجم الاستثمارات البيئية مع الدول العربية أو الخليجية. ويمكن للدول الخليجية أن تستفيد من التكامل البيئي في الأسواق المالية مع الدول العربية، والذي سوف يؤدي إلى تحقيق الاستقرار في تنفيذ

¹ - المادة الثامنة: الاتفاقية الاقتصادية لدول مجلس التعاون الخليجي.

² - IMF, Global Financial Stability Report, op.cit, p.49.

³ - Badr El Din A. Ibrahim in *Intra-national Labour Mobility between Arab Gulf Cooperation Council States*, Economic Research Forum, annual Conference , 2005 Cairo, p.17.

السياسات الاقتصادية والنقدية لتلك المنطقة. ويمكن الإشارة إلى العديد من العوامل التي تحد من مرونة أسواق العمل في الدول الخليجية والتي يمكن ذكرها كما يلي :

▪ صغر قطاع العمل في الدول الخليجية إلى جانب سيطرة العمالة الأجنبية على العمل في القطاع الخاص، بينما تسيطر العمالة الوطنية على العمل في القطاع العام، كما توجد بعض القيود على انتقال العمالة الأجنبية رغم قرار المجلس في الدورة رقم 23 بضرورة وضع ضوابط مناسبة لتسهيل تنقل فئات معينة من غير المواطنين، مثل المستثمرين الأجانب ومدراء الشركات ومسؤولي التسويق.

▪ التشابه الكبير في القاعدة الإنتاجية والاعتماد الكبير على قطاع النفط، مما يؤدي إلى التنافس بين منتجات تلك الدول، فعند وجود العجز في ميزان المدفوعات لكل دولة فإن انتقال العمالة بين الدول سوف يتراجع، نظراً لأن تلك الاقتصاديات تتعرض لحالة الانتعاش أو الركود المتزامن، مما يجعل دول المجلس دون مستوى الوفاء بشروط المنطقة المثلى فيما يتعلق بدرجة مرونة حركة عوامل الإنتاج.

▪ تشكل نسبة العمالة الأجنبية في دول المجلس ما يزيد عن 70 % من قوى اليد العاملة¹، ويؤدي النقص في الوظائف إلى هجرة العمالة الأجنبية، وتتلشى آثار البطالة مباشرة في تلك الدول. كما أن عدم التشابه في أسواق العمل الخليجية دفع بعض الدول إلى اعتماد سياسات توظيف العمالة.

وعموما يتعين على دول مجلس التعاون الخليجي وضع سياسات موحدة لتعزيز الفوائد الاقتصادية من خلال تسهيل عملية انتقال عناصر الإنتاج خاصة رأس المال لحماية الاحتياطات الخارجية، ولتجنب تكرار الاستثمار في المشاريع القائمة. ويتم ذلك من خلال الاتفاق على سياسة موحدة لحركة رؤوس الأموال الخاصة والحكومية، وتحديد فرض الاستثمار المناسبة في الداخل والخارج، حيث أن السياسة الاستثمارية الموحدة سوف تؤدي إلى اعتماد سياسة تنمية اقتصادية مشتركة، خاصة وأن اغلب الموارد مملوكة للحكومات²، كما أن توحيد السياسات الاستثمارية سوف يؤمن المنطقة النقدية من المخاطر المالية.

01-02- معيار الانفتاح على العالم الخارجي :

يرى ماكينون أن درجة الانفتاح الاقتصادي تعتبر أهم العوامل التي تهيئ الدولة للانضمام إلى منطقة العملة المثلى، وعلى الرغم من درجة الانفتاح العالية لدول مجلس التعاون على الخارج، إلا أن البيانات

¹ - عباس بلفاطمي : مرجع سابق، ص 51.

² - هيل عجمي جميل : مرجع سابق، ص 131.

تشير إلى أن العلاقات البيئية محدودة. (انظر بيانات المحلق رقم 04 عن الصادرات والواردات الإجمالية والبيئية) ويمكن القول أن ارتفاع مؤشر الانفتاح التجاري في دول المجلس يعكس مسألتين مهمتين هما :

▪ تمركز الصادرات الخليجية في قطاع الطاقة ، والذي يتأثر بالعوامل الخارجية سواء التسعير أو التسويق ، ومن غير المحتمل أن تتعرض دول المجلس لاختلال في موازين المدفوعات فيما بينها على الأقل في المدى القصير والمتوسط ، باعتبار أن سعر صرف العملات الخليجية لن يؤدي إلى انخفاض حجم الصادرات أو زيادة التنافسية فيما بينها ، كما أنه لن يؤثر في سعر صرف عملة تسعير تلك الصادرات ، مما يعزز من استخدام نظام سعر الصرف الثابت.

▪ ارتفاع حجم الواردات الاستهلاكية والاستثمارية للدول الخليجية وتسعيها بالعملات الأجنبية ، سوف يجعل استخدام سياسة سعر الصرف المرن ذات أثر سلبي على تلك الواردات ، فعند حدوث الاختلال في ميزان المدفوعات وقيام الدولة بتخفيض سعر صرف العملة لزيادة الصادرات والتقليل من الواردات للقضاء على الخلل ، فإن ذلك سوف يؤدي إلى رفع أسعار السلع الاستهلاكية في ظل الارتفاع الكلي للواردات الأجنبية وقلة الطلب عليها ، وقلة السلع المحلية البديلة ، فاعتماد نظام سعر الصرف الثابت في هذه الحالة سوف يساعد على إقامة منطقة تجارية موحدة¹ ، بدلا من اعتماد نظام سعر الصرف المرن.

وفي الواقع العملي نجد أن دول مجلس التعاون باستثناء الإمارات تستورد المنتجات بنسب عالية من الاتحاد الأوروبي ، حيث تبلغ العلاقات مع الولايات المتحدة أقل من 1/6 من إجمالي الواردات في كل الدول. ويعتبر النفط السلعة الأساسية في الصادرات ، إذ يمثل 65 % من إجمالي صادرات دول المجلس. وما يزيد عن نصف تلك الصادرات النفطية يوجه إلى دول آسيا وتحديدا إلى اليابان وكوريا الشمالية وسنغافورة والصين ، أما الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة فالصادرات إليها تصل إلى 11 % و 12 % على التوالي. ويمكن لدول المجلس التي ترتبط بعلاقات تجارية مع دول العالم أن تأخذ بنظام الصرف الثابت بين عملاتها الوطنية ، حيث لن تتحمل أية تكاليف نتيجة لفقدان سياسة سعر الصرف كأحد أدوات السياسة النقدية. وبهدف معرفة درجة الانفتاح المحققة في دول المجلس والعوامل المؤثرة فيها ، وكذا علاقة أسعار الصرف باستدامة الانفتاح الاقتصادي ، يمكن القول أن بإمكان دول المجلس استيفاء شروط هذا المعيار من خلال نقطتين هما :

▪ إن الانفتاح الذي حدده ماكينون يختلف عن الانفتاح الموجود لدى دول المجلس ، فعدم وجود علاقات تجارية بينية مهمة ، لا يبرر إقامة أسعار صرف مرنة بين عملاتها الوطنية. وبالتالي من غير المحتمل أن تتعرض دول

¹ - Belkacem Laabas, in *Are GCC Countries Ready for Currency Union?* Arab Planning Institute, Working Paper, №32, (2002) p. 6.

المجلس لاختلالات في موازين مدفوعات بعضها تجاه البعض سواء في الأمد القصير أو حتى المتوسط¹. وحسب ماكينون فهناك علاقة عكسية بين درجة الانفتاح للدولة وبين تكلفة تثبيت أسعار الصرف، فكلما كانت درجة انفتاح البلد أكبر، كلما كانت تكلفة تثبيت أسعار الصرف أقل.

■ يعتبر النفط السلعة الأساسية في الصادرات الخليجية، وحيث أن سعره يتحدد في السوق العالمية بالدولار، فإن أسعار صرف العملات الخليجية مقابل العملات الأجنبية الأخرى لا تؤثر على قيمة الصادرات. كما أن واردتها الخارجية تعتمد على الموجودات من النقد الأجنبي، وليس لأسعار الصرف أثر مهم في تحديد حجم الطلب على تلك الواردات الذي يتسم بضعف استجابته لتغيرات السعر، وحتى في حال استخدمت تلك الدول أسعار الصرف المرنة في هذا المجال فإن ذلك يعتبر غير ملائم لتحقيق الاستقرار على مستوى الأسعار المحلية، فإذا قامت مثلاً باستخدام سياسة الصرف لتخفيض حجم الواردات الأجنبية بهدف تحسين موازينها التجارية، فإن ارتفاع أثمان البضائع الأجنبية في سلة استهلاك الأفراد، يجعل أثر التغيرات كبيراً على المستوى العام للأسعار مما يؤثر على استقرار الأسعار المحلية. فالطريقة الأساسية لتحسين الموازين التجارية وتحقيق الاستقرار في الأسعار هي بزيادة حجم الصادرات وتقليص الواردات والنفقات المحلية. ونظراً لكون معظم العمالة من الأجانب فإن إتباع هذه السياسة لن يؤدي إلى حدوث آثار انكماشية مهمة على حجم الاستخدام أو الناتج الكلي أو على استقرار المستوى العام للأسعار، وهو ما يمكن معه تثبيت أسعار الصرف بين عملاتها الوطنية دون أن تتحمل أية تكاليف تذكر في هذا المجال، ودون أن تتأثر صادراتها النفطية و وارداتها الخارجية بهذا النوع من التثبيت.

■ إن توحيد سعر الصرف بين دول المجلس يجعل منها منطقة تجارية موحدة تجاه العالم، وتصبح بالتالي أكثر قدرة على تخفيض تكلفة الواردات وتسويق الصادرات بشروط أفضل عند تعاملها كطرف واحد في الأسواق الدولية. وبالتالي تحصل على الواردات بأسعار مخفضة بما يؤدي إلى تقليل تكلفة الواردات، فالاتحاد النقدي يتيح لتلك الدول وضع سياسة تجارية موحدة، وبالتالي فإن تثبيت أسعار الصرف بين عملاتها الوطنية يشكل الخيار الجيد للدول الأكثر انفتاحاً على الخارج.

03-01- معيار التنوع الاقتصادي:

نظراً لاعتماد الاقتصاديات الخليجية على الإيرادات النفطية في الصادرات والإيرادات، فإن الصدمات الخارجية يمكن أن تؤثر على جميع القطاعات الاقتصادية. وهذه التنوع المحدود حسب كينن يقلل من إمكانية

¹ - عبد المنعم السيد علي: "إمكانات التكامل النقدي بين دول مجلس التعاون الخليجي"، مرجع سابق، ص 51.

قيام منطقة عملة مثلى بين الدول ذات أنماط الإنتاج المتشابهة، لأن الطلب على الصادرات يتركز في قطاع واحد، حيث لا يمكن تعويض النقص في الناتج الإجمالي من خلال الطلب على السلع التصديرية البديلة. ويرى بعض الاقتصاديين أن إنشاء منطقة عملة موحدة بين دول المجلس لن يؤدي إلى تنوع القاعدة الإنتاجية¹، وفي نفس الإطار يرى البعض باستبدال معيار الناتج الواحد مقابل معيار تنوع الإنتاج، حيث يتم تثبيت أسعار الصرف بين مجموعة الدول التي تنتج نفس المنتج، مع وجود نفس الطلب على تلك المنتجات، فالتقلبات في الطلب الخارجي تؤثر بنفس الاتجاه مع الاختلاف في الدرجة، فالدول ذات الأنماط الإنتاجية المتشابهة تكون أكثر ملائمة لأسعار صرف ثابتة فيما بينها، باعتبارها تتعرض لنفس الظروف الداخلية والخارجية.

ورغم التنوع في الإنتاج الذي أظهرته تلك الاقتصاديات، حيث أولت البحرين أهمية بالغة للقطاع المالي وقطاع البنوك الإسلامية وعمليات التأمين، كما اهتمت قطر بإنتاج وتصدير الغاز ليصبح أهم مصدر للإيراد، كما اهتمت الإمارات بقطاع السياحة وعمليات إعادة التصدير، أما السعودية فقد ركزت على قطاع الصناعات التحويلية والبناء والإنشاءات. إلا أن دول المجلس تتطلب مزيداً من الاستمرارية لتحقيق التنوع في اقتصادياتها. ويرى البعض أن الاعتماد على النفط باعتباره المورد الوحيد للإيرادات يعرض الحسابات التجارية وموازن مدفوعات تلك الدول إلى الإختلالات الدورية، نظراً لتذبذب أسعار النفط من جهة، وقلة الإيرادات الضريبية غير النفطية من جهة أخرى، وفي هذا الإطار يمكن الإشارة إلى حجم الإيرادات النفطية وحجم الإيرادات الضريبية في دول مجلس التعاون .

جدول رقم : 40 - 05

الإيرادات النفطية والضريبية كنسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي

الوحدة : مليون دولار

النسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي		الحصة من إجمالي الإيرادات		الإيرادات الضريبية		الدولة
2010	2009	2010	2009	2010	2009	
0.8%	1.2%	1.7%	1.7%	1.031	1.280	الكويت
2.8%	4.2%	8.6%	11.3%	1.759	1.980	عمان
3.1%	4.0%	8.3%	10.9%	34.033	36.988	مجلس التعاون الخليجي

المصدر : من إعداد الباحث استناد إهفلى :

صندوق النقد العربي : " التقرير الاقتصادي العربي الموحد "، 2011، ص 347

¹ - سيف سعيد الهويدي : مرجع سابق، ص 80.

ومما يؤكد أهمية استخدام أسعار الصرف الثابتة لدى تلك الدول هو العلاقة المحدودة بين الطلب الخارجي والاستخدام المحلي، فانكماش الطلب الخارجي على النفط لا يؤدي إلى زيادة البطالة الوطنية، وإنما إلى قيام العمالة الأجنبية بامتصاص البطالة عن طريق الهجرة خارج المنطقة. ويرى بعض الاقتصاديين مثلاً أن من مصلحة الدول المنتجة للنفط أن تشارك في عملة واحدة، نظراً لإمكانية استعمالها كوحدة حسابية لتثبيت أسعار الصادرات وحماية الأرصدة المالية. وحسب هذا المعيار يمكن توضيح جدوى تثبيت أسعار الصرف بين عملات دول مجلس التعاون الخليجي في ثلاث نقاط كما يلي :

- تمثل دول المجلس منطقة إنتاج موحد حيث تعتمد على النفط في التصدير، فتغير الأوضاع الاقتصادية في الدول المستوردة يؤثر على حجم الطلب على الصادرات النفطية، مما يؤثر على مستوى الدخل والاستثمار المحلي في الدول المصدرة، وبالتالي انخفاض الإيرادات المالية، مما يجعل دور أسعار الصرف كوسيلة لتحقيق التوازن الخارجي محدوداً.
- الانكماش في الطلب الخارجي على النفط لا يؤدي إلى الزيادة في البطالة الوطنية، لأن العمالة الوافدة سوف تقوم بامتصاص البطالة عن طريق الانتقال إلى الخارج، مما يجعل العلاقة التي طرحها كينين بين الطلب الخارجي والاستخدام المحلي محدودة في حالة دول المجلس، وبالتالي فإن تلك الدول لا تحتاج إلى سياسة معينة للصرف الأجنبي لغرض تحفيز الطلب على النفط بهدف تحقيق مستويات أعلى للتوظيف.
- عدم ارتباط حجم الإنتاج النفطي في دول المجلس بأسعار الصرف السائدة بين عملات تلك الدول أو بين عملات الدول المستوردة، فسياسة الصرف في تلك الدول غير مهمة في التأثير على قطاع النفط، وبناء على ذلك فإن الاتفاق على تثبيت أسعار الصرف بين عملاتها الوطنية سيكون دون أية تكاليف اقتصادية.

04-01- معيار التشابه في الأهداف الاقتصادية :

يعتبر التشابه الاقتصادي أحد المعايير الأساسية للأخذ بأسعار الصرف الثابتة بين العملات الوطنية للدول الأعضاء، فتشابه العوامل الداخلية والخارجية التي تحكم السياسات الاقتصادية، إلى جانب تقارب تلك السياسات في نفس الوقت، لن يؤدي في ظل الاتفاق على أسعار الصرف الثابتة إلى تعارض الأهداف، ونجد أن هذا التقارب قد حظي بأهمية كبيرة من طرف دول الاتحاد الأوروبي وذلك لغرض تنسيق السياسات الاقتصادية كشرط أساسي لتحقيق الوحدة النقدية.

وهناك تشابه كبير في الأهداف الاقتصادية لدول مجلس التعاون الخليجي، وخاصة فيما يتعلق بالبطالة والتضخم، وبسبب تركيبة قوة العمل فإن أي انخفاض في مستوى النشاط الاقتصادي سوف يؤدي إلى

خروج العمالة الأجنبية، وبالتالي انخفاض عرض العمل وتراجع مشكلة البطالة المحلية، كما أن هناك تشابه في الضغوط التضخمية لدول المجلس، فالتضخم المستورد ناتج عن التوسع في الواردات وخاصة الاستهلاكية منها، ويرى البعض أن اتحادات العملة تمثل الوسيلة الفاعلة لتصحيح الاتجاهات السعيرية لدى أكثر الأعضاء تأثراً بالتضخم. وبما أن السياسات الاقتصادية لتلك الدول متشابهة فإن ذلك سوف يمكنها من إقامة منطقة سعر صرف ثابت، بالإضافة إلى التشابه الموجود بين دول المجلس في العديد من المجالات والتي يمكن ذكرها كما يلي¹ :

- التشابه في السياسات النقدية كونها غير فاعلة في تحقيق الاستقرار الداخلي والخارجي، إضافة إلى أن الاقتصاديات الخليجية عالية الانفتاح، وهي عرضة للصدمات أكثر بسبب ارتفاع حصة الصادرات التي تتأثر بتلك الصدمات.
- تتمتع رؤوس الأموال الخليجية بالحرية في الانتقال إلى الخارج، مما يحد من دور السلطات النقدية في وضع السياسات²، فالبنك المركزي يبقى دوره محدوداً ويخضع لمتطلبات الإنفاق العام.
- التشابه في السياسات المالية والتي تعتمد على الإنفاق الحكومي الممول بالإيرادات النفطية، كما أن دور الضرائب محدود في عملية التمويل، مما يجعل توحيد الضرائب وتنسيق السياسات المالية مسألة مكلفة لتلك الاقتصاديات.
- تمثل الاحتياطات الأجنبية من الإيرادات النفطية المحدد الأساسي لاحتياطات البنوك المركزية وسيولة البنوك التجارية، مما يجعل عرض النقد مرتبطاً أساساً بالتغير في صافي الاحتياطات الأجنبية والذي يؤثر بصورة مباشرة على الأوضاع النقدية والمالية لتلك الدول.
- التشابه في الضغوط التضخمية الناتجة عن عمليات الاستيراد، كما أن دول المجلس تعتمد نفس الحلول لخفض التضخم المحلي، والمتمثلة في تقليص حجم الإنفاق الحكومي وتقديم الدعم خاصة للسلع الضرورية.
- التشابه في السياسات الاقتصادية، حيث تعتمد على توجيه الإيرادات النفطية إلى النفقات على القطاعات الاقتصادية، ويتم تخصيص الجزء الأكبر من تلك الإيرادات في تنمية البنية التحتية وتمويل التجارة الخارجية.
- التشابه في مستويات النمو الاقتصادي والهياكل الإنتاجية حيث أن الناتج المحلي الإجمالي في دول المجلس يعتمد على قطاع التعدين والصناعة الإستخراجية.

¹ -هالة فهد الحميدي: مرجع سابق، ص 167.

² -كريم ناشيبى: "نظر التجارة والصراف وممارسة السيادة النقدية في الأقطار العربية"، ندوة التكامل النقدي العربي، بيروت، 1981، ص 193.

■ التشابه في النظم السياسية مما يعني التقارب حول الأهداف الاقتصادية والسياسية المتعلقة بالأوضاع الداخلية أو الخارجية.

وانطلاقا مما سبق يمكن القول إن ضعف أدوات السياسة النقدية، وبساطة أدوات السياسات المالية، إلى جانب الاعتماد على الإيرادات النفطية والتقارب في الأهداف الاقتصادية والسياسية لدول المجلس، يجعل الاتفاق بينها على سياسة صرف موحدة بين عملاتها الوطنية مسألة ممكنة، وذلك انطلاقا من التقارب القائم في السياسات الاقتصادية لمعالجة الأوضاع الاقتصادية المتجانسة.

05-01- معيار المزايا والتكاليف :

يشير هذا المعيار إلى أن الانضمام إلى أي منطقة نقدية يجب أن يتم فقط عندما تكون المنافع أكبر من تكاليف الانضمام إلى هذا المشروع، وتتخلص أهم المنافع الاقتصادية لدول مجلس التعاون من إقامة عملة موحدة في دعم وتنمية المبادلات الإقليمية بين تلك الدول، عن طريق إزالة المخاطر ذات الطبيعة النقدية أو تنشيط تدفقات رؤوس الأموال، إلى جانب زيادة القوة التفاوضية للمنطقة بما يؤدي إلى تحسين شروط الاستثمارات والتوظيفات المالية لتلك الدول، بالإضافة إلى المساهمة في توفير إمكانيات النجاح لمشروعات التنمية المتكاملة. أما فيما يتعلق بالتكاليف المترتبة عن مشروع العملة الموحدة فهي تتمثل في التنازل عن السيادة النقدية لصالح سلطة فوق وطنية، تكون هي المكلفة بإصدار العملة ورسم السياسة النقدية. ويرى بعض الاقتصاديين أن التنازل عن السيادة الوطنية في الجانب النقدي مسألة نسبية في الدول الخليجية، بسبب ما تتسم به السياسة النقدية من عدم الفعالية¹، فالسياسة النقدية والمالية الخليجية ذات أهمية محدودة مقارنة بالاقتصاديات المتقدمة، مما يجعل تكاليف الوحدة النقدية أيضا محدودة جدا، ويرى البعض أن التكاليف تكون أكبر على الدول التي تقرر الانسحاب من مشروع العملة المشتركة بعد أن يتم إقراره.

ويرى بعض الاقتصاديين أن ضعف التجارة البينية سيؤدي دائما إلى تراجع حجم الاحتياطات الخارجية، ونظرا لأن تلك الدول تتمتع بموازن مدفوعات ايجابية، مما يعني عدم وجود عجز في موازنات تلك الدول، فضلا عن أن تثبيت أسعار الصرف وإزالة المخاطر النقدية بين دول المنطقة لن يؤدي إلى زيادة

¹ - جون هدهد: مرجع سابق، ص 633.

التجارة البينية بين دول المنطقة، وذلك بسبب تشابه هيكلها الإنتاجية ومصادر الدخل¹ ورغم ذلك فإن المنافع المتوقعة من مشروع العملة الموحدة ستكون كما يلي²:

▪ تحسين مركز ميزان المدفوعات الكلي لدول المجلس، باعتباره سيكون أقل تأثراً بالاضطرابات الخارجية.

▪ ضعف أدوات السياسة النقدية لدول المجلس في التأثير على مستوى النشاط الاقتصادي المحلي، مما يعني أن التكلفة الحالية لتوحيد السياسات النقدية ستكون أقل بالنظر إلى المشكلات الاقتصادية الممكنة التي قد تؤدي إلى تعقد السياسات النقدية الوطنية.

▪ يمكن القول أن تكاليف فقدان أدوات السياسة المالية المتمثلة في السياسة الإنفاقية والضريبية لدول المجلس هي تكاليف محدودة في الوقت الحاضر، نظراً لأن تلك السياسة تعتمد كلياً على الإيرادات النفطية.

▪ التغير في حجم الإيرادات للدول الخليجية ينعكس على النفقات الكلية، ونظراً لأن الدور التمويلي للسياسة الضريبية محدود في تمويل الميزانية فإن توحيد السياسة الضريبية ضمن الاتحاد النقدي لن يثير أية مشكلات تمويلية لتلك الدول، وهو ما يجعل فقدان الاستقلالية في استعمال السياسات المالية غير مكلف حالياً.

▪ إلغاء الرقابة على حركة رؤوس الأموال لن يؤدي إلى الركود الاقتصادي في دول المجلس، وحتى في ظل عدم وجود دولة تشكل المركز في استقطاب رؤوس الأموال، فإن تشابه المزايا الاقتصادية والعينية من المشاريع القائمة حالياً³، سوف يجعل من جميع تلك الدول موطناً لتلقي الاستثمارات المرسله.

▪ عند وجود تباين بين مجموعة من الاقتصاديات في معدلات الحاجة إلى التوسع النقدي وسعر الفائدة، وسياسة النفقات الكلية أو السياسة الضريبية، فإن التنازل عن إدارة السياسة النقدية لصالح الاتحاد النقدي سيؤثر بشكل متفاوت على تلك الدول، غير أن هذا التباين محدود في دول المجلس، مما يجعل فوائد المنطقة المثلى أكبر من التكاليف المحتملة خاصة فيما يتعلق بدمج الموارد المالية والاستثمارات الموحدة وزيادة القوة التفاوضية للمجموعة.

وعموماً يمكن القول أن دول مجلس التعاون الخليجي قد أظهرت من خلال السياسات المختلفة وأشكال التقارب المتعددة وجود رغبة واضحة لدمج العوامل الاقتصادية بهدف تحقيق الوحدة النقدية، ويمكن تلخيص موقع دول مجلس التعاون الخليجي من الوفاء بشروط المنطقة النقدية المثلى من خلال الجدول الموالي⁴.

¹ - هيل عجمي : مرجع سابق، ص 138.

² - جاسم السعدون، محمد حيدر حسون: " آراء ومبررات وإمكانيات قيام اتحاد نقدي في الخليج"، ندوة التنمية والتعاون الاقتصادي في الخليج العربي، جامعة الكويت، 1979، ص 239.

³ - Ishiyama in *the theory of Optimum Currency Area: as survey* OPCT. P. 368-396.

⁴ - Sitikantha Pattanaik, op.cit, p. 581

جدول رقم : 41 - 05

درجة تحقق شروط المنطقة النقدية المثلى في دول مجلس التعاون

الشروط	وضعية دول مجلس التعاون
التجانس الهيكلي	<ul style="list-style-type: none"> ▪ (نعم) في الأجل القصير: بفعل السياسات البترولية المتجانسة والدرجة العالية من الاستقلالية مما يضمن درجة عالية من التماثل بين تلك الدول ▪ (لا) في الأجل الطويل: نظرا لأن النفط ثروة قابلة للنفاذ وغير قابلة للتجدد
درجة الانفتاح	<ul style="list-style-type: none"> ▪ (نعم): هناك درجة عالية من الانفتاح محددة بمجموع الصادرات والواردات إلى الناتج الداخلي الخام، وقد حققت معدلات عالية تراوحت ما بين 60-150 % خلال 20 سنة الأخيرة من مسيرة دول المجلس
حرية انتقال عوامل الإنتاج	<ul style="list-style-type: none"> ▪ (نعم): نعم من حيث المبدأ والسياسة المقررة من قبل تلك الدول ▪ (لا): في التطبيق والواقع
درجة التنوع	<ul style="list-style-type: none"> ▪ (لا): درجة التنوع محدودة، رغم أن التنوع موجود كإطار في السياسة العامة للمنطقة ▪ منذ سنة 2010 عرفت تلك الدول مشاريع كبرى تهدف إلى التخصص وتقسيم العمل والتنوع
درجة الاندماج التجاري	<ul style="list-style-type: none"> ▪ (لا): فالواردات البيئية محدودة جدا في حدود 07 بالمائة ▪ أما الصادرات البيئية البترولية فتتراوح في حدود 14 % بين تلك الدول
درجة الاندماج المالي	<ul style="list-style-type: none"> ▪ (لا): حيث أن الروابط بين أسواق النقود والأسواق المالية محدودة جدا، وهي أقل من الروابط التجارية مما يعكس عدم وجود العمق في المعاملات المالية بين دول المجلس
مرونة الأسعار والأجور	<ul style="list-style-type: none"> ▪ (نعم): وذلك عندما يتعلق الأمر فقط بالعمالة الوافدة خاصة في القطاع الخاص ▪ (لا): عندما يتعلق الأمر بالعمالة المحلية
التقارب في معدلات التضخم	<ul style="list-style-type: none"> ▪ (نعم): خصوصا فيما يتعلق بالموارد النقدية للتضخم وذلك يرجع لضعف السيادة النقدية تحت نظام سعر الصرف الثابت، كما أن التضخم المستورد يزيد من خلال عملية الارتباط بعملة أجنبية. ▪ (لا): على المستوى المحلي لأن العوامل النقدية لا يمكن لها أن تشرح الاختلافات في التضخم الموجود على مستوى دول المجلس، فالاختلافات الحالية في التضخم هي اختلافات هيكلية، ومن المحتمل أن تبقى قائمة حتى بوجود العملة الموحدة.

Source: Sitikantha Pattanaik in *how closely the GCC approximates an Optimum Currency Area?* Journal of Economic Integration, 2007, p. 581

ومما سبق يمكن القول إنه اعتبارا من درجة الانفتاح العالية لدول المجلس ، ووحدة القاعدة الإنتاجية والهيكلية ، والتشابه الاقتصادي والسياسي والاجتماعي لتلك الدول ، فإن العوامل الضرورية لإقامة منطقة عملة مثلى بين دول المجلس متوافرة نسبيا ¹ ، غير أن ذلك يتطلب استكمال العديد من الإصلاحات النقدية والمالية لإتمام تهيئة الشروط المثالية .

المطلب الثاني: نظام الصرف وخيارات الربط المقترحة للعملة الخليجية

يؤدي تحديد نظام معين لسعر صرف العملة الموحدة واختيار عملة الربط الملائمة ، إلى تحقيق الأهداف الأساسية لإقامة الاتحادات النقدية الجزئية أو الكاملة ، والمتمثلة في تحقيق سياسة نقدية تضمن خفض معدلات التضخم والحفاظ على استقرار الأسعار ، مما سوف ينعكس بشكل مباشر على خفض تكاليف الصفقات التجارية في المنطقة ، إلى جانب تحقيق المنافع المترتبة عن توسيع الاستثمار والتجارة بين تلك الدول .

01- نظم الصرف في دول مجلس التعاون الخليجي :

اتفقت دول مجلس التعاون على المراحل الخاصة بتنسيق السياسات النقدية والمالية بين الدول الأعضاء ، ومنها اعتماد سياسة سعر الصرف التي ستربط عملاتها الوطنية قبل إقرار للعملة الموحدة . وقد قامت دول المجلس ومنذ يناير 2003 بتثبيت سعر صرف عملاتها بالدولار الأمريكي ، باستثناء الكويت التي أنهت في شهر ~~سبتمبر~~ 2007 اتفاقا بالإبقاء على الربط بالدولار ، وقد أضفى التزام باقي الدول الأعضاء بهذا الربط مصداقية كبيرة على السياسات الاقتصادية والنقدية لدول المجلس .

وقد تعددت الدراسات حول التحديات التي تواجه نجاح العملة الموحدة ، في ظل الإبقاء على الربط بالدولار ، خاصة مع التغيرات الهيكلية التي تعرفها الاقتصاديات الخليجية ، وازدياد علاقاتها التجارية والمالية مع آسيا والاقتصاديات الناشئة . بالإضافة إلى التقلبات المتزايدة والحادة التي يشهدها الدولار بصفة خاصة ، وخفض التصنيف الائتماني للولايات المتحدة بصفة عامة ، مما سيؤثر على الدولار كعملة دولية وكذا على العملات المرتبطة به ، وهو ما يستدعي إعادة النظر في هذه العلاقة بين عملات دول المجلس والدولار الأمريكي ، لتحقيق خيارات الصرف المثلى للمنطقة ، والتي تتفق مع قواعد الاستقلالية في السياسة النقدية . ويمكن من خلال الجدول الموالي معرفة أنماط أنظمة الصرف القائمة حاليا في دول مجلس التعاون ، ومعرفة مدى التقارب الموجود بين تلك الأنظمة .

¹ - حسن نافعة : " الاتحاد الأوروبي والدروس المستفادة عربيا " ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، 2004 ، ص 581 .

جدول رقم : 42- 05

أنظمة وترتيبات الصرف في دول مجلس التعاون الخليجي

الكويت	قطر	عمان	السعودية	البحرين	الإمارات	الترتيبات والأنظمة	
	*	*	*	*	*	الدولار الأمريكي أو اليورو	تثبيت سعر الصرف
						سلة حقوق السحب الخاصة	
*						سلة خاصة من العملات غير معلنة	
	*	*	*	*	*	تقليدي ثابت ¹	نظام سعر الصرف
*						ثابت ضمن نطاقات أفقية ²	
*	*	*	*	*	*	موحد للواردات والصادرات	هيكل سعر الصرف
*	*	*	*	*	*	موحد للعمليات غير المنظورة والرأسمالية	
*	*	*	*	*	*	وجود سوق للصرف الأجنبي	
*	*		*	*	*	نظام عرض أسعار صرف أجلة (على أساس تجاري)	
نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	المادة الثامنة ³	قبول أحكام اتفاقية
لا	لا	لا	لا	لا	لا	المادة الرابعة عشر ⁴	صندوق النقد الدولي

(*): تشير إلى أن الممارسة المذكورة موجودة

المصدر: من إعداد الباحث استناداً إلى:

صندوق النقد العربي: " التقرير الاقتصادي العربي الموحد"، 2011، ص392

فابيو اسكافيلاني وآخرون: " نظام سعر الصرف في الاتحاد النقدي الخليجي"، مؤتمر جمعية الاقتصاد السعودية، الرياض 2009، ص06.

¹ - تربط الدولة عملتها بعملة أخرى بهامش لا يتعدى $\pm 1\%$ أو أقل وهو ترتيب مشترك، أو ترتبط بسلة عملات للشركاء التجاريين أو الماليين الرئيسيين للدولة ولكن بنفس هامش التقلب $\pm 1\%$ أو أقل.

² - يتم الإبقاء على قيمة العملة ضمن هامش محددة للتقلبات تزيد عن $\pm 1\%$ حول سعر مركزي ثابت، أو يكون الهامش بين القيمة العظمى والدنيا لسعر الصرف يزيد عن 02%. كما تكون المرجعية عملة واحدة أو من سلة عملات.

³ - تنص المادة الثامنة القسم الثاني من اتفاقية صندوق النقد الدولي على أن تلتزم الدولة العضو بتجنب فرض القيود على المدفوعات الخاصة بالمعاملات الجارية، وينص القسم الثالث من نفس المادة على عدم دخول الدولة في اتفاقيات نقدية ذات طابع تمييزي أو إتباع ممارسات تمييزية.

⁴ - تنص المادة الرابعة عشر من اتفاقية صندوق النقد الدولي على إمكانية استمرار الدولة العضو خلال فترة انتقالية فقط في تطبيق القيود التي كانت مفروضة على المدفوعات الجارية والتحويلات سارية المفعول عند انضمامها للصندوق، وأن تقوم بالإعداد لغرض انسجامها مع الظروف المتغيرة.

وفي إطار الاهتمام بالإبقاء على الدولار كخيار لربط العملة الخليجية الموحدة، يمكن القول أن هذا الخيار ينطوي على العديد من المزايا إلى جانب العديد من السلبيات. ونظرا لكون دول المجلس وقبل الإعلان عن إنشاء البنك المركزي الخليجي، ارتبطت منذ سنة 2003 بشبه اتحاد نقدي، إلا أن إدارة العملات في ظل الارتباط بالدولار الأمريكي أبقى على السياسة النقدية غير مستقلة في تلك الدول. ولهذا يعتبر إقرار العملة الموحدة فرصة للانتقال إلى اعتماد سياسة نقدية مرنة، تهدف إلى معالجة الأوضاع الاقتصادية الداخلية والصدمات الخارجية. ومن الضروري أيضا لعملية الانتقال إلى العملة الموحدة أن تتضمن تعديلا تدريجيا لنظام سعر الصرف الحالي بما يتلاءم مع متطلبات العملة الموحدة. وقد تعددت الاقتراحات لربط العملة الخليجية سواء بسعر صرف ثابت مرتبط بالدولار، أو بسعر صرف معوم خاضع للسيطرة، وكذا بربط سعر الصرف بسعر النفط، ومن بين الاحتمالات الأساسية أيضا إمكانية ربط سعر الصرف بسلة من العملات، وهي كلها عبارة عن خيارات قائمة لها العديد من الجوانب السلبية والايجابية أيضا.

02- خيارات الربط للعملة الخليجية الموحدة:

تحقق عملة الربط العديد من المزايا الايجابية والسلبية للاقتصاديات المرتبطة بها، وحيث تحصل الدولة صاحبة العملة المرتبطة على امتيازات السياسة النقدية للدولة أو الكتلة الاقتصادية محل عملة الربط، فإنها سوف تخسر بذلك الامتيازات المترتبة عن امتلاك سياسة نقدية مستقلة، تضمن الاستقرار للنظام المالي والمصرفي، نظرا لغياب آليات العلاج الداخلية. كما أن عملية ربط العملة لا تعتبر ضمانا كافيا لحماية الاقتصاد من جميع الصدمات، إذ أثبتت الأزمة المالية عجز عملية الارتباط عن حماية القطاع المصرفي من جميع الأزمات. ورغم أن دول مجلس التعاون قد حققت انجازات مهمة نحو التكامل المالي والاقتصادي من خلال تأسيس الاتحاد الجمركي والسوق الخليجية، وتقارب أنظمة أسعار الصرف، والتوصل إلى اتفاق حول معايير التقارب الاقتصادي. إلا أن المنافع والسلبيات أمام المشروع تبقى قائمة، وهو ما يلزم دول المجلس بتحديد نظام الصرف الملائم واليات الربط بهدف ضمان استقرار اقتصاد المنطقة.

وقد تعددت الدراسات النظرية والقياسية حول عملة الربط الملائمة لاقتصاديات دول مجلس التعاون الخليجي، ورغم أن الدولار هو عملة الربط الحالية لتلك العملات، إلا أن التخلي عن الارتباط به يعتبر أحد الخيارات القائمة أمام اقتصاديات المنطقة. ونظرا لكون معظم الاستثمارات الخليجية المنجزة في الخارج قد تم تقييمها بالدولار، كما أن الدولار يعبر حاليا عن قيمة الإيرادات النفطية باعتباره عملة التسعير للصادرات النفطية، فإن فك الارتباط عن الدولار قد يؤدي إلى أثار كبيرة، سواء فيما يتعلق بالأصول والتوظيفات

الداخلية أو الخارجية، مما يتطلب دراسة دقيقة تهدف لتجنب الآثار السلبية والتكاليف التي تنعكس على العملات الخليجية. ومن الخيارات المطروحة في إطار فك الارتباط بالدولار يمكن إيجاد بدائل أخرى، ومنها الاستقلال عن قواعد البنك الفيدرالي الأمريكي في أسعار الفائدة، إلى جانب إعادة النظر في تقييم أسعار العملات الخليجية مقابل الدولار. بهدف تجنب الآثار المتعلقة بانخفاض قيمة الدولار، فقد أدى فك الارتباط بين الدينار الكويتي والدولار مثلاً، إلى تجنب العملة الكويتية لتداعيات اضطراب أسعار الصرف في الأسواق العالمية. ويرى بعض الاقتصاديين أن أفضل الخيارات لدول مجلس التعاون الخليجي لا يكمن في الربط بعملة واحدة، بل إلى سلة عملات تضم الدولار الأمريكي، واليورو، والين الياباني. وتشير بعض الدراسات الاقتصادية إلى أن كفاءة الاقتصاد هي التي تحدد مدى الاستفادة من حالات الربط بالعملة الأجنبية، حيث يمكن القول أن الدول التي سوف تحقق فوائد فعلية من عملية الارتباط هي كما يلي¹ :

- الدول الصغيرة التي تعتمد بشكل كبير على التجارة الخارجية
 - الدول التي تتميز بموقع جغرافي وتقارب مع الدولة صاحبة عملة الربط
 - الدول العاجزة عن تحقيق الاستقرار المالي والنقدي وضمان استقرار الأسعار
 - الدول التي ترتبط أزماتها الاقتصادية بشكل كبير بأزمات الدولة أو المنطقة صاحبة عملة الربط
- وقد اتفقت نتائج هذه الدراسة مع نتائج دراسات صندوق الدولي، والتي تشير إلى أن الدول الأقل انضباطاً على مستوى سياسات الاقتصاد الكلي وتحتاج إلى تنظيم أكثر على مستوى السياسات المالية والنقدية، يمكن أن تستفيد بدرجة مهمة من المزايا التي يتيحها الاتحاد النقدي، وكذا المزايا التي تمنحها المناطق الاقتصادية للعملات المرتبطة بها². ويمكن مناقشة مزايا وعيوب خيارات الربط العديدة أمام العملة الخليجية، وذلك بهدف تحقيق الاختيار الملائم اقتصادياً لوضع العملة الخليجية الموحدة، وبما يضمن تجنب المخاطر والأزمات المالية والاقتصادية في منطقة عملة الربط، ويمكن طرح خيارات الربط الممكنة أمام العملة الخليجية كما يلي :

أ - الإبقاء على الربط بالدولار:

حسب بعض الدراسات الاقتصادية فإنه يمكن تبرير الربط بعملة أجنبية، وتحديد مزاياه انطلاقاً من مجموعة من المعايير الواجب توافرها بالنسبة للدول التي تسعى إلى الارتباط، ومنها حجم التوسع في التجارة

¹ - هذه النتائج تم التوصل إليها من خلال الدراسة التي قام بها السينا وبارو، وتنروي، وذلك سنة 2002، وتعكس درجات الاستفادة من الارتباط بعملة أجنبية.

² - Paul Masson et Catherine Pattillo, 2004, op.cit, P 12

الخارجية ودرجة التأثير والتحرك المشترك للأسعار والإنتاج بينهما. فكلما ارتبطت دولتين بمستويات عالية من التبادل التجاري، وكانت معدلات التضخم بينهما متقاربة وتميل إلى الانخفاض، كلما ازدادت منافع عملية الربط من خلال العملة، والعكس بالنسبة للحالات التي يتم فيها الربط مع الاختلاف في الأوضاع والعلاقات الاقتصادية بين المنطقتين. فقد أكدت بعض الدراسات الاقتصادية أن الربط بعملة قوية سوف يؤدي إلى تخفيض معدلات التضخم في المنطقة¹، وهذا يتوقف على وجود التقارب ما بين المنطقتين، أما الحالات التي يتم فيها تأسيس عملية الارتباط دون مراعاة لوجود التقارب بين المنطقتين فإن تلك العملية سوف تكون مكلفة.

وبالنسبة لحالة دول مجلس التعاون الخليجي فبغرض تحديد العملة المثلى لربط الاقتصاديات الخليجية فقد قدم كل من ألسينا وبارو، وتنروي (2002) دراسة حول اختيار العملة المثلى للربط، حيث تم التركيز على ثلاثة معايير أساسية لتحديد درجة الارتباط الاقتصادي لدول المجلس بالمناطق الاقتصادية الأخرى، وقد تم تلخيص نتائج تلك الدراسة في الجدول الموالي:

جدول رقم: 43-05

عملة الربط المثلى للدول الخليجية وفقا لبعض المعايير

الدولة	حجم التجارة	مستوى الأسعار	حجم الناتج الإجمالي
البحرين	الاتحاد الأوروبي	الولايات المتحدة	اليابان
الكويت	الاتحاد الأوروبي	الولايات المتحدة	الولايات المتحدة
عمان	اليابان	الولايات المتحدة	الولايات المتحدة/الاتحاد الأوروبي
قطر	اليابان	الولايات المتحدة	الولايات المتحدة
السعودية	الاتحاد الأوروبي	الولايات المتحدة	اليابان
الإمارات	اليابان	الولايات المتحدة	اليابان

المصدر: زايري بلقاسم: " العملة الخليجية الموحدة وفق الارتباط عن الدولار"، المجلة الاقتصادية السعودية، العدد الثالث والثلاثون، 2009، ص09. نقلا عن فاييو اسكشاقيلاني وآخرون: " نظام سعر الصرف في الاتحاد النقدي الخليجي"، مركز دبي المالي العالمي، الإمارات العربية، 2009.

وتشير نتائج تلك الدراسة إنه في حالة كان معيار التجارة هو المعيار المعتمد، فمن الأفضل أن يكون ارتباط العملة الخليجية باليورو، على اعتبار أن النشاط التجاري للدول الخليجية أكثر ارتباطا بالاتحاد الأوروبي، باستثناء عمان والإمارات الأكثر ارتباطا باليابان من الناحية التجارية. أما إذا كان الناتج

¹ - Xiaodan Zhao & Yoonbai Kim in *Is the CFA Franc Zone an Optimum Currency Area?* World Development 12, 2009, p. 1877-1886.

الإجمالي هو المعيار المعتمد فإن اليورو والين يشكلان عملة الربط الأفضل للسعودية والإمارات البحرين، بينما يشكل اليورو عملة الربط الأفضل لدولة عمان، ويشكل الدولار العملة الأفضل للربط لدى كل من قطر والكويت. وفي الحالة التي يكون فيها التضخم على مستوى الأسعار هو المعيار، فقد يكون الدولار هو الخيار الأنسب لجميع دول مجلس التعاون، خاصة وأن الدولار لا يزال فعلاً يسيطر على معظم التعاملات المالية والمصرفية العالمية، ويستحوذ على النسبة الأعلى من توظيفات المصارف الخارجية، على الرغم من أن أهمية اليورو تتعاظم في أسواق المال العالمية، خاصة في دول مجلس التعاون الخليجي حيث يعتبر منافساً قوياً للدولار. وقد أظهرت نتائج بعض الدراسات الاقتصادية الأخرى أنه بالنسبة للدول العربية ودول مجلس التعاون، فإن الربط باليورو يكون أحسن من الربط بالدولار نظراً لأهمية روابط التجارة بين الطرفين.

وقد خلصت نتائج دراسة ألسينا وبارو، وتنروي (2002)، إلى أن عملة الربط الأفضل لدول مجلس التعاون الخليجي تتمثل في الربط إلى سلة عملات تضم الدولار الأمريكي، واليورو، والين الياباني¹. وبحسب بعض الدراسات الاقتصادية فإن الارتباط القوي في السنوات السابقة للعملات الخليجية بالدولار كانت له العديد من النتائج الايجابية، نظراً لقدرة الدولار على التمويع كعملة احتياط رئيسية، فهو يمثل أكثر من 70% من إجمالي الاحتياطات الدولية الرسمية من العملات الرسمية، كما يدخل في تسوية 50% من عمليات التجارة الدولية²، وقد ساعد الربط بالدولار الاقتصاديات الخليجية على إبقاء التضخم متديناً. غير أن الصورة المستقبلية للدولار الأمريكي تشير إلى حالة من الأزمات³، خاصة بعد خفض التصنيف الائتماني للولايات المتحدة، حيث خفضت وكالة ستاندرد أند بورز علامة التصنيف الائتماني للولايات المتحدة في سلم تقييمها من درجة تصنيف (AAA) إلى (+AA). لأول مرة منذ سنة 1917. فالدولار في هذا التصنيف الجديد سيزيد من تكاليف الواردات التي تعتمد عليها دول الخليج، وبالتالي يدفع مؤشر التضخم إلى الأعلى، كما ينتج عن فقدان الولايات المتحدة لتصنيفها الائتماني الأعلى في العالم، العديد من التقلبات في أسواق العملات، حيث أن تخفيض درجة الدين الأمريكي ستزيد الضغوط باتجاه فك ربط عملات بلدان مجلس التعاون بالدولار من أجل احتواء الضغوط التضخمية في المنطقة، ويكمن الجانب السلبي لاستخدام الدولار كعملة ربط للمنطقة الخليجية في النقاط الموالية :

¹ - فايو اسكشاقيلاني وآخرون : مرجع سابق، ص 26.

² - وسامر ملاك : " الظواهر النقدية على المستوى الدولي "، دار المنهل اللبناني، 2001، ص 400

³ - مجموعة سامبا المالية : الأفاق الاقتصادية لدول مجلس التعاون الخليجي في عام 2011، مرجع سابق، ص 15

▪ يؤدي الارتباط القوي بين العملات الخليجية والدولار إلى حالة من عدم الاستقرار في تلك الاقتصاديات الصغيرة المنفتحة، نظرا لأن الولايات المتحدة تعاني من عجز في الحساب الجاري وتفاقم المديونية، مما يؤدي إلى انتقال التدنيز من الدولار إلى أسعار الصرف الحقيقية والاسمية لدول المجلس.

▪ أن السياسة النقدية الخليجية يجب أن تطابق السياسة النقدية للولايات المتحدة، وقد كانت هذه الأخيرة ملائمة لدول المجلس منذ مدة، غير أن الفترة بين 2006 و 2008 شهدت تباطؤ في الاقتصاد الأمريكي، بينما استمر ارتفاع الإيرادات التصديرية والطلب المحلي في دول المجلس، وبسبب الارتباط خفضت دول المجلس أسعار الفائدة.

▪ الإبقاء على الارتباط بالدولار قائما يؤكد أن السلطات النقدية في دول المجلس لا يمكنها اتخاذ إجراءات دفاعية إزاء التضخم المستورد، من خلال السماح بارتفاع سعر الصرف الاسمي.

وفي ظل هذه المعطيات يمكن القول أنه يجب على السلطات النقدية في دول مجلس التعاون الخليجي أن تتجه إلى مزيد من الانضباط المالي لإدارة الطلب المحلي.

ب- ربط العملة الخليجية بسلة من العملات:

يمثل خيار الربط بسلة من العملات احد الخيارات الأساسية والبديلة عن خيار الربط بالدولار، حيث يرى بعض الاقتصاديين أن السلة المكونة من مجموعة من عملات الربط سوف توفر نفس الاستقرار الناشئ عن أداة ربط ثابتة للعملة، فضلا عن بعض المرونة التي سوف يوفرها سعر الصرف المعوم. ويرى البعض أن يتم اعتماد الربط بسلة من العملات تتكون من الدولار واليورو، يكون بشكل مؤقت قبل اعتماد سياسة سعر صرف أكثر مرونة بناء على تطور الصادرات غير النفطية لدول المجلس في المستقبل¹. كما تؤكد الدراسات الاقتصادية أن انتقال دول مجلس التعاون الخليجي إلى اعتماد سلة من العملات أكثر مرونة، سيرفع من درجة الاستقلالية النقدية للبنوك المركزية الوطنية. ويمكن القول إلى جانب ذلك أن ربط العملة الخليجية بسلة من العملات سيمنح اقتصاديات دول المجلس العديد من النتائج الأخرى كما يلي:

- إعطاء المرونة لامتناس الصدمات الخارجية.
- اعتماد سياسة نقدية قادرة على معالجة الأوضاع الداخلية ومواجهة الصدمات الخارجية.
- تغيير طريقة تقييم سعر الصرف، إلى جانب المرونة الإضافية في تحديد هذا السعر مقابل عملة التدخل.

¹ - George T. Abed , S. Nuri Eebas, & Behrouz Guerami, op.cit, p. 6.

▪ الحد من تأثير التقلبات بين العملات (تقلبات الأسعار المتقاطعة) والذي لن يؤثر إلا في حدود الأوزان النسبية لتلك العملات في سلة الربط.

ويرى البعض أن الربط بسلة من العملات تضم الدولار الأمريكي واليورو والين، سوف تساعد البنك المركزي الخليجي على الاستفادة بصفة جيدة من تقييم معيار العلاقات التجارية الخارجية، ومعيار ارتباط الناتج الإجمالي، ومعيار ارتباط مستوى الأسعار لكل دولة من دول المجلس بشكل مستقل مع الدول الأخرى، وبالتالي فإن الربط بسلة متكاملة من العملات يمثل الخيار الأفضل، حيث أن هذا الخيار يعطي لدول المجلس الحرية في اختيار العملات وأوزانها وتغييرها عند الضرورة، وهى ميزة تجعل هذه القاعدة المقترحة أفضل من باقي القواعد الأخرى¹. ويرى بعض الاقتصاديين أن يتم ربط العملة الموحدة بسلة عملات مع نطاق تدخل بحدود 5%. وهناك العديد من الصعوبات أمام الاتفاق على تركيبة وعدد العملات في السلة المحددة، إلى جانب تحديد أوزان العملات المكونة لتلك السلة بما يضمن التوازن بين صادرات النفط الخليجية والواردات من مختلف دول العالم. كما أن حجم الاقتصاد السعودي الذي يشكل 63% من منطقة العملة المشتركة حالياً والذي كان يشكل 47% منها قبل انسحاب الإمارات يشكل على أهميته عائقاً أمام تحديد المكونات والأوزان من العملات المكونة للسلة، حيث أن تلك الأوزان يجب أن تأخذ بعين الاعتبار عملات الشركاء التجاريين، وأهمية كل عملة بالنسبة للاقتصاد السعودي.

وبناء على علاقات التبادل والتجارة الخارجية الحالية، أكدت بعض الدراسات الاقتصادية أن الاستقرار الخارجي للعملة الخليجية في ظل سلة العملات قد يبقى في نفس المستوى من الثبات والاستقرار الموجود في ظل الارتباط بالدولار، ويعني ذلك أن الربط بسلة من العملات تتكون من الدولار واليورو، لن يتفوق بالضرورة على الربط بالدولار فيما يتعلق بتحسين الاستقرار الخارجي.

ت- الاعتماد على الاحتياطات النفطية لدعم قيمة العملة الخليجية :

يمثل النفط أهم مصدر للطاقة في العالم، غير أنه يتميز بالتقلبات الحادة في العرض والطلب، ونظراً لأن النفط يمثل المصدر الأساسي لإيرادات دول مجلس التعاون، فإن ربط سعر صرف العملة الخليجية بعملة أو بسلة من العملات يمكن أن يؤدي إلى وجود بعض المشكلات الاقتصادية الكبيرة للدول التي تربط عملاتها بالدولار (عملة تسعير صادرات الدول الخليجية من النفط) خاصة على المدى البعيد، فمن بين 26 دولة التي تشكل صادرات النفط لديها أكثر من نصف صادراتها، تحافظ 18 دولة منها على ربط عملتها بالدولار، ففي حالة

¹ - جون هدسون : مرجع سابق، ص 636.

انخفاض أسعار النفط سوف تنخفض الإيرادات التي تم تسعيرها بالدولار، كما أن سعر الصرف سيميل إلى الارتفاع الحاد، ومن ثم يصعب على السلطات النقدية خفض أسعار الصرف لآثاره السلبية ومنها ارتفاع المستوى العام للأسعار، وفي حالة ارتفاع أسعار النفط بسبب ارتفاع الطلب، فإن هناك صعوبة في دفع أسعار الصرف الحقيقية للارتفاع، نظراً لكون أسعار الصرف مثبتة ومن ثم فهي تتجه إلى التضخم في الأجل القصير. وبهدف تحقيق إدارة أحسن لنظام الصرف بهذه الصيغة، يجب على البنك المركزي الخليجي أو البنوك المركزية في الدول الأعضاء الاحتفاظ باحتياطات خارجية من النفط لدعم قيمة العملة الخليجية. وهناك خيار آخر يقوم على ربط سعر الصرف بسعر تصدير النفط، ويمكن أن يحقق هذا الخيار التكيف التلقائي للصدمات التجارية. ويرى المؤيدون أن تحرك سعر الصرف في اتجاه تحرك السلعة التصديرية الأساسية في دول المجلس، سوف يسمح لسعر الصرف الحقيقي بالوصول إلى نقطة التوازن المطلوب. غير أن الواقع يشير إلى أن سعر النفط لا يتأثر بالعوامل الخارجية فقط، نظراً لأن سياسات إنتاج النفط في دول المجلس التعاون تخضع لبعض العوامل السياسية التي تؤثر على الأسعار خاصة في فترات ازدياد الطلب عليه.

ث- ربط العملة الخليجية بسعر صرف معوم خاضع للسيطرة:

يرى البعض أن ربط العملة الخليجية بسعر صرف معوم خاضع للسيطرة، سيمكن تلك الدول من استيعاب الصدمات الكبيرة بتكلفة أقل مما سيكون عليه الواقع في حالة سعر الصرف الثابت، ويمكن في هذه الحالة تعويض التقلبات الحادة في أسعار النفط، بإحداث تغيرات في سعر الصرف الاسمي، وهو ما يحقق بعض الاستقرار في القيمة المحلية للصادرات، كما أن اتباع سياسة نقدية مستقلة يسمح بإيجاد الاستجابات النقدية الملائمة لظروف الطلب المحلي، وفي حالة توقع الارتفاع الشديد للطلب يمكن تعديل أسعار الفائدة طبقاً لذلك. وتعتمد مصداقية سعر الصرف المعوم على الاحتياطات من الأصول الخارجية لدى دول المجلس، بينما تتمثل أهم عيوب سعر الصرف المعوم في ضعف آلية التحويل النقدي، وفي مجموع التقلبات الدورية، فالتغيرات الكثيرة في أسعار النفط ستؤثر على أسعار الصرف بنفس الدرجة، وسيكون التدخل من طرف البنك المركزي ضروريا لتفادي التأثيرات السلبية على الأسعار وعلى الإنتاج غير النفطي بدرجة متساوية.

ج- ربط العملة الخليجية بوحدة حقوق السحب الخاصة:

ورد في ملحق تقرير صندوق النقد الدولي أن تركيبة وحدة حقوق السحب الخاصة تعتبر سلة ربط مهمة من ناحية الاستقرار لأية عملة، فالهدف الأساسي لهذا الربط هو الحد من انحراف السعر الحقيقي الفعال، حيث تتمتع سلة وحدة حقوق السحب الخاصة، بقدر كبير من الاستقرار لا تتمتع به أية عملة أخرى، لكونها لا تتبع

سعر صرف خاص بدولة محددة، وبالتالي لا تتأثر بالأداء الاقتصادي للدولة أو أوضاع الميزان التجاري لها، بل على العكس من ذلك، فإن التقلبات بين العملات الأساسية لا تنعكس في قيمة وحدة حقوق السحب الخاصة. وترى بعض الدراسات الاقتصادية إلى أن ربط كل عملة من عملات مجلس التعاون الخليجي بوحدات السحب الخاصة بدلا من الدولار، لن يحسن بالضرورة من الاستقرار الخارجي لتلك العملات، كما أن معظم مكاسب بلدان مجلس التعاون الخليجي من الاستقرار الناتج عن الاستمرار في الربط بالدولار حاليا، تفوق مكاسب الاستقرار الناجمة عن التحول إلى الربط بوحدات السحب الخاصة، خاصة وأن وحدات حقوق السحب الخاصة لا تؤدي دور عملة الاحتياط المهمة، فالوزن النسبي لها لا يتجاوز 03% من إجمالي الاحتياطيات الدولية الرسمية بما في ذلك الذهب¹. ونتيجة لذلك فإن الدوافع الاقتصادية إلى التحول إلى الارتباط بوحدات السحب الخاصة، تعتبر غير محفزة من الناحية الاقتصادية أمام الدول الخليجية.

ويمكن القول أنه في الوقت الذي يتراجع فيه الدولار، فإن الخروج من إطار العملة الأمريكية أمر ضروري لقيام الوحدة النقدية، ويمكن للاقتصاديات الخليجية الإبقاء على ربط العملات الخليجية بالدولار الأمريكي مؤقتا، إلى حين إقرار الاتحاد النقدي الخليجي، ثم ربط العملة الموحدة بسلة من العملات المرجحة التي تتكون من العملات الخاضعة للاختيار الحر من قبل دول المجلس، وبالتالي فإن هذا الخيار سيمكن الدول الخليجية من حرية اختيار العملات وأوزانها، والتحكم بتركيبة سلة العملات وتغييرها عند الضرورة، وهي ميزة ايجابية يتفوق بها هذا الربط على باقي الخيارات الأخرى.

المطلب الثالث: الانجازات والتحديات لمشروع التكامل والعملية الخليجية الموحدة

سعت دول المجلس في إطار عملية التكامل إلى تحقيق التنسيق والترابط فيما بينها، من خلال وضع أنظمة متماثلة وتشريعات تخص الجوانب الاقتصادية والمالية والتجارية والجمركية، فقد تم التوقيع على الاتفاقية الاقتصادية في نوفمبر 1981 بعد ستة أشهر من إنشاء مجلس التعاون، وقد أرسيت تلك الاتفاقية القواعد الاقتصادية بين الدول الأعضاء، ثم أنشئت بموجبها منطقة التجارة الحرة في مارس 1983 أي قبل إنشاء منطقة التجارة الحرة العربية بحوالي 15 سنة. ومنذ تلك الفترة تركزت الجهود لتحقيق التكامل الاقتصادي، حيث اعتمدت تلك الدول المدخل التجاري² وذلك عن طريق إنشاء منطقة للتجارة الحرة

¹ - ميشيل لولار : " صندوق النقد الدولي وعملياته "، ترجمة هشام متولي، دار طلاس للدراسات والترجمة والنشر، 1995، ص 23

² - يوجد المدخل التجاري الذي يقوم على تحرير التجارة وذلك عندما يكون صفر حجم السوق المحلية عائقا أمام نمو المشروعات، كما يوجد المدخل الاستثماري الذي يتجه إلى تحرير انتقال عوامل الإنتاج وذلك بإعطاء أولوية لبناء قاعدة إنتاجية متنوعة عندما يكون عدم تنوع القاعدة عائقا أمام تطور التجارة البينية.

الخليجية سنة 1983 ثم الانتقال إلى الإتحاد الجمركي سنة 2003. ومع التحديات القائمة حاليا في تلك الدول ، خاصة فيما يتعلق بقضايا العمالة وتنويع مصادر الدخل ، فقد أصبح إنشاء القواعد الاقتصادية لتقليل من الاعتماد على الإيرادات النفطية ، من أهم المسائل المطلوبة في إطار تحقيق العملة الموحدة

01- الانجازات المحققة في دول مجلس التعاون الخليجي :

يمكن التطرق إلى أهم الإنجازات المحققة من طرف دول المجلس ومراحل تحقيقها وذلك كما يلي :

01-01- مرحلة ما قبل تحرير التجارة : 1981 ل 1983

صدرت في هذه المرحلة الاتفاقية الاقتصادية الموحدة التي ارتكزت على المدخل التجاري المتمثل في تحرير التبادل في المنتجات الزراعية والصناعية ومنتجات الثروات الطبيعية ذات المنشأ الوطني ، ومعاملتها في الدول الأعضاء المستوردة لها معاملة المنتجات الوطنية ، بشرط أن يكون للسلع الصناعية قيمة مضافة وطنية لا تقل عن 40 % من قيمتها النهائية عند انتهاء عملية الإنتاج ، ولا تقل نسبة ملكية الدول الأعضاء في المنشأة الصناعية عن 51 % كما حددت الاتفاقية المدة الزمنية لقيام الإتحاد الجمركي وذلك بخمس سنوات من تاريخ نفاذ الاتفاقية ، كما دعت الاتفاقية الدول الأعضاء إلى الاتفاق على القواعد التنفيذية لتطبيق مبدأ المواطنة الاقتصادية ، وتحقيق التنسيق الإنمائي والسياسات النفطية الموحدة ، وتحقيق التكامل الصناعي وتوزيع الصناعات حسب الميزات النسبية والجدوى الاقتصادية ، وتحقيق التعاون التكنولوجي وإقامة البنية الأساسية للتكامل ، إلى جانب المعاملة الوطنية لوسائل النقل المختلفة ، وتوحيد الأنظمة والقوانين المتعلقة بالاستثمار ، وتنسيق السياسات المالية والنقدية والمصرفية ، ويعتبر بدء تنفيذ منطقة التجارة الحرة تجسيدا عمليا بوضع الاتفاقية حيز التنفيذ.

01-02- منطقة التجارة الحرة : 1982 ل 2002 :

يعتبر إنشاء منطقة التجارة الحرة بين دول مجلس التعاون بمثابة الخطوة الأولى لتحقيق التكامل الاقتصادي ، حيث اتفقت دول المجلس على تخفيف القيود التجارية تدريجيا ، وانتهاء بإزالة كافة الحواجز والرسوم الجمركية و القيود غير الجمركية ، مع احتفاظ كل دولة بالتعريفات الجمركية الخاصة بها تجاه الدول غير الأعضاء ، ونظرا لضعف القاعدة الإنتاجية لدول المجلس ، وتماثل هياكلها الإنتاجية وارتفاع معدل التركيز السلعي في الصادرات من تلك الدول ، إلى جانب التنوع الكبير في وارداتها السلعية الغذائية والاستهلاكية والوسطية والإنتاجية ، مع انفتاح أكبر لتلك الدول على العالم الخارجي ، فإن تخفيف تلك القيود الجمركية

وغير الجمركية، وعلى الرغم من تأثيره على القيمة الإجمالية للتجارة البينية، إلا أنه لا يزال دون مستوى الروابط وقيمة التجارة الإجمالية لتلك الدول. ويرى البعض أن السبب الأساسي في محدودية التجارة البينية هو قلة المنتجات التي يمكن تبادلها، كما أن طول فترة المنطقة الحرة وعدم الانتقال إلى المرحلة الموالية في تحرير التجارة الخارجية قد قلل من الفوائد التي يتطلب تحقيقها من إنشاء تلك المنطقة.

03-01-الاتفاقية الاقتصادية سنة 2001 :

تعتبر تلك الاتفاقية التي تم التوقيع عليها من طرف الدول الأعضاء في ديسمبر 2001 تطويراً شاملاً للاتفاقية الاقتصادية الموحدة 1981، واستكمالاً للنتائج المتحققة خلال تلك الفترة، حيث ساهمت الاتفاقية الجديدة في تطوير النصوص الخاصة بالاتحاد الجمركي والسوق الخليجية المشتركة والاتحاد الاقتصادي والنقدي والتكامل الإنمائي وتنمية الموارد البشرية، والتعاون في مجال البحث العلمي والتقني، والنقل والاتصالات والبنية الأساسية، كما تبنت الاتفاقية الجديدة ما يلي¹ :

- استكمال حرية تنقل السلع بين دول المجلس.
- رسم العلاقات والسياسات الاقتصادية بصفة مشتركة
- التأكيد على مبدأ المواطنة الاقتصادية كركيزة للسوق الخارجية المشتركة.
- برامج محددة وآليات قابلة للتنفيذ من خلال تحديد نطاق وإجراءات الاتحاد الجمركي، والذي دخل حيز التنفيذ في يناير 2003 بتعريف جمركية موحدة إزاء العالم الخارجي ونقطة دخول واحدة، وأنظمة وإجراءات جمركية موحدة.
- ضرورة إحراز مستوى عال من التقارب بين الأعضاء في السياسات الاقتصادية، خاصة المالية والنقدية والتشريعات المصرفية، وتكامل الأسواق المالية وتوحيد المواصفات والمقاييس، وتوحيد أنظمة وقوانين الاستثمار، ومنح المعاملة الوطنية لاستثمارات مواطني الدول الخليجية لدى الدول الأعضاء المستضيفين لتلك الاستثمارات.
- وضع سياسات التكامل الإقليمي في مجالات البنية التحتية، التنمية الشاملة، صناعة النفط والغاز، الموارد الطبيعية، التنمية الزراعية، حماية البيئة، المشروعات المشتركة، تنمية الموارد البشرية، توطين القوى العاملة، والتعاون العلمي والتقني وتطوير البنية الأساسية للتكامل، بما في ذلك الاتصالات وخدمات النقل، كما وضعت الاتفاقية الجديدة آليات للتنفيذ والمتابعة وتسوية الخلافات بين تلك الدول.

¹ - الاتفاقية الاقتصادية بين دول مجلس التعاون الخليجية سنة 2001، الطبعة الثانية، 2004.

01-04-الاتحاد الجمركي لدول مجلس التعاون الخليجي 2003 :

يمكن اعتبار تطبيق الاتحاد الجمركي في يناير 2003 بمثابة بداية التنفيذ الفعلي للاتفاقية الاقتصادية 2001. والتي جاءت بتشريع أكثر قدرة على التعامل مع المستجدات حيث تضمنت الإعلان عن قيام الاتحاد الجمركي لدول المجلس. والتي تعتبر مرحلة تمهيدية لإنشاء السوق المشتركة، حيث يتم إلغاء الرسوم والقيود الجمركية بين الأعضاء في الاتحاد الجمركي، بالإضافة إلى الالتزام بتعريف جمركية موحدة على الواردات من الدول غير الأعضاء، وقد تمثلت أهم الإجراءات التي اتفقت عليها لجنة التعاون المالي والاقتصادي بالمجلس كما يلي¹ :

- إلغاء الرسوم والضرائب الجمركية واللوائح والقيود أما التجارة بين الدول الأعضاء مع تطبيق رسوم ضرائب ولوائح موحدة تجاه العالم الخارجي
- تحديد نقطة الدخول لدول المجلس، إذا يتم اعتبار أي منفذ جمركي بري أو بحري أو جوي له ارتباط بالعالم الخارجي نقطة دخول البضائع الأجنبية لأية دولة عضو.
- توحيد التعريف الجمركية للاتحاد الجمركي لدول المجلس تجاه العالم الخارجي بواقع 5 % والتي يبدأ العمل بها اعتباراً من 01 يناير 2003
- إقرار القانون الموحد للجمارك لدول مجلس التعاون
- استيفاء الإجراءات الجمركية للاتحاد الجمركي لدول المجلس، حيث يتم تحصيل الرسوم الجمركية في أول نقطة جمركية لدول المجلس مع العالم الخارجي من أول يناير 2003
- تحديد المهام الجمركية للمراكز البينية بين الدول الأعضاء بعد قيام الاتحاد الجمركي لدول المجلس
- تطبيق المواصفات والمقاييس في ظل قيام الاتحاد الجمركي والعمل بنقطة الدخول الواحدة.
- حماية الصناعات الوطنية بعد قيام الاتحاد، بما في ذلك مكافحة الإغراق والإجراءات الاحترازية، حيث تم إعطاء الدولة التي تفرض رسوم جبائية لبعض صناعاتها الوطنية حق الاحتفاظ بتلك الرسوم إلى نهاية 2005، على أن يتم الاتفاق على قائمة موحدة للسلع التي تخضع لرسوم حماية جماعية من قبل الدول الأعضاء

ويمكن القول أن الاتحاد الجمركي قد حقق التحسين في جودة المنتجات، إلى جانب خفض الأسعار عن طريق توسيع السوق وتخفيض تكلفة الإنتاج، من خلال زيادة التجارة البينية للدول الأعضاء، وإزالة القيود

¹ - الاتحاد الجمركي لدول مجلس التعاون: مجلة المسيرة، مرجع سابق، ص .

التي تواجه انتقال السلع إليها، كما سعى للاستفادة من اقتصاديات الحجم، وزيادة المنافسة ورفع كفاءة الإنتاج والاستخدام الأمثل للموارد المتاحة، بما يساهم في فتح مجالات أوسع للاستثمارات البيئية، كما استهدف أيضا تحسين المركز التفاوضي للمجلس مع المجموعات الاقتصادية مثل الاتحاد الأوروبي والناقتا وغيرها¹، إلى جانب تحقيق خطوة أساسية لإصدار عملة نقدية موحدة، وذلك لتسهيل انتقال رؤوس الأموال والاستثمارات بين دول المجلس، إلى جانب إيجاد المجالات لإقامة المشروعات المشتركة، وتحقيق التنسيق في السياسات المالية والاقتصادية.

ورغم ايجابيات اتفاقية الاتحاد الجمركي إلا أن تطبيقها قد واجه عدة صعوبات، أهمها تلك المتعلقة بشهادة المنشأ للسلع، وعدم اكتفاء بعض الدول بالرسوم الجمركية المستوفاة على السلع الأجنبية عند نقاط الدخول الواحدة، والمطالبة برسوم أخرى عند دخول تلك السلع إليها. إلى جانب صعوبات تسوية الإيرادات الجمركية بين الدول الأعضاء، وصعوبة تطبيق النظم الجديدة للعمل، وصعوبة تطبيق نظام الجمارك الموحد ودليل الإجراءات والخطوات. وقد تداولت لجنة التعاون الاقتصادي لدول المجلس تلك الصعوبات وأصدرت توصيات بشأنها، تهدف إلى تيسير كامل لانتقال المنتجات بين الدول الأعضاء²، ونظرا لاستمرارية العمل بالسياسات الجبائية واستمرار الخلافات حول سياسات توزيع الإيرادات الجمركية، وحماية الوكيل المحلي وآلية الاعتراف المتبادل بالمواصفات القياسية المطبقة فعلا، وتأثير اتفاقيات منطقة التجارة الحرة التي يتم إبرامها بشكل فردي، فقد أصدر المجلس في القمة 26 بالإمارات اعتماد تمديد فترة انتقالية للإتحاد الجمركي إلى نهاية سنة 2007 بدلا من سنة 2005.

01-05-السوق الخليجية المشتركة سنة 2008 :

اتخذت دول المجلس العديد من الخطوات التي تتعلق بمرحلة السوق المشتركة والاتحاد الاقتصادي، وذلك فيما يتعلق بحرية انتقال الأفراد ورؤوس الأموال وممارسة النشاط الاقتصادي، كما تم الاتفاق بين الدول الأعضاء على الضوابط الخاصة بمزاولة الأنشطة الاقتصادية كالزراعة والصناعة والمقاولات والثروة الحيوانية، والمساواة في المعاملات الضريبية الخاصة بمزاولة النشاط الاقتصادي والحرف المسموح بها، والحصول على قروض من بنوك وصناديق التنمية الصناعية للدول الأعضاء، أما فيما يتعلق بتوحيد السياسات الاقتصادية الخليجية فقد أقر المجلس السياسات الموالية³ :

¹ - هالة فهد الحميدي: مرجع سابق، ص 181.

² - هالة فهد الحميدي: مرجع سابق، ص 184.

³ - هشام هيبية: " مجلس التعاون الخليجي، قراءة تقييمية لعملية التكامل الاقتصادية والسياسة الدولية"، العدد 154، اكتوبر 2003.

- إقرار إستراتيجية التنمية الشاملة طويلة المدى تمتد للفترة : 2000هـ 2020
 - اعتماد بنود السياسة الزراعية المشتركة .
 - الإستراتيجية السكانية لدول مجلس التعاون
 - تحديد أهداف وسياسات خطط التنمية الصناعية
 - تنسيق السياسات النفطية في جميع المراحل من الاستخراج إلى التسعير، إلى جانب الاستغلال الأمثل للغاز الطبيعي في دول المجلس ، وهذا إلى جانب التركيز على تطوير المصادر الأخرى للطاقة
- وبهدف دعم جهود التكامل فقد انشأ المجلس إطار مؤسسيا لدعم تلك الجهود، ويتمثل في إنشاء مؤسسة الخليج للاستثمار بالكويت، وهيئة المواصفات والمقاييس لدول المجلس بالرياض، والمكتب الفني للاتصالات بالبحرين، ومركز التحكيم التجاري لدول المجلس بالبحرين، والهيئة الإقليمية لنظم الطاقة بقطر، وهيئة الربط الكهربائي لدول المجلس بالسعودية. كما تم إقرار قائمة بالأنظمة الإلزامية والاسترشادية تغطي العديد من المجالات الزراعية والصناعية والتجارة والمياه والمواني والنفط والوكالات والعلامات التجارية والتأمين وبراءات الاختراع والإحصاء.
- أما في المجال النقدي والمالي فقد تم السماح للبنوك الوطنية بفتح فروع لها بالدول الأعضاء، كما تم إقرار البرنامج الزمني للسوق الخليجية 2008، والبرنامج الزمني لإقرار العملة الموحدة والذي تم تحديده في سنة 2010 دون أن يتم التوصل إليه، كما اعتمد المجلس وثيقة السياسة التجارية الموحدة التي تهدف إلى توحيد السياسة الخارجية للدول الأعضاء، مع اعتماد سياسة تجارية داخلية موحدة تسهل من انتقال السلع والمواطنين وتأخذ بعين الاعتبار حماية البيئة والمستهلك، إلى جانب ذلك فقد تم اعتماد دراسات وأليات للربط المائي والربط بالسكك الحديدية ومشروع بطاقات الهوية الموحدة، وتوحيد الفترات الزمنية لإجراء التعدادات العامة اعتبارا من 2010، كما أقر المجلس شمول نظام التأمين والتأمين الاجتماعي ليشمل مواطني دول المجلس العاملين في دول المجلس الأخرى، إلى جانب اعتماد قانون التنظيم الصناعي الموحد.
- ومع دخول السوق الخليجية المشتركة حيز التنفيذ في سنة 2007، أصبح للمدخل الاستثماري دورا موازيا للمدخل التجاري، وذلك في تنسيق مخطط التنمية وتنويع هياكل الإنتاج السلعي وتوظيف الإيرادات النفطية في قطاعات إنتاجية مستدامة، سواء كانت سلعية أو خدماتية والتي تحقق إيرادات جارية لتغطية النفقات العامة التي يتعين تغطيتها من الضرائب، وبتتيح المدخل الاستثماري القيام بالتعاون الاقتصادي بما يساعد على تحرير انتقال العمالة والحد من البطالة، وقد وافق المجلس في دورته الحادية والعشرين، على معاملة مواطني دول المجلس العاملين في أي دولة عضو معاملة مواطني دولة المقر، إلى جانب زيادة فرص

التوظيف¹ ، كما أقر المجلس أيضا في الدورة الخامسة والعشرين توسيع النظام التأميني لمؤسسات التقاعد والتأمينات الاجتماعية، لتغطي مواطني دول المجلس العاملين خارج دولهم الأصلية في إحدى الدول الأعضاء، خاصة وأن العمالة الوافدة تمثل إطارا منافسا للعمالة الوطنية، لاسيما فيما يتعلق بحجم الأجور، كما أن حجم معتبر من العمالة الوطنية والمتمثل في شريحة النساء معطل من الناحية العملية، مما يجعل حركة العمالة الخليجية محدودة².

02- التحديات القائمة أمام مشروع التكامل لدول مجلس التعاون :

على الرغم من أوجه التشابه العديدة بين الاقتصاديات الخليجية، خاصة فيما يتعلق بهيكل الصادرات والواردات، وهيكل توزيع العمالة الوطنية والأجنبية، وكذا التشابه في العديد من المعايير، فإن نجاح مشروع العملة الموحدة في ظل أوجه التشابه القائمة، سيحقق لتلك الاقتصاديات والاقتصاديات المرتبطة بها العديد من المزايا، ورغم ذلك إلا أن المخاطر والتحديات المرتبطة بجوانب الإدارة والتنظيم والهيكل الاقتصادي لتلك الدول لا تزال قائمة.

02-01- التحديات الاقتصادية أمام دول المجلس :

هناك العديد من التحديات الاقتصادية التي فرضتها التحولات والتغيرات الهيكلية، والتي تتطلب معالجة المسائل الاقتصادية وتحقيق التنوع في القاعدة الإنتاجية والدخول إلى منظمة التجارة العالمية، ويمكن التطرق إلى أهم التحديات الاقتصادية أمام دول المجلس كما يلي :

أ- المصادر غير المتعددة للإيرادات :

في أعقاب انخفاض أسعار النفط إلى مستويات قياسية في سنوات التسعينات، أولت دول المجلس اهتماما خاصا لتقليل الاعتماد على النفط كمصدر وحيد للإيرادات، وكانت أسعار النفط قد شهدت ارتفاعا ملحوظا منذ سنة 2006 عن المستويات السابقة، ويرجع السبب في ارتفاع الأسعار إلى زيادة الطلب عليه في الدول الصناعية وتراجع الإمدادات من الدول المنتجة خارج الأوبك، بسبب تراجع الاستثمارات فيها، كما أن ضعف الدولار قد دفع العديد من المستثمرين إلى التحول من سوق العملات إلى سوق السلع³، وتظهر الإحصائيات أن ارتفاع أسعار النفط قد أسهم في زيادة الدخل الوطني للدول العربية المصدرة للنفط بمقدار 300 مليار دولار سنة 2007، أين

¹ - عقدت الدورة الحادية والعشرين في المنامظ تاريخ 30-31 ديسمبر 2000.

² - Mohammed Zahar in *GCC Common Market Crucial Step To Capture Gains From Integration*, NBK GCC Research Note (15/10/2008) p.4, Available on (www.nbj.com)

³ - وحدة الدراسات الاقتصادية : مجلة الشؤون الخليجية، العدد 43، 2005، ص 128

عرف مستويات قياسية في الأسعار، وهو ما ساعد تلك الدول على تحسين وضعها المالي وموازين مدفوعاتها، مما ساهم في زيادة معدل النمو في المنطقة العربية.

وقد أكدت دراسات صندوق النقد الدولي أن الإيرادات النفطية تتيح فرصة كبيرة لإصلاح المشاكل الاقتصادية، غير أن توظيف تلك الإيرادات يعتبر من أكبر التحديات، خاصة في ظل انعدام استراتيجيات محددة لتوجيهها وفق الخطط التنموية. وإلى جانب ذلك فإن الإيرادات النفطية تمثل فرصة لتطوير مصادر الدخل البديلة، إلى جانب تحسين مؤشرات التنمية البشرية لتلك الدول، كما أن الصناعة النفطية هي الأخرى في حاجة إلى تطوير وفقاً للمخططات الخماسية 2005-2010 والتي تحدد قيمة المشروعات النفطية لدول المجلس، والجدول الموالي يوضح قيمة المشاريع النفطية حسب الدول.

جدول رقم : 44- 05

حجم المشاريع النفطية حسب الدول

الوحدة : مليار دولار

الدولة	حجم المشاريع النفطية
السعودية	130 مليار دولار
الإمارات	95 مليار دولار
قطر	46 مليار دولار
الكويت	25 مليار دولار
البحرين	10 مليار دولار
عمان	10 مليار دولار

المصدر : من إعداد الباحث استناداً إلى :

هالة فهد الحميدي : تقييم سياسة سعر صرف الدينار الكويتي ودراسة العملة الخليجية

الموحدة المقترحة ، كلية التجارة ، جامعة عين شمس ، القاهرة ، 2008 ، ص 191 .

وتمثل الأسعار المرتفعة للنفط تحدياً هاماً أمام دول المجلس حيث تدفع الأسعار المرتفعة الجهود نحو الاتجاه إلى مصادر بديلة للطاقة ، مما يهدد باستدامة تلك الإيرادات ، ففي غياب توجيه هذه الفوائض إلى فرص للاستثمار في قطاعات الصناعات التحويلية والبنية الأساسية والخدمات ، فإن ذلك سوف يؤدي إلى تراكم احتياجات المشاريع التنموية من مخصصات التمويل ، مما يقلل من فرض التوظيف الأمثل للإيرادات النفطية ، وعلى الرغم من أن توجيه تلك الإيرادات إلى الاستثمار في الأسواق المالية والعقارات قد ساعد كثيراً على تحقيق معدلات إيجابية للنمو في المنطقة ، إلا أن التشهوات الناتجة عن الاعتماد على الأرباح النفطية كمصدر وحيد

للدخل قد انعكست بصورة كبيرة على تقلبات الناتج المحلي والإنفاق الحكومي وعائدات الصادرات. كما ساهمت تلك الإيرادات و بصورة غير مطلوبة في تأجيل بعض الإصلاحات الاقتصادية مثل خصخصة بعض المشاريع الحكومية¹ وهو ما يجعل تطبيق رؤية إستراتيجية محددة للاستفادة من العوائد النفطية مسألة مطلوبة أكثر في الوقت الحالي.

وتؤكد بعض الدراسات الاقتصادية أن نضوب النفط كسعلة أساسية في دول مجلس التعاون الخليجي، وتقلب أسعاره على المستوى الدولي، سوف يؤدي إلى تقلص المرونة المالية لدول المجلس، وسوف تؤدي أيضا إلى تقويض أهداف وإدارة السياسات الاقتصادية الكلية، كما يجعل تلك الاقتصاديات عرضة للصدمات غير المشتركة بسبب إمكانية تحولها إلى اقتصاديات متباينة، ويدفع تلك الدول وبخاصة البحرين وعمان التي تشهد تراجعا في الاحتياطي النفطي، إلى التقليل من استخدام أدواتها المالية لمواجهة تلك الصدمات، إضافة إلى احتمال انتهاج سياسات مالية خاصة وغير منضبطة، مما يقلل من الثقة في الأداء المالي المشترك للمنطقة، وقد ركزت بعض الدراسات الاقتصادية على أنه لتفادي آثار التباين المحتمل في أداء السياسة المالية، فإن ذلك يتطلب من دول المجلس إعادة النظر في معايير التقارب الاقتصادي، خاصة معيار العجز الموازي أو معيار الدين العام، أو المعيار المتعلق بالاحتياطات من العملة الأجنبية، والانتقال من معايير للانضمام إلى معايير للديمومة المالية وذلك عن طريق الأخذ بعين الاعتبار العناصر الموالية² :

▪ ضرورة تحقيق السلامة المالية والتي يقصد بها تحقيق الاستقرار المالي على المدى القصير والاستمرارية المالية على المدى الطويل، أي قدرة الحكومة على رقابة العجز من جهة وخدمة التزاماتها تجاه المديونية من جهة أخرى³، ويتطلب من دول المجلس لتحقيق الاستمرارية المالية اعتماد معيار صافي الميزان المالي غير النفطي، واستهداف نسبة ثابتة للعجز إلى الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي⁴، وسيسمح إدخال هذا المعيار بعزل القطاع غير النفطي عن التطورات الحاصلة في أسواق النفط وتخفيف التعرض المالي للصدمات الناجمة عن أسعار الصرف وضمان العدالة في توزيع الثروة النفطية.

¹ - هالة فهد الحميدي: مرجع سابق، ص 193.

² - عباس بلفاطمي: مرجع سابق، ص 61.

³ - Nicola Giammarioli and Others in assessing *Fiscal Soundness: Theory and Practice*, ECB Occasional Paper № 56, March 2007, p. 5-6.

⁴ - أول من أشار إلى هذا المؤشر هما الاقتصاديان Barnett و Ossowski ولزيد من المعلومات انظر:

- S. Barnett and R. Ossowski in *Operational Aspects of Fiscal Policy in Oil Producing Countries*, IMF Working paper, №17, 2002, p. 3-6.

- إدخال معايير نوعية إلى جانب المعايير الكمية مثل مدى تخفيض حصة الإيرادات النفطية في مجمل الإيرادات ومدى تحسن نظام الضرائب، فضلا عن الموازنة بين الإنفاق الجاري والإنفاق الاستثماري¹
- نظرا لارتباط أسعار الصرف الأجنبي بالتغيرات في أسعار النفط، ولضمان استدامة تغطية واردات دول المجلس، تقدم بعض الدراسات ضرورة إنشاء صندوق مشترك للأصول الاحتياطية من العملات الأجنبية، وبإيداع كل بلد لحصة في الصندوق سوف تتحول الموارد النفطية من دخل جاري يوجه للاستهلاك إلى دخل دائم يلبي احتياجاتها الاستهلاكية ومتطلباتها من السلع الرأسمالية الضرورية، تساعد في دعم البنية التحتية والتنمية الصناعية في حال تدهورت أسعار النفط، أو حدوث أزمات مالية، أو صدمات في معدلات التبادل التجاري للمنطقة.

ب- تنويع مصادر الدخل الوطني :

في إطار الاهتمام بتنويع مصادر الدخل الوطني وإرساء قاعدة اقتصادية دائمة، قامت دول المجلس بتنفيذ إصلاحات في السياسة الاقتصادية بهدف تسريع النمو في القطاع غير النفطي، وهو ما أدى إلى تزايد ملحوظ في نسبة مساهمة هذا القطاع في إجمالي الناتج المحلي. وقد حققت دول المجلس هذه النتائج بعد اعتماد مجموعة من الإجراءات التي تهدف إلى تطوير وتفعيل القطاعات الاقتصادية، ومنها إنشاء المدن الصناعية وتهيئة البنية الأساسية، وتوفير القروض الميسرة والإعفاءات الضريبية، وإعطاء الأولوية للمنتجات الوطنية في الميزانيات الحكومية. ولقد أدى التشابه الكبير بين سياسة التصنيع في دول المجلس إلى وجود العديد من الصناعات المتنافسة، وحيث نجد أن الصناعات التحويلية مثل تكرير البترول، البتروكيمياويات، الاسمنت، والألنيوم، وهي صناعات كثيفة الاستخدام للعمالة والتي أنشئت خصيصا وفق إستراتيجية التصدير، نجد أنها تمثل الجزء الأكبر من القيمة المضافة في الاقتصاد الخليجي، أما الجزء المتبقي من القيمة المضافة فينتج من نشاط القطاع الخاص. ورغم مساهمة تلك الصناعات في خلق القيمة المضافة، إلا أن التشابه وتكرار وجود بعض الصناعات مثل البتروكيمياويات وصناعة الاسمنت في العديد من الدول الخليجية، يتطلب التخطيط لسياسات توزيع هياكل الإنتاج خاصة خارج القطاع النفطي².

¹ - Koceila Moames in *GCC Monetary Union: Relevance Feasibility and Timing*, Calyon's Africa and Middle East Economic Survey (Nicosia Cyprus) №14, April 2007, p. 2-3.

² - توجد على سبيل المثال العديد من المجمعات الخاصة بصناعات البتر وكيمياويات في السعودية وقطر والإمارات والبحرين والكويت. كما تتركز العديد من صناعات الاسمنت بدولة الإمارات العربية المتحدة.

ونتيجة لقلّة تنوع مصادر الدخل فقد شكّل التفاوت في حجم الإيرادات المتأتية من القطاعات الإستخراجية تفاوتاً في نصيب الفرد من الدخل الوطني حيث يتراوح ما بين 8000 دولار في سلطنة عمان و 28400 دولار في قطر¹ ، كما أدى ذلك أيضاً إلى التمايز بين هياكل اقتصاديات دول المجلس خارج القطاع النفطي حيث تحقق تجارة إعادة التصدير وما يرتبط بها نمواً معتبراً في الإمارات، كما تنمو أيضاً الصناعات التحويلية في السعودية بشكل كبير، بينما يمثل الغاز الطبيعي القطاع الأهم في اقتصاد دولة قطر، أما سلطنة عمان فتتركز استراتيجياتها التنموية على تطوير قطاع الغاز الطبيعي وتطوير قطاع السياحة. وقد انعكس التفاوت في الإيرادات الوطنية لكل دولة على الممارسات المصرفية وشروط السيولة وتصنيف القروض، حيث أن تيسير تلك الممارسات يكون ناتجاً عن حجم السيولة الموجهة للائتمان.

ت- العمالة الوافدة:

تعتبر العمالة الوافدة من أهم التحديات التي تواجه دول المجلس، خاصة بعد أن أصبحت تلك العمالة تشكل أغلب القوة العاملة بالنسبة لإجمالي عدد السكان، وأصبحت المجتمعات الوطنية في الإمارات وقطر والكويت مثلاً، تمثل النسبة الدنيا من مجموع عدد السكان، وبنسب لا تزيد عن 5.18%، 30%، 8.34% على التوالي². وتتسم سوق العمل في دول المجلس بمحدودية المهارات المحلية مما يفسر تواجد ثلاثة أرباع القوى العاملة من خارج دول المجلس على الرغم من النمو الكبير الذي شهدته القوى العاملة المحلية³. وهناك العديد من العوامل التي دفعت دول مجلس التعاون الخليجي إلى الطلب على العمالة الأجنبية، لسد العجز الموجود في العمالة الوطنية، ويمكن الإشارة إلى أهم تلك العوامل كما يلي:

- الطفرة المالية عقب ارتفاع أسعار النفط 1973 والتي أدت إلى ارتفاع معدلات الطلب على اليد العاملة
- محدودية عدد السكان مما يتطلب اللجوء إلى العمالة الأجنبية ذات التكاليف والنفقات الأقل
- تفضيل مواطني دول المجلس للعمل لدى القطاع الحكومي بسبب الاستقرار الوظيفي والتحفيزات وأنظمة التأمين والمكافآت

▪ المساهمة المحدودة للمرأة في سوق العمل الخليجية رغم أنها تمثل نسبة معتبرة من إجمالي عدد السكان ومع ازدياد أعداد العاملين الوافدين إلى دول الخليج فقد أدى ذلك إلى وجود العديد من الآثار السلبية، خاصة على المستوى الاقتصادي مثل ارتفاع نسبة البطالة في دول المجلس، إلى جانب زيادة الضغط على الخدمات

¹ - أوغوفاسانو: مرجع سابق، ص 05.

² - هالة فهد الحميدي: مرجع سابق، ص 200.

³ - George T. Abed, S. Nuri Eebas, and Behrouz Guerami: op.cit, p. 5.

والسلع الأساسية الحكومية والمقدمة مجاناً لكل المقيمين، مما يزيد من الإنفاق الجاري، حيث تقدر بعض الدراسات الاقتصادية أن العمالة الأجنبية تستفيد بنسبة 65 % من حجم النفقات الموجهة للخدمات العامة، بينما يستفيد مواطنو دول المجلس من 35 % من حجم تلك النفقات. مما قد يؤدي الى استنزاف الموارد من الاحتياطات رغم مساهمة تلك العمالة في الناتج المحلي والتنمية¹.

ث- ارتفاع التحويلات نحو خارج دول المجلس :

تعتبر دول المجلس من أهم مصادر التحويلات المالية نحو الخارج، بسبب وجود العمالة الوافدة والتي تسيطر على بعض القطاعات أحياناً، إذ يعتبر البنك الدولي أن نسبة العمالة الوطنية في أكثر القطاعات استخداماً للعمالة وهو قطاع البناء والعمران تصل إلى أدنى حد لها 05 %²، كما أن القطاعات الإنتاجية التابعة للقطاع الخاص يسيطر عليها العمال الأجانب، حيث تظهر بيانات الجدول الموالي نسبة العمالة الأجنبية في القطاع الخاص.

جدول رقم: 45-05

نسبة العمالة الأجنبية في القطاع الخاص وتحويلات العاملين للفترة 1975-2002

الوحدة: مليار دولار

الدولة	العمالة في القطاع الخاص	تحويلات العاملين
الإمارات	98 %	65 مليار دولار
الكويت	90 %	29 مليار دولار
عمان	90 %	26 مليار دولار
قطر	90 %	23 مليار دولار
السعودية	82 %	260 مليار دولار
البحرين	مظا	11 مليار دولار

من إعداد الباحث استناداً إلى:

الأمانة العامة لدول مجلس التعاون: "تحويلات العمالة في دول المجلس: محدداتها وأثارها الاقتصادية"، 2004، ص 15
 هالة فهد الحميدي: "تقييم سياسة سعر صرف الدينار الكويتي ودراسة العملة الخليجية الموحدة المقترحة"، كلية التجارة، جامعة عين شمس، القاهرة، 2008، ص 206.

¹ - إيمان عبد الكاظم جبار الكريطي: مرجع سابق، ص 80

² - تشتغل بهذا القطاع أكثر من ثلث القوة العاملة.

وقد شكلت نسبة التحويلات للفترة 1975-2004 نسبة 07 ٪ من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي وهي أعلى نسبة عالميا، إلى جانب ذلك فإن قطاعات التصنيع والبناء والخدمات تستقطب معظم العمالة الوافدة. وعلى المدى البعيد يتطلب الوضع في دول الخليج وضع استراتيجيات وطنية تعكس الحاجة الفعلية إلى سوق العمل، وترتبط بين الأداء والكفاءة الإنتاجية، وتعكس التكلفة الحقيقية للعمالة، كما يجب وضع استراتيجيات لتشجيع أداء القطاع الخاص.

ج- الخصخصة وتفعيل دور القطاع الخاص:

بسبب تدخل الدولة في القطاع الخاص الخليجي فإن ذلك قد أدى إلى وجود تشوهات عديدة في هذا القطاع، وتتطلب عملية الإصلاح أن يتم التخلي التدريجي عن سياسة الدعم وفتح المجال أمام المنافسة بهدف رفع كفاءة هذا القطاع، وتعتبر عمليات التحرير والخصخصة من أبرز الإصلاحات الاقتصادية التي تحظى بموافقة الصندوق والبنك الدوليين. وتتطلب عملية الخصخصة القيام بإسناد إدارة بعض المرافق والهيئات للقطاع الخاص مع إشراكه في التنمية بتوفير الاستثمارات الإنتاجية والخدماتية، وقد قامت بعض الدول مثل الإمارات بخصخصة قطاعات النقل والاتصالات والماء والكهرباء، ولقد حددت العديد من دول المجلس قطاع الخدمات العامة كقطاعات مؤهلة للخصخصة، إلا أن ذلك يتطلب تعديلات في سياسية الأسعار، والتأكد من مقدرة تلك المشاريع على التمويل الذاتي بعد الشروع في عملية الخصخصة.

02-02-التحديات السياسية:

يمكن الإشارة في الجانب السياسي إلى العديد من التحديات التي ترتبط بواقع دول مجلس التعاون الخليجي، ومن تلك التحديات يمكن ذكر ما يلي:

أ- الخلافات السياسية:

تزامن تأسيس مجلس التعاون الخليجي مع حرب الخليج الأولى التي استمرت حتى نهاية عقد الثمانينيات. ومع بداية التسعينات شهدت المنطقة تدخلات خارجية في بعض الدول المجاورة، مما فرض تأثيرات سلبية على مستقبل الاستقرار السياسي في المنطقة الخليجية، إلى جانب فرض تحديات إضافية أمام تلك الدول. وعلى صعيد السياسة الدولية فإن تأثير دول مجلس التعاون الخليجي على المستوى السياسي يبقى محدودا ومتشابها مع حالة أغلب دول المنطقة العربية، وحتى بوجود النفط السلعة الأساسية للطاقة العالمية، فإن الدور السياسي للنفط كسلعة يبقى محدودا، بل يعتبر أحيانا مصدرا للتدخلات الخارجية المباشرة وغير المباشرة في دول المجلس. أما فيما يتعلق بالإنجازات السياسية لمجلس التعاون الخليجي على المستوى الإقليمي

فهي محدودة ، حيث تساهم إقليميا وعربيا بالتبرعات المالية والمساعدات الاقتصادية ، كشكل من أشكال التأثير السياسي . وفي جانب آخر تبرز بعض القضايا والخلافات المتعلقة بالحدود ، سواء الحدود المشتركة مثل الخلاف بين قطر والبحرين والذي تم فصله بواسطة محكمة العدل الدولية في مارس 2001¹ ، أو الخلاف الحدودي الإقليمي بين إيران والإمارات والذي لا يزال قائما ، وهو ما يجعل تلك الخلافات ذات اثر مباشر على استقرار الأوضاع سياسيا واقتصاديا .

ب- توسيع العضوية :

تسعى دول مجلس التعاون إلى توسيع عضوية المجلس من خلال ضم بعض الدول العربية مثل الأردن والمغرب وذلك منذ سنة 2011 ، حيث تقدم حاليا دعما ماليا لمشاريع التنمية في البلدين ، كما تم تشكيل اللجان المشتركة التي تعمل دوريا لتحديد المجالات الرئيسية للتعاون المشترك ، وتمتد أبعاد الشراكة من خلال إعداد خطة للتعاون ما بين الفترة 2012ط2017 وتشمل المجالات الرئيسية للتعاون المشترك في كل المجالات تقريبا ، من المجالات التجارية والاستثمارية إلى المجالات القانونية والسياحية والرياضية ، بما سيحقق الشراكة بين البلدين من جهة ودول مجلس التعاون من جهة أخرى ، إلى جانب تذليل العقبات التي تعترض التبادلات التجارية والاستثمارية والتنسيق في برامج دعم التنمية . ويمثل التعاون المشترك رغبة الجانبين في توسيع عضوية المجلس ، غير أن المحدد السياسي من ذلك يبدو واضحا ، فالمعايير الاقتصادية تعكس تباينا ملحوظا في المستوى الاقتصادي لتلك الدول ، وقد أوضحت بعض الدراسات الاقتصادية أن ذلك سوف ينعكس سلبا على أداء المجموعة الخليجية ، التي لم تتمكن في حد ذاتها من الوفاء المستدام بكامل شروط المنطقة النقدية المثلى ، ويمكن من خلال الجدول الموالي التعرف على الأوضاع المالية للحكومات في الدول الثمانية ، ومعرفة مدى التقارب أو التباعد بين تلك الدول .

¹ - هيل عجمي جميل : مرجع سابق ، ص148 .

جدول رقم : 46 - 05

الأوضاع المالية للدول الأعضاء في مجلس التعاون مقارنة بالأردن والمغرب

متوسط الفترة : 2006-2010

الدولة	الإيرادات العامة إلى الناتج %	الإنفاق العام إلى الناتج %	الدين العام إلى الناتج %	
الدول الأعضاء	البحرين	28.1	29.1	23.0
	الكويت	64.4	37.2	11.1
	عمان	44.9	34.5	7.2
	قطر	37.8	27.0	14.7
	السعودية	52.5	36.9	17.2
	الإمارات	31.8	19.6	14.1
	متوسط الفترة	43.3	30.7	14.6
العضوية المرتقبة	الأردن	28.1	33.3	64.9
	المغرب	27.3	27.8	52.0
	متوسط الفترة	27.7	30.5	58.4

Source: IMF: world Economic outlook, April, 2011.

من خلال الجدول نجد أن هناك فروقا جوهرية بين متوسط إيرادات الحكومة بالنسبة للناتج المحلي الإجمالي، ففي الوقت الذي يبلغ فيه متوسط نسبة الإيرادات الحكومية إلى الناتج 43.3% لدول المجلس خلال 05 سنوات، فإن تلك النسبة تقتصر على 27% في كل من الأردن والمغرب. كما تبين المؤشرات الاقتصادية الأخرى أن دول مجلس التعاون تشترك في خاصية أساسية هي أنها مصدرة للنفط، في الوقت الذي تصدر فيه المغرب كميات ضئيلة من النفط، بينما نجد أن الأردن ليست دولة نفطية وإنما تعتبر مستوردا صافيا للنفط. كما تعكس المؤشرات تفاوتنا واضحا بين معدلات النمو الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي بشكل عام بين دول المجلس من جهة، وبين الأردن والمغرب من جهة أخرى، كما يلاحظ أيضا أن هناك تفاوتنا واضحا بين هياكل الدخل و مستويات الناتج ومعدلات الادخار كنسبة من الناتج المحلي في كلتا المجموعتين، ففي الوقت الذي يصل فيه متوسط معدل الادخار في دول المجلس إلى 42.2%، فإن متوسط معدل الادخار في الأردن والمغرب لا يتجاوز 24%.

ويمكن القول أنه على الرغم من أهمية العوامل السياسية في إنشاء أي تكتل أو توسيع نطاقه ، إلا أن التقارب في العوامل والأداء الاقتصادي يجب أن يشكل الأساس الذي تستند إليه العملية التكاملية.

ويمكن القول بشكل عام أن التحديات أمام دول مجلس التعاون الخليجي في إطار العملة الموحدة، تتطلب العديد من الجهود لمواجهتها بصورة كافية، وتعتبر الإرادة السياسية والاتفاق على آليات العمل الأساسية لتحقيق إنشاء الاتحاد النقدي من بين الآليات المساعدة على ذلك. إلى جانب ضرورة تفعيل آليات السوق الخليجية المشتركة وإزالة الحواجز والقيود أمام حركة الأشخاص الطبيعيين وتدفق رؤوس الأموال والعمالة ، وهي كلها من المسائل المطلوبة ضمن قائمة الإصلاحات الأساسية في المنطقة.

المبحث الثاني: مشروع العملة الخليجية الموحدة وتجربة اليورو

تشكل الانجازات الاقتصادية المحققة في منطقة اليورو وعلى كافة المستويات، نموذجا متقدما في الأداء عن باقي الاتحادات النقدية عبر العالم، ففي الوقت الذي استكملت فيه الدول الأوروبية مشروع التكامل من خلال إقرار العملة الموحدة، لا تزال العديد من التجارب على مستوى العالم لم تتمكن حتى من تحقيق بعض الصيغ الجزئية للتكامل النقدي، وتجري حاليا في منطقة اليورو مراجعة شاملة لقواعد الإفصاح والشفافية سواء للشركات أو الدول، إلى جانب مراجعة أسس ومعايير الانضمام إلى تلك المنطقة، وهي مراجعات قد فرضتها الأزمة الأخيرة. وسوف نقوم من خلال هذا المبحث بمقارنة تجربة العملة الخليجية الموحدة، مع تجربة دول منطقة اليورو وذلك للاستفادة من الايجابيات والسلبيات التي نتجت عن تلك التجربة.

المطلب الأول: مقارنة التجربة الخليجية مع التجربة الأوروبية

يمثل الاتحاد الأوروبي حاليا أغنى منطقة في العالم وأكبر تجمع اقتصادي. ويبلغ عدد سكان دول الاتحاد حوالي 450 مليون نسمة، كما يبلغ الناتج المحلي الإجمالي حوالي 10 تريليونات يورو سنويا¹. وقد تأسس الاتحاد الأوروبي على دول قومية، تتصف بالتباين في الثقافة واللغة والتاريخ فيما بينها، وأحيانا حتى داخل الدولة الواحدة. وتاريخيا نجد أن خروج أوروبا من الحرب العالمية الثانية بضعف اقتصادي مقارنة بالولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي (سابقا)، قد شكل دافعا قويا للوحدة، حيث اعتمدت تلك الدول الاقتصاد مدخلا مناسباً لذلك. وقد أوضحت التجربة الأوروبية خلال المراحل التي مرت بها، أن التوافق السياسي بين تلك الدول قد هيئ الظروف لتحقيق الأهداف الاقتصادية.

ويعتبر الاتحاد الأوروبي شريكا أساسيا لدول مجلس التعاون الخليجي، خاصة على مستوى المبادلات التجارية والمعاملات المصرفية، وقد شكلت النتائج المحققة بفعل توحيد العملة بين الدول الأوروبية دافعا مهما للدول الخليجية لتحقيق نفس النتائج، وتمثلت أهم نتائج التجربة الأوروبية فيما يلي²:

▪ وجود مصداقية أكثر في المعاملات التجارية والمالية ناتجة عن الارتباط في السياسات النقدية، وأسعار الصرف ومعدلات الفائدة.

▪ التقييد بمعايير التقارب الاقتصادي المحددة في اتفاقية ماستريخت والمرتبطة بالسياسات العامة لكل دولة من دول الاتحاد.

¹ - هالة فهد الحميدي؛ مرجع سابق، ص 232.

² - Jassin Al-Mannai in *The Euro Impact On The GCC Economy-Finance*, Gulf Euro Summit, Dubai, October, 2000, p. 8

- زيادة المنافسة بسبب انخفاض تكاليف المبادلات، وشفافية الأسعار
- توسيع التكامل المالي بين الأسواق المالية في دول الاتحاد الأوروبي

وفي إطار المقارنة نجد إن دول مجلس التعاون تمثل أكبر منتج ومصدر للنفط في العالم، حيث تؤمن 25% من احتياجات الاتحاد الأوروبي من الطاقة، ويشكل النفط 70 % من صادرات المجلس إلى الاتحاد الأوروبي. وتساهم دول المجلس بنسبة 3.5 % من الحجم الكلي للصادرات العالمية، كما تستورد نسبة 2.3 % من الواردات العالمية، وهي معدلات تسمح لتلك الاقتصاديات بالقيام بدور مهم في الاقتصاد العالمي. إلى جانب ذلك فإن دول المجلس تضم شعوبا متجانسة تشترك في العديد من الخصائص مثل اللغة والثقافة والتاريخ¹، وهو ما سهل لها وضع أنظمة وتشريعات لمختلف الميادين الاقتصادية والمالية، ويظهر ذلك من خلال توقيع الاتفاقية الاقتصادية لدول المجلس سنة 1981 رغم أنها دول في العقود الأولى من الاستقلال. وعلى الرغم من أن البعض يرى أن دافع الاتحاد النقدي يحكمه عامل المحافظة على الاستقرار وتعزيزه من خلال الوحدة، فإن قرار تأجيل الاتحاد النقدي أو إلغاؤه لن يعتمد على المزايا أو التكاليف الاقتصادية، وسيعكس البيئة السياسية في دول المجلس². ورغم أن تلك الدراسة كانت تؤكد أهمية الاتحاد السياسي في تحقيق الوحدة، إلا أن البعض يرى بأن الدور السياسي في تحقيق الوحدة الخليجية، لم يظهر بالشكل الذي يعتبر دعما سياسيا حقيقيا، والذي سوف يساعد على دفع مسيرة التكامل الاقتصادي.

وفي إطار المقارنة مع تجربة الاتحاد الأوروبي نجد أن دول المجلس قد أخذت بعدد من المبادئ التي تتفادى من خلالها المخاوف المرتبطة بعملية الانضمام إلى التكتلات الاقتصادية، مثل انتقاص السيادة الوطنية لصالح مؤسسات فوق وطنية، أو فقدان بعض القيم التاريخية والحضارية مثل فقدان مسمى وصور العملة الوطنية، وقد وضعت دول المجلس قاعدتين أساسيتين للعمل هما كما يلي:

¹ - تم اقتراح التماثل في اللغة والقيم الحضارية كميّار من معايير المنطقة النقدية المثلى وهذا من طرف بعض الاقتصاديين، وذلك بالنظر إلى أهميته في تسهيل قيام التكامل الاقتصادي والنقدي، ففي دراسة قام بها Wei توصل إلى أن اللغة المشتركة تشكل محددًا بالغ الأهمية في مجال التكامل الاقتصادي ولزيد من المعلومات انظر:

- S.Wei in *Intra-National Versus International Trade: How Stubborn are Nations in Global Integration?* NBER Working Paper, N5531.

² - Alexis Antoniadis in *The Gulf Monetary Union*, CIRS, Center for international And regional studies, p.18

■ القاعدة الأولى :

حيث تم حصر السلطة التشريعية لإصدار القوانين واتخاذ القرار في يد المجلس الأعلى للتعاون¹ بهدف الوصول إلى قرارات توافقية بين الدول الأعضاء، عكس الاتحاد الأوروبي الذي منح المؤسسات التكاملية سلطات فوق وطنية تزداد صلاحيتها تدريجياً إلى أن يتم دمج جميع الدول في كيان اقتصادي واحد.

■ القاعدة الثانية :

وهي القاعدة المتبعة في التصويت لدى دول المجلس والتي تكون بالإجماع عند اتخاذ القرارات في المسائل الموضوعية، وتتبع قاعدة الأغلبية في المسائل الإجرائية. ويمكن للدولة العضو في حالة الامتناع عن القرار أن تقوم بتسجيل عدم الالتزام بالقرار. أما نظام التصويت في الاتحاد الأوروبي فقد نصت المادة 118 من معاهدة روما على اتخاذ القرارات بالإجماع في حالات معينة، وعلى قاعدة الأغلبية في الحالات المنصوص عليها، وبحالات الأغلبية البسيطة في حالات أخرى، مع حرص المجلس الأوروبي الذي يمثل السلطة العليا على التوصل إلى قرارات وفق قاعدة الإجماع وذلك مراعاة للمصالح المشتركة.

وفي جانب اختيار المدخل المناسب للعملية التكاملية، فقد اختارت الاتفاقية الاقتصادية الموحدة لدول المجلس المدخل التجاري لتحقيق التكامل الذي يعمل على إزالة العقبات أمام التجارة البينية، وفق المراحل الخمسة للتكامل الاقتصادي، وهو نفس المدخل المعتمد من طرف الاتحاد الأوروبي، غير أن الاتفاقية الموحدة لدول المجلس لم تمنح الصلاحيات الكافية لمؤسسات التكامل الخليجي بشكل الذي يجعلها سلطات فوق وطنية، فالواقع الخليجي يشير إلى أنه خلال عقدي الثمانينات والتسعينيات لم تحقق دول المجلس أية خطوات تكاملية باستثناء منطقة التجارة الحرة والاتحاد الجمركي، بينما لم تتخذ خطوات ملموسة لإقامة السوق المشتركة أو اعتماد إجراءات فعلية للتقارب المالي والنقدي. في حين إن دول المجموعة الأوروبية وخلال الفترة بين سنتي 1958 ط 1968 فقط، حققت مرحلة السوق المشتركة بإلغاء جميع القيود أمام حركة السلع ورؤوس الأموال. وشرعت في بداية التسعينيات في إقامة النظام النقدي الأوروبي، وإنشاء البنك المركزي والبرلمان الأوروبي قبل انطلاق اليورو بعشرة سنوات². ومن الناحية الاقتصادية نجد أن دول الاتحاد الأوروبي تتميز بتعدد مصادر الدخل وتنوع الهياكل الإنتاجية وتكامل اقتصاديتها واندماجها في الاقتصاد العالمي، في حين أن دول المجلس

¹ - المجلس الأعلى هو جهاز سياسي في الهيكل التنظيمي لمجلس التعاون يقوم بإعداد الاستراتيجيات في كافة مجالات التعاون يعقد دورتين عاديتين، ويمكن أن تدعو الدولة العضو الدعوة إلى عقد دورة طارئة بعد موافقة دولة أخرى.

² - Belkacem Laabas & Imad Imam in *Are GCC countries ready for currency union?* Arab planning institute Kuwait. 2002. P. 16.

تعتمد اقتصادياتها على النفط، مما يجعل حجم التجارة البينية محدودة عكس حالة الاتحاد الأوروبي التي تصل التجارة البينية إلى نسبة 60 % من إجمالي التجارة الخارجية للاتحاد، كما نجد أن دول الاتحاد الأوروبي قد ركزت على تعظيم الدخل الوطني رغم أنها دول تتفاوت في مستويات الأداء الاقتصادي، فمثل إيطاليا وإسبانيا والبرتغال تختلف عن ألمانيا وفرنسا من حيث الكفاءة والأداء الاقتصادي، مما جعل بعض دول الاتحاد تقوم قبل اليورو بربط عملتها الوطنية بالمارك الألماني وإتباع السياسات النقدية الألمانية¹ وهذا الربط قد ساعد فعليا الدول الأوروبية على تحقيق التقارب المالي والنقدي بين الدول الأعضاء، بينما هذه القاعدة التي تهتم بوجود العملة القيادية في المنطقة غير موجودة في دول المجلس، خاصة وأن تلك الاقتصاديات شبه متماثلة في أدائها الاقتصادي. وتعتبر معاهدة ماستريخت التي انعقدت في سنة 1991 هي أساس الوحدة النقدية الأوروبية، نظرا لمعايير التقارب التي تضمنتها، وبالرغم من أن دول المجلس قد قامت بتعديل الاتفاقية الاقتصادية سنة 2001 والتي تم فيها اختيار الدولار كمشترك للعملة، وركزت من خلال التعديل على ضرورة إحراز مستوى عال من التقارب في السياسات الاقتصادية لاسيما السياسات المالية والنقدية، كما حددت جدولاً زمنياً لإطلاق العملة في 2010، إلا أن تنفيذ تلك الاتفاقية لم يتم إلا في سنة 2005، حيث تم اعتماد معايير للتقارب الاقتصادي²، بينما نجد أن دول الاتحاد الأوروبي التزمت بتحقيق معايير التقارب قبل البدء في اعتماد اليورو 10 سنوات.

وترى بعض الدراسات الاقتصادية أن دول مجلس التعاون لديها تاريخ طويل فيما يخص انخفاض معدلات التضخم وسهولة التنبؤ بها، فهي تتمتع بمراكز مالية قوية ومراكز مديونية جيدة وأسعار صرف ثابتة، ولذلك فإن المعايير الأوروبية للتقارب تبدو أقل توافقاً مع الحالة الخليجية، كما يرى البعض أن دول المجلس في حال قامت باعتماد نظام ربط سعر الصرف بالدولار على أساس ثابت، فإن سياستها النقدية سوف تتقرر انطلاقاً من الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي، ولذلك فإن المعايير الأوروبية الرامية إلى الإبقاء على انخفاض أسعار الفائدة واستقرارها لا تفيد تلك الدول بصفة كبيرة³، وذلك نظراً لحالة الانخفاض التي يشهدها الدولار، بل أن هناك من يرى أن أغلب معايير ماستريخت غير مفيدة حتى بالنسبة لدول الاتحاد

¹ - Ibid, P. 16-17.

² - اطلع المجلس الأعلى في هذه الدورة على تقرير لجنة التعاون المالي والاقتصادي ولجنة محافظي مؤسسات النقد والبنوك المركزية الخاصة بتحديد تلك المعايير، وقدم توصية باستكمال بحث كيفية حساب تلك المعايير والنسب المتعلقة بها، وتمت إحالة ذلك إلى الدورة المقبلة للمجلس الأعلى في سنة 2006، أين سوف يتم تطبيق معايير التقارب.

³ - Samba Financial Group Saudi Arabia, Economics Department, *GCC Monetary Union: progress to date and Outstanding Issues*, report Series, May, 2009 Available on : www.samba.com p. 12.

الأوروبي، فيرى الاقتصادي (Buiter) مثلاً أن معدل التضخم ومعدل الفائدة الاسمي (اللذين يشكلان معدل الفائدة الحقيقي) ينبغي إلغاؤهما، لأن الاتحاد النقدي هو الذي يمثل الآلية الفاعلة لتحقيق التقارب في أسعار التضخم وليس العكس، ويضيف أن تحقيق الديمومة المالية قبل إنشاء الاتحاد النقدي هو مسألة مطلوبة للغاية، إلا أن تحقيق معياري ماستريخت للسياسة المالية لا يعني تحقيق تلك الديمومة، مما يجعلهما غير كافيين لذلك الغرض، وفيما يتعلق بالمعيار الذي إضافته دول مجلس التعاون الخليجي والمتعلق بالحد الأدنى للاحتياطات الأجنبية لتغطية الواردات يصنف لدى البعض على اعتباره معيار محدود الأهمية، وذلك في ظل الحركة غير المقيدة لرؤوس الأموال على المستوى الدولي¹.

وفي نفس الإطار تواجه دول المجلس العديد من المشاكل المتعلقة بتوحيد معايير البيانات وكذا عدم توفرها في الوقت المناسب، وبمجرد تحقيق الوحدة النقدية سوف تصبح الحاجة أكثر للشفافية واعتماد قواعد موحدة للبيانات وجمع الإحصاءات، بينما نجد أن الاتحاد الأوروبي قد قام في سنة 1953 بإنشاء مكتب خاص يتولى مهمة توفير البيانات والإحصاءات (Eurostat)، كما قام أيضاً بتنسيق وتوحيد الطرق والأساليب الإحصائية، بحيث أصبحت المؤشرات الاقتصادية مثل الأرقام القياسية لأسعار المستهلك، الناتج المحلي الإجمالي، وعجز الموازنة موحدة على المستوى الأوروبي². بل أن من العوامل التي ساعدت على إطلاق اليورو نجد نظام سعر الصرف الأوروبي (EMS) و وحدة النقد الأوروبية (الإيكو)، فقد تم تثبيت أسعار الصرف الثنائية وفقاً لآلية ضبط صرف العملات الأوروبية (ERM) بصورة نهائية وهو ما ساهم في استقرار أسعار الصرف.

المطلب الثاني: تقييم التجربة الخليجية

على الرغم من التحديات التي تواجه الدول حديثة الاستقلال بصفة عامة، إلا أن دول مجلس التعاون قد قامت بإنشاء مجلس التعاون سنة 1981 واستمرت منذ ذلك في عقد الاجتماعات والمؤتمرات بشكل دوري، مما يمثل جزءاً من التوافق السياسي حول آليات العمل المشترك، غير أن الأداء التكاملي في المجال الاقتصادي لا يزال يتطلب الكثير من الجهود لإحراز النتائج المطلوبة. فتشابه الهياكل والنتائج الاقتصادية يجعل أداء العملية التكاملية محدوداً، كما أن غياب خطط التنمية الاقتصادية والتي تهدف لخلق قاعدة اقتصادية

¹ - Willem Buiter in *Economic political and Institutional Prerequisites for Monetary union among the Members of the GCC*, Paper prepared for conference about: GCC currency Union: Institutional framework and policy Options, Dubai, November, 2007, p.32.

² - International Monetary Fund: *Monetary union among the member countries of the gulf corporation council*, April. 2002. p. 22.

متنوعة خارج القطاع النفطي ، تعتبر من المسائل ذات الأولوية لضمان استمرار تدفق الإيرادات الاقتصادية ، وعموما يمكن القول أن هناك العديد من نقاط الضعف في التجربة الخليجية كما يلي :

▪ اختارت الاتفاقية الاقتصادية الموحدة بين دول المجلس المدخل التجاري لتحقيق التكامل في الوقت الذي يعتبر المدخل الاستثماري مناسب لاقتصادياتها والذي يهتم بخلق الجهاز الإنتاجي عن طريق إيجاد قاعدة إنتاجية متنوعة .

▪ غياب الإرادة السياسية الكاملة في ظل التخوف من التخلي عن جزء من السيادة للمؤسسات فوق الوطنية .
▪ غياب الآليات العملية لتنفيذ السياسات التكاملية ، وهو ما يتطلب مراجعة دقيقة بغرض تفعيل تلك الآليات ومن بينها هيئة تسوية المنازعات والأمانة العامة .

وقد تم إنشاء الهيئة الاستشارية للمجلس إلا أن دورها لا يزال محدودا بحكم الصلاحيات الممنوحة لها ، رغم أنها تضم عددا من الخبراء من كل دولة . وعموما فقد حققت دول المجلس العديد من برامج التكامل ، حيث اعتمدت التكامل في المجالات السياسية والأمنية واهتمت بالتنسيق في المجالات السياسية وكذا تنسيق السياسة الخارجية والإستراتيجية ، كما تم إنشاء القوة الأمنية المشتركة ، والتنسيق في العديد من المجالات ، مثل الأمن الداخلي والثقافة والإعلام ، وخلال مراحل التطبيق لتلك البرامج أدخلت دول المجلس العديد من التعديلات ، والتي تختلف فيها عن التجربة الأوروبية حيث قامت بما يلي :

▪ تم استحداث منصب الأمين العام المساعد للشؤون العسكرية ، إلى جانب تكوين إطار مؤسسي لعملية تنسيق السياسات الخارجية سواء على مستوى القمة أو على مستوى اجتماعات وزراء الخارجية .
▪ إنشاء الهيئة الاستشارية للمجلس الأعلى .

▪ إدراج اجتماع للقمة يسمى بالقمة التشاورية التي تنعقد كل 06 أشهر ، مما يسمح بمناقشة القضايا الحالية والعاجلة دون انتظار القمة الدورية القادمة .

وفيما يتعلق بالدروس المستفادة من أزمة منطقة اليورو فيمكن القول أن الأزمة في منطقة اليورو قد أثارت مخاوف عديدة حول المخاطر التي يمكن أن تتعرض لها العملة الخليجية الموحدة ، نظرا لان الأوضاع الحالية في دول المجلس لم تصل إلى مستوى التنسيق المالي والنقدي الذي يسمح بإقرار عملة موحدة ، كما أن اقتصاديات دول المجلس لا تتوفر حاليا على الديناميكية الكافية التي تمكنها من التعامل بنجاح مع المخاطر المحتملة على العملة الموحدة . وعلى الرغم من أن مشروع العملة الخليجية الموحدة سيحقق العديد من المزايا لاقتصاديات دول المجلس والاقتصاديات المرتبطة بها ، فإن المخاطر التي قد تنشأ في ظل عدم وجود الكفاءة والشفافية التامة لإدارة الشؤون النقدية والمالية ستكون مكلفة جدا .

وترى بعض الدراسات الاقتصادية أن مشاكل اليورو الحقيقية تتمثل في غياب الدعم المالي للعملة الموحدة، ففي الولايات المتحدة الأمريكية مثلاً، يستند عمل الدولار كعملة إلى البنك الاحتياطي الفيدرالي إلى جانب وجود خزانة عامة لكل ولاية، ففي حالات عدم وجود التوازن فإن الاحتياطي الفيدرالي والخزانة العامة تمثل الآليات الفعلية لتحويل المخصصات المالية من مناطق الفائض إلى مناطق العجز، فغياب هذه الآلية البنوية داخل منطقة اليورو يقلل من الدعم المطلوب للعملة في تلك الحالات. كما ترى بعض الدراسات الاقتصادية أن أزمة اليورو مرتبطة أساساً بعدم احترام البلدان الأعضاء لمعايير التقارب بعد دخول تلك البلدان في تطبيق نظام اليورو، فمثلاً معيار العجز الموزاني كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي للدولة يقتضي ألا يتجاوز 03 %، غير أن بعض الدول الأوروبية مثلاً قد وصلت مستويات العجز الموزاني فيها إلى نسبة 10 %، أو 12 % سنوياً، مما يعني وجود درجات عالية من الإخلال بمعدلات التقارب ومعايير الانضمام، ويمكن من خلال الجدول الموالي إظهار بعض المؤشرات المتعلقة بحجم ونسب الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي لبعض الدول في منطقة اليورو .

جدول رقم : 47- 05

المؤشرات المتعلقة بحجم ونسب الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي

نسبة الدين إلى الدخل القومي (%)	الدين العام (مليار يورو)	البلد الحجم أو النسبة
115,1	407.273	اليونان
115,8	1760	إيطاليا
76,8	1259	البرتغال
53,2	559	إسبانيا
64	1,4	أيرلندا

المصدر: تقرير مكتب الإحصاء، هيئة الاتحاد الأوروبي، 2011.

وبالرغم من المخاطر التي تتعقب اليورو، إلا أنه لا يزال عملة احتياط عالمية جاذبة، تساعد على تحقيق الاستقرار في المعاملات الدولية، كما تساهم في دفع التجارة والتكامل البيئي، خاصة في أوروبا التي تظل في حاجة دائمة إلى الحركية الصناعية والتجارية. وفي هذا الإطار فإن وجود اليورو كعملة موحدة قد قلص العديد من مخاطر التبادل بين تلك العملات، وتحتاج تلك المنطقة حالياً إلى سياسية مشتركة في رسم الميزانية

العامّة للدول وطرق تحصيل الجباية، ويمكن أن تشكل منطقة الدولار التي تتمتع بسياسة نقدية وجباية مشتركة نموذجاً هاماً للعمل في نفس الإطار. وفي هذا الصدد ورغم أن التحديات أمام العملة الخليجية لا تزال قائمة، إلا أن الإمكانيات للاستفادة من تجربة اليورو والمخاطر المرتبطة بتلك التجربة لا تزال أيضاً قائمة، وهو ما سوف يعزز أكثر من فرص نجاح العملة الخليجية الموحدة.

المطلب الثالث: المخاطر الأساسية التي يتعرض لها اليورو

تتعرض العملات الوطنية للدول بصفة عامة إلى العديد من المخاطر المرتبطة بأزمة صرف تلك العملة، وتتأكد أكثر مسألة التعرض للمخاطر عند وجود العديد من الدول أو العديد من العملات ضمن منطقة عملة واحدة، ومع الاختلافات في السياسات المالية وعدم تحقق التنسيق والتقارب المطلوب في السياسة النقدية لتلك الدول، فإن ذلك سوف يؤدي إلى تزايد المخاطر على العملة الموحدة. ومن بين تلك المخاطر التي قد تحدث في منطقة يوجد عدم الاستقرار المالي والنقدي، الذي قد ينشأ من عدم كفاية التمويل الخاص بالميزانيات الوطنية للدول الأعضاء، مما يدفع تلك الدول إلى ضرورة خلق عجز في الموازنة العامة قد يتجاوز أحياناً في غياب الشفافية معدلات العجز المتفق عليها في إطار الاتحاد النقدي، كما حدث في اليونان التي ظلت تراكم ما يزيد عن 350 مليار يورو كعجز في الموازنة دون تقديم الإفصاح المالي عن ذلك لباقي أعضاء منطقة اليورو. وإلى جانب ذلك أيضاً فإن عدم الاستقرار المالي والنقدي قد ينشأ أيضاً من ظروف إدارة سعر صرف العملة الموحدة، خاصة إذا لم تتم إدارة هذا المعدل بالكفاءة المناسبة من قبل البنك المركزي للمنطقة، وهو ما يؤثر لاحقاً على استقرار الأسعار وقرارات المنتجين الخاصة بالاستثمار، وانتقال رؤوس الأموال بين دول الاتحاد النقدي. وفيما يتعلق مثلاً بالمخاطر الأساسية التي يتعرض لها نظام اليورو يمكن الإشارة إليها كما يلي:

■ غياب البنية السياسية لدعم الاتحاد الاقتصادي، وهو ما يظهر من الأزمة الحالية في دول الاتحاد الأوروبي، حيث لا يوجد اتفاق كامل بين دول الاتحاد فيما يتعلق بالأزمة المالية اليونانية وموقف ألمانيا في مقابل دول أخرى بشأن تلك الأزمة.

■ ارتفاع تكاليف المعاشات والتقاعد في المناطق الأوروبية، فنظام الرعاية الصحية ونظام التقاعد ساعد على زيادة العجز الكبير في الموازنة العامة للدول محل الأزمة. وأصبح من الضروري اللجوء إلى القروض لتمويل العجز. وبالتالي فإن التمويل الدائم لتلك البرامج والأنظمة الصحية، لا يسمح للوضع المالي ومستوى الدين الحكومي بالرجوع إلى دون مستوى 60 % بالنظر إلى التكلفة الزائدة والناجئة عن زيادة مخصصات التقاعد وتوسع نظم الرعاية الصحية.

ومنذ الإعلان عن بدء إطلاق اليورو كعملة موحدة، انتقد بعض الاقتصاديين الأمريكيين اتفاقية الاتحاد النقدي الأوروبي، وشككوا في قدرة تلك العملة على الاستدامة، بسبب افتقادها أحد الشروط الأساسية لمنطقة العملة المثلى، وهو ضرورة وجود نظام للتحويلات المالية (Fiscal Transfers) بين الدول الأعضاء، خصوصا في أوقات الأزمات، بما يساعد الاتحاد النقدي على التخفيف من أثر أي أزمة سيولة طارئة تلحق بالدول الأعضاء في الاتحاد، وتمكين تلك الدول من التكيف مع مثل هذه الأزمات من خلال الدعم المالي المقدم، وهو الأمر الذي ينظر إليه على أنه السبب الأساسي في استمرار الدولار الأمريكي كعملة موحدة للولايات الأمريكية، حيث تقوم السلطات المالية المركزية في الولايات المتحدة بتقديم الدعم المالي اللازم للولايات المختلفة في حالات الأزمة.

وعلى الرغم من الحديث عن نجاح الوحدة النقدية الأوروبية إلا أن الهيكل الحالي لليورو لا يزال يفتقد إلى الخصائص المهمة للاتحاد النقدي، والمتمثلة في ضرورة وجود نظام للانضباط المالي بين الأعضاء في الاتحاد. فوجود العديد من الدول ضمن منطقة نقدية واحدة، تعتمد كل دولة من تلك الدول نظام ضرائب ونظام إنفاق مالي خاص، يعتبر من المسائل التي لا تتفق مع استدامة وسلامة المعايير النقدية والمالية للتقارب، مما يشكل حافز لى بعض تلك الدول على الإفراط في الإنفاق أكثر من إمكاناتها المالية، خاصة في ظل توقع الحصول على بعض أشكال الحماية والدعم المالي من باقي الدول الأعضاء. ويعتبر وجود هذا الخلل في منطقة اليورو خاصة مع تحول الأوضاع الاقتصادية لبعض الدول نحو الأزمة، من المسائل التي تتطلب المراجعة لتحقيق الانضباط المالي، خاصة على مستوى الإنفاق والدين العام. ويرى البعض أن مشكلات الديون السيادية لليونان وللعديد من الدول الأوروبية، تزيد من أعباء الدول الأساسية في منطقة اليورو، مثل ألمانيا التي تسعى دائما إلى ضمان استمرار مشروع اليورو من خلال الإنقاذ المالي لتلك الدول، وتشير الإحصاءات أن ثلثي المواطنين في ألمانيا يؤيدون الانسحاب من اليورو والعودة إلى المارك، خاصة في ظل تحمل وضمن ألمانيا لديون دول أخرى، وعدم وجود خطط لتقاسم سلبيات اليورو، حتى وان كانت ألمانيا نفسها تستفيد من اليورو بصفة أكبر من غيرها، وذلك من خلال تعزيز الصادرات الألمانية والتوسع في السوق الأوروبية، إلى جانب الاستفادة من انخفاض أسعار الفائدة باليورو بدلا من المارك، والتي تؤمن سنويا لألمانيا أرباحا بقيمة 10 مليار يورو، عكس القيمة العالية للمارك التي سوف تؤدي إلى انخفاض الصادرات وانخفاض الأرباح.

المبحث الثالث : تحليل مؤشرات الأداء الاقتصادي لدول مجلس التعاون الخليجي

يمثل تحليل البيانات والإحصاءات المسجلة في المؤشرات الاقتصادية ، من الطرق الأساسية التي يمكن من خلالها التوصل إلى نتائج قياسية دقيقة ، فالتركيز على جمع المعطيات الاقتصادية الخاصة بالمنطقة النقدية ثم تحليلها ، يمكن من تحديد المؤشرات التي تمثل مجالات للتقارب بين تلك الدول . كما أن تحليل تلك المؤشرات يساعد على تحديد الدول الأكثر وفاء بالمعايير المطلوبة للانضمام إلى المنطقة النقدية ، كما يفسر العلاقة التي تحدث بين تلك المؤشرات الاقتصادية ودرجة تأثيرها المتبادل .

المطلب الأول : تقدير نموذج دول مجلس التعاون الخليجي عن طريق معطيات بانيل

سنتطرق في هذا المطلب إلى دراسة العلاقة بين روابط التجارة الخارجية والنشاط الاقتصادي بين دول مجلس التعاون الخليجي ، ولهذا الغرض نقوم بتقدير النموذج الإجمالي (Pooled) ثم تقدير النموذج ذو الأثر الثابت المتعلق بالأفراد (الدول) ، واختيار النموذج الملائم لدراسة العلاقة بين الناتج المحلي الحقيقي وكثافة الصادرات والعلاقة بين الناتج المحلي الحقيقي وكثافة الواردات ، والعلاقة بين الناتج المحلي الحقيقي وكثافة إجمالي التجارة البينية .

01- تقدير العلاقة بين الناتج المحلي الحقيقي وكثافة الصادرات البينية :

من أجل القيام ببناء النموذج الذي يربط بين الناتج المحلي الحقيقي (GDP_t) وكثافة الصادرات (X_t) ، قمنا بأخذ النموذج بالصيغة الخطية (The Linear Form) ثم النموذج بالصيغة اللوغاريتمية المزدوجة (The Log-Log Form) ، كما أخذنا كثافة الصادرات في السنة (t) كمتغير مستقل والناتج المحلي الحقيقي كمتغير تابع يعبر عن النشاط الاقتصادي ، فتحصلنا على النتائج الموالية :

جدول رقم : 48 – 05

تقدير العلاقة الخطية بين الناتج المحلي الحقيقي وكثافة الصادرات البينية

النموذج	الثابت	كثافة الصادرات (X_t)
$R^2=0.9424, R^2(\text{adjuster})=0.9418$ $F^{**}=1637, dw^{**}=1.30$ $n=102, Wald\ test^{**}=23989$	24011 (1842)***	21.82 (0.537)***

(***) قبول المعامل بمستوى معنوية 1% ،

(**) قبول المعامل بمستوى معنوية 5% ،

(*) قبول المعامل بمستوى معنوية 10% ،

المصدر : من إعداد الباحث ، باستعمال برنامج (EViews7)

نلاحظ من الجدول السابق أن التغير في الناتج المحلي الحقيقي يتأثر بـ 94 % بالتغير في كثافة الصادرات البيئية، كما نلاحظ معنوية معالم المتغيرة المستقلة والثابتة بـ 01 % . غير أننا بعد حساب قيمة اختبار والد (Wald Test)، تحصلنا على عدم تجانس التباين، أي عدم تجانس التباينات من دولة إلى أخرى، مما يترتب عنه عدم الحصول على أصغر تباين، وعليه فإن المعالم ليست من أحسن التقديرات الخطية غير المتحيزة (BLUE).

وبعد أخذ الصيغة اللوغاريتمية للنموذج الإجمالي، تحصلنا على النتائج المبينة في الجدول الموالي :

جدول رقم : 49- 05

تقدير العلاقة بين الناتج المحلي الحقيقي وكثافة الصادرات البيئية

النموذج	الثابت	كثافة الصادرات (X_t)
$R^2=0.641, R^2(\text{adjuster})=0.637$ $F^{**}=178, dw^{**}=0.152$ $n=102, \text{Wald test}^{**}=4.115$	4.918 (0.447)***	0.802 (0.060)***

(***) قبول المعالم بمستوى معنوية 1 % ،

(**) قبول المعالم بمستوى معنوية 5 % ،

(*) قبول المعالم بمستوى معنوية 10 %

المصدر : من إعداد الباحث، باستعمال برنامج (EViews7)

من خلال نتائج هذا الجدول نستنتج أن العلاقة بين الناتج المحلي الحقيقي وكثافة الصادرات البيئية هي ايجابية، وأن كل زيادة في كثافة الصادرات البيئية بنسبة 01 % يرفع من الناتج المحلي الحقيقي بنسبة 0.80 %، بالإضافة إلى ذلك أن كثافة الصادرات البيئية تفسر الناتج المحلي الحقيقي في هذه الدول بنسبة 64 % . وفي محاولة لتقدير نموذج الأثر الثابت للأفراد (الدول) نستعمل طريقة المربعات الصغرى ذات المتغيرات الصورية (LSDV). وقد تحصلنا على النتائج المبينة في الجدول الموالي :

جدول رقم : 50 – 05

تقدير نموذج الأثر الثابت (الدول) للعلاقة بين الناتج المحلي الحقيقي وكثافة الصادرات البيئية

النموذج	الثابت	كثافة الصادرات (X_t)
$R^2=0.950, R^2(\text{adjuster})=0.94$ 7 $F^{**}=304, dw^{**}=0.98$ $n=102, Wald\ test^{**}=4.56$	5.316 (0.248)***	0.748 (0.033)***
مصنوفة التباين والتباين المشترك للمعالم	0.0615	-0.0082
		0.0011

(***) قبول المعالم بمستوى معنوية 1 %

(**) قبول المعالم بمستوى معنوية 5 %

(*) قبول المعالم بمستوى معنوية 10 %

المصدر : من إعداد الباحث، باستعمال برنامج (EViews7)

وبفضل اختبار الأثر الفردي الجماعي لفيشر كما هو موضح في الجدول أعلاه، فإن الأثر الفردي يختلف من دولة إلى أخرى، وعليه فإن أحسن نموذج هو النموذج ذو الأثر الثابت، وبالتالي فإن كثافة الصادرات البيئية تفسر الناتج المحلي الحقيقي في هذه الدول بـ 95 %.

02- تقدير العلاقة بين الناتج المحلي الحقيقي وكثافة الواردات البيئية :

يلخص الجدول أدناه نتائج التقدير، حيث نلاحظ معنوية المعالم عند مستوى 01 %، وأن العلاقة بين كثافة الواردات البيئية والناتج الداخلي طردية، أي عند زيادة 01 % في كثافة الواردات البيئية يرتفع الناتج الإجمالي بـ 1.047 % مما يدل على مدى تأثر النشاط الاقتصادي للدولة المعنوية بحجم كثافة الواردات من باقي دول المنطقة، كما أن التغير في هذا الأخير مفسر بـ 56 % من طرف التغير في الواردات البيئية.

جدول رقم : 51- 05

التقدير الإجمالي (Pooled) للعلاقة بين الناتج المحلي الحقيقي وكثافة الواردات البيئية

النموذج	الثابت	كثافة الواردات (m_t)
$R^2=0.564, R^2(\text{adjuster})=0.560$ $F^{**}=129, dw^{**}=0.046$ $n=102, Wald\ test^{**}=2.09$	3.145 (0.748) ***	1.047 (0.092) ***

(***) قبول المعامل بمستوى معنوية 1%

(**) قبول المعامل بمستوى معنوية 5%

(*) قبول المعامل بمستوى معنوية 10%

المصدر: من إعداد الباحث، باستعمال برنامج (EViews7)

كما أن التقدير بطريقة المربعات الصغرى ذات المتغيرات الصورية أعطى لنا أثر ايجابي لكثافة الواردات البيئية على الناتج المحلي الإجمالي للدولة، أي أن 97% من التغير في الناتج المحلي للدولة مفسر بالتغير في كثافة وارداتها مع باقي دول المنطقة.

جدول رقم : 52- 05

تقدير نموذج الأثر الثابت (الدول) للعلاقة بين الناتج المحلي الحقيقي وكثافة الواردات البيئية

النموذج	الثابت	كثافة الواردات (m_t)
$R^2=0.977, R^2(\text{adjuster})=0.976$ $F^{**}=693.5, dw^{**}=0.80$ $n=102, Wald\ test^{**}=3.04$	3.977 (0.197) ***	0.934 (0.026) ***
مصنوفة التباين والتباين المشترك للمعالم	0.0388	-0.0052
		0.0007
الثابت الخاص بكل دولة	قطر	السعودية
	البحرين	الإمارات
	الكويت	عمان
	0.224	-1.168
	-0.163	0.394
	-0.606	1.321

(***) قبول المعامل بمستوى معنوية 1%

(**) قبول المعامل بمستوى معنوية 5%

(*) قبول المعامل بمستوى معنوية 10%

ط المصدر: من إعداد الباحث، باستعمال برنامج (EViews7)

03- تقدير العلاقة بين الناتج المحلي الحقيقي وكثافة إجمالي التجارة البينية :

بعد حساب كثافة إجمالي التجارة البينية باستخدام العبارة التالية :

$$TOT_{i,j,t} = (X_{i,j,t} + M_{i,j,t}) / (X_{it} + X_{jt} + M_{it} + M_{jt})$$

ومن أجل تقدير انحدار متغير الناتج على كثافة إجمالي التجارة البينية ، قمنا بأخذ لوغاريتم كثافة

التجارة (TOT_{i,j,t}) ولوغاريتم الناتج الإجمالي (GDP_{i,j,t}) فتحصلنا على المعادلة التالية :

$$\text{LOG}(\text{GDP}) = 2.36405792809 + 1.04304263463 * \text{LOG}(\text{TOT})$$

جدول رقم : 53- 05

التقدير الإجمالي (Pooled) للعلاقة بين الناتج المحلي الحقيقي وكثافة إجمالي التجارة البينية

النموذج	الثابت	كثافة إجمالي التجارة البينية (tot _t)
R ² =0.735, R ² (adjuster)=0.733 F ^{**} =278, dw ^{**} =0.089 n=102, Wald test ^{**} =1.32	2.364 (0.510) ^{***}	1.043 (0.062) ^{***}

(***) قبول المعامل بمستوى معنوية 1 %

(**) قبول المعامل بمستوى معنوية 5 %

(*) قبول المعامل بمستوى معنوية 10 %

المصدر: من إعداد الباحث، باستعمال برنامج (EViews7)

من الجدول نلاحظ أن نسبة 98 % من التغير في الناتج المحلي الإجمالي مفسرة بالتغير في إجمالي

التجارة البينية، مما يدل على مساهمة التجارة البينية للدول في نشاطها الاقتصادي، والعلاقة الايجابية

التي توجد ما بين التجارة البينية والناتج الإجمالي، حيث زيادة كثافة التجارة بـ 01 % تساهم في ارتفاع

الناتج الإجمالي لكل دولة بنسبة 1.043 %.

جدول رقم : 54- 05

تقدير نموذج الأثر الثابت (الدول) للعلاقة بين الناتج المحلي الحقيقي وكثافة إجمالي التجارة البينية

النموذج	الثابت	كثافة إجمالي التجارة البينية (tot _t)					
R ² =0.978,R ² (adjuster)=0.977 F ^{**} =728,dw ^{**} =0.90 n=102, Wald test ^{**} =2.79	3.679 (0.200) ^{***}	0.880 (0.024) ^{***}					
مصفوفة التباين والتباين المشترك للمعالم	0.0400	-0.0049					
		0.0006					
الثابت الخاص بكل دولة		السعودية	الإمارات	عمان	الكويت	قطر	البحرين
		0.620	0.446	-0.869	0.609	-0.036	-0.770

(***) قبول المعالم بمستوى معنوية 1 %

(**) قبول المعالم بمستوى معنوية 5 %

(*) قبول المعالم بمستوى معنوية 10 %

المصدر: من إعداد الباحث، باستعمال برنامج (EViews7)

لا يختلف تقدير نموذج الأثر الثابت (الدول) للعلاقة بين الناتج المحلي الحقيقي وكثافة إجمالي التجارة البينية عن تقدير النموذج الإجمالي، وبعد حساب اختبار والد وجدنا أن المعالم من أحسن التقديرات الخطية غير المتحيزة.

المطلب الثاني: نتائج الدراسة القياسية

يمكن الإشارة إلى أهم النتائج المستوحاة من بيانات الدراسة القياسية وذلك كما يلي:

تشير النتائج السابقة إلى ارتفاع أثار كثافة الصادرات البينية على مستوى النشاط الاقتصادي بين دول مجلس التعاون بشكل واضح، حيث تعكس تلك النتائج أن كل زيادة في كثافة الصادرات البينية بنسبة 01 % سوف تؤدي إلى رفع قيمة الناتج المحلي الحقيقي بنسبة 0.80 %، بالإضافة إلى ذلك فإن كثافة الصادرات البينية تفسر الناتج المحلي الحقيقي في هذه الدول بنسبة 64 %.

وبعد استخدام نموذج الأثر الثابت للأفراد (الدول) وجد أن كثافة الصادرات البينية تفسر الناتج المحلي الحقيقي في هذه الدول بنسبة 95 %، ويمكن القول أن التغير في حجم التجارة البينية لدول مجلس التعاون الخليجي له تأثير كبير على التغيرات في الناتج المحلي الإجمالي لتلك الدول، مما يؤكد الإطار النظري

الذي يشير إلى أهمية قطاع التجارة في بناء العلاقات التكاملية، فكلما تضاعف حجم الصادرات البيئية في الاقتصاد، كلما ازدادت منافع الدولة من تشكيل منطقة للعملة الموحدة مع شركائها التجاريين، بدلا من الحفاظ على علاقات مختلفة بعملة مختلفة وأسعار صرف مرنة. مما يؤكد على أنه كلما ازدادت روابط التجارة البيئية بين دول المنطقة المتكاملة، كلما ازدادت أهمية الاتجاه نحو إقامة نظام أسعار صرف ثابتة، مع الاستفادة أكثر من مزايا هذا النظام. ويمكن القول أن تحقيق تلك المزايا يتطلب من دول المجلس الالتزام بتعزيز الصادرات البيئية أكثر لزيادة روابط النشاط الاقتصادي، كشرط لنجاح الاتحاد النقدي، وتعظيم العائد من قيام منطقة عملة مشتركة بين تلك الدول.

وفيما يتعلق بالواردات البيئية نلاحظ أن العلاقة بين كثافة الواردات البيئية والنتائج المحلي الإجمالي علاقة طردية، أي عند كل زيادة بنسبة 1% في كثافة الواردات البيئية يرتفع الناتج المحلي بنسبة 1.047% مما يدل على مدى تأثير النشاط الاقتصادي للدولة المعنية بحجم كثافة الواردات المرسله من باقي دول المنطقة، كما أن التغير في النشاط الاقتصادي مفسر بنسبة 56% بالتغير في الواردات البيئية. ومن جهة أخرى فإن التقدير بطريقة المربعات الصغرى ذات المتغيرات الصورية أعطى لنا أثر إيجابي لكثافة الواردات البيئية على الناتج المحلي الإجمالي للدولة، أي أن 97% من التغير في الناتج المحلي للدولة مفسر بالتغير في كثافة وارداتها مع باقي دول المنطقة. وفي هذا الصدد يمكن القول أنه على الرغم من أن دول مجلس التعاون الخليجي متشابهة في القيمة المضافة العالية للقطاع النفطي، ومتشابهة أيضا في اعتمادها الكبير على الواردات بصفة عامة للوفاء بالطلب المحلي، فإن تغيرات محدودة فقط في حجم التجارة البيئية تفسر زيادة الناتج المحلي الإجمالي بنسب كبيرة، مما يؤكد على أن تحسين الطلب الداخلي بين دول المجلس من خلال اعتماد التخصص وتقسيم العمل، سوف يحسن من الأداء المطلوب للوحدة النقدية، غير أن ذلك يتطلب تعزيز الواردات البيئية ورفع مستويات الطلب على الحاجات من السلع والخدمات المحلية أكثر، لزيادة التكامل بين دول مجلس التعاون.

وفيما يتعلق بأثر التجارة البيئية الإجمالية نجد من خلال نتائج الدراسة أن نسبة 98% من التغير في الناتج المحلي الإجمالي مفسرة بالتغير في إجمالي التجارة البيئية، مما يدل على أهمية الحجم الذي تساهم به التجارة البيئية في تعزيز النشاط الاقتصادي لتلك الدول، كما يدل على وجود علاقة إيجابية بين التجارة البيئية والناتج المحلي الإجمالي لتلك الدول، حيث أن زيادة كثافة التجارة بنسبة 01% تساهم في ارتفاع الناتج الإجمالي لكل دولة ب نسبة 1.043%. وتؤكد هذه النتائج أنه بالرغم من أن دول مجلس التعاون الخليجي دول صغيرة، وذات اقتصاديات متشابهة ودرجات الانفتاح الخارجي لتلك الاقتصاديات عالية، فإن الاستفادة الفعلية من مزايا المنطقة النقدية المثلى ممكنة، وسوف تتعزز أكثر بوجود روابط التجارة البيئية،

مما يساعد على تخفيض تكاليف المعاملات التجارية والمالية للشركات والمؤسسات الخليجية مع الخارج، واستبدال معظم العلاقات الخارجية، بتوسيع حركة المبادلات التجارية الداخلية، وبالتالي سوف يتم تقليل التكاليف والأسعار بالنسبة للمستهلكين، وتجنب تكاليف الفجوة ما بين أثمان الصادرات وأثمان الواردات، خاصة وان الفجوة بين الصادرات الخليجية بالدولار والواردات باليورو، قد مثلت تكلفة شديدة القيمة على دول المجلس، وهذا اعتبارا من أسعار الصرف بين العملتين.

المطلب الثالث: مستقبل العملة الخليجية الموحدة

في إطار الاهتمام بمستقبل العملة الخليجية يمكن القول أن ضعف التنوع في اقتصاديات دول المجلس يمثل أهم التحديات التي سوف تؤثر على حجم الارتباط بين تلك الاقتصاديات، لأن ضعف الارتباط يؤكد وجود القاعدة الضيقة للإنتاج خارج قطاع النفط، مما يبقي على احتمال عدم الاستقرار في الجانب الاقتصادي قائما، خاصة في ظروف تقلبات السوق النفطية. وعلى الرغم من أن دول المجلس لا تزال تصدر الترتيب العالمي في الاحتياط المؤكد والإنتاج في صناعة النفط والغاز، إلا أن طبيعة تلك الثروات باعتبارها ناضبة وغير متجددة تفرض على تلك الدول الاعتماد على التنوع في الإنتاج من خلال توسيع الاستثمارات الوطنية والبيئية، ونظرا لكون الإيرادات من الصادرات النفطية تشكل الحجم الأكبر من الإيرادات الإجمالية، فان تلك الدول قد تفقد القدرة على إتباع سياسات نقدية توسعية خلال فترات هبوط أسعار النفط، ونظرا لان الإنفاق العام هو المحرك الرئيسي للنشاط الاقتصادي الخليجي، فان القيام بالتمويل عن طريق التضخم سيكون هو البديل في ظل اقتصاد شديد التركيز على الإيرادات النفطية.

وفي جانب آخر يتطلب نجاح التكامل الاقتصادي والنقدي الخليجي، أن تقوم تلك الدول بتعزيز التجارة البيئية وإصلاح نظم المالية العامة وهيكل الملكية والضرائب في القطاعات المختلفة، إلى جانب الالتزام بالمعايير النقدية والمالية للتقارب. كما يجب على الحكومات في إطار الالتزام بمتطلبات العملة الموحدة التنازل عن بعض الصلاحيات الخاصة بصناعة السياسة النقدية وسياسات معدل الصرف، لصالح الالتزام بسياسات نقدية ومالية مشتركة. فمن المؤكد أن السياسات النقدية لبعض دول مجلس التعاون موجهة حاليا لمكافحة التضخم كهدف رئيسي خاصة في سلطنة عمان والإمارات العربية المتحدة، بينما نجد أن الكويت والبحرين تهدف من خلال سياساتها الاقتصادية إلى زيادة النمو كهدف أساسي في المرحلة الحالية، من خلال اعتماد سعر الفائدة كآلية من بين آليات مختلفة للسياسة النقدية. وفي الجانب المقابل نجد بعض الدول الأخرى مثل السعودية وقطر تهدف إلى التوسع في العرض النقدي لزيادة النمو وتمويل الاستثمار. فالاختلاف في الأهداف

والآليات سوف يؤدي إلى الاختلاف مستقبلا حول السياسة النقدية المشتركة للمنطقة. وتصحيح وضع الاختلاف القائم حاليا، فإن ذلك يتطلب استكمال الإصلاحات المطلوبة، خاصة في أسعار الفائدة وتخفيض معدلات التضخم و استقرار سياسات الائتمان. خاصة وأن غياب السياسات الاقتصادية المشتركة والأوضاع المالية السليمة، سوف يؤدي إلى تقليص الأهداف الاقتصادية المشتركة أيضا، مما يؤدي إلى الاختلاف فعليا في الأداء النقدي والمالي، وبالتالي يؤثر سلبا على المركز الاقتصادي والائتماني للمنطقة بصفة عامة.

خاتمة الفصل :

تتميز دول مجلس التعاون بالعديد من الخصائص والسمات المشتركة والأنظمة المتشابهة ، فضلا عن وجود الفائض في الموارد المالية ، مما يميزها عن العديد من تجارب التكامل على مستوى العالم . ورغم تحقيق تلك الدول للعديد من خطوات التكامل الاقتصادي والنقدي ، إلا أن التأخر في الالتزام بالقرارات المشتركة إلى جانب عدم انعكاس آثار ونتائج بعض المراحل على الأوضاع الاقتصادية ، يعتبر من أهم التحديات التي يجب تجاوزها ، ومن الناحية العملية فإن دول المجلس تتطلب فعليا وجود مؤسسات إدارية مهمتها إدارة العملة الموحدة وإقرار سياسة سعر صرف مناسبة ، إضافة إلى تهيئة الشروط النقدية والمالية لقيام الاتحاد النقدي . ويمكن القول أن العديد من المسائل قد الاتفاق عليها إلى جانب العديد من الصعوبات التي قد تم تجاوزها ، إلا أن توفير متطلبات التكامل يستلزم الاهتمام بحل بعض المسائل الأساسية ومنها تحييد الخلافات السياسية وعزل تأثيراتها على العملية التكاملية ، إلى جانب الاتفاق على كيفية بناء المؤسسات والهيئات القادرة على أداء العملية التكاملية ، مع تحديد الآليات المناسبة لكيفية ضمان استمرارية العملية التكاملية بين دول المجلس .

الخاتمة العامة

■ خاتمة عامة:

أصبحت الروابط في إطار التكتلات الاقتصادية تمثل السمة الأساسية للاقتصاديات الدولية. وقد حفزت النتائج المحققة في بعض التجارب التكاملية العديد من الدول أو التجارب التكاملية السابقة على الانضمام أو تجديد الاتفاقات القائمة، بل إن الدول أصبحت تستفيد اقتصاديا وسياسيا من الانضمام إلى المناطق المتكاملة، بما يضمن حماية المصالح الموسعة في الجانبين. وتمثل تجربة دول مجلس التعاون الخليجي إحدى أهم التجارب التكاملية باعتبارها تكتل لأهم دول مصادر الطاقة عبر العالم. وقد شهدت مسيرة تلك الدول العديد من الانجازات المحققة في إطار التكامل الاقتصادي والنقدي، حيث حققت إنشاء منطقة للتجارة الحرة، كما أقامت الاتحاد الجمركي والسوق الخليجية المشتركة. وعلى الرغم وجود الإرادة السياسية المعلنة لتلك الحكومات بالاستمرار في مشروع التكامل للوصول إلى الوحدة النقدية، إلا أن الشروط الأساسية لذلك تبقى غير مكتملة، خاصة في ظل تراجع دول من المجلس عن بعض القرارات النقدية المشتركة، أو تخفيف البعض منها لدرجة الالتزام السياسي بانسحابها من مشروع الوحدة النقدية.

وتتميز تجربة تكامل دول مجلس التعاون الخليجي، باعتبارها تجربة أكثر واقعية من التجارب العربية أو الإقليمية السابقة، حيث تعتمد آلية الانتقال السلمي بين مراحل التكامل الاقتصادي. فهي تعمل على الوصول إلى الاتحاد النقدي من خلال الالتزام بمراحل التكامل الاقتصادي، وليس التنفيذ العكسي للاستفادة من مزايا التكامل النقدي لتحقيق التكامل الاقتصادي. وعلى الرغم من أن إقرار العملة المشتركة سوف يحقق العديد من المكاسب الاقتصادية لدول المجلس، إلا أن بعض المراحل يتم إقرارها بشكل مستعجل، فالإتحاد الجمركي والسوق المشتركة رغم إقرارهما رسميا في سنة 2003 وسنة 2008 على التوالي، إلا إن دورهما عمليا بقي محدودا، مما يقتضي التأكيد على أن دور العملة الموحدة التي تسعى دول المجلس لتحقيقها، سوف يأتي لتسهيل المعاملات الجارية والقضاء على المخاطر المرتبطة بها، وليس الاستفادة من العملة الموحدة لتسهيل تلك المعاملات. رغم أن هذه الآلية العكسية قد تساعد في تحقيق بعض المزايا في التنظيم والإدارة.

وتتمتع دول مجلس التعاون بوجود إمكانات عديدة لتحقيق التكامل النقدي ولكن بمعايير خاصة، فالإقتصاديات الخليجية أحادية الإنتاج وتتشابه في الهياكل الإنتاجية كما تتشابه أيضا في الأهداف الاقتصادية. وإلى جانب ذلك فهي اقتصاديات صغيرة ومنفتحة بدرجة عالية على العالم الخارجي. وقد أدى التشابه في القاعدة الإنتاجية والاعتماد الكبير على قطاع النفط، إلى التنافس بين تلك الإقتصاديات مما يجعلها عرضة لحالات متزامنة من الانتعاش أو الركود. ورغم التنوع في الإنتاج الذي أظهرته تلك الإقتصاديات، إلا أن

تحقيقه كليا يتطلب مزيدا من الاستمرارية والعمل. وفي نفس الإطار فقد اتخذت دول المجلس خطوات متفاوتة تجاه الإصلاح الاقتصادي في الفترة الأخيرة خاصة فيما يتعلق بتنويع مصادر الدخل وخصخصة القطاع الحكومي وتشجيع أداء القطاع الخاص، غير أن النتائج الحالية تبين أن الاعتماد على النفط كمصدر رئيسي للدخل لا يزال مستمرا. كما أن تلك الدول قد أظهرت من خلال السياسات المختلفة وأشكال التقارب المتعددة وجود رغبة واضحة لدمج العوامل الاقتصادية بهدف تحقيق الوحدة النقدية.

ومن خلال المقارنة بين تجربة مشروع العملة الخليجية الموحدة مع تجربة دول منطقة اليورو يمكن القول أن بلدان منطقة اليورو تتمتع بروابط كبيرة في النقل والاتصالات والتجارة البينية أفضل من بلدان مجلس التعاون الخليجي، وعليه فإن دول المجلس لا تتوقع الحصول على نفس المكاسب المحققة في منطقة اليورو، حتى ولو بنسبة تتفق مع حجمها الاقتصادي، نظرا لأن العديد من القضايا في منطقة اليورو قد تم الوفاء بها والاتفاق عليها قبل إقرار اليورو بكثير، خاصة تلك المرتبطة بمعايير التقارب، وأسعار الصرف، والهياكل الإدارية والمؤسسات. كما أن التحديات الاقتصادية والمؤسسية والتشريعية في دول مجلس التعاون الخليجي لا تزال قائمة. وفي جانب آخر يمكن القول إن اعتماد معايير ماستريخت للتقارب قد يكون أقل توافقا مع الظروف الخليجية، نظرا لاختلاف الهياكل والبنية المؤسسية والنظم الإدارية الخليجية عن الأوضاع في الدول الأوروبية. مما يتطلب حسب البعض إعادة النظر خاصة في معيار تغطية الواردات ومعيار العجز الموازي ومعيار الدين العام، والاتفاق على معايير تضمن الاستدامة المالية. كما يمكن القول أن على دول المجلس الاهتمام بالوفاء بالمعايير المالية والنقدية للتقارب أولا، فالتركيز على تحديد الموعد الجديد لإقرار العملة الموحدة سوف يلغي الاهتمام بالوفاء بمعايير التقارب.

وفيما يتعلق بدرجة وفاء دول المجلس بتلك المعايير، يمكن القول أن تلك الدول تحقق الوفاء بمعظم تلك المعايير ولكن ليس بشكل مستديم في كل دولة عبر كل السنوات. فعند دراسة مدى التقارب بين مؤشرات الاستقرار الاقتصادي في دول المجلس، وجد أن الفارق يتقلص ترتيبا أكثر في معدل تغطية الواردات، ثم معدلات الفائدة ثم معدلات التضخم. مما يجعل معيار تغطية الواردات أحسن معيار تقارب بين تلك الدول. كما أن التقارب بين معدل الدين العام جيد، ولكن أقل من التقارب في معدلات الفائدة والتضخم. كما إن درجة التقارب في نسبة العجز الموازي تمثل درجة أقل تقاربا من باقي المعايير الأخرى. علما أن هذه النتائج قد تختلف حسب المؤشرات من سنة إلى أخرى. ويمكن القول أن أهم ما تحتاجه الاقتصاديات الخليجية ليس الوفاء المتذبذب بمعايير التقارب، وإنما تحتاج إلى الاستدامة الفعلية للوفاء بتلك المعايير، بما يعكس وجود حقيقي للانضباط المالي والنقدي، وكذا يعكس فعالية السياسة النقدية والمالية لكل دولة.

وفي إطار اختيار عملة الربط ونظام الصرف الملائم للعملة الخليجية الموحدة، يمكن القول أن الإبقاء والاستقرار على الدولار كمثبت مشترك بين أغلب العملات الوطنية الخليجية، يعكس الجوانب الايجابية في السياسة النقدية لتلك الدول، فالتنسيق النقدي الجزئي في أسعار الصرف يقدم إشارات حقيقية عن السلوك المالي والنقدي المتوقع من الدول بعد انضمامها إلى التكامل النقدي الكامل. كما أن دول المجلس تستفيد حالياً من الإبقاء على الربط بالدولار كمثبت مشترك وعملة موحدة في تسعير الصادرات الأساسية للمنطقة، وهو ما يمثل شكلاً من أشكال التنسيق النقدي في أسعار الصرف، إلى حين تأسيس الوحدة النقدية، أين سيكون اختيار سلة من العملات كمثبت لسعر صرف العملة الموحدة أفضل الخيارات التي سوف تزيد من استقلالية السياسة النقدية، وبالتالي تستطيع السلطة النقدية المركزية تحديداً أسعار الفائدة وفقاً للظروف الاقتصادية، إلى جانب اعتماد القرارات المناسبة للسياسة الاقتصادية.

وفيما يتعلق بخيار توسيع العضوية في المنطقة المتكاملة، فهي تمثل خياراً استراتيجياً للمجموعة، إذا كان ذلك يتم بناءً على معايير اقتصادية دقيقة ومستدامة، فزيادة عدد الدول الأعضاء يسمح بإجراء أغلب المعاملات داخل حدود المنطقة، مما يمنع من التقلبات في أسعار الصرف، كما يعزز من مكانتها الاقتصادية والتفاوضية. غير أن التقارب الجغرافي يعتبر من الشروط الأساسية للتكامل الاقتصادي، وليس فقط في حالة دول مجلس التعاون، بل في جميع التكتلات الاقتصادية. ورغم أن التوجه الحديث لعمليات التكامل يلغي الحدود الجغرافية، إلا أن انضمام دول بعيدة جغرافياً للمنطقة التكاملية يعتبر من الناحية العملية مسألة مكلفة للغاية ومن شأنها زيادة الالتزامات والتكاليف على المجموعة، وفي حالة دول مجلس التعاون الخليجي فإن انضمام دول مثل الأردن والمغرب إلى مجلس التعاون ومنه إلى العملة الخليجية الموحدة، سوف يزيد من حجم الأعباء على دول المجلس، خاصة في ظل اختلاف القائم حالياً في الأسس الاقتصادية بين المجموعتين.

نتائج الدراسة :

- في ضوء ما سبق يمكن القول إنه قد تم التوصل من خلال هذه الدراسة إلى مجموعة من النتائج، والتي يمكن ذكرها كما يلي :
- حققت معظم دول مجلس التعاون الخليجي أغلب معايير التقارب الاقتصادي، ولكن ليس بشكل مستدام. ويتطلب الوصول إلى تحقيق جميع تلك المعايير، أن تقوم تلك الدول بتحسين مؤشرات السياسة المالية والنقدية، إلى جانب تنويع الإنتاج ورفع مستوى المبادلات البيئية.
 - تتمثل المكاسب الفعلية أمام دول مجلس التعاون الخليجي في أن تعمل على الوفاء بمتطلبات مشروع العملة الموحدة، إلى جانب القيام بالإصلاحات الاقتصادية من خلال رفع درجة التنسيق النقدي والمالي، والوفاء بالمعايير الخاصة بالمناطق النقدية، مما يمكنها من الحصول على مزايا العملية التكاملية وتحقيق الاستقرار الاقتصادي حتى بدون وجود الاتحاد النقدي، ويمكن لتلك الدول أن تحقق مكاسب أكبر عند الوفاء أكثر بمعايير التقارب الاقتصادي، فالوفاء المتفاوت بشروط المناطق النقدية يجعل أيضا أداء تلك المناطق متفاوتا.
 - إن تحقيق التكامل النقدي الجزئي بين دول مجلس التعاون الخليجي يمكن أن يساعد على تحقيق التكامل الاقتصادي غير أن الوحدة النقدية الكاملة لدول المجلس يجب أن تكون المرحلة النهائية للتكامل الاقتصادي.
 - ضرورة تنويع قاعدة الصناعات والخدمات، من خلال تبني إستراتيجيات موحدة لتطوير القطاعات غير النفطية، ورفع مساهمتها في الناتج المحلي، إلى جانب تشجيع القطاع الخاص والصناعة المحلية.
 - ضرورة الاهتمام بالجانب المؤسسي من خلال تقوية المؤسسات الحالية مثل أمانة مجلس التعاون وإعطاؤها السلطة اللازمة لإقرار السياسات. والعمل على تفعيل القرارات والإجراءات العملية ومتابعة تنفيذها، إلى جانب استكمال وضع الأسس القانونية والإدارية وتطوير التشريعات وتوحيد القوانين.
 - ضرورة العمل على توحيد معايير وتوفير مصادر البيانات، فالقاعدة الأساسية للبيانات عن الأوضاع الاقتصادية للدول المجلس موجودة، غير أنها تمثل ممر فقط للحصول على تلك البيانات من مصادرها الوطنية، والتي يتم إعدادها والحصول عليها بشكل مجزء، كما أن هناك تباين في وحدات قياس تلك البيانات. وباستثناء السعودية التي تنشر بيانات دورية وكافية لإغراض الرقابة حسب تقرير صندوق النقد الدولي، فإن باقي دول المجلس عكس ذلك، وهو ما يتطلب العمل المشترك لتوفير قاعدة بيانات دقيقة وموحدة.
 - الاستفادة من تجربة اليورو واعتماد معايير دقيقة للانضباط والإفصاح المالي، بما يحقق الاستفادة المالية والشفافية في الوفاء بالمعايير. إضافة إلى ضرورة إقامة نظام مالي للتحويلات المالية بين الأعضاء بعد إقرار العملة الموحدة.

التحديات :

- وعلى الرغم من الانجازات المحققة في دول مجلس التعاون، إلا أن هناك العديد من التحديات الفعلية أمام تلك الدول ويمكن الإشارة إليها كما يلي :
- القاعدة الاقتصادية الضيقة باعتبارها دول أحادية الإنتاج
- ضيق السوق المحلية، واختلال التركيبة السكانية
- مشكل الخلافات الحدودية خاصة الخلافات الإقليمية
- التحديات المرتبطة بالعملة، والالتزام بقواعد الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية، إضافة إلى وجود العديد من التجارب التكاملية المماثلة عبر العالم.
- وقد شكلت الأزمة المالية العالمية والتطورات في منطقة اليورو والمخاطر القائمة حول مستقبل العملة الأوروبية، إحدى أهم الفرص لمراجعة المعايير المعتمدة للتقارب، وكذا السياسات المالية والنقدية في الدول الأعضاء، ومعرفة الخيارات الممكنة لتحقيق عملية الاندماج، سواء تلك الخيارات المرتبطة بمراحل العملية التكاملية، أو تلك المرتبطة بالإصلاحات والنظم الواجب اعتمادها في إطار هذا المشروع.

التوصيات :

- تتمثل أهم التوصيات المتعلقة بهذه الدراسة فيما يلي :
- تفعيل مسيرة التكامل الاقتصادي بإحراز نتائج سنوية نحو الوحدة النقدية والاقتصادية .
- وضع إطار عمل دائم للسياسة المالية بين دول المجلس لضمان التقارب المالي حتى بعد إصدار العملة الموحدة بهدف تجنب السياسات المالية الوطنية غير المنضبطة من التأثير على الاستقرار النقدي.
- الاستمرار في توحيد المنظومة القانونية والتشريعية والإدارية وتوحيد قاعدة البيانات والإحصاءات
- إنشاء الهيئات الرقابية، بما يضمن إيجاد الآليات اللازمة للمشاركة في اتخاذ القرارات ومتابعة تنفيذها .
- نشر الوعي الإعلامي بأهمية العملة الموحدة للمنطقة الخليجية .

قائمة المراجع

01- قائمة المراجع باللغة العربية :

1. أحمد الصويح: العملة الخليجية الموحدة، ندوة العملة الخليجية لدول مجلس التعاون، غرفة تجارة وصناعة دبي، الإمارات، 2006.
2. إتمارأسنر: السياسة النقدية لنظام اليورو، التمويل والتنمية، عدد مارس 1999.
3. إسماعيل العربي: التكتل والاندماج الاقتصادي بين الدول المتطورة، الشركة الوطنية للنشر، الطبعة الثانية، الجزائر، 1974.
4. أميلي روتلج: إقامة اتحاد نقدي ناجح في دول مجلس التعاون، مركز الخليج للأبحاث، 2004.
5. أوغوفاسانو، زبير إقبال: بلدان مجلس التعاون الخليجيّ من الاعتماد على النفط إلى تنويع النشاط الاقتصادي، صندوق النقد الدولي، 2003.
6. إيمان عبد الكاظم جبار الكريطي: العملة الخليجية الموحدة الفرص والتحديات، مجلة العلوم الاقتصادية، جامعة كربلاء، (بدون سنة النشر).
7. بكر مصباح: الوطن العربي في المنظور الاستراتيجي للاتحاد الأوربي، التحديات والطموح، مجلة شؤون عربية، 2002.
8. بكري كامل: التكامل الاقتصادي، المكتبة العربية الحديثة للطباعة والنشر، الاسكندرية، 1984.
9. بكري كامل: الاقتصاد الدولي، الدار الجامعية، بيروت، 1988.
10. توماس ماير وآخرون: النقود والبنوك والاقتصاد، ترجمة السيد أحمد عبد الخالق، دار المريخ، الرياض، 1996.
11. جاسم السعدون، محمد حيدر حسون: آراء ومبررات وإمكانيات قيام اتحاد نقدي في الخليج، ندوة التنمية والتعاون، جامعة الكويت، 1979.
12. جاسم بن محمد القاسمي: التكامل الاقتصادي بين دول مجلس التعاون الخليجي، مؤسسة شباب الجامعة، الاسكندرية 2000.
13. جمال الدين زروق وآخرون: أوضاع القطاع المصرفي في الدول العربية وتحديات الأزمة المالية العالمية، صندوق النقد العربي، 2009.
14. جورج غونزاليز ديل فال: التكامل النقدي في أمريكا اللاتينية، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الثالثة، بيروت 1980.
15. جون هدسون: العلاقات الاقتصادية الدولية، ترجمة طه عبد الله منصور وآخرون، دار المريخ للنشر، الرياض، 1983.
16. حسن نافعة: الاتحاد الأوربي والدروس المستفادة عربيا، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2004.
17. حسين عمر: التكامل الاقتصادي، النظرية والتطبيق، دار الفكر العربي، الطبعة الأولى، القاهرة، 1998.
18. رتان بهاتيا: تجربة الاتحاد النقدي لغربي إفريقيا، ندوة متطلبات التكامل الاقتصادي العربي في المجال النقدي، الإمارات، نوفمبر 1980.
19. زايري بلقاسم: العملة الخليجية الموحدة وفك الارتباط عن الدولار، المجلة الاقتصادية السعودية، العدد الثالث والثلاثون، السعودية، 2000.
20. زايري بلقاسم: تأثير اليورو على اقتصاديات دول جنوب وشرق المتوسط، ملتقى اليورو واقتصاديات الدول العربية، الأغواط، 2005.
21. زينب حسن عوض الله: العلاقات الاقتصادية الدولية، الدار الجامعية، بيروت، (بدون سنة النشر).
22. سمير محمد عبد العزيز: التكتلات الاقتصادية الإقليمية في إطار العولمة، مكتبة الإشعاع، الإسكندرية، الطبعة الأولى، 2001.
23. سامي عفيفي حاتم: التجارة الخارجية بين التنظير والتنظيم، الدار المصرية اللبنانية، الطبعة الثانية، القاهرة، 1994.
24. سامي عفيفي حاتم، التكتلات الاقتصادية الإقليمية، دار النهضة العربية، القاهرة 2004.
25. سليمان حميد المنذري: التعاون النقدي العربي مجالاته وإمكاناته، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، 1978.
26. سيف سعيد الهويدي: أفاق إنشاء منطقة عملة موحدة بين دول مجلس التعاون الخليجي، مجلة العلوم الاجتماعية، الكويت، العدد 03، 1993.
27. صلاح الدين حسن السيبي: الاتحاد الأوربي والعملية الأوروبية الموحدة، مطبعة عالم الكتب، القاهرة، 2003.
28. عباس بلطامي: هل يشكل مجلس التعاون لدول الخليج العربية منطقة عملة مثلى، مجلة العلوم الاقتصادية، برج بوعرييج، العدد 10، 2011.
29. عبد المجيد قدي: المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الثانية، الجزائر، 2005.
30. عبد المطلب عبد الحميد: النظام الاقتصادي العالمي الجديد، مجموعة النيل العربية، القاهرة، 2002.
31. عبد المطلب عبد الحميد: السوق العربية المشتركة الواقع والمستقبل، مجموعة النيل العربية، القاهرة، 2003.
32. عبد المنعم السيد علي: التطور التاريخي للأنظمة النقدية في الأقطار العربية، مركز دراسات الوحدة، بيروت، 1983.
33. عبد المنعم السيد علي: الاتحاد النقدي الخليجي والعملية الخليجية المشتركة، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت 2008.
34. علاوي محمد لحسن: الإقليمية الجديدة والمنهج المعاصر للتكامل الاقتصادي الإقليمي، مجلة الباحث، عدد السابع، ورقلة، الجزائر، 2010.
35. علي توفيق الصادق: التكامل الاقتصادي العربي، الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات، الطبعة الأولى، القاهرة، 2010.
36. علي عبد الفتاح أبو شرار: الاقتصاد الدولي نظريات وسياسات، دار المسيرة، الأردن، 2010.

37. عمر الشريبي: الانعكاسات المالية للاتحاد الاقتصادي والنقدي الأوروبي، مجلة السياسة الدولية، العدد 134، 1998.
38. فابيوا سكشاقيلاني، ناصر السعيد وأخرون: نظام الصرف في الاتحاد النقدي الخليجي، جمعية الاقتصاد السعودية، الرياض، 2009.
39. فاروق محمود الحمد: الوحدة النقدية الأوروبية واليورو، النشأة والتطور والآثار، بنك الكويت الصناعي، جوان، 2000.
40. فرج عبد الفتاح فرج: البنك المركزي الأوروبي وإشكالية رسم السياسة النقدية في منطقة اليورو، ملتقى اليورو، جامعة الاغواط، 2005.
41. فؤاد أبوستيت: التكتلات الاقتصادية الدولية في عصر العولمة، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، 2004.
42. فؤاد مرسي: المتطلبات الأساسية الاقتصادية والسياسية للتكامل النقدي العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1981.
43. قتيبة عبد الرحمان العاني: تأثير الاتحاد النقدي على السياسات المالية والنقدية، جامعة لوتاه العالمية، 2006.
44. قحايرية أمال: الوحدة النقدية الأوروبية، الإشكاليات والآثار على المديونية الخارجية لدول الجنوب، رسالة دكتوراه، جامعة الجزائر، 2006.
45. كريم نشاشيبي: نظم التجارة والصرف وممارسة السيادة النقدية في الأقطار العربية، ندوة التكامل النقدي العربي، بيروت، 1981.
46. مجدي محمود شهاب: الوحدة النقدية الأوروبية، الدار الجامعية، مصر، 1997.
47. محمد إبراهيم السقا وأخرون: هل تنجح العملة الخليجية الموحدة، قسم الاقتصاد، جامعة الكويت. (ملف الكتروني)
48. محمد بن بوزيان وأخرون: الأورو وسياسة سعر الصرف في الجزائر، ملتقى اليورو واقتصاديات الدول العربية، الاغواط، 2005.
49. محمد حسني محمد وأخرون: سياسات وإدارة أسعار الصرف في البلدان العربية، صندوق النقد العربي، سلسلة البحوث، عدد 03، الإمارات، 1997.
50. محمد سليمان الجاسر: الإجراءات الاحترازية التي مكنت المملكة السعودية من تجاوز آثار الأزمة المالية العالمية، السعودية، 2011.
51. محمد عبد العزيز عجيبة: الاقتصاد الدولي، الدار الجامعية المصرية، الإسكندرية، 1977.
52. محمد عبد المنعم وأخرون: الاقتصاد الدولي، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 1999.
53. محمد عيسى عبد الله وأخرون: العلاقات الاقتصادية الدولية، دار المنهل اللبناني، 1998.
54. محمد محمود الإمام: العمل الاقتصادي الطعري المشترك، المفهوم والتطور، المجلة المصرية للتنمية والتخطيط، عدد 02، 1996.
55. محمد مسعد عبده: العلاقات الاقتصادية في عالم متغير، دار الثقافة العربية، القاهرة، 2000.
56. مدحت صادق: النقود الدولية وعمليات الصرف الأجنبي، دار غريب، القاهرة، 1997.
57. معتز سلمان الدوري: مدى تأثير فرص وتحديات اليورو في اتباع إستراتيجية النمو لمنظمات الأعمال العربية، ملتقى اليورو، الاغواط، 2005.
58. مغاوري شلبي علي: اليورب الأثار على اقتصاد البلدان العربية والعالم، مكتبة زهراء الشرق، القاهرة، 2000.
59. مفتاح صالح: الاتحاد النقدي الأوروبي وتأثيره الاقتصادي، ملتقى اليورو واقتصاديات الدول العربية، جامعة الاغواط، 2005.
60. ميشيل لولار: صندوق النقد الدولي وعملياته، ترجمة هشام متولي، دار طلاس للدراسات والترجمة والنشر، 1995.
61. نبيل حشاد: الاتحاد الاقتصادي والنقدي الأوروبي، بنك الكويت الصناعي، 1998.
62. هالة فهد الحميدي: تقييم سياسة سعر صرف الدينار الكويتي ودراسة العملة الخليجية الموحدة المقترحة، جامعة عين شمس، القاهرة، 2008.
63. هشام هيبه: مجلس التعاون الخليجي، قراءة تقييمية لعملية التكامل الاقتصادية والسياسة الدولية، العدد 154، اكتوبر 2003.
64. هيل عجمي جميل: إمكانات التكامل النقدي بين دول مجلس التعاون الخليجي، مركز الدراسات والبحوث الإستراتيجية، الإمارات، 2007.
65. وسام ملاك: الظواهر النقدية على المستوى الدولي، دار المنهل اللبناني، 2001.
66. وصاف عتيقة، عاشور سهام: نظام النقد الأوروبي، الملامح الأساسية والإشكاليات الاقتصادية، ملتقى اليورو، جامعة الاغواط، 2005.

02- التقارير ومصادر البيانات :

1. تقرير معهد التخطيط القومي : أثر التكتلات الاقتصادية الدولية ، سلسلة قضايا التنمية والتخطيط ، القاهرة ، 1996 .
2. صندوق النقد العربي : اتفاقية صندوق النقد العربي 1976 ، مؤسسة رمزي للطباعة ، بغداد ، 1976 .
3. ملخص دراسة البنك المركزي الأوروبي : الاتحاد النقدي للدول الأعضاء في مجلس التعاون ، مجلة التعاون لدول الخليج العربية ، عدد مارس ، 2004 .
4. الاتفاقية الاقتصادية بين دول مجلس التعاون الخليجية سنة 2001 ، الطبعة الثانية ، 2004 .
5. السوق الخليجية المشتركة تكرر المواطنة الخليجية : مجلة المسيرة ، مجلس التعاون الخليجي ، العدد 40 ، جوان 2011 .
6. الاتحاد الجمركي لدول مجلس التعاون : مجلة المسيرة ، العدد 39 ، جوان 2011 .
7. تقرير مكتب الإحصاء ، هيئة الاتحاد الأوروبي ، 2011 .
8. وحدة الاتحاد النقدي : مستجدات التقارب ، العدد الأول ، 2009 .
9. وحدة الدراسات الاقتصادية : مجلة الشؤون الخليجية ، العدد 43 ، 2005 .
10. التقرير الاقتصادي الخليجي ، مركز الخليج للصحافة والطباعة والنشر ، أعداد 2001 ، 2002 ، 2003 ، 2004 ، 2005 ، 2010 ، 2011 .
11. مجلس التعاون الخليجي : انجازات العمل المشترك في أرقام ، مركز المعلومات وإدارة الإحصاء ، ديسمبر 2006 .
12. مؤسسة النقد العربي السعودي : التقرير السنوي ، 1984 .
13. مؤسسة النقد العربي السعودي : النشرة الإحصائية للربع الرابع ، 2006 .
14. مؤسسة النقد العربي السعودي ، التقرير السنوي ، 44 ، 2009 .
15. مؤسسة النقد العربي السعودي : تقرير التضخم للربع الأول 2011 .
16. مؤسسة النقد العربي السعودي ، النشرة الإحصائية ، ديسمبر ، 2012 .
17. مؤسسة النقد العربي السعودي : قاعدة البيانات الالكترونية للمؤسسة ، 2013 .
18. صندوق النقد الدولي : قاعدة بيانات الصندوق ، 2006 .
19. صندوق النقد الدولي : قاعدة بيانات أفاق الاقتصاد الدولي ، أكتوبر 2008 .
20. صندوق النقد الدولي : أفاق الاقتصاد العالمي ، ابريل 2010 .
21. صندوق النقد الدولي : أفاق الاقتصاد العالمي منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا ، ابريل 2011 .
22. مجموعة سامبا المالية : السعودية ، عدد فبراير ، 2011 .
23. مجموعة سامبا المالية : السعودية ، عدد ماي ، 2009 .
24. مجموعة سامبا المالية : السعودية ، عدد مارس ، 2012 .
25. مجموعة سامبا المالية : ، السعودية . عدد ابريل ، 2010 .
26. الأمانة العامة لدول مجلس التعاون : إجراءات وخطوات تطبيق الاتحاد الجمركي لدول مجلس التعاون الخليجي ، الرياض 2003 .
27. الأمانة العامة لدول مجلس التعاون : تحويلات العمالة في دول المجلس : محدداتها وأثارها الاقتصادية ، 2004 .
28. الأمانة العامة لدول مجلس التعاون الخليجي : التعاون من أجل التنمية والسلام في خمسة وعشرون عاما ، الرياض ، 2006 .
29. الأمانة العامة لدول مجلس التعاون : المسيرة والانجاز ، مركز المعلومات ، 2007 .
30. الأمانة العامة لدول مجلس التعاون الخليجي : السوق الخليجية المشتركة ، مركز المعلومات ، ديسمبر 2008 .
31. الأمانة العامة لدول مجلس التعاون : العمل الاقتصادي العربي ، مركز المعلومات وإدارة البحوث والدراسات ، الرياض 2009 .
32. الأمانة العامة لدول مجلس التعاون الخليجي : النشرة الإحصائية ، مركز المعلومات وإدارة الإحصاء ، العدد الثامن عشر ، 2010 .
33. الأمانة العامة لدول مجلس التعاون الخليجي : لمحة إحصائية ، مركز المعلومات وإدارة الإحصاء ، العدد الثاني ، ديسمبر 2010 .
34. الأمانة العامة لدول مجلس التعاون : انجازات العمل الاقتصادي المشترك بين دول مجلس التعاون الخليجي في مجال التكامل النقدي 2002-2010 .
35. الأمانة العامة لدول مجلس التعاون الخليجي : لمحة إحصائية ، قطاع شؤون المعلومات وإدارة الإحصاء ، العدد الثالث ، ديسمبر 2012 .
36. صندوق النقد العربي : إمكانيات التكامل بين دول مجلس التعاون الخليجي ، 2005 .
37. صندوق النقد العربي : نشرة الإحصاءات الاقتصادية للدول العربية ، 2011 .
38. صندوق النقد العربي : قاعدة البيانات الالكترونية ، 2013 .
39. صندوق النقد العربي : التقرير الاقتصادي العربي الموحد ، أعداد : 2000 ، 2002 ، 2003 ، 2005 ، 2006 ، 2010 ، 2011 ، 2012 .

1. Alberto Alenxo, Luis C. Corchon, Vaneza Guzman (2007), "Instability and trade in currency areas", *Economic letters* 94, 71-75.
2. Andrea Ferrero. (2009), "Fiscal and monetary rules for a currency union", *Journal of International Economics* 77, 1-10.
3. Andrew K. Rose & Charles Angel. (2002), "Currency Unions and International Integration", *Journal of Money, Credit and Banking* 34(4): 1085.
4. Antonio Mendonca, Joao Silvestre, José passos (2011), "The shrinking endogeneity of optimum currency area criteria: evidence from the European Monetary Union- A beta regression approach", *Economic Letters* 113, 65-69.
5. Atish R. Ghosh & Holger C. Wolf (1996), "On the mark(s): Optimum currency areas in Germany", *Economic Modelling* 13, 561-573.
6. Avinash Dixit & Luisa Lambertini (2003), "Symbiosis of monetary and fiscal policies in a monetary union", *Journal of International Economics* 60, 235-247.
7. Avinash Dixit & Luisa Lambertini (2001), "Monetary- fiscal policy interactions and commitment versus discretion in a monetary union", *European Economic Review* 45, 977-987.
8. Belkacem Laabs & Imad Imam. (2002), "Are GCC ready for currency union?" Arab Planning Institute Kuwait: 16.
9. Carsten Hefeker. (2003), "federal monetary policy", *The Scandinavian Journal of Economics* 4, 643-659.
10. Charles A. Goodhart. (1998), "The two concepts of money: implications for analysis of optimal currency areas", *European Journal of Political Economy* 14, 407-432.
11. Dan Ben David. (2000), "Trade growth and disparity among nations from income disparity and poverty, World Trade Organization, Special study, WTO Publication: 15.
12. Eduard Hochreiter & Georg Winkler (1995), "The advantages of trying Austria's hands: the success of the hard currency strategy", *European Journal of Political Economy* 83, 83-111.
13. European Central Bank. (2002). "New Views on the Optimum Currency Area Theory: What is EMU telling us?" Working Paper 138: 31-32.
14. Federico Ravenna. (2005), "The European monetary union as a commitment device for new EU member states", Working Paper European Central Bank 516, 1-46.
15. Friz Machlup. (1976), "Economic Integration worldwide: regional, sectoral", Macmillan, London: 09.
16. George D. Demopoulos & Nicholas A. Yannacopoulos (2001), "On the optimality of a currency area of a given size", *Journal of Policy Modeling* 23, 17-24.
17. George T. Abed, S.Nuri Eebas, and Behrouz Guerami. (2003), "The GCC Monetary Union : Some Considerations for the exchange regime", IMF Working Paper WP /03/66, Washington, D.C International Monetary Fund: 03, web site : (www.imf.org)
18. Georgios Karras. (2005), "Is there a yen optimum currency area? Evidence from 18 Asian and Pacific Economies", *Japan and World Economy* 17, 456-469.
19. Grace H.Y. Lee & M. Azali (2010), "The endogeneity of the optimum currency area criteria in East Asia", *Economic Modelling* 27, 165-170.
20. Grace H.Y. Lee & M. Azali (2012), "Is East Asia an optimal currency area?" *Economic Modelling* 29, 87-95.
21. Hans N.E Bystrom, Karin Olofsdotter, Lars Soderstrom (2005), "Is China an optimum currency area?" *Journal of Asian Economics* 16, 612-634.
22. Herbert Grubel. (1970). "The Theory of Optimum Currency Area" *The Canadian Journal of Economics* 3(2): 318.
23. Hwee Kwan Chow & Yoonbai Kim (2003), "A common currency peg in East Asia? Perspective from Western Europe", *Journal of Macroeconomics* 25, 331-350.
24. Hwee Kwan Chow & Yoonbai Kim (2003), "Optimum currency area in Europe: an alternative assessment", *Economic letters* 81, 297-304.
25. Isamu Kato & Merih Uctum (2008), "Choice of exchange rate regime and currency zones", *International Review of Economics and Finance* 17, 436-456.
26. Issiaka Coulibaly & Blaise Gnimassoun (2013), Optimality of a monetary union: New evidence from exchange rate misalignments in West Africa, *Economic Modelling* 32, 463-482.
27. Jaque Mélitz. (1995), "The current impasse in research on optimum currency area", *European Economic Review* 39, 492-500.
28. Jaque Mélitz. (1995). "The Current Impasse in Research on Optimum Currency Areas" *European Economic Review* 39: 493-497.

29. James L. Swofford. (2008), "Tests of microeconomic foundations of Asian common currency areas", *Journal of Asian Economics* 19, 254-258.
30. Jarcko Fidrmuc & Likka Korhonen (2003), "Similarity of supply and demands shocks between the Euro area and the CEECs", *Economic Systems* 27, 313-334.
31. Jordi Gali & Tommaso Monacelli (2008), "Optimal monetary and fiscal policy in a currency union", *Journal of International Economics* 76, 116-132.
32. Jurgen Von Hagen & Ralph Supper (1994), "Central bank constitutions for federal monetary unions", *European Economic Review* 38, 774-782.
33. Lee K. Lim. (2005), "A dollar or Yen currency union in East Asia", *Mathematics and Computers in Simulation* 68, 509-518.
34. Linda S. Goldberg. (1999). "Is Optimum Currency Area Theory Irrelevant for Economies in Transition?" West view Press: 20.
35. Margarida Duarte & Alexander L. Wolman (2008), "Fiscal policy and regional inflation in a currency union", *Journal of International Economics* 74, 384-401.
36. Michael D. Bordo & Lars Jonung (1999), "The future of EMU: what does the history of monetary unions tell us?" National Bureau of Economic Research Cambridge, 1-42
37. M.S. Rafik. (2011), "The optimality of a Gulf currency union", *Economic Modelling* 28, 728-740.
38. Nathalie Aminian. (2005), "Economic integration and prospects for regional monetary cooperation in East Asia", *Structural Change Economic Dynamics* 16, 91-110.
39. Nilanjan Banik, Basudeb Biswas, Keith R. Criddle (2009), "Optimum currency area in South Asia: A state space approach", *International Review of Economics and Finance* 18, 502-510.
40. Prakash Kannan. (2009), "On the welfare benefits of an international currency", *European Economic Review* 53, 588-606.
41. Paul De Grauwe. (1996), "Monetary union and convergence economics", *European Economic Review* 40, 1091-1101.
42. Paul Krugman. (DU), "Revenge of the Optimum Currency Area", Working Paper: 02.
43. Paul R. Bergin. (2000), "Fiscal solvency and price level determination in a monetary union", *Journal of Monetary Economics* 45, 37-53.
44. Philip R. Lane. (1996), "Stabilization policy in currency union", *Economic Letters* 53, 53-60.
45. Pierre Richard Agénor & Joshua Aizenman (2011), "Capital market imperfections and the theory of optimum currency areas", *Journal of International Money and Finance* 30, 1659-1675.
46. Rainer Frey. (2009), "The design of an asymmetric currency union with stock persistence and spillovers: Short term versus medium term", *European Journal of Political Economy* 25, 85-97.
47. Richard Hooley. (2005), "Introduction to the symposium: the theory of optimum currency areas revisited", *Journal of Asian Economics* 16, 349-351.
48. Ritesh Kumar Mishra & Chandan Shrama (2010), "Real exchange rate behavior and optimum currency area in East Asia: Evidence from Generalized Purchasing Power Parity", *International Review of Financial Analysis* 19, 205-213.
49. Robert A. Mundell. (1961). "A Theory of Optimum Currency Areas" *The American Economic Review* 51(4): 658.
50. Robert Mundell (2000), "Currency areas, volatility and Intervention", *Journal of Policy Modeling* 22, 281-299.
51. Roel M.W .J. Beetsma & Koen Vermeylen (2007), "The effect of monetary unification on public debt and its real return" Working Paper, 393-415.
52. Ronald I. McKinnon. (1963). "Optimum Currency Areas" *The American Review* 53(4): 724.
53. Rosmy Jean Louis, Ryan Brown, Faruk Balli (2011), "On the feasibility of monetary union: does it make sense to look for shocks asymmetry across countries when none of the countries constitutes an optimum currency area?" *Economic Modelling* 28, 2701-2718.
54. Shingo Watanabe & Masanobu Ogura (2010), "How far apart are the two ACUs from each other? Asian currency unit and Asian currency union", *Emerging Markets Review* 11, 152-172.
55. Sitikantha Pattanaik. (2007), "How closely the GCC Approximates an Optimum Currency Area?" *Journal of Economic Integration* 22(3): 581.
56. Sung Yeung Kwack. (2004), "An optimum currency area in East Asia: feasibility, coordination, and leadership role", *Journal of Asian Economics* 15, 153-169.
57. T. K. Jayaraman. (2006). "Patterns of Shocks and Regional Currency for the Pacific Islands" *Journal of Economic Integration* 21(1): 114-115.
58. Tamim Bayoumi & Barry Eichengreen (1997), "Ever closer to heaven? An optimum currency area index for European countries", *European Economic Review* 41, 761-770.
59. Tamim Bayoumi & Barry Eichengreen (1998), "Exchange rate volatility and intervention: implications for the theory of optimal currency area", *Journal of International Economics* 45, 191-209.
60. Triffen R. (1958), "Europe and money muddle", Yale University, New Heaven: 105.

61. Xavier de Vanssay. (1999), "Monetary unions in historical and comparative perspective", paper presented at the third international conference "Institutions in Transition" Maribor Slovenia.
62. Xiaodan Zhao & Yoonbai Kim (2009), "Is the CFA Franc Zone an Optimum Currency Area?" World Development 37(12):1877-1886.
63. Ying Huang & Feng Guo (2006), "Is currency union a feasible option in East Asia? A multivariate structural VAR approach", Research in International Business and Finance 20, 77-94.
64. Yiting Li & Akihiko Matsui (2009), "A theory of international currency", Journal of Japanese International Economies 23, 407-426.

04 - باللغة الفرنسية:

1. Dupre Annabelle. (2001), Les zones monétaires optimales, mémoire de fin d'étude université de Montpellier I, faculté des sciences économiques, 1-88.
2. Mamadou Aliouane Diaw. (2003), Les zones monétaires optimales: le cas de la zone CFA, mémoire de fin d'étude université Montpellier I, 1-26.
3. Paul Masson & Katherine Patillo. (2004), Une monnaie unique pour l'Afrique, Finance et développement, 14.
4. François desheemakaekee. (1998), mieux comprendre l'Euro, édition d'organisation, paris, 43
5. Marie Martine Salort. (1999), L'Euro, Edition LIRIS, Paris, 55

الملاحق

قائمة الملحق

الصفحة	عنوان الملحق	الرقم
290	قائمة الجداول الواردة في الدراسة	01
291	قائمة الأشكال الواردة في الدراسة	02
292	ملخص معايير التقارب بين دول المجلس الأعضاء في الاتحاد النقدي لسنة 2008	03
293	النواتج المحلي الإجمالي لدول مجلس التعاون للفترة 1995-2011	04
294	نسبة العجز أو الفائض إلى الناتج المحلي لدول مجلس التعاون للفترة 1995-2011	
295	نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي لدول مجلس التعاون للفترة 1995-2011	
296	معدلات التضخم لدول مجلس التعاون للفترة 1995-2011	
297	أسعار الفائدة لدول مجلس التعاون للفترة 1995-2011	
298	تغطية الواردات بالأشهر لدول مجلس التعاون للفترة 1995-2011	
299	الصادرات البيئية وإجمالي صادرات دول مجلس التعاون للفترة 1995-2011	
300	الواردات البيئية وإجمالي واردات دول مجلس التعاون للفترة 1995-2011	
301	الإيرادات العامة لدول مجلس التعاون للفترة 1995-2011	
302	الإنفاق العام لدول مجلس التعاون للفترة 1995-2011	
303	نتائج تقدير العلاقة بين الناتج المحلي الحقيقي وكثافة الصادرات البيئية لدول مجلس التعاون للفترة 1995-2011	
305	نتائج تقدير العلاقة بين الناتج المحلي الحقيقي وكثافة الواردات البيئية لدول مجلس التعاون للفترة 1995-2011	
306	نتائج تقدير العلاقة بين الناتج المحلي الحقيقي وكثافة إجمالي التجارة البيئية لدول مجلس التعاون للفترة 1995-2011	
307	تقدير التقارب والتباعد لمؤشرات الاستقرار الاقتصادي لدول مجلس التعاون للفترة 1995-2011	
309	مصادر البيانات الواردة في الدراسة والخاصة بدول مجلس التعاون للفترة 1995-2011	06
311	ملاحظات حول البيانات الواردة في الدراسة والخاصة بدول مجلس التعاون للفترة 1995-2011	

الملحق رقم : 01

قائمة الجداول

الصفحة	عنوان الجدول	الرقم
26	مراحل التكامل الاقتصادي	01.01
31	أهم نقاط الاختلاف بين الصيغة التقليدية والصيغة الحديثة للتكامل الاقتصادي	01.02
32	الترتيبات الإقليمية في العالم	01.03
85	المنافع والتكاليف الناتجة عن مشروع العملة الموحدة	01.04
88	مخطط الاتحادات النقدية الإقليمية في إفريقيا	02.05
89	الاتحادات النقدية القائمة حالياً في إفريقيا	02.06
108	مراحل تحقيق الوحدة الأوروبية حسب اتفاقية ماستريخت	02.07
110	معايير التقارب الاقتصادي بين الدول الأوروبية	02.08
126	المقارنة بين المناطق النقدية والخصائص الأساسية لها	02.09
133	البنوك المركزية والعملات الوطنية لدول مجلس التعاون الخليجي	03.10
138	سعر صرف الدولار ووحدة حقوق السحب الخاصة مقابل عملات دول مجلس التعاون الخليجي	03.11
140	معدلات التضخم السنوية في دول مجلس التعاون الخليجي	03.12
142	معدلات الفائدة في دول مجلس التعاون مقابل أسعار الفائدة لليورو والدولار	03.13
144	بعض الإصلاحات في مجال السياسات النقدية لدول مجلس التعاون الخليجي	03.14
146	حجم النفقات العامة لدول مجلس التعاون الخليجي	03.15
147	حجم الإيرادات العامة لدول مجلس التعاون الخليجي	03.16
148	حجم العجز أو الفائض الموازن لدول مجلس التعاون الخليجي	03.17
149	نسبة الدين العام إلى الناتج الإجمالي لدول المجلس	03.18
151	الشركاء التجاريين الأساسيين لدول مجلس التعاون الخليجي	03.19
151	حجم التبادلات التجارية الخليجية حسب العملات	03.20
153	الصادرات البيئية وإجمالي صادرات دول مجلس التعاون الخليجي خلال 2011	03.21
161	الخصائص الجغرافية لدول مجلس التعاون الخليجي	03.22
163	متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي لدول مجلس التعاون الخليجي	03.23
166	بعض المؤشرات الاقتصادية لدول مجلس التعاون الخليجي	03.24
187	النظام الأساسي للمجلس النقدي	04.25
188	فصول اتفاقية الاتحاد النقدي	04.26
190	التداخل بين مهام الحكومة والبنك المركزي	04.27
193	الإجراءات المتخذة للفترة 2001 و 2007	04.28
194	الإجراءات المتخذة للفترة 2008 و 2013	04.29
203	مقارنة بين معايير التقارب في منطقة اليورو ومعايير التقارب لدول مجلس التعاون الخليجي	04.30
205	معايير التقارب الاقتصادي لدول مجلس التعاون الخليجي	04.31

206	معدلات التضخم السنوية في دول مجلس التعاون الخليجي	04١32
208	أسعار الفائدة في دول مجلس التعاون	04١33
209	عدد أشهر تغطية الاحتياطات من النقد الأجنبي للواردات السلعية في دول المجلس	04١34
210	نسبة الفائض أو العجز في الموازنة الحكومية إلى الناتج المحلي الإجمالي لدول المجلس	04١35
211	نسبة الدين على الحكومة العامة الناتج المحلي الإجمالي بدول المجلس	04١36
212	نسبة الدين على الحكومة المركزية الناتج المحلي الإجمالي بدول المجلس	04١37
213	تصنيف وكالات التصنيف الائتماني لدول مجلس التعاون الخليجي	04١38
215	تقدير التباعد لمؤشرات الاستقرار الاقتصادي لدول المجلس	04١39
225	الإيرادات النفطية والضريبية كنسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي	05١40
230	درجة تحقق شروط المنطقة النقدية المثلى بدول مجلس التعاون	05١41
232	أنظمة وترتيبات الصرف في دول مجلس التعاون	05١42
235	عملة الربط المثلى للدول الخليجية وفقاً لبعض المعايير	05١43
247	حجم المشاريع النفطية حسب دول مجلس التعاون	05١44
251	نسبة تطور العمالة الأجنبية في القطاع الخاص وتحويلات العاملين	05١45
254	الأوضاع المالية للدول الأعضاء في مجلس التعاون مقارنة بالأردن والمغرب متوسط الفترة 2006؛ 2010	05١46
262	المؤشرات المتعلقة بحجم الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي	05١47
265	تقدير العلاقة الخطية بين الناتج المحلي الحقيقي وكثافة الصادرات البيئية	05١48
266	تقدير العلاقة بين الناتج المحلي الحقيقي وكثافة الصادرات البيئية	05١49
267	تقدير نموذج الأثر الثابت (الدول) للعلاقة بين الناتج المحلي الحقيقي وكثافة الصادرات البيئية	05١50
268	التقدير الإجمالي (pooled) للعلاقة بين الناتج المحلي الحقيقي وكثافة الواردات البيئية	05١51
268	تقدير نموذج الأثر الثابت (الدول) للعلاقة بين الناتج المحلي الحقيقي وكثافة الواردات البيئية	05١52
269	التقدير الإجمالي (pooled) للعلاقة بين الناتج المحلي الحقيقي وكثافة إجمالي التجارة البيئية	05١53
270	تقدير نموذج الأثر الثابت (الدول) للعلاقة بين الناتج المحلي الحقيقي وكثافة إجمالي الواردات البيئية	05١54
الملحق رقم : 02		
<u>قائمة الأشكال</u>		
الرقم	عنوان الشكل	الصفحة
01	الثعبان النقدي	101
02	إجمالي التبادل التجاري والتبادل التجاري البيئي لدول المجلس سنة 2011	154
03	إجمالي الناتج الوطني والناتج المحلي الإجمالي لدول المجلس سنة 2011	156
04	نسبة الصادرات الكلية إلى الناتج المحلي الإجمالي لسنة 2011 في دول المجلس	162
05	تطور إجمالي التجارة البيئية خلال مرحلة منطقة التجارة الحرة	179

الملحق رقم: 03

ملخص معايير التقارب بين دول المجلس الأعضاء في الاتحاد النقدي لسنة 2008

الإجمالي	الكويت	قطر	السعودية	البحرين	الإمارات	المعيار / الدولة
معييار التضخم						
479.436	147.528	99.277	467.600	20.017	245.014	إجمالي الناتج المحلي الإجمالي (مليون دولار)
100.0	15.1	%10.1	%47.7	%2.0	%25.0	التوزيع النسبي للناتج المحلي الإجمالي
	9.5	14.6	9.9	5.2	11.9	معدل التضخم
		10.72				معدل التضخم المرجح
12.72						معييار التقارب
معييار سعر الفائدة						
	2.87	2.24	2.58	3.09	2.11	أسعار الفائدة
		2.31				متوسط أدنى ثلاثة أسعار فائدة
4.31						معييار التقارب
معييار الاحتياطات						
	17.210	12.771	43.512	5.120	77.300	الاحتياطات من النقد الأجنبي (مليون دولار)
	28.601	35.140	104.702	13.595	160.462	الواردات (مليون دولار)
	7.2	4.4	5.0	4.5	5.8	نسبة الاحتياطات إلى الواردات
نسبة الاحتياطات إلى الواردات كافية لتغطية أكثر من 04 أشهر						معييار التقارب
معييار عجز الموازنة العامة						
	21.836	14.952	157.089	426	44.717	الفائض (العجز) السنوي
	15.1	13.5	33.6	2.1	18.3	نسبة الفائض (العجز) السنوي إلى الناتج المحلي
نسبة الفائض (العجز) إلى الناتج المحلي أكبر من -03%						معييار التقارب
معييار الدين العام						
	0	0	21.463	4.588	38.011	الدين العام على الحكومة العامة
	0.0	0.0	7.5	23.5	%17.7	نسبة الدين إلى الناتج المحلي
ألا تتجاوز نسبة الدين العام للحكومة العامة 60% من الناتج المحلي الاسمي						معييار التقارب
	8.065	6.148	63.126	3.670	0	الدين العام على الحكومة المركزية
	5.5	6.2	13.5	18.3	0.0	نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي
ألا تتجاوز نسبة الدين العام للحكومة المركزية 70% من الناتج المحلي الاسمي						معييار التقارب

المصدر: وحدة الاتحاد النقدي: مستجدات التقارب الاقتصادي، العدد الأول، الربع الأول، 2009، ص 10.

الملحق رقم: 04

الناتج المحلي الإجمالي
لدول مجلس التعاون للفترة 1995-2011

جدول رقم: 01
الوحدة: مليون دولار

COUNTRY	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	الدولة
K.S.A	142458,0	144452,4	164994,0	145967,0	142857,0	188442,0	183012,0	188551,0	214573,0	250339,0	315337,0	356155,0	384686,0	476305,0	376692,0	455922,0	597086,0	السعودية
U.A.E	65744,0	68702,5	51189,0	48500,0	52134,0	69980,0	68909,0	73635,0	86686,0	104524,0	180617,0	222106,0	258150,0	314451,0	259734,0	283916,0	338690,0	الإمارات
OMANE	138030	14327,5	158370	14086,0	15604,0	19450,0	19399,0	20048,0	21543,0	24674,0	30905,0	36804,0	41901,0	60732,0	48268,0	59228,0	72680,0	عمان
KUWAIT	27181,0	28485,7	30227,0	25942,0	29673,0	37714,0	34906,0	38129,0	47869,0	59439,0	80799,0	101574,0	114564,0	147538,0	105928,0	124315,0	160897,0	الكويت
QATAR	8138,0	8740,2	11298,0	10255,0	12197,0	17760,0	17538,0	19364,0	23534,0	31675,0	43040,0	60497,0	80751,0	115270,0	97798,0	127332,0	173519,0	قطر
BAHRIN	5889,0	6171,7	6348,0	6184,0	6621,0	8028,0	7971,0	8491,0	9747,0	11235,0	13459,0	15852,0	18472,5	25711,0	22938,0	25713,0	28991,0	البحرين
Totale																		المجموع

المصدر: من إعداد الباحث استناداً إلى: المصادر المبينة في الملحق رقم: 06

نسبة العجز أو الفائض

إلى الناتج المحلي لدول مجلس التعاون للفترة 1995- 2011

جدول رقم : 02

الوحدة: بالمائة

COUNTRY	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	الدولة
K.S.A	-5,7	-3,6	-2,9	-10,0	-7,0	4,5	-3,9	-2,9	4,5	11,4	18,4	21,9	12,2	32,5	-6,1	5,1	13,0	السعودية
U.A.E	-0,6	0,6	-0,1	-1,0	-1,3	-3,7	-10,5	-10,8	-4,5	-0,4	18,1	12,1	6,5	7,4	-8,3	-6,6	3,4	الإمارات
OMANE	-9,0	-4,5	-0,7	-6,9	-7,7	-4,8	-4,2	0,9	1,4	2,4	2,6	3,7	0,3	0,3	-4,8	4,2	11,7	عمان
KUWAIT	-8,2	5,4	-4,1	-16,1	13,6	10,6	16,6	11,2	10,0	15,1	29,1	28,6	15,7	22,6	9,5	18,7	11,5	الكويت
QATAR	-4,5	7,5	-7,8	-4,5	-0,6	7,2	3,5	8,5	3,9	16,4	9,2	9,7	10,9	10,0	15,3	-2,1	4,7	قطر
BAHRIN	-3,4	-0,3	0,1	-6,5	-2,6	2,2	-1,0	-0,1	1,8	1,4	5,1	2,4	3,1	6,6	-6,0	-5,5	-0,3	البحرين
Totale																		المجموع

المصدر: من إعداد الباحث استناداً إلى: المصادر المبينة في الملحق رقم: 06

نسبة الدين العام

إلى الناتج المحلي الإجمالي لدول مجلس التعاون للفترة 1995-2011

جدول رقم : 03

الوحدة: بالمائة

COUNTRY	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	الدولة
K.S.A	21,2	21,2	21,2	21,2	21,2	21,2	21,2	24,5	21,5	17,7	11,8	8,6	7,5	4,6	8,1	8,1	8,1	السعودية
U.A.E	7,1	7,1	7,1	7,1	7,1	7,1	7,1	6,1	7,0	8,3	8,7	13,8	17,7	15,1	13,8	15,1	15,4	الإمارات
OMANE	23,0	22,9	22,7	25,8	22,9	17,9	18,8	18,1	12,6	10,4	7,6	13,1	14,2	5,0	15,3	13,9	12,7	عمان
KUWAIT	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	5,9	4,3	الكويت
QATAR	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	قطر
BAHRIN	29,5	29,5	29,5	29,5	29,5	29,5	29,5	23,5	31,7	33,3	29,8	26,0	23,5	22,9	25,6	14,5	16,6	البحرين
Totale																		المجموع

المصدر: من إعداد الباحث استناداً إلى: المصادر المبينة في الملحق رقم: 06

معدل التضخم

لدول مجلس التعاون الخليجي للفترة 1995-2011

جدول رقم : 04

الوحدة: بالمائة

COUNTRY	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	الدولة
K.S.A	4,9	0,8	-0,4	-0,2	-1,3	-0,6	-0,8	0,6	0,6	0,4	0,7	2,2	4,2	9,9	5,1	5,4	5,0	4,8	السعودية
U.A.E	2,0	2,0	2,0	2,0	2,0	1,4	2,2	2,9	3,1	3,6	6,2	13,5	14,0	12,3	1,2	0,9	1,0	1,5	الإمارات
OMANE	1,3	0,3	0,6	-0,3	0,0	-1,6	-1,0	-0,6	-0,4	0,6	1,9	3,2	5,7	12,4	3,6	3,3	3,8	3,5	عمان
KUWAIT	2,1	2,4	0,7	0,2	1,0	1,8	1,7	1,4	1,0	1,0	4,1	3,0	5,0	10,6	4,0	4,1	5,0	4,0	الكويت
QATAR	3,0	2,6	4,9	2,9	3,0	1,7	1,4	1,0	2,3	2,8	8,8	11,8	13,5	15,2	-4,9	-2,5	1,9	3,5	قطر
BAHRIN	1,0	3,0	1,7	-0,4	1,3	-0,7	-1,2	-0,5	1,6	4,9	2,6	2,0	3,6	3,5	2,8	2,0	1,0	1,5	البحرين
Totale																			المجموع

المصدر: من إعداد الباحث استنادا إلى: المصادر المبينة في الملحق رقم: 06

أسعار الفائدة
لدول مجلس التعاون للفترة 1995-2011

جدول رقم : 05

الوحدة : بالمائة

COUNTRY	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	الدولة
K.S.A	6,0	5,4	5,8	6,4	6,0	6,7	3,9	2,2	1,6	1,7	3,8	5,0	4,8	2,6	1,5	1,1	1;0	السعودية
U.A.E	3,0	3,0	3,0	3,0	3,0	6,5	3,8	1,8	1,2	1,6	3,4	5,1	4,8	2,1	3,9	3;9	3;9	الإمارات
OMANE	2,7	2,7	2,7	2,7	2,7	6,2	3,5	1,5	0,9	1,2	3,1	5,2	5,3	4,5	4,5	4,5	4,5	عمان
KUWAIT	3,8	3,8	3,8	3,8	3,8	6,9	4,6	3,0	2,5	2,1	2,8	5,4	4,6	4,6	4,4	4,4	4,4	الكويت
QATAR	3,0	3,0	3,0	3,0	3,0	6,4	3,6	1,6	1,1	2,5	4,5	4,9	4,7	2,2	4,1	4,2	4,2	قطر
BAHRIN	6,2	5,7	5,9	5,7	5,6	6,9	3,9	0,9	0,7	2,0	3,1	4,8	4,7	3,1	3,9	4,1	4,1	البحرين
Totale																		المجموع

المصدر : من إعداد الباحث استنادا إلى : المصادر المبينة في الملحق رقم : 06

تغطية الواردات بالأشهر
لدول مجلس التعاون للفترة 1995-2011

جدول رقم: 06
الوحدة: بالأشهر

COUNTRY	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	الدولة
K.S.A	6,8	6,8	6,8	6,2	7,9	8,5	7,4	8,3	8,0	8,0	34,1	42,4	44,4	52,3	56,5	54,8	54,8	السعودية
U.A.E	2,9	2,9	2,9	3,3	4,0	5,3	5,2	4,9	4,0	3,5	3,4	3,8	7,1	2,2	2,9	3,2	3,2	الإمارات
OMANE	4,0	4,0	4,0	2,4	7,7	6,2	5,3	6,8	7,1	5,5	6,5	6,1	8,0	6,6	9,1	8,1	8,1	عمان
KUWAIT	5,3	5,3	5,3	6,1	8,6	13,1	16,9	13,4	9,1	8,5	7,1	9,3	10,0	8,9	14,1	13,4	13,4	الكويت
QATAR	3,4	3,4	3,4	5,6	6,8	4,9	4,6	4,9	7,9	7,4	6,0	4,4	5,4	4,5	9,8	17,6	17,6	قطر
BAHRIN	4,3	4,3	4,3	4,9	4,7	4,3	5,0	3,8	3,4	3,3	2,7	3,4	4,6	3,3	4,7	5,5	5,5	البحرين
Totale																		المجموع

المصدر: من إعداد الباحث استناداً إلى: المصادر المبينة في الملحق رقم: 06

**الصادرات البيئية وإجمالي صادرات
دول مجلس التعاون للفترة 1995-2011**

جدول رقم : 07
الوحدة: مليون دولار

COUNTRY	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	الدولة
K.S.A	3586,1	4342,2	4557,2	3322,6	3554,1	4270,2	3937,1	4463,4	6215,7	8203,7	12057,0	15624,5	18966,0	22065,0	19078,0	20521,0	24676,0	السعودية
U.A.E	1079,8	1434,1	1636,0	1357,3	2158,5	1189,9	314,7	490,3	2633,7	2.397,1	4763,7	5021,5	7703,0	8731,0	9069,0	8812,0	9626,0	الإمارات
OMANE	660,4	711,9	867,2	896,5	885,1	1003,2	1031,1	1272,0	1062,1	1257,4	1718,6	2356,3	3296,0	5009,0	4405,0	5200,0	4987,0	عمان
KUWAIT	232,1	290,2	307,1	278,7	305,5	306,5	254,6	393,5	488,8	489,3	518,5	879,9	1185,0	1552,0	1552,0	1410,0	1410,0	الكويت
QATAR	270,4	336,1	299,6	259,1	547,1	578,4	334,1	573,2	648,1	983,1	1526,9	1861,0	1792,0	1173,0	1173,0	6910,0	7448,0	قطر
BAHRIN	426k2	438,5	443,3	489,3	531,9	428,7	523,0	542,0	731,6	774,7	1045,7	1230,3	1714,0	1886,0	1886,0	2559,0	3918,0	البحرين
Totale	6255,0	7553,0	8110,4	6603,5	7982,2	7776,9	6394,6	7734,4	11780,0	14105,4	21630,4	26973,5	34656,0	40416,0	37163,0	45412,0	52065,0	المجموع
Exp Totale	131156,9	131156,9	131156,9	95998,0	118206,4	176045,8	160231,1	167640,9	213563,6	286419,8	281859,7	475586,0	555171,2	686943,0	457603,0	588814,0	811230,0	إجمالي الصادرات

المصدر: من إعداد الباحث استناداً إلى: المصادر المبينة في الملحق رقم: 06

الواردات البيئية وإجمالي واردات
دول مجلس التعاون للفترة 1995-2011

جدول رقم : 08

الوحدة : مليون دولار

COUNTRY	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	الدولة
K.S.A	752,6	891,2	882,3	1008,6	1090,0	1078,6	1214,1	1483,0	1688,0	2276,5	2728,8	3269,1	3852,5	4974,0	4679,0	5956,0	8569,0	السعودية
U.A.E	1070,1	1071,4	1181,0	1285,9	1326,2	1236,6	1478,9	1817,2	2023,8	2546,8	2906,8	4798,0	4855,0	6996,0	5864,0	6081,0	7576,0	الإمارات
OMANE	1217,6	1282,5	1458,2	1640,4	1526,8	1673,0	1924,8	1993,1	1826,0	3010,8	2788,8	3342,1	4822,0	7175,0	5538,0	6797,0	8580,0	عمان
KUWAIT	753,7	805,7	872,8	820,7	795,2	851,4	877,9	988,4	1257,8	1685,5	1685,5	2467,3	2280,0	2667,0	2667,0	2526,0	2526,0	الكويت
QATAR	346,7	357,6	439,6	526,6	439,8	483,4	457,2	623,7	730,9	1102,6	1408,0	2159,5	3320,0	3996,0	3895,0	4273,0	4354,0	قطر
BAHRIN	316,5	301,5	324,6	334,0	353,7	377,7	398,9	497,3	578,7	696,5	738,0	976,2	1112,0	1112,0	1112,0	1041,0	1414,0	البحرين
Totale	4457,2	4709,9	5158,5	5616,2	5531,7	5700,7	6351,6	7402,7	8105,2	11318,7	12255,9	17012,1	20241,5	26920,0	23755,0	26674,0	33019,0	المجموع
Imp Totale	83424,6	83424,6	83424,6	83876,7	72067,4	77286,5	82956,0	93892,8	110852,3	144541,8	176591,9	204232,4	270656,0	362424,0	292631,0	320583,0	379087,0	إجمالي الواردات

المصدر : من إعداد الباحث استناداً إلى : الصادر البيئية في الملحق رقم : 06

الإيرادات العامة
لدول مجلس التعاون للفترة 1995-2011

جدول رقم: 09
الوحدة: مليون دولار

COUNTRY	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	الدولة
K.S.A	54873,2	54873,2	54873,2	37812,0	39321,1	68817,0	60842,0	56800,0	78133,0	104611,0	150489,3	179648,5	171413,4	293598,1	135948,0	197764,0	298077,0	السعودية
U.A.E	15300,7	15300,7	15300,7	11630,5	12181,9	20255,0	18688,0	15580,0	20984,0	25800,0	39184,5	54776,3	62287,3	117250,0	64098,0	80871,0	116019,0	الإمارات
OMANE	5896,5	5896,5	5896,5	4801,8	4671,3	5956,0	6605,0	7827,0	8596,0	10508,0	11851,5	12951,6	15398,2	19866,6	17551,0	20589,0	32487,0	عمان
KUWAIT	14479,0	14479,0	14479,0	11837,0	9191,4	17084,0	16198,0	17556,0	20866,0	23540,0	42933,8	51908,9	63825,4	76376,0	64359,0	71687,0	101636,0	الكويت
QATAR	4049,7	4049,7	4049,7	4175,8	4195,9	6855,0	6251,0	8091,0	8438,0	15174,0	18045,3	23643,7	32376,4	37439,0	46468,0	42832,0	60400,0	قطر
BAHRIN	1808,8	1808,8	1808,8	1473,7	1838,0	2885,0	2678,0	2730,0	3047,0	3599,0	4445,2	4892,2	5416,6	7121,3	4543,1	5786,0	7505,0	البحرين
Totale																		المجموع

المصدر: من إعداد الباحث استناداً إلى: المصادر المبينة في الملحق رقم: 06

الإنفاق العام
لدول مجلس التعاون للفترة 1995-2011

جدول رقم : 10
الوحدة : مليون دولار

COUNTRY	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	الدولة
K.S.A	62993,3	60073,5	59084,6	50750,0	49024,3	60406,0	68037,0	62267,0	68533,0	76053,0	92393,1	104885,9	124332,8	138685,1	159049,0	174369,0	220453,0	السعودية
U.A.E	15695,2	14888,5	17533,3	19460,6	20221,9	22891,0	25993,0	23585,0	24914,0	26215,0	28435,7	34302,8	43492,2	74881,0	110170,0	89585,0	81163,0	الإمارات
OMANE	7138,8	6541,2	6000,8	5777,9	5901,2	6908,0	7439,0	7645,0	8294,0	9909,0	10782,6	12303,0	15293,7	19320,4	19320,4	20712,0	27927,0	عمان
KUWAIT	16707,8	12940,8	12819,0	13050,9	13273,5	13071k0	10400,0	15615,0	16532,0	18740,0	27325,6	37738,4	41031,9	45195,0	45195,0	52255,0	60907,0	الكويت
QATAR	4391,5	3394,2	4971,7	4697,5	4841,2	5575,0	5633,0	6443,0	7422,0	9782,0	13947,2	18447,0	23324,2	31603,0	31603,0	39113,0	44996,0	قطر
BAHRIN	2009,0	1827,3	2141,8	1783,8	2193,4	2709,0	2760,0	2559,0	3603,0	3538,0	3428,7	4144,8	4835,2	5480,0	5538,0	7009,0	7588,0	البحرين
Totale																		المجموع

المصدر : من إعداد الباحث استنادا إلى : المصادر المبينة في المحق رقم : 06

الملحق رقم: 05

نتائج تقدير العلاقة بين الناتج المحلي الحقيقي وكثافة الصادرات البينية لدول مجلس التعاون للفترة 1995-2011

<p>Dependent Variable: GDP Method: Panel EGLS (Cross-section SUR) Date: 03/04/13 Time: 01:38 Sample: 1995 2011 Periods included: 17 Cross-sections included: 6 Total panel (balanced) observations: 102 Linear estimation after one-step weighting matrix</p> <table border="1"> <thead> <tr> <th>Variable</th> <th>Coefficient</th> <th>Std. Error</th> <th>t-Statistic</th> <th>Prob.</th> </tr> </thead> <tbody> <tr> <td>C</td> <td>24011.63</td> <td>1842.846</td> <td>13.02965</td> <td>0.0000</td> </tr> <tr> <td>X</td> <td>21.82954</td> <td>0.537898</td> <td>40.58308</td> <td>0.0000</td> </tr> </tbody> </table> <p>Weighted Statistics</p> <table border="1"> <tbody> <tr> <td>R-squared</td> <td>0.942443</td> <td>Mean dependent var</td> <td>5.667339</td> </tr> <tr> <td>Adjusted R-squared</td> <td>0.941868</td> <td>S.D. dependent var</td> <td>3.915204</td> </tr> <tr> <td>S.E. of regression</td> <td>1.002917</td> <td>Sum squared resid</td> <td>100.5843</td> </tr> <tr> <td>F-statistic</td> <td>1637.419</td> <td>Durbin-Watson stat</td> <td>1.307371</td> </tr> <tr> <td>Prob(F-statistic)</td> <td>0.000000</td> <td></td> <td></td> </tr> </tbody> </table> <p>Unweighted Statistics</p> <table border="1"> <tbody> <tr> <td>R-squared</td> <td>0.864126</td> <td>Mean dependent var</td> <td>98887.20</td> </tr> <tr> <td>Sum squared resid</td> <td>1.93E+11</td> <td>Durbin-Watson stat</td> <td>0.253920</td> </tr> </tbody> </table>	Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.	C	24011.63	1842.846	13.02965	0.0000	X	21.82954	0.537898	40.58308	0.0000	R-squared	0.942443	Mean dependent var	5.667339	Adjusted R-squared	0.941868	S.D. dependent var	3.915204	S.E. of regression	1.002917	Sum squared resid	100.5843	F-statistic	1637.419	Durbin-Watson stat	1.307371	Prob(F-statistic)	0.000000			R-squared	0.864126	Mean dependent var	98887.20	Sum squared resid	1.93E+11	Durbin-Watson stat	0.253920	<p>Dependent Variable: GDP Method: Panel EGLS (Cross-section SUR) Date: 03/04/13 Time: 01:38 Sample: 1995 2011 Periods included: 17 Cross-sections included: 6 Total panel (balanced) observations: 102 Linear estimation after one-step weighting matrix</p> <table border="1"> <thead> <tr> <th>Variable</th> <th>Coefficient</th> <th>Std. Error</th> <th>t-Statistic</th> <th>Prob.</th> </tr> </thead> <tbody> <tr> <td>C</td> <td>24011.63</td> <td>1842.846</td> <td>13.02965</td> <td>0.0000</td> </tr> <tr> <td>X</td> <td>21.82954</td> <td>0.537898</td> <td>40.58308</td> <td>0.0000</td> </tr> </tbody> </table> <p>Weighted Statistics</p> <table border="1"> <tbody> <tr> <td>R-squared</td> <td>0.942443</td> <td>Mean dependent var</td> <td>5.667339</td> </tr> <tr> <td>Adjusted R-squared</td> <td>0.941868</td> <td>S.D. dependent var</td> <td>3.915204</td> </tr> <tr> <td>S.E. of regression</td> <td>1.002917</td> <td>Sum squared resid</td> <td>100.5843</td> </tr> <tr> <td>F-statistic</td> <td>1637.419</td> <td>Durbin-Watson stat</td> <td>1.307371</td> </tr> <tr> <td>Prob(F-statistic)</td> <td>0.000000</td> <td></td> <td></td> </tr> </tbody> </table> <p>Unweighted Statistics</p> <table border="1"> <tbody> <tr> <td>R-squared</td> <td>0.864126</td> <td>Mean dependent var</td> <td>98887.20</td> </tr> <tr> <td>Sum squared resid</td> <td>1.93E+11</td> <td>Durbin-Watson stat</td> <td>0.253920</td> </tr> </tbody> </table>	Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.	C	24011.63	1842.846	13.02965	0.0000	X	21.82954	0.537898	40.58308	0.0000	R-squared	0.942443	Mean dependent var	5.667339	Adjusted R-squared	0.941868	S.D. dependent var	3.915204	S.E. of regression	1.002917	Sum squared resid	100.5843	F-statistic	1637.419	Durbin-Watson stat	1.307371	Prob(F-statistic)	0.000000			R-squared	0.864126	Mean dependent var	98887.20	Sum squared resid	1.93E+11	Durbin-Watson stat	0.253920
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.																																																																																			
C	24011.63	1842.846	13.02965	0.0000																																																																																			
X	21.82954	0.537898	40.58308	0.0000																																																																																			
R-squared	0.942443	Mean dependent var	5.667339																																																																																				
Adjusted R-squared	0.941868	S.D. dependent var	3.915204																																																																																				
S.E. of regression	1.002917	Sum squared resid	100.5843																																																																																				
F-statistic	1637.419	Durbin-Watson stat	1.307371																																																																																				
Prob(F-statistic)	0.000000																																																																																						
R-squared	0.864126	Mean dependent var	98887.20																																																																																				
Sum squared resid	1.93E+11	Durbin-Watson stat	0.253920																																																																																				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.																																																																																			
C	24011.63	1842.846	13.02965	0.0000																																																																																			
X	21.82954	0.537898	40.58308	0.0000																																																																																			
R-squared	0.942443	Mean dependent var	5.667339																																																																																				
Adjusted R-squared	0.941868	S.D. dependent var	3.915204																																																																																				
S.E. of regression	1.002917	Sum squared resid	100.5843																																																																																				
F-statistic	1637.419	Durbin-Watson stat	1.307371																																																																																				
Prob(F-statistic)	0.000000																																																																																						
R-squared	0.864126	Mean dependent var	98887.20																																																																																				
Sum squared resid	1.93E+11	Durbin-Watson stat	0.253920																																																																																				
<p>Dependent Variable: GDP Method: Panel EGLS (Cross-section SUR) Date: 03/04/13 Time: 01:38 Sample: 1995 2011 Periods included: 17 Cross-sections included: 6 Total panel (balanced) observations: 102 Linear estimation after one-step weighting matrix</p> <table border="1"> <thead> <tr> <th>Variable</th> <th>Coefficient</th> <th>Std. Error</th> <th>t-Statistic</th> <th>Prob.</th> </tr> </thead> <tbody> <tr> <td>C</td> <td>24011.63</td> <td>1842.846</td> <td>13.02965</td> <td>0.0000</td> </tr> <tr> <td>X</td> <td>21.82954</td> <td>0.537898</td> <td>40.58308</td> <td>0.0000</td> </tr> </tbody> </table> <p>Weighted Statistics</p> <table border="1"> <tbody> <tr> <td>R-squared</td> <td>0.942443</td> <td>Mean dependent var</td> <td>5.667339</td> </tr> <tr> <td>Adjusted R-squared</td> <td>0.941868</td> <td>S.D. dependent var</td> <td>3.915204</td> </tr> <tr> <td>S.E. of regression</td> <td>1.002917</td> <td>Sum squared resid</td> <td>100.5843</td> </tr> <tr> <td>F-statistic</td> <td>1637.419</td> <td>Durbin-Watson stat</td> <td>1.307371</td> </tr> <tr> <td>Prob(F-statistic)</td> <td>0.000000</td> <td></td> <td></td> </tr> </tbody> </table> <p>Unweighted Statistics</p> <table border="1"> <tbody> <tr> <td>R-squared</td> <td>0.864126</td> <td>Mean dependent var</td> <td>98887.20</td> </tr> <tr> <td>Sum squared resid</td> <td>1.93E+11</td> <td>Durbin-Watson stat</td> <td>0.253920</td> </tr> </tbody> </table>	Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.	C	24011.63	1842.846	13.02965	0.0000	X	21.82954	0.537898	40.58308	0.0000	R-squared	0.942443	Mean dependent var	5.667339	Adjusted R-squared	0.941868	S.D. dependent var	3.915204	S.E. of regression	1.002917	Sum squared resid	100.5843	F-statistic	1637.419	Durbin-Watson stat	1.307371	Prob(F-statistic)	0.000000			R-squared	0.864126	Mean dependent var	98887.20	Sum squared resid	1.93E+11	Durbin-Watson stat	0.253920	<p>Dependent Variable: GDP Method: Panel EGLS (Cross-section SUR) Date: 03/04/13 Time: 01:38 Sample: 1995 2011 Periods included: 17 Cross-sections included: 6 Total panel (balanced) observations: 102 Linear estimation after one-step weighting matrix</p> <table border="1"> <thead> <tr> <th>Variable</th> <th>Coefficient</th> <th>Std. Error</th> <th>t-Statistic</th> <th>Prob.</th> </tr> </thead> <tbody> <tr> <td>C</td> <td>24011.63</td> <td>1842.846</td> <td>13.02965</td> <td>0.0000</td> </tr> <tr> <td>X</td> <td>21.82954</td> <td>0.537898</td> <td>40.58308</td> <td>0.0000</td> </tr> </tbody> </table> <p>Weighted Statistics</p> <table border="1"> <tbody> <tr> <td>R-squared</td> <td>0.942443</td> <td>Mean dependent var</td> <td>5.667339</td> </tr> <tr> <td>Adjusted R-squared</td> <td>0.941868</td> <td>S.D. dependent var</td> <td>3.915204</td> </tr> <tr> <td>S.E. of regression</td> <td>1.002917</td> <td>Sum squared resid</td> <td>100.5843</td> </tr> <tr> <td>F-statistic</td> <td>1637.419</td> <td>Durbin-Watson stat</td> <td>1.307371</td> </tr> <tr> <td>Prob(F-statistic)</td> <td>0.000000</td> <td></td> <td></td> </tr> </tbody> </table> <p>Unweighted Statistics</p> <table border="1"> <tbody> <tr> <td>R-squared</td> <td>0.864126</td> <td>Mean dependent var</td> <td>98887.20</td> </tr> <tr> <td>Sum squared resid</td> <td>1.93E+11</td> <td>Durbin-Watson stat</td> <td>0.253920</td> </tr> </tbody> </table>	Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.	C	24011.63	1842.846	13.02965	0.0000	X	21.82954	0.537898	40.58308	0.0000	R-squared	0.942443	Mean dependent var	5.667339	Adjusted R-squared	0.941868	S.D. dependent var	3.915204	S.E. of regression	1.002917	Sum squared resid	100.5843	F-statistic	1637.419	Durbin-Watson stat	1.307371	Prob(F-statistic)	0.000000			R-squared	0.864126	Mean dependent var	98887.20	Sum squared resid	1.93E+11	Durbin-Watson stat	0.253920
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.																																																																																			
C	24011.63	1842.846	13.02965	0.0000																																																																																			
X	21.82954	0.537898	40.58308	0.0000																																																																																			
R-squared	0.942443	Mean dependent var	5.667339																																																																																				
Adjusted R-squared	0.941868	S.D. dependent var	3.915204																																																																																				
S.E. of regression	1.002917	Sum squared resid	100.5843																																																																																				
F-statistic	1637.419	Durbin-Watson stat	1.307371																																																																																				
Prob(F-statistic)	0.000000																																																																																						
R-squared	0.864126	Mean dependent var	98887.20																																																																																				
Sum squared resid	1.93E+11	Durbin-Watson stat	0.253920																																																																																				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.																																																																																			
C	24011.63	1842.846	13.02965	0.0000																																																																																			
X	21.82954	0.537898	40.58308	0.0000																																																																																			
R-squared	0.942443	Mean dependent var	5.667339																																																																																				
Adjusted R-squared	0.941868	S.D. dependent var	3.915204																																																																																				
S.E. of regression	1.002917	Sum squared resid	100.5843																																																																																				
F-statistic	1637.419	Durbin-Watson stat	1.307371																																																																																				
Prob(F-statistic)	0.000000																																																																																						
R-squared	0.864126	Mean dependent var	98887.20																																																																																				
Sum squared resid	1.93E+11	Durbin-Watson stat	0.253920																																																																																				

<p>Wald Test: Equation: EQ01</p> <table border="1"> <thead> <tr> <th>Test Statistic</th> <th>Value</th> <th>df</th> <th>Probability</th> </tr> </thead> <tbody> <tr> <td>t-statistic</td> <td>13.01522</td> <td>100</td> <td>0.0000</td> </tr> <tr> <td>F-statistic</td> <td>169.3959</td> <td>(1, 100)</td> <td>0.0000</td> </tr> <tr> <td>Chi-square</td> <td>169.3959</td> <td>1</td> <td>0.0000</td> </tr> </tbody> </table> <p>Null Hypothesis: C(1)=C(2) Null Hypothesis Summary:</p> <table border="1"> <thead> <tr> <th>Normalized Restriction (= 0)</th> <th>Value</th> <th>Std. Err.</th> </tr> </thead> <tbody> <tr> <td>C(1) - C(2)</td> <td>23989.80</td> <td>1843.212</td> </tr> </tbody> </table> <p>Restrictions are linear in coefficients.</p>	Test Statistic	Value	df	Probability	t-statistic	13.01522	100	0.0000	F-statistic	169.3959	(1, 100)	0.0000	Chi-square	169.3959	1	0.0000	Normalized Restriction (= 0)	Value	Std. Err.	C(1) - C(2)	23989.80	1843.212	<p>Dependent Variable: LOG(GDP) Method: Panel Least Squares Date: 03/04/13 Time: 01:59 Sample: 1995 2011 Periods included: 17 Cross-sections included: 6 Total panel (balanced) observations: 102</p> <table border="1"> <thead> <tr> <th>Variable</th> <th>Coefficient</th> <th>Std. Error</th> <th>t-Statistic</th> <th>Prob.</th> </tr> </thead> <tbody> <tr> <td>C</td> <td>4.918616</td> <td>0.447223</td> <td>10.99812</td> <td>0.0000</td> </tr> <tr> <td>LOG(X)</td> <td>0.802979</td> <td>0.060029</td> <td>13.37655</td> <td>0.0000</td> </tr> </tbody> </table> <table border="1"> <tbody> <tr> <td>R-squared</td> <td>0.641490</td> <td>Mean dependent var</td> <td>10.82136</td> </tr> <tr> <td>Adjusted R-squared</td> <td>0.637905</td> <td>S.D. dependent var</td> <td>1.220150</td> </tr> <tr> <td>S.E. of regression</td> <td>0.734217</td> <td>Akaike info criterion</td> <td>2.239390</td> </tr> <tr> <td>Sum squared resid</td> <td>53.90751</td> <td>Schwarz criterion</td> <td>2.290860</td> </tr> <tr> <td>Log likelihood</td> <td>-112.2089</td> <td>Hannan-Quinn criter.</td> <td>2.260232</td> </tr> <tr> <td>F-statistic</td> <td>178.9322</td> <td>Durbin-Watson stat</td> <td>0.152243</td> </tr> </tbody> </table>	Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.	C	4.918616	0.447223	10.99812	0.0000	LOG(X)	0.802979	0.060029	13.37655	0.0000	R-squared	0.641490	Mean dependent var	10.82136	Adjusted R-squared	0.637905	S.D. dependent var	1.220150	S.E. of regression	0.734217	Akaike info criterion	2.239390	Sum squared resid	53.90751	Schwarz criterion	2.290860	Log likelihood	-112.2089	Hannan-Quinn criter.	2.260232	F-statistic	178.9322	Durbin-Watson stat	0.152243				
Test Statistic	Value	df	Probability																																																															
t-statistic	13.01522	100	0.0000																																																															
F-statistic	169.3959	(1, 100)	0.0000																																																															
Chi-square	169.3959	1	0.0000																																																															
Normalized Restriction (= 0)	Value	Std. Err.																																																																
C(1) - C(2)	23989.80	1843.212																																																																
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.																																																														
C	4.918616	0.447223	10.99812	0.0000																																																														
LOG(X)	0.802979	0.060029	13.37655	0.0000																																																														
R-squared	0.641490	Mean dependent var	10.82136																																																															
Adjusted R-squared	0.637905	S.D. dependent var	1.220150																																																															
S.E. of regression	0.734217	Akaike info criterion	2.239390																																																															
Sum squared resid	53.90751	Schwarz criterion	2.290860																																																															
Log likelihood	-112.2089	Hannan-Quinn criter.	2.260232																																																															
F-statistic	178.9322	Durbin-Watson stat	0.152243																																																															
<p>Wald Test: Equation: EQ02</p> <table border="1"> <thead> <tr> <th>Test Statistic</th> <th>Value</th> <th>df</th> <th>Probability</th> </tr> </thead> <tbody> <tr> <td>t-statistic</td> <td>8.124873</td> <td>100</td> <td>0.0000</td> </tr> <tr> <td>F-statistic</td> <td>66.01357</td> <td>(1, 100)</td> <td>0.0000</td> </tr> <tr> <td>Chi-square</td> <td>66.01357</td> <td>1</td> <td>0.0000</td> </tr> </tbody> </table> <p>Null Hypothesis: C(1)=C(2) Null Hypothesis Summary:</p> <table border="1"> <thead> <tr> <th>Normalized Restriction (= 0)</th> <th>Value</th> <th>Std. Err.</th> </tr> </thead> <tbody> <tr> <td>C(1) - C(2)</td> <td>4.115637</td> <td>0.506548</td> </tr> </tbody> </table> <p>Restrictions are linear in coefficients.</p>	Test Statistic	Value	df	Probability	t-statistic	8.124873	100	0.0000	F-statistic	66.01357	(1, 100)	0.0000	Chi-square	66.01357	1	0.0000	Normalized Restriction (= 0)	Value	Std. Err.	C(1) - C(2)	4.115637	0.506548	<p>Dependent Variable: LOG(GDP) Method: Panel Least Squares Date: 03/04/13 Time: 15:48 Sample: 1995 2011 Periods included: 17 Cross-sections included: 6 Total panel (balanced) observations: 102</p> <table border="1"> <thead> <tr> <th>Variable</th> <th>Coefficient</th> <th>Std. Error</th> <th>t-Statistic</th> <th>Prob.</th> </tr> </thead> <tbody> <tr> <td>C</td> <td>5.316707</td> <td>0.248147</td> <td>21.42566</td> <td>0.0000</td> </tr> <tr> <td>LOG(X)</td> <td>0.748825</td> <td>0.033546</td> <td>22.32233</td> <td>0.0000</td> </tr> </tbody> </table> <p>Effects Specification</p> <p>Cross-section fixed (dummy variables)</p> <table border="1"> <tbody> <tr> <td>R-squared</td> <td>0.950634</td> <td>Mean dependent var</td> <td>10.82136</td> </tr> <tr> <td>Adjusted R-squared</td> <td>0.947516</td> <td>S.D. dependent var</td> <td>1.220150</td> </tr> <tr> <td>S.E. of regression</td> <td>0.279530</td> <td>Akaike info criterion</td> <td>0.354742</td> </tr> <tr> <td>Sum squared resid</td> <td>7.422997</td> <td>Schwarz criterion</td> <td>0.534887</td> </tr> <tr> <td>Log likelihood</td> <td>-11.09184</td> <td>Hannan-Quinn criter.</td> <td>0.427689</td> </tr> <tr> <td>F-statistic</td> <td>304.8977</td> <td>Durbin-Watson stat</td> <td>0.984564</td> </tr> <tr> <td>Prob(F-statistic)</td> <td>0.000000</td> <td></td> <td></td> </tr> </tbody> </table>	Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.	C	5.316707	0.248147	21.42566	0.0000	LOG(X)	0.748825	0.033546	22.32233	0.0000	R-squared	0.950634	Mean dependent var	10.82136	Adjusted R-squared	0.947516	S.D. dependent var	1.220150	S.E. of regression	0.279530	Akaike info criterion	0.354742	Sum squared resid	7.422997	Schwarz criterion	0.534887	Log likelihood	-11.09184	Hannan-Quinn criter.	0.427689	F-statistic	304.8977	Durbin-Watson stat	0.984564	Prob(F-statistic)	0.000000		
Test Statistic	Value	df	Probability																																																															
t-statistic	8.124873	100	0.0000																																																															
F-statistic	66.01357	(1, 100)	0.0000																																																															
Chi-square	66.01357	1	0.0000																																																															
Normalized Restriction (= 0)	Value	Std. Err.																																																																
C(1) - C(2)	4.115637	0.506548																																																																
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.																																																														
C	5.316707	0.248147	21.42566	0.0000																																																														
LOG(X)	0.748825	0.033546	22.32233	0.0000																																																														
R-squared	0.950634	Mean dependent var	10.82136																																																															
Adjusted R-squared	0.947516	S.D. dependent var	1.220150																																																															
S.E. of regression	0.279530	Akaike info criterion	0.354742																																																															
Sum squared resid	7.422997	Schwarz criterion	0.534887																																																															
Log likelihood	-11.09184	Hannan-Quinn criter.	0.427689																																																															
F-statistic	304.8977	Durbin-Watson stat	0.984564																																																															
Prob(F-statistic)	0.000000																																																																	

نتائج تقدير العلاقة بين الناتج المحلي الحقيقي وكثافة الواردات البيئية لدول مجلس التعاون للفترة 1995-2011

Dependent Variable: LOG(GDP) Method: Panel Least Squares Date: 03/04/13 Time: 18:02 Sample: 1995 2011 Periods included: 17 Cross-sections included: 6 Total panel (balanced) observations: 102					Dependent Variable: LOG(GDP) Method: Panel Least Squares Date: 03/04/13 Time: 18:03 Sample: 1995 2011 Periods included: 17 Cross-sections included: 6 Total panel (balanced) observations: 102																																																								
<table border="1"> <thead> <tr> <th>Variable</th> <th>Coefficient</th> <th>Std. Error</th> <th>t-Statistic</th> <th>Prob.</th> </tr> </thead> <tbody> <tr> <td>C</td> <td>3.145146</td> <td>0.679008</td> <td>4.631972</td> <td>0.0000</td> </tr> <tr> <td>LOG(M)</td> <td>1.047859</td> <td>0.092042</td> <td>11.38458</td> <td>0.0000</td> </tr> </tbody> </table>					Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.	C	3.145146	0.679008	4.631972	0.0000	LOG(M)	1.047859	0.092042	11.38458	0.0000	<table border="1"> <thead> <tr> <th>Variable</th> <th>Coefficient</th> <th>Std. Error</th> <th>t-Statistic</th> <th>Prob.</th> </tr> </thead> <tbody> <tr> <td>C</td> <td>3.977812</td> <td>0.197029</td> <td>20.18898</td> <td>0.0000</td> </tr> <tr> <td>LOG(M)</td> <td>0.934194</td> <td>0.026776</td> <td>34.88968</td> <td>0.0000</td> </tr> </tbody> </table>					Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.	C	3.977812	0.197029	20.18898	0.0000	LOG(M)	0.934194	0.026776	34.88968	0.0000																						
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.																																																									
C	3.145146	0.679008	4.631972	0.0000																																																									
LOG(M)	1.047859	0.092042	11.38458	0.0000																																																									
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.																																																									
C	3.977812	0.197029	20.18898	0.0000																																																									
LOG(M)	0.934194	0.026776	34.88968	0.0000																																																									
<table border="1"> <tbody> <tr> <td>R-squared</td> <td>0.564476</td> <td>Mean dependent var</td> <td>10.82136</td> </tr> <tr> <td>Adjusted R-squared</td> <td>0.560121</td> <td>S.D. dependent var</td> <td>1.220150</td> </tr> <tr> <td>S.E. of regression</td> <td>0.809245</td> <td>Akaike info criterion</td> <td>2.433982</td> </tr> <tr> <td>Sum squared resid</td> <td>65.48768</td> <td>Schwarz criterion</td> <td>2.485452</td> </tr> <tr> <td>Log likelihood</td> <td>-122.1331</td> <td>Hannan-Quinn criter.</td> <td>2.454824</td> </tr> <tr> <td>F-statistic</td> <td>129.6087</td> <td>Durbin-Watson stat</td> <td>0.046175</td> </tr> </tbody> </table>					R-squared	0.564476	Mean dependent var	10.82136	Adjusted R-squared	0.560121	S.D. dependent var	1.220150	S.E. of regression	0.809245	Akaike info criterion	2.433982	Sum squared resid	65.48768	Schwarz criterion	2.485452	Log likelihood	-122.1331	Hannan-Quinn criter.	2.454824	F-statistic	129.6087	Durbin-Watson stat	0.046175	<table border="1"> <thead> <tr> <th colspan="4">Effects Specification</th> </tr> </thead> <tbody> <tr> <td>R-squared</td> <td>0.977681</td> <td>Mean dependent var</td> <td>10.82136</td> </tr> <tr> <td>Adjusted R-squared</td> <td>0.976272</td> <td>S.D. dependent var</td> <td>1.220150</td> </tr> <tr> <td>S.E. of regression</td> <td>0.187951</td> <td>Akaike info criterion</td> <td>-0.439110</td> </tr> <tr> <td>Sum squared resid</td> <td>3.355936</td> <td>Schwarz criterion</td> <td>-0.258965</td> </tr> <tr> <td>Log likelihood</td> <td>29.39461</td> <td>Hannan-Quinn criter.</td> <td>-0.366163</td> </tr> <tr> <td>F-statistic</td> <td>693.5917</td> <td>Durbin-Watson stat</td> <td>0.806581</td> </tr> </tbody> </table>					Effects Specification				R-squared	0.977681	Mean dependent var	10.82136	Adjusted R-squared	0.976272	S.D. dependent var	1.220150	S.E. of regression	0.187951	Akaike info criterion	-0.439110	Sum squared resid	3.355936	Schwarz criterion	-0.258965	Log likelihood	29.39461	Hannan-Quinn criter.	-0.366163	F-statistic	693.5917	Durbin-Watson stat	0.806581
R-squared	0.564476	Mean dependent var	10.82136																																																										
Adjusted R-squared	0.560121	S.D. dependent var	1.220150																																																										
S.E. of regression	0.809245	Akaike info criterion	2.433982																																																										
Sum squared resid	65.48768	Schwarz criterion	2.485452																																																										
Log likelihood	-122.1331	Hannan-Quinn criter.	2.454824																																																										
F-statistic	129.6087	Durbin-Watson stat	0.046175																																																										
Effects Specification																																																													
R-squared	0.977681	Mean dependent var	10.82136																																																										
Adjusted R-squared	0.976272	S.D. dependent var	1.220150																																																										
S.E. of regression	0.187951	Akaike info criterion	-0.439110																																																										
Sum squared resid	3.355936	Schwarz criterion	-0.258965																																																										
Log likelihood	29.39461	Hannan-Quinn criter.	-0.366163																																																										
F-statistic	693.5917	Durbin-Watson stat	0.806581																																																										
Wald Test: Equation: Untitled					Redundant Fixed Effects Tests Equation: Untitled Test cross-section fixed effects																																																								
<table border="1"> <thead> <tr> <th>Test Statistic</th> <th>Value</th> <th>df</th> <th>Probability</th> </tr> </thead> <tbody> <tr> <td>t-statistic</td> <td>13.60585</td> <td>95</td> <td>0.0000</td> </tr> <tr> <td>F-statistic</td> <td>185.1192</td> <td>(1, 95)</td> <td>0.0000</td> </tr> <tr> <td>Chi-square</td> <td>185.1192</td> <td>1</td> <td>0.0000</td> </tr> </tbody> </table>					Test Statistic	Value	df	Probability	t-statistic	13.60585	95	0.0000	F-statistic	185.1192	(1, 95)	0.0000	Chi-square	185.1192	1	0.0000	<table border="1"> <thead> <tr> <th>Effects Test</th> <th>Statistic</th> <th>d.f.</th> <th>Prob.</th> </tr> </thead> <tbody> <tr> <td>Cross-section F</td> <td>351.765655</td> <td>(5,95)</td> <td>0.0000</td> </tr> <tr> <td>Cross-section Chi-square</td> <td>303.055385</td> <td>5</td> <td>0.0000</td> </tr> </tbody> </table>					Effects Test	Statistic	d.f.	Prob.	Cross-section F	351.765655	(5,95)	0.0000	Cross-section Chi-square	303.055385	5	0.0000																								
Test Statistic	Value	df	Probability																																																										
t-statistic	13.60585	95	0.0000																																																										
F-statistic	185.1192	(1, 95)	0.0000																																																										
Chi-square	185.1192	1	0.0000																																																										
Effects Test	Statistic	d.f.	Prob.																																																										
Cross-section F	351.765655	(5,95)	0.0000																																																										
Cross-section Chi-square	303.055385	5	0.0000																																																										
Null Hypothesis: C(1)=C(2) Null Hypothesis Summary:					Cross-section fixed effects test equation: Dependent Variable: LOG(GDP) Method: Panel Least Squares Date: 03/04/13 Time: 18:24 Sample: 1995 2011 Periods included: 17 Cross-sections included: 6 Total panel (balanced) observations: 102																																																								
<table border="1"> <thead> <tr> <th>Normalized Restriction (= 0)</th> <th>Value</th> <th>Std. Err.</th> </tr> </thead> <tbody> <tr> <td>C(1) - C(2)</td> <td>3.043618</td> <td>0.223699</td> </tr> </tbody> </table>					Normalized Restriction (= 0)	Value	Std. Err.	C(1) - C(2)	3.043618	0.223699	<table border="1"> <thead> <tr> <th>Variable</th> <th>Coefficient</th> <th>Std. Error</th> <th>t-Statistic</th> <th>Prob.</th> </tr> </thead> <tbody> <tr> <td>C</td> <td>3.145146</td> <td>0.679008</td> <td>4.631972</td> <td>0.0000</td> </tr> <tr> <td>LOG(M)</td> <td>1.047859</td> <td>0.092042</td> <td>11.38458</td> <td>0.0000</td> </tr> </tbody> </table>					Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.	C	3.145146	0.679008	4.631972	0.0000	LOG(M)	1.047859	0.092042	11.38458	0.0000																															
Normalized Restriction (= 0)	Value	Std. Err.																																																											
C(1) - C(2)	3.043618	0.223699																																																											
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.																																																									
C	3.145146	0.679008	4.631972	0.0000																																																									
LOG(M)	1.047859	0.092042	11.38458	0.0000																																																									
Restrictions are linear in coefficients.					<table border="1"> <tbody> <tr> <td>R-squared</td> <td>0.564476</td> <td>Mean dependent var</td> <td>10.82136</td> </tr> <tr> <td>Adjusted R-squared</td> <td>0.560121</td> <td>S.D. dependent var</td> <td>1.220150</td> </tr> <tr> <td>S.E. of regression</td> <td>0.809245</td> <td>Akaike info criterion</td> <td>2.433982</td> </tr> <tr> <td>Sum squared resid</td> <td>65.48768</td> <td>Schwarz criterion</td> <td>2.485452</td> </tr> <tr> <td>Log likelihood</td> <td>-122.1331</td> <td>Hannan-Quinn criter.</td> <td>2.454824</td> </tr> <tr> <td>F-statistic</td> <td>129.6087</td> <td>Durbin-Watson stat</td> <td>0.046175</td> </tr> </tbody> </table>					R-squared	0.564476	Mean dependent var	10.82136	Adjusted R-squared	0.560121	S.D. dependent var	1.220150	S.E. of regression	0.809245	Akaike info criterion	2.433982	Sum squared resid	65.48768	Schwarz criterion	2.485452	Log likelihood	-122.1331	Hannan-Quinn criter.	2.454824	F-statistic	129.6087	Durbin-Watson stat	0.046175																												
R-squared	0.564476	Mean dependent var	10.82136																																																										
Adjusted R-squared	0.560121	S.D. dependent var	1.220150																																																										
S.E. of regression	0.809245	Akaike info criterion	2.433982																																																										
Sum squared resid	65.48768	Schwarz criterion	2.485452																																																										
Log likelihood	-122.1331	Hannan-Quinn criter.	2.454824																																																										
F-statistic	129.6087	Durbin-Watson stat	0.046175																																																										

نتائج تقدير العلاقة بين الناتج المحلي الحقيقي وكثافة إجمالي التجارة البينية لدول مجلس التعاون للفترة 1995-2011

Dependent Variable: LOG(GDP) Method: Panel Least Squares Date: 03/04/13 Time: 21:29 Sample: 1995 2011 Periods included: 17 Cross-sections included: 6 Total panel (balanced) observations: 102					Dependent Variable: LOG(GDP) Method: Panel Least Squares Date: 03/04/13 Time: 22:04 Sample: 1995 2011 Periods included: 17 Cross-sections included: 6 Total panel (balanced) observations: 102				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.	Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	2.364058	0.510665	4.629375	0.0000	C	3.679722	0.200239	18.37669	0.0000
LOG(TOT)	1.043043	0.062508	16.68645	0.0000	LOG(TOT)	0.880781	0.024594	35.81327	0.0000
R-squared 0.735756 Mean dependent var 10.82136					Effects Specification				
Adjusted R-squared 0.733113 S.D. dependent var 1.220150					Cross-section fixed (dummy variables)				
S.E. of regression 0.630343 Akaike info criterion 1.934307					R-squared 0.978739 Mean dependent var 10.82136				
Sum squared resid 39.73319 Schwarz criterion 1.985777					Adjusted R-squared 0.977397 S.D. dependent var 1.220150				
Log likelihood -96.64965 Hannan-Quinn criter. 1.955149					S.E. of regression 0.183443 Akaike info criterion -0.487672				
F-statistic 278.4377 Durbin-Watson stat 0.089968					Sum squared resid 3.196860 Schwarz criterion -0.307527				
Prob(F-statistic) 0.000000					Log likelihood 31.87127 Hannan-Quinn criter. -0.414725				
					F-statistic 728.8929 Durbin-Watson stat 0.900796				
					Prob(F-statistic) 0.000000				

نتائج تقدير التقارب والتباعد لمؤشرات الاستقرار الاقتصادي لدول مجلس التعاون للفترة 1995-2011

Principal Components Analysis Date: 03/06/13 Time: 09:00 Sample: 1995 2011 Included observations: 102 Computed using: Ordinary correlations Extracting 5 of 5 possible components						<table border="1"> <thead> <tr> <th>Variable</th> <th>PC 1</th> <th>PC 2</th> <th>PC 3</th> <th>PC 4</th> <th>PC 5</th> </tr> </thead> <tbody> <tr> <td>INF</td> <td>0.438633</td> <td>0.362822</td> <td>-0.457549</td> <td>0.637392</td> <td>-0.245645</td> </tr> <tr> <td>INT</td> <td>-0.153736</td> <td>0.872699</td> <td>0.357995</td> <td>-0.212459</td> <td>-0.203624</td> </tr> <tr> <td>DBG</td> <td>0.581141</td> <td>0.186843</td> <td>0.182855</td> <td>-0.079598</td> <td>0.766546</td> </tr> <tr> <td>COUV</td> <td>0.436699</td> <td>-0.265801</td> <td>0.722077</td> <td>0.208454</td> <td>-0.416888</td> </tr> <tr> <td>DG</td> <td>-0.505504</td> <td>0.034593</td> <td>0.328112</td> <td>0.706261</td> <td>0.369875</td> </tr> </tbody> </table>						Variable	PC 1	PC 2	PC 3	PC 4	PC 5	INF	0.438633	0.362822	-0.457549	0.637392	-0.245645	INT	-0.153736	0.872699	0.357995	-0.212459	-0.203624	DBG	0.581141	0.186843	0.182855	-0.079598	0.766546	COUV	0.436699	-0.265801	0.722077	0.208454	-0.416888	DG	-0.505504	0.034593	0.328112	0.706261	0.369875																																				
Variable	PC 1	PC 2	PC 3	PC 4	PC 5																																																																														
INF	0.438633	0.362822	-0.457549	0.637392	-0.245645																																																																														
INT	-0.153736	0.872699	0.357995	-0.212459	-0.203624																																																																														
DBG	0.581141	0.186843	0.182855	-0.079598	0.766546																																																																														
COUV	0.436699	-0.265801	0.722077	0.208454	-0.416888																																																																														
DG	-0.505504	0.034593	0.328112	0.706261	0.369875																																																																														
Eigenvalues: (Sum = 5, Average = 1)						Ordinary correlations:																																																																													
<table border="1"> <thead> <tr> <th>Number</th> <th>Value</th> <th>Difference</th> <th>Proportion</th> <th>Cumulative Value</th> <th>Cumulative Proportion</th> </tr> </thead> <tbody> <tr> <td>1</td> <td>1.888854</td> <td>0.848626</td> <td>0.3778</td> <td>1.888854</td> <td>0.3778</td> </tr> <tr> <td>2</td> <td>1.040228</td> <td>0.179400</td> <td>0.2080</td> <td>2.929082</td> <td>0.5858</td> </tr> <tr> <td>3</td> <td>0.860828</td> <td>0.148490</td> <td>0.1722</td> <td>3.789910</td> <td>0.7580</td> </tr> <tr> <td>4</td> <td>0.712338</td> <td>0.214585</td> <td>0.1425</td> <td>4.502247</td> <td>0.9004</td> </tr> <tr> <td>5</td> <td>0.497753</td> <td>---</td> <td>0.0996</td> <td>5.000000</td> <td>1.0000</td> </tr> </tbody> </table>						Number	Value	Difference	Proportion	Cumulative Value	Cumulative Proportion	1	1.888854	0.848626	0.3778	1.888854	0.3778	2	1.040228	0.179400	0.2080	2.929082	0.5858	3	0.860828	0.148490	0.1722	3.789910	0.7580	4	0.712338	0.214585	0.1425	4.502247	0.9004	5	0.497753	---	0.0996	5.000000	1.0000	<table border="1"> <thead> <tr> <th></th> <th>INF</th> <th>INT</th> <th>DBG</th> <th>COUV</th> <th>DG</th> </tr> </thead> <tbody> <tr> <th>INF</th> <td>1.000000</td> <td></td> <td></td> <td></td> <td></td> </tr> <tr> <th>INT</th> <td>-0.010572</td> <td>1.000000</td> <td></td> <td></td> <td></td> </tr> <tr> <th>DBG</th> <td>0.350114</td> <td>-0.008434</td> <td>1.000000</td> <td></td> <td></td> </tr> <tr> <th>COUV</th> <td>0.122708</td> <td>-0.134877</td> <td>0.370476</td> <td>1.000000</td> <td></td> </tr> <tr> <th>DG</th> <td>-0.259551</td> <td>0.134935</td> <td>-0.395437</td> <td>-0.194466</td> <td>1.000000</td> </tr> </tbody> </table>							INF	INT	DBG	COUV	DG	INF	1.000000					INT	-0.010572	1.000000				DBG	0.350114	-0.008434	1.000000			COUV	0.122708	-0.134877	0.370476	1.000000		DG	-0.259551	0.134935	-0.395437	-0.194466	1.000000
Number	Value	Difference	Proportion	Cumulative Value	Cumulative Proportion																																																																														
1	1.888854	0.848626	0.3778	1.888854	0.3778																																																																														
2	1.040228	0.179400	0.2080	2.929082	0.5858																																																																														
3	0.860828	0.148490	0.1722	3.789910	0.7580																																																																														
4	0.712338	0.214585	0.1425	4.502247	0.9004																																																																														
5	0.497753	---	0.0996	5.000000	1.0000																																																																														
	INF	INT	DBG	COUV	DG																																																																														
INF	1.000000																																																																																		
INT	-0.010572	1.000000																																																																																	
DBG	0.350114	-0.008434	1.000000																																																																																
COUV	0.122708	-0.134877	0.370476	1.000000																																																																															
DG	-0.259551	0.134935	-0.395437	-0.194466	1.000000																																																																														
Eigenvectors (loadings):						<p style="text-align: center;">Panel Unit Root Test on D(INF)</p> Panel unit root test: Summary Series: D(INF) Date: 03/08/13 Time: 01:51 Sample: 1995 2011 Exogenous variables: Individual effects User-specified lags: 1 Newey-West automatic bandwidth selection and Bartlett kernel Balanced observations for each test																																																																													
Dependent Variable: INFL Method: Panel Least Squares Date: 03/08/13 Time: 01:37 Sample (adjusted): 1996 2011 Periods included: 16 Cross-sections included: 6 Total panel (balanced) observations: 96						<table border="1"> <thead> <tr> <th>Method</th> <th>Statistic</th> <th>Prob.**</th> <th>Cross-sections</th> <th>Obs</th> </tr> </thead> <tbody> <tr> <td colspan="5">Null: Unit root (assumes common unit root process)</td> </tr> <tr> <td>Levin, Lin & Chu t*</td> <td>-3.36362</td> <td>0.0004</td> <td>4</td> <td>56</td> </tr> <tr> <td colspan="5">Null: Unit root (assumes individual unit root process)</td> </tr> <tr> <td>Im, Pesaran and Shin W-stat</td> <td>-3.39849</td> <td>0.0003</td> <td>4</td> <td>56</td> </tr> <tr> <td>ADF - Fisher Chi-square</td> <td>26.3035</td> <td>0.0009</td> <td>4</td> <td>56</td> </tr> <tr> <td>PP - Fisher Chi-square</td> <td>51.7896</td> <td>0.0000</td> <td>4</td> <td>60</td> </tr> </tbody> </table>						Method	Statistic	Prob.**	Cross-sections	Obs	Null: Unit root (assumes common unit root process)					Levin, Lin & Chu t*	-3.36362	0.0004	4	56	Null: Unit root (assumes individual unit root process)					Im, Pesaran and Shin W-stat	-3.39849	0.0003	4	56	ADF - Fisher Chi-square	26.3035	0.0009	4	56	PP - Fisher Chi-square	51.7896	0.0000	4	60																																					
Method	Statistic	Prob.**	Cross-sections	Obs																																																																															
Null: Unit root (assumes common unit root process)																																																																																			
Levin, Lin & Chu t*	-3.36362	0.0004	4	56																																																																															
Null: Unit root (assumes individual unit root process)																																																																																			
Im, Pesaran and Shin W-stat	-3.39849	0.0003	4	56																																																																															
ADF - Fisher Chi-square	26.3035	0.0009	4	56																																																																															
PP - Fisher Chi-square	51.7896	0.0000	4	60																																																																															
<table border="1"> <thead> <tr> <th>Variable</th> <th>Coefficient</th> <th>Std. Error</th> <th>t-Statistic</th> <th>Prob.</th> </tr> </thead> <tbody> <tr> <td>INFL(-1)</td> <td>0.619610</td> <td>0.081494</td> <td>7.603175</td> <td>0.0000</td> </tr> </tbody> </table>						Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.	INFL(-1)	0.619610	0.081494	7.603175	0.0000	** Probabilities for Fisher tests are computed using an asymptotic Chi-square distribution. All other tests assume asymptotic normality.																																																																			
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.																																																																															
INFL(-1)	0.619610	0.081494	7.603175	0.0000																																																																															
<table border="1"> <tbody> <tr> <td>R-squared</td> <td>0.378302</td> <td>Mean dependent var</td> <td>-0.006250</td> </tr> <tr> <td>Adjusted R-squared</td> <td>0.378302</td> <td>S.D. dependent var</td> <td>2.518931</td> </tr> <tr> <td>S.E. of regression</td> <td>1.986122</td> <td>Akaike info criterion</td> <td>4.220607</td> </tr> <tr> <td>Sum squared resid</td> <td>374.7448</td> <td>Schwarz criterion</td> <td>4.247319</td> </tr> <tr> <td>Log likelihood</td> <td>-201.5892</td> <td>Hannan-Quinn criter.</td> <td>4.231405</td> </tr> <tr> <td>Durbin-Watson stat</td> <td>1.724523</td> <td></td> <td></td> </tr> </tbody> </table>						R-squared	0.378302	Mean dependent var	-0.006250	Adjusted R-squared	0.378302	S.D. dependent var	2.518931	S.E. of regression	1.986122	Akaike info criterion	4.220607	Sum squared resid	374.7448	Schwarz criterion	4.247319	Log likelihood	-201.5892	Hannan-Quinn criter.	4.231405	Durbin-Watson stat	1.724523																																																								
R-squared	0.378302	Mean dependent var	-0.006250																																																																																
Adjusted R-squared	0.378302	S.D. dependent var	2.518931																																																																																
S.E. of regression	1.986122	Akaike info criterion	4.220607																																																																																
Sum squared resid	374.7448	Schwarz criterion	4.247319																																																																																
Log likelihood	-201.5892	Hannan-Quinn criter.	4.231405																																																																																
Durbin-Watson stat	1.724523																																																																																		

Panel Unit Root Test on D(INT)

Panel unit root test: Summary
 Series: D(INT)
 Date: 03/08/13 Time: 01:53
 Sample: 1995 2011
 Exogenous variables: Individual effects
 User-specified lags: 1
 Newey-West automatic bandwidth selection and Bartlett kernel
 Balanced observations for each test

Method	Statistic	Prob.**	Cross-sections	Obs
<u>Null: Unit root (assumes common unit root process)</u>				
Levin, Lin & Chu t*	-3.26950	0.0005	3	42
<u>Null: Unit root (assumes individual unit root process)</u>				
Im, Pesaran and Shin W-stat	-2.49505	0.0063	3	42
ADF - Fisher Chi-square	16.8270	0.0099	3	42
PP - Fisher Chi-square	25.2570	0.0003	3	45

** Probabilities for Fisher tests are computed using an asymptotic Chi-square distribution. All other tests assume asymptotic normality.

Panel Unit Root Test on D(COUV)

Panel unit root test: Summary
 Series: D(COUV)
 Date: 03/08/13 Time: 01:54
 Sample: 1995 2011
 Exogenous variables: Individual effects
 User-specified lags: 1
 Newey-West automatic bandwidth selection and Bartlett kernel
 Balanced observations for each test

Method	Statistic	Prob.**	Cross-sections	Obs
<u>Null: Unit root (assumes common unit root process)</u>				
Levin, Lin & Chu t*	-4.38405	0.0000	3	42
<u>Null: Unit root (assumes individual unit root process)</u>				
Im, Pesaran and Shin W-stat	-3.40146	0.0003	3	42
ADF - Fisher Chi-square	22.5428	0.0010	3	42
PP - Fisher Chi-square	39.1147	0.0000	3	45

** Probabilities for Fisher tests are computed using an asymptotic Chi-square distribution. All other tests assume asymptotic normality.

Panel Unit Root Test on D(DBG)

Panel unit root test: Summary
 Series: D(DBG)
 Date: 03/08/13 Time: 02:17
 Sample: 1995 2011
 Exogenous variables: Individual effects
 User-specified lags: 1
 Newey-West automatic bandwidth selection and Bartlett kernel
 Balanced observations for each test

Method	Statistic	Prob.**	Cross-sections	Obs
<u>Null: Unit root (assumes common unit root process)</u>				
Levin, Lin & Chu t*	-2.96729	0.0015	3	42
<u>Null: Unit root (assumes individual unit root process)</u>				
Im, Pesaran and Shin W-stat	-3.70597	0.0001	3	42
ADF - Fisher Chi-square	24.5530	0.0004	3	42
PP - Fisher Chi-square	50.6383	0.0000	3	45

** Probabilities for Fisher tests are computed using an asymptotic Chi-square distribution. All other tests assume asymptotic normality.

Panel Unit Root Test on D(DG)

Panel unit root test: Summary
 Series: D(DG)
 Date: 03/08/13 Time: 02:18
 Sample: 1995 2011
 Exogenous variables: Individual effects
 User-specified lags: 1
 Newey-West automatic bandwidth selection and Bartlett kernel
 Balanced observations for each test

Method	Statistic	Prob.**	Cross-sections	Obs
<u>Null: Unit root (assumes common unit root process)</u>				
Levin, Lin & Chu t*	-3.33443	0.0004	1	14
<u>Null: Unit root (assumes individual unit root process)</u>				
Im, Pesaran and Shin W-stat	-2.54546	0.0055	1	14
ADF - Fisher Chi-square	9.62366	0.0081	1	14
PP - Fisher Chi-square	23.1093	0.0000	1	15

** Probabilities for Fisher tests are computed using an asymptotic Chi-square distribution. All other tests assume asymptotic normality.

الملحق رقم: 06

01- مصادر البيانات الواردة في الدراسة والخاصة بدول مجلس التعاون للفترة 1995-2011.

- بيانات معدل التضخم:
 - صندوق النقد الدولي: أفاق الاقتصاد العالمي - منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، إبريل 2011.
 - صندوق النقد الدولي: قاعدة بيانات أفاق الاقتصاد الدولي، أكتوبر 2008.
 - صندوق النقد العربي: إمكانيات التكامل بين دول مجلس التعاون الخليجي، 2005
 - صندوق النقد الدولي: أفاق الاقتصاد العالمي، إبريل 2010
 - مؤسسة النقد العربي السعودي، التقرير السنوي، 44، 2009
 - مجموعة سامبا المالية: السعودية، عدد مارس، 2012
 - مجموعة سامبا المالية: السعودية، عدد جوان، 2011
 - صندوق النقد العربي: التقرير الاقتصادي العربي الموحد، عدد: 2005.
 - التقرير الاقتصادي الخليجي: مركز الخليج للصحافة والطباعة والنشر، أعداد 2001، 2002، 2003، 2004، 2005
 - وحدة الأتحاد النقدي لدول مجلس التعاون الخليجي: مستجدات التقارب، العدد الأول، 2009
 - الأمانة العامة لدول مجلس التعاون الخليجي: لمحة إحصائية، مركز المعلومات - إدارة الإحصاء، العدد الثالث، ديسمبر 2012
- بيانات أسعار الفائدة:
 - مؤسسة النقد العربي السعودي، التقرير السنوي، 44، 2009
 - مؤسسة النقد العربي السعودي: قاعدة البيانات الالكترونية للمؤسسة، 2013
 - مؤسسة النقد العربي السعودي: النشرة الإحصائية للربع الرابع، 2006.
 - وحدة الأتحاد النقدي لدول مجلس التعاون الخليجي: مستجدات التقارب، العدد الأول، 2009
 - صندوق النقد الدولي: أفاق الاقتصاد العالمي، إبريل 2010
- بيانات الصادرات الإجمالية:
 - صندوق النقد العربي: قاعدة البيانات الالكترونية، 2013.
 - الأمانة العامة لدول مجلس التعاون الخليجي: لمحة إحصائية، مركز المعلومات - إدارة الإحصاء، العدد الثاني، ديسمبر 2010
 - الأمانة العامة لدول مجلس التعاون الخليجي: لمحة إحصائية، مركز المعلومات - إدارة الإحصاء، العدد الثالث، ديسمبر 2012
- بيانات الواردات الإجمالية:
 - صندوق النقد العربي: قاعدة البيانات الالكترونية، 2013.
 - الأمانة العامة لدول مجلس التعاون الخليجي: لمحة إحصائية، مركز المعلومات - إدارة الإحصاء، العدد الثاني، ديسمبر 2010
 - الأمانة العامة لدول مجلس التعاون الخليجي: لمحة إحصائية، مركز المعلومات - إدارة الإحصاء، العدد الثالث، ديسمبر 2012
- بيانات الصادرات البيئية:
 - مجلس التعاون الخليجي: انجازات العمل المشترك في أرقام، مركز المعلومات - إدارة الإحصاء، ديسمبر 2006
 - الأمانة العامة لدول مجلس التعاون الخليجي: لمحة إحصائية، مركز المعلومات - إدارة الإحصاء، العدد الثاني، ديسمبر 2010
 - الأمانة العامة لدول مجلس التعاون الخليجي: السوق الخليجية المشتركة، مركز المعلومات، ديسمبر 2008.
 - الأمانة العامة لدول مجلس التعاون الخليجي: لمحة إحصائية، مركز المعلومات - إدارة الإحصاء، العدد الثالث، ديسمبر 2012.

• بيانات الواردات البيئية :

- مجلس التعاون الخليجي : انجازات العمل المشترك في أرقام، مركز المعلومات-إدارة الإحصاء، ديسمبر 2006
- الأمانة العامة لدول مجلس التعاون الخليجي : لمحة إحصائية، مركز المعلومات، إدارة الإحصاء، العدد الثاني، ديسمبر 2010
- الأمانة العامة لدول مجلس التعاون الخليجي : السوق الخليجية المشتركة، مركز المعلومات، ديسمبر 2008.
- الأمانة العامة لدول مجلس التعاون الخليجي : لمحة إحصائية، مركز المعلومات، إدارة الإحصاء، العدد الثالث، ديسمبر 2012
- Gulf Investment Corporation, GCC Economic Statics, January 2001.

• بيانات الناتج المحلي الإجمالي :

- صندوق النقد العربي : إمكانيات التكامل بين دول مجلس التعاون الخليجي، 2005.
- صندوق النقد العربي : قاعدة البيانات الالكترونية، 2013،
- صندوق النقد العربي : التقرير الاقتصادي العربي الموحد، عدد: 2005،
- التقرير الاقتصادي الخليجي، مركز الخليج للصحافة والطباعة والنشر، أعداد 2001، 2002، 2003، 2004، 2005، 2010، 2011
- وحدة الاتحاد النقدي لدول مجلس التعاون الخليجي : مستجدات التقارب، العدد الأول، 2009
- الأمانة العامة لدول مجلس التعاون الخليجي : لمحة إحصائية، مركز المعلومات، إدارة الإحصاء، العدد الثالث، ديسمبر 2012
- صندوق النقد العربي : نشرة الإحصاءات الاقتصادية للدول العربية، 2011
- Gulf Investment Corporation, GCC Economic Statics, January 2001.

• بيانات نسبة الفائض أو العجز الموازي إلى الناتج المحلي الإجمالي :

- صندوق النقد الدولي : أفاق الاقتصاد العالمي، إبريل 2010
- مؤسسة النقد العربي السعودي، التقرير السنوي، 44، 2009
- صندوق النقد العربي : التقرير الاقتصادي العربي الموحد، أعداد: 2012، 2003، 2006، 2010، 2011
- وحدة الاتحاد النقدي لدول مجلس التعاون الخليجي : مستجدات التقارب، العدد الأول، 2009
- Gulf Investment Corporation, GCC Economic Statics, January 2001.

• بيانات نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي :

- صندوق النقد العربي : التقرير الاقتصادي العربي الموحد، أعداد: 2003، 2012، 2011، 2006
- صندوق النقد العربي : قاعدة بيانات الالكترونية للصندوق، 2013
- مجموعة ساميا المالية : ، السعودية. عدد إبريل 2010
- صندوق النقد الدولي : قاعدة بيانات الصندوق، 2006
- وحدة الاتحاد النقدي لدول مجلس التعاون الخليجي : مستجدات التقارب، العدد الأول، 2009
- الأمانة العامة لدول مجلس التعاون الخليجي : لمحة إحصائية، مركز المعلومات، إدارة الإحصاء، العدد الثاني، ديسمبر 2010

• بيانات تغطية الاحتياطات الأجنبية للواردات المحلية بالأشهر :

- صندوق النقد العربي : التقرير الاقتصادي العربي الموحد، أعداد: 2011، 2006، 2003، 2010
- وحدة الاتحاد النقدي لدول مجلس التعاون الخليجي : مستجدات التقارب، العدد الأول، 2009

• بيانات الإيرادات العامة

- صندوق النقد العربي : التقرير الاقتصادي العربي الموحد، أعداد: 2003، 2006، 2010، 2011
- صندوق النقد العربي : قاعدة بيانات الالكترونية للصندوق، 2013
- الأمانة العامة لدول مجلس التعاون الخليجي : لمحة إحصائية، مركز المعلومات، إدارة الإحصاء، العدد الثاني/العدد الثامن عشر/ 2010
- الأمانة العامة لدول مجلس التعاون الخليجي : لمحة إحصائية، مركز المعلومات، إدارة الإحصاء، العدد الثالث، ديسمبر 2012

• بيانات النفقات العامة :

- صندوق النقد العربي: التقرير الاقتصادي العربي الموحد، أعداد: 2003، 2006، 2010، 2011
- صندوق النقد العربي: قاعدة بيانات الالكترونية للصندوق، 2013
- الأمانة العامة لدول مجلس التعاون الخليجي: لمحة إحصائية، مركز المعلومات إدارة الإحصاء، العدد الثاني، ديسمبر 2010
- الأمانة العامة لدول مجلس التعاون الخليجي: لمحة إحصائية، مركز المعلومات إدارة الإحصاء، العدد الثالث، ديسمبر 2012
- الأمانة العامة لدول مجلس التعاون الخليجي: النشرة الإحصائية، مركز المعلومات إدارة الإحصاء، العدد الثامن عشر، 2010

02- ملاحظات حول بيانات الدراسة والخاصة بدول مجلس التعاون الخليجي للفترة 1995-2011.

التباين في المعطيات والبيانات الواردة في الدراسة ممكن نظرا لتعدد المصادر غير أن البيانات الصادرة عن الأمانة العامة والهيئات والمراكز والمؤسسات والمصارف التابعة لدول مجلس التعاون الخليجي تعطى الأولوية في الدراسة.

▪ البيانات عن الناتج الإجمالي المحلي :

- بيانات الناتج المحلي لسنة 1996 تم احتسابها اعتبارا من متوسط الفترة بين سنة 1993 وسنة 2000 لكل دولة حسب ما ورد في تقرير أفاق الاقتصاد العالمي 2011
- نظرا لعدم توفر البيانات والمعطيات عن عدد الأشهر من الواردات التي يتم تغطيتها بالاحتياطات لسنوات 1995، 1996، و 2011، فقد تم تسجيل بيانات سنة 1997 المتوفرة في سنة 1995 و1996 دون تغيير. كما تم تسجيل بيانات سنة 2010 المتوفرة في سنة 2011 دون تغيير.

▪ البيانات عن الإيرادات العامة والنفقات العامة :

- نظرا لعدم توفر البيانات والمعطيات عن حجم الإيرادات العامة والنفقات العامة لسنة 1995 و1996 فقد تم تسجيل بيانات سنة 1997 المتوفرة عن الإيرادات في سنة 1995 و1996 دون تغيير، ومع وجود نسب العجز الموازني كنسبة من الناتج الإجمالي لسنة 1995 وسنة 1996 فقد تم حساب قيمة العجز في السنتين انطلاقا من قيم الناتج المحلي الإجمالي المتوفرة، وذلك للاستفادة منها في تسجيل قيمة النفقات لسنة 1996 وسنة 1997 بحيث تكون قيمة الفرق بين الإيرادات والنفقات صحيحة بنفس النسبة المتوفرة على الرغم من الاختلاف في القيمة.

▪ البيانات عن أسعار الفائدة:

- نظرا لعدم توفر البيانات والمعطيات عن أسعار الفائدة لسنة 2009 و 2010 و 2011 فقد تم تسجيل أسعار الفائدة لهذه السنوات عن طريق حساب المتوسط الحسابي لبيانات سنة 2005، 2006، 2007، 2008 في جميع الدول باستثناء السعودية التي توفرت عنها البيانات. ولعدم توفر البيانات عن أسعار الفائدة أيضا لسنوات 1995، 1996، 1997، 1998، 1999، فقد تم تسجيل المتوسط الحسابي لأسعار الفائدة لسنوات 2000، 2001، 2002، 2003، 2004 في جميع الدول باستثناء البيانات الواردة عن أسعار الفائدة في السعودية والبحرين والتي كانت متوفرة.

▪ البيانات عن إجمالي الصادرات والواردات:

- نظرا لعدم توفر البيانات والمعطيات عن إجمالي الصادرات والواردات لسنة 1997 عن كل دولة من دول مجلس التعاون، فقد تم تسجيل بيانات سنة 1997 عن طريق حساب المتوسط الحسابي لبيانات 1995، و 1996.

▪ البيانات عن نسب الدين العام إلى الناتج الإجمالي المحلي :

- نظرا لعدم توفر البيانات والمعطيات عن نسب الدين العام إلى الناتج الإجمالي المحلي لسنوات 2009، 2010، 2011 فقد تم تسجيل بيانات تلك السنوات انطلاقا من حساب المتوسط الحسابي لسنوات 2005، 2006، 2007، 2008، في جميع الدول باستثناء الكويت والبحرين التي توافرت عنها بيانات 2010 و2011 وسلطنة عمان التي كانت جميع البيانات الواردة عنها تمثل نسب الدين العام الخارجي إلى الناتج الإجمالي المحلي. كما تم أيضا تسجيل المتوسط الحسابي للدين العام لسنوات 2002، 2003، 2004، التي كانت بياناتها متوفرة في سنوات 2001، 2002، 2003، 2004 باستثناء عمان التي تبقى تحت الاستثناء السابق فيما يتعلق بنسب الدين العام إلى الناتج الإجمالي المحلي.

المخلص:

تعتبر تجربة دول مجلس التعاون الخليجي من بين أهم التجارب التكاملية الرامية إلى تحقيق الوحدة الاقتصادية والنقدية بين مجموعة من الدول. وكان هدف إنشاء عملة موحدة لدول مجلس التعاون أحد أهم الأهداف التي تسعى تلك الدول لتحقيقها منذ سنة 1981، وقد أظهرت تلك الدول نوعاً من التقارب في العديد من المجالات، وهناك هدف واضح لتحقيق الوحدة الاقتصادية والنقدية تحت شعار توحيد الحاجات وتجانس الخبرات، ويعتبر إنشاء منطقة التجارة الحرة والاتحاد الجمركي والسوق المشتركة أهم الانجازات على طريق الوحدة، إلا أن التحديات القائمة حالياً أمام تلك الاقتصاديات تستدعي مزيداً من الجهود لاستكمال الإصلاحات المطلوبة في المجالات النقدية والمالية، إلى جانب الرفع من درجة الالتزام السياسي والاقتصادي لوفاء بمعايير التقارب اللازمة لإنشاء منطقة للعملة المشتركة.

الكلمات المفتاحية: التكامل الاقتصادي، العملة الموحدة، المنطقة النقدية المثلى، معايير التقارب الاقتصادي، مجلس التعاون الخليجي.

Abstract:

The experience of the GCC countries is among the most important ones of the integrative efforts to achieve economic and monetary union in a set of nations. The goal of establishing a common currency for the GCC has been one of the most outstanding targets pursued by these countries since 1981, which revealed some kind of convergence in many areas, and there is a clear path to accomplish the economic and monetary union under the banner of needs unification and homogeneity of experience. Indeed, the founding of free trade area, Customs Union and the Common Market are the most significant achievements on the way of unity. However, the current challenges of these economies require further efforts to complete the necessary reforms both in the monetary and financial fields, as well as lifting the degree of political and economic commitment to meet the convergence criteria for the establishment of the single currency zone.

Keywords: *The economic integration, The common currency, The optimal monetary zone, The economic convergence, The Gulf Cooperation Council.*

Résumé:

L'expérience des pays du CCG est parmi les plus importantes pour achever l'intégration nécessaire de la réalisation d'une union économique et monétaire entre un groupe d'Etats. En outre, L'objectif de création d'une monnaie commune pour les pays du CCG est l'un des cibles primordiales que ces pays voulaient atteindre depuis 1981. Dans ce cadre, ces pays ont montré une certaine convergence dans de nombreux domaines, et là où se consolide le but de réalisation de l'union économique et monétaire, sous la bannière des besoins d'unification et d'homogénéité de l'expérience. En plus, l'établissement d'une zone commerciale libre, une union douanière et un marché commun sont les ingrédients indispensables sur le chemin de l'unité, mais les défis actuels que ces économies doivent faire face demandent des efforts supplémentaires pour mener à bien les réformes nécessaires dans les domaines de la politique monétaire et financière, ainsi que la levée du degré d'engagement politique et économique afin de répondre aux critères de convergence pour l'établissement d'une zone de la monnaie unique.

mots clés : *L'intégration économique, la monnaie unique, la zone monétaire optimale, La convergence économique, Conseil de coopération du Golf.*